جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

المجلد (33) العدد الأول مارس 2025

مجلة علمية محكمة

المحتويات

بحوث مُحكمة

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات – دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2023)	د. السيده كمال قرطام
Exploring the Interlinkages Between Education and Sustainable Development Goals: An Advanced Text Mining and Network Analysis Approach	د. حسن ربيع

بحوث مُحكمة مُعاد نشرها بمناسبة احتفالية المعهد بمرور 65 عامًا على إنشائه

التحديات البيئية في مصر ومنهج العمل المقترح – مجلد (1)، العددان الأول والثاني، ديسمبر 1993	أ.د. إسماعيل صبري عبد الله
المغالاة في تكوين الاحتياطيات الدولية- هل يمكن استخدامها للخروج من المأزق الراهن للاقتصاد المصري – مجلد (2)، العدد الأول، يونيو 1994	أ.د. رمزي زكي
التنمية البشرية في مصر- ملاحظات في ضوء التقرير المصري لسنة 1994– مجلد (3)، العدد الأول، يونيو 1995	أ.د. إبراهيم العيسوي
العمل الاقتصادي العربي المشترك-المفهوم وتطوره – مجلد (4)، العدد الثاني، ديسمبر 1996	أ.د. محمد محمود الإمام
العمل الاقتصادي العربي المشترك- تقييمه ومستقبله – مجلد (5)، العدد الأول، يونيو 1997	أ.د. محمد محمود الإمام

مراجعات الكتب والتقارير

الاقتصاد السياسي لإدارة الأزمات والإصلاح في مصر	أ. د. سهير أبو العينين
أساسيات بناء النماذج الرياضية وتطبيقاتها في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة	أ.د. معتز خورشيد

من إصدارات معهد التخطيط القومي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

ثانيًا: سلسلة موجز سياسات

ثالثًا: التقارير العلمية

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

رئيس معهد التخطيط القومي

أ.د. أشرف العربي

رئيس هيئة التحرير

أ.د. إبراهيم العيسوي

نائب رئيس هيئة التحرير

أ.د. محمد ماجد خشبة

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. شيرين الشواربي
أ.د. علاء الدين زهران
أ.د. فادية عبد السلام
أ.د. محمود أبو العيون
أ.د. هالة سلطان أبو علي
أ.د. هدى صالح النمر

مساعدا رئيس هيئة التحرير

د. آية إبراهيم محمد
د. محمد حسنين عبد الرحمن

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد عبدالله زايد
أ.د. أحمد يوسف أحمد
أ.د. بلقاسم العباس
أ.د. جودة عبدالخالق السيد
أ.د. خالد أبو إسماعيل
أ.د. سعد ذكي نصار
أ.د. سمير محمد رضوان
أ.د. صقر أحمد صقر
أ.د. عاطف قبرصي
أ.د. ماجد إبراهيم عثمان
أ.د. معتز محمد خورشيد
أ.د. هبة حندوسه

الأسماء مرتبة أبجديًا

المجلة حاصلة على أعلى تقييم (7/7) من قبل المجلس الأعلى للجامعات المصرية منذ عام 2021، وهي لا تتقاضى رسومًا مقابل نشر البحوث. وقد حصلت المجلة على معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسيف ARCIF)– الذي تصدره قاعدة بيانات معرفة للإنتاج والمحتوى العلمي، قيمته (1.2105) عن العام 2024.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير على:

معهد التخطيط القومي
طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة
الرقم البريدي: 11765

تليفون: 22634040 (202+)
فاكس: 22634747 (202+)
البريد الإلكتروني: erdp@inp.edu.eg
الموقع على الإنترنت: www.inp.journals.ekb.eg

قواعد النشر

1. تنشر المجلة البحوث العلمية المحكمة، والمراجعات النقدية للكتب والتقارير، والتغطيات والمتابعات لمؤتمرات وفعاليات علمية، وغيرها من المساهمات ذات الصلة.

2. تنشر المجلة البحوث العلمية باللغتين العربية والإنجليزية بشرط ألا يكون قد سبق نشرها، وألا تكون مقدمة للنشر في دوريات علمية أخرى.

3. تستقبل البحوث من مؤلفيها على موقع المجلة المصرية للتنمية والتخطيط على بنك المعرفة المصري https://inp.journals.ekb.eg/contacts?_action=loginForm.

4. يراعى الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي في إعداد البحوث المقدمة للنشر.

5. لا يزيد عدد كلمات البحث المقدم للنشر على 8000 كلمة متضمنة الأشكال التوضيحية والجداول وقائمة المراجع. وينسخ البحث بصيغة Microsoft Word. بفونط Simplified Arabic-14 لمتن البحث باللغة العربية، وبفونط Times New Roman-12 لمتن البحث باللغة الإنجليزية، مع كتابة العناوين بفونط 16 للغة العربية، وفونط 14 للغة الإنجليزية.

6. يرفق بالبحوث المقدمة للنشر باللغة العربية، ملخصًا باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد على 250 كلمة، وملخصًا بالحجم نفسه للبحوث باللغة الإنجليزية، وتضاف كلمات مفتاحية لكل بحث في حدود 5-7 كلمات.

7. لا تزيد عدد كلمات المراجعة للكتب والتقارير التي لم يمض على نشرها أكثر من ثلاث سنوات على 3000 كلمة باللغة العربية، مع النسخ بصيغة Microsoft Word وفونط 14 للمتن وفونط 16 للعناوين.

8. تراعى قواعد التوثيق العلمية لمراجع البحث، وذلك وفق الترتيب التالي: (اسم المؤلف، سنة النشر) في المتن ووفق الترتيب التالي: (اسم المؤلف، تاريخ النشر، العنوان، جهة ومكان النشر، رقم الصفحة) في قائمة المراجع، وترتب المراجع بدءًا بالبحوث المنشورة في مجلات علمية، تليها الكتب، ثم أعمال المؤتمرات العلمية، ثم الرسائل العلمية، و انتهاء بالمو اقع الالكترونية، كما يراعى توثيق الجداول والأشكال وغيرها داخل المتن بمراجعها الأصلية.

9. تخضع كافة البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي من جانب أساتذة وخبراء متخصصين، ويجوز لهيئة التحرير تقرير عدم أهلية بعض البحوث للتحكيم.

10. يتم إبلاغ الباحثين بموقف بحوثهم، ونتائج تحكيمها، وما يترتب عليها في النهاية من قبول أوعدم قبول النشر. وتنشر أعداد المجلة الكترونيًا على بنك المعرفة (الر ابط المذكور أعلاه)، كما يمكن الوصول إليها من الموقع الالكتروني لمعهد التخطيط القومي (https://www.inp.edu.eg/)- قسم الإصدارات، ويحصل الباحث على نسخة من عدد المجلة الذي نشر به بحثه على سبيل الإهداء.
11. تعبر الآراء الواردة في المجلة عن وجهة نظر كتابها، وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر بخصوص المساهمات المنشورة بها، ويلزم الحصول على مو افقة كتابية منها قبل إعادة نشر تلك المساهمات.

رقم الإيداع 93/6505 الرقم الدولي الموحد 1110-984X

تنويه عن أعداد 2025 من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

بمناسبة احتفال معهد التخطيط القومي بمرور 65 عامًا على إنشائه، سوف تكون الأعداد الثلاثة الأولى من المجلد 33 للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط أعدادًا خاصة، بمعنى أن كل عدد منها سيتضمن جزئيًا أو كليًا عددًا من كتابات أساتذة المعهد وبعض أصدقائه في العقود الأولى من عمر المعهد وفي العقدين الأولين من عمر المجلة (1993-2013). ومن هذه الكتابات ما نشر في المجلة، ومنها ما نشر في سلسلة المذكرات الخارجية التي كانت تمثل قناة النشر الرئيسية للمعهد قبل إنشاء مجلته العلمية، وقبل إنشاء قناة النشر الأخرى: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

المجلد (33) العدد الأول مارس 2025

المحتويات

بحوث مُحكمة

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات – دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد المصري خلال الفترة(1990-2023)	د. السيده كمال قرطام	1
Exploring the Interlinkages Between Education and Sustainable Development Goals: An Advanced Text Mining and Network Analysis Approach	د. حسن ربيع	297

بحوث مُحكمة مُعاد نشرها بمناسبة احتفالية المعهد بمرور 65 عامًا على إنشائه

التحديات البيئية في مصر ومنهج العمل المقترح – مجلد (1)، العددان الأول والثاني، ديسمبر 1993	أ.د. إسماعيل صبري عبد الله	35
المغالاة في تكوين الاحتياطيات الدولية- هل يمكن استخدامها للخروج من المأزق الراهن للاقتصاد المصري – مجلد (2)،العدد الأول، يونيو 1994	أ.د. رمزي زكي	46
التنمية البشرية في مصر- ملاحظات في ضوء التقرير المصري لسنة 1994– مجلد (3)، العدد الأول، يونيو 1995	أ.د. إبراهيم العيسوي	102
العمل الاقتصادي العربي المشترك-المفهوم وتطوره – مجلد (4)،العدد الثاني، ديسمبر 1996	أ.د. محمد محمود الإمام	153
العمل الاقتصادي العربي المشترك- تقييمه ومستقبله – مجلد (5)، العدد الأول، يونيو 1997	أ.د. محمد محمود الإمام	192

مراجعات الكتب والتقارير

الاقتصاد السياسي لإدارة الأزمات والإصلاح في مصر	أ. د. سهير أبو العينين	235
أساسيات بناء النماذج الرياضية وتطبيقاتها في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة	أ.د. معتز خورشيد	294

من إصدارات معهد التخطيط القومي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية	263
ثانيًا: سلسلة موجز سياسات	268
ثالثًا: التقارير العلمية	272

البـــحـــوث المُحكمة

البحوث باللغة العربية: من ص 1 إلى ص 34

البحوث باللغة الإنجليزية: تنازليًا من ص 297 إلى ص 273

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات – دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990–2023)

د. السيده كمال علي سالم قرطام[1]

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة الكمية والسببية بين التضخم وسعر الصرف والصادرات في الاقتصاد المصري باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (1990–2023). استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ونموذج تصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات Vector Error Correction Model (VECM) لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى استخدام اختبار السببية لجرانجر Granger Causality لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الصادرات والتضخم على المدى الطويل كانت سلبية، حيث يؤثر كل منهما سلبيًا على الآخر. وأن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف كانت هي الأخرى سلبية. وأن سعر الصرف يؤثر سلبيًا على الصادرات، بينما تؤثر الصادرات إيجابيًا على سعر الصرف. أما في الأجل القصير، تتأثر الصادرات في الفترة الحالية إيجابيًا بالصادرات المحققة في الفترات السابقة سواء مع وجود فترة إبطاء زمني أو فترتين، كما تتأثر الصادرات في الفترة الحالية سلبيًا بسعر الصرف المحقق في الفترات السابقة مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة، ويتأثر سعر الصرف في الفترة الحالية إيجابيًا بسعر الصرف المحقق في الفترات السابقة مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة. وتوضح نتائج علاقات السببية في الأجل القصير أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والصادرات؛ مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تسبب تغيرات في الصادرات وليس العكس، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التضخم والصادرات؛ مما يعني أن التغيرات في التضخم تسبب تغيرات في الصادرات وليس العكس، وأن تغيرات سعر الصرف والتضخم معًا يسببان تغيرات في الصادرات؛ كذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والتضخم في الأجل القصير، مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تسبب تغيرات في التضخم. أما في الأجل الطويل، توجد علاقة سببية بين التضخم وسعر الصرف، والصادرات؛ حيث إن تغير التضخم وسعر الصرف يسببان تغير الصادرات؛ وأن تغير

[1] مدرس بكلية التجارة - جامعة دمنهور

الصادرات وسعر الصرف يسببان تغير التضخم. وتوصي الدراسة بضرورة اتباع سياسات نقدية تعمل على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف, وتعزيز سياسات مكافحة التضخم، مثل التحكم في العرض النقدي، وتشديد الرقابة على الأسواق المحلية لضمان استقرار الأسعار.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، التضخم، سعر الصرف، مصر، اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، نموذج (VECM)، اختبار السببية لجرانجر.

The Relationship between Inflation, Exchange Rate and Exports - An Econometric Analytical Study of the Egyptian Economy during the Period (1990-2023)

Abstract

The study aims to analyze and measure the quantitative and causal relationship between inflation, exchange rate, and exports in the Egyptian economy using annual time series data during the period (1990-2023). The study used the Johansen co-integration test to search for the existence of co- integration relationships between the study variables, and used the multi-way error correction model (VECM) to estimate the long- and short-term relationships between the variables, in addition to using the Granger causality test to determine the direction of causal relationships in the short and long run. The study found that in the long run, the relationship between exports and inflation in the long run was negative, as each negatively affects the other. The relationship between inflation and the exchange rate was also negative. The exchange rate negatively affects exports, while exports positively affect the exchange rate. In the short run, exports in the current period are positively affected by exports achieved in previous periods, whether with one or two lag periods. Exports in the current period are negatively affected by the exchange rate achieved in previous periods with one lag period, and the exchange rate in the current period is positively affected by the exchange rate achieved in previous periods with one lag period. he results of the short-run causal relationships show that there is a unidirectional causal relationship between the exchange rate and exports; meaning that changes in the exchange rate cause changes in exports and not vice versa. There is also a unidirectional causal relationship between inflation and exports; meaning that changes in inflation cause changes in exports and not vice versa. Changes in the exchange rate and inflation together cause changes in exports. There is also a unidirectional causal relationship between the exchange rate and inflation in the short run, meaning

that changes in the exchange rate cause changes in inflation. In the long run, there is a causal relationship between inflation, the exchange rate, and exports; where changes in inflation and the exchange rate cause changes in exports; and changes in exports and the exchange rate cause changes in inflation. The study recommends the need to adopt monetary policies that work to achieve stability in the exchange rate and enhance anti-inflation policies, such as adjusting the money supply, and tightening control over local markets to ensure price stability.

Keywords: Exports, inflation, exchange rate, Egypt, Johansen co-integration, VECM, Granger causality.

1. مقدمة

لعبت الصادرات دورًا مهمًا في دعم جهود التنمية منذ تحرير التجارة وأصبح فائض الصادرات شرطًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يعد النمو الاقتصادي أيضًا شرطًا ضروريًا لنمو الصادرات. بعبارة أخرى، هناك علاقة تبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. تركز دول العالم المختلفة على إنتاج السلع التي لديها فيها ميزة نسبية وتصدير الفائض، وتقليل إنتاج السلع التي ليس لديها ميزه نسبية في إنتاجها. ولا يعد النمو الاقتصادي وانفتاح السوق العالمية وحدهما العوامل الوحيدة التي تعزز الصادرات في الاقتصاد المصري، فهناك بعض عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى التي لا تقل أهمية، والتي تلعب أيضًا دورًا مهمًا في زيادة الصادرات المصرية، من أبرزها التضخم وسعر الصرف. وتوجد علاقة مباشرة ولكنها سلبية بين التضخم والصادرات (Khan et al., 2007)، حيث يؤدي التضخم إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات الوطنية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الصادرات والعكس صحيح. إلا أن كون العلاقة بين التضخم والصادرات سلبية أو إيجابية يعتمد على معدل التضخم، فالتضخم المعتدل ليس من الضروري أن يكون له تأثير سلبي على الصادرات. ويرتفع سعر الصرف تبعًا لارتفاع قيمة العملة المحلية، ومن المتوقع أن تنخفض الصادرات مع ارتفاع سعر الصرف؛ لأنه في أثناء ارتفاع سعر الصرف، يحدث ارتفاع في قيمة العملة المحلية، وبالتالي يمكن للمشترين الأجانب شراء الكمية نفسها من السلع والخدمات من اقتصاد أجنبي آخر بسعر أقل، مما يعني انخفاضًا في الصادرات. وفي المقابل يعد انخفاض قيمة العملة عاملاً محفزًا لزيادة الصادرات (Jacob et al., 2021).

1-1: مشكلة الدراسة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والتضخم وسعر الصرف، إلا أن هذه العلاقة لا تزال محل جدال. وتفتقر الدراسات التجريبية إلى الإجماع في ضوء النتائج المختلطة والتي تتراوح بين تأثير إيجابي أو سلبي أو عدم وجود تأثير، ومن ثم فإن هذا الوضع يفتح المجال للدراسات في هذا الموضوع. وقد شهد الاقتصاد المصري كثيرًا من التطورات خلال الفترة (1990-2023)، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في معدل التضخم وانخفاض في سعر الصرف وتدهور في إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا، تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة السببية بين كل من الصادرات والتضخم وسعر الصرف واتجاه هذه العلاقة في مصر خلال فترة الدراسة.

1-2: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحليل وقياس أثر التضخم وسعر الصرف على الصادرات في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2023)، وتقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة وتحديد اتجاه العلاقات السببية بينها. ويتم ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد الأثر طويل الأجل وقصير الأجل للتضخم وسعر الصرف على الصادرات في الاقتصاد المصري.

2- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التضخم والصادرات وسعر الصرف في الاقتصاد المصري.

1-3: فروض الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

1- توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين التضخم وإجمالي الصادرات في مصر.

2- توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات في مصر.

3- توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف والتضخم في مصر.

1-4: منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المدخل الكمي في التحليل بالاعتماد على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي. ولاختبار صحة فروض الدراسة اعتمدت الباحثة على بعض الأساليب القياسية لتقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات محل الدراسة وقياس علاقات السببية بينها، وذلك بالاعتماد على تحليل التكامل المشترك لجوهانسون، وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات (VECM)، بالإضافة

إلى تحديد اتجاه العلاقات السببية بينها من خلال تحليل جرانجر للسببية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews .

1-5: خطة الدراسة

تقوم الدراسة باستعراض العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات في الأدبيات الاقتصادية، ثم تطور التضخم والصادرات وسعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2023)، ثم تحديد المنهجية وطرق التقدير وتحليل النتائج من خلال بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات، وأخيرًا النتائج والتوصيات.

2. العلاقة بين التضخم والصادرات وسعر الصرف في الأدب الاقتصادي

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والصادرات وسعر الصرف، بالإضافة إلى استعراض بعض الدراسات التطبيقية.

2-1: الأدبيات النظرية

ما زالت العلاقة بين التضخم والصادرات وسعر الصرف محل جدال. ومع ذلك، هناك توافق عام على أن الصادرات تلعب دورًا حيويًا في تعزيز نمو الدول، لا سيما الاقتصادات النامية، وأن سعر الصرف والتضخم والصادرات من المتغيرات التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في إطار التجارة الدولية.

2-1-1: العلاقة بين التضخم والصادرات

تعد الصادرات من أهم أنشطة التجارة الدولية التي توفر قوة دافعة لنمو الطلب المحلي مما يؤدي إلى نمو الصناعات التحويلية، وبالتالي زيادة الدخل القومي وتسريع عملية التنمية والنمو الاقتصادي. تنص نظرية (Hecksher-Ohlin) على أن أساس قيام التجارة الدولية يرجع إلى الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة، ويمكن أن تنعكس هذه الميزة في شكل تكنولوجيا أو مزايا في عوامل الإنتاج، وتقوم الدولة بتصدير منتجاتها التي يتم إنتاجها باستخدام عوامل الإنتاج الرخيصة والوفيرة بشكل مكثف (Ilmas et al. ,2022). يرى كينز أن التضخم يحدث بسبب زيادة الطلب، في حين أن العرض ثابت مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية وانخفاض رفاهية الأفراد. من الناحية النظرية، توجد علاقة عكسية بين التضخم والصادرات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات في السوق الدولية؛ ولكن يمكن أن تزداد صادرات السلع والخدمات فقط إذا كان الطلب على الصادرات المحلية في الدول الأجنبية غير مرن. لذا، فإن التضخم يؤثر على الصادرات في المقام الأول من خلال تأثيره على سعر الصرف (Sahoo & Sethi 2020). ويمكن أن يؤثر التضخم على الصادرات بصورة

مباشرة وأخرى غير مباشرة. يتمثل التأثير المباشر للتضخم في ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، مما يجعل البيع في تلك السوق أكثر ربحية من التصدير. وتؤثر الاختلافات بين الأسعار العالمية والمحلية على الصادرات من خلال تحويل السلع أو عوامل الإنتاج إلى السوق المحلية؛ وحتى إذا لم يحث مثل هذا التحويل، فإن الصادرات تتأثر نتيجة ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح الناتجة عن مبيعات التصدير؛ وتختلف تلك التأثيرات باختلاف السلع، حيث تكون أكثر وضوحًا بالنسبة للسلع الأساسية. ويتمثل التأثير غير المباشر للتضخم في التأثيرات طويلة المدى، حيث إذا استمر التضخم لفترة زمنية طويلة فسوف تتأثر الصادرات سلبًا من خلال التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، فالتضخم ينتج في كثير من الأحيان من الجهود المبذولة لتسريع التنمية الاقتصادية، ومع التركيز بشكل خاص على قطاعات وأهداف معينة، يتحول الاستثمار إلى عمليات تدر عوائد سريعة على حساب المشروعات طويلة الأجل؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن المضاربة في العقارات، والتي غالبًا ما تكون بمثابة تحوط من التضخم، تحفز الاستثمار في المباني السكنية، ويتزايد الطلب على الواردات بينما تميل الصادرات للانخفاض (lovasy G., 1962).

2-1-2: العلاقة بين سعر الصرف والصادرات

لا يمكن فصل التجارة الدولية التي تقوم بها دولة ما عن سعر الصرف الذي تم تحديده، وينقسم سعر صرف عملة الدولة إلى أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية. يُعرف سعر الصرف الاسمي وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية، بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويبين سعر الصرف الحقيقي القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي حيث يقيس أسعار السلع الأجنبية بالنسبة لأسعار السلع المحلية (عبده، 2021). ويؤثر سعر الصرف كمقياس لقيمة التجارة بين الدول على التدفق التجاري.

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف وحجم التجارة الدولية باستخدام نموذج ماندیل فليمنج Mundell Fleming Model. يفترض هذا النموذج أن مستوى السعر ثابت، ويوضح أسباب التقلبات قصيرة الأجل في اقتصاد صغير مفتوح مع حركة مثالية لرأس المال. يوضح النموذج أن انخفاض قيمة العملة أو ارتفاعها سيؤدي إلى تغييرات في كل من الصادرات والواردات، وأن سعر الصرف يؤثر سلبًا على الصادرات (Mankiw, 2003). فإذا انخفض سعر الصرف، انخفضت قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، ويزداد حجم الصادرات لأن أسعار التصدير في التجارة الدولية أو الأسواق الخارجية تصبح أرخص. وبشكل عام يعتمد نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة أو فشلها على عاملين، الأول:

مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، حيث تزيد الصادرات بشكل كبير عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي عليها مرتفعة، والعكس إذا كان الطلب الأجنبي عليها غير مرن. الثاني: مرونة العرض الداخلي للصادرات والتي تؤثر في مرونة الطلب على السلع القابلة للتصدير، حيث تنخفض الصادرات بنفس نسبة التخفيض في قيمة العملة إذا كانت العرض المحلي عديم المرونة، أما إذا كان العرض المحلي مرن فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات (Robinson, 1947).

2-1-3: العلاقة بين التضخم وسعر الصرف

في الأدبيات الاقتصادية، تؤثر أسعار الصرف على التضخم بصفة عامة من خلال قناتين، مباشرة وغير مباشرة. ترتبط القناة المباشرة بمفهوم قانون السعر الواحد وتعادل القوة الشرائية. فالتغيرات في سعر الصرف لسعر سلعة مستوردة تنعكس بشكل مباشر في الأسعار المحلية (Monfared & Akın, 2017, P.331).

ويؤثر سعر الصرف بشكل غير مباشر على التضخم من خلال صافي الصادرات وميزان المدفوعات وأسعار السلع المستوردة (Nguyen, 2011). ومن ثم يمكن أن نقول إن هناك ثلاث قنوات ينتقل من خلالها تأثير أسعار الصرف على التضخم، وهي كالآتي، **أولاً: انتقال تأثير سعر الصرف على التضخم من خلال صافي الصادرات؛** عندما ينخفض سعر الصرف، يزداد حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات، بالتالي ارتفاع صافي الصادرات. مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي) وبالتالي زيادة التضخم. **ثانيًا: انتقال تأثير سعر الصرف على التضخم من خلال ميزان المدفوعات؛** عندما ينخفض سعر الصرف، يزداد صافي الصادرات، ويتحسن الميزان التجاري؛ يتحرك منحنى IS إلى اليمين (في نموذج IS-LM)، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة. على المدى القصير، يحدث زيادة في تدفقات العملات الأجنبية إلى السوق المحلية، مما يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات الإجمالي. ويوجد احتمالان، الأول: أن يقوم البنك المركزي بعرض مبلغ إضافي من العملة المحلية (زيادة MS) لاستيعاب كل التدفقات من العملة الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف. ويؤدي ارتفاع العرض النقدي إلى زيادة التضخم. الثاني: في حال لم يكن البنك المركزي يهدف للحفاظ على استقرار العملة المحلية، فلا يزال هناك كمية متزايدة من العملات الأجنبية في الاقتصاد، مما يشكل ضغطًا على الأسعار ويرفع التضخم. **ثالثًا: انتقال تأثير أسعار الصرف على التضخم من خلال قناة السلع المستوردة؛** يمكن أن تكون السلع المستوردة مدخلات للإنتاج المحلي أو للسلع الاستهلاكية. إذا تم استيراد السلع للإنتاج المحلي، فعندما ينخفض سعر الصرف يحدث ارتفاع في

تكلفة المدخلات، يتحرك خط إجمالي العرض (AS) إلى اليسار، مما يسبب ضغوطًا تضخمية. وبالنسبة للسلع الاستهلاكية المستوردة فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية، وبالتالي رفع السعر الإجمالي للسلع الاستهلاكية، مما يسبب ضغطًا تضخميًا (Hoang et al., 2020).

2-2: الأدبيات التطبيقية

يمكن تصنيف الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات إلى أربعة مجموعات، اهتمت المجموعة الأولى بدراسة أثر التضخم على الصادرات، وتناولت الثانية أثر سعر الصرف على الصادرات، واهتمت الثالثة بدراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف، وتناولت الرابعة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات. وتبين من مراجعة الأدبيات التطبيقية أنه لا يوجد اتفاق مشترك فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات. واعتمدت معظم هذه الدراسات على تحليل بيانات السلاسل الزمنية، واستخدمت تحليل التكامل المشترك، وقامت بتقدير نموذج تصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات (VECM)، وإجراء اختبارات السببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات. وسوف يتم تناول أهم هذه الدراسات وفقًا لتسلسلها الزمني على النحو التالي:

- دراسة Genc & Artar (2014)، هدفت إلى تحديد تأثير أسعار الصرف على واردات وصادرات مجموعة من الدول الناشئة المختارة. واستخدمت بيانات سنوية لاثنين وعشرين دولة ناشئة مختارة للفترة (1985-2012)، واعتمدت على طريقة التكامل المشترك القطاعي Panel cointegration method. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين مؤشر سعر الصرف الفعال effective exchange rate index والصادرات والواردات، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعال والصادرات والواردات على المدى الطويل.

- دراسة Mukit & Shaiullah (2014)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين التضخم والصادرات والواردات، استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية الشهرية لاقتصاد بنجلاديش خلال الفترة (1994- 2011). واعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ وتحليل التباين لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، واستخدمت اختبار السببية لجرانجر للتحقق من العلاقات السببية. أوضحت نتائج الدراسة أنه في الأجل الطويل، تؤدي الزيادة في الواردات بنسبة 1% إلى زيادة التضخم بنسبة 3.21%, وتؤدي الزيادة في الصادرات بنسبة 1% إلى انخفاض في التضخم بنسبة 1.91%. ويشير تحليل السببية لجرانجر إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين التضخم والصادرات وسببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى الواردات.

– دراسة Dave & Gondaliya (2015), هدفت إلى دراسة تأثير الصادرات والواردات في الهند على سعر الصرف (الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من يناير 2006 إلى أكتوبر 2015. واعتمدت على استخدام تحليل التكامل المشترك، واختبار السببية لجرانجر. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الصادرات وسعر الصرف الأجنبي، ووجود علاقة سلبية بين الواردات وسعر الصرف الأجنبي.

– دراسة Adhiambo et al.(2017)، هدفت إلى دراسة الصادرات كمحدد للتضخم في كينيا من خلال تحديد العلاقة بين الصادرات المحلية والتضخم، وتحديد العلاقة بين إعادة التصدير والتضخم في كينيا. واستخدمت بيانات سلسلة زمنية للفترة (2005– 2015). واعتمدت على استخدام مدخل الانحدار الذاتي (VAR) للتكامل المشترك، واختبار السببية لجرانجر، وتحليل دوال الاستجابة impulse response analysis. أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية وسلبية معنوية على المدى الطويل بين الصادرات المحلية وإعادة التصدير مع التضخم في كينيا على التوالي. ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات المحلية إلى التضخم ومن إعادة التصدير إلى التضخم. وخلصت الدراسة إلى أن الصادرات المحلية وإعادة التصدير تحدد التضخم في كينيا، حيث يكون للصادرات المحلية تأثير أكبر.

– دراسة Kiganda et al.(2017)، هدفت إلى تحديد العلاقة بين الصادرات والتضخم في كينيا. اعتمد التحليل على نظرية جذب الطلب للتضخم، واستخدمت بيانات سلسة زمنية للفترة (2005 – 2015)، واعتمدت على تحليل الانحدار الذاتي للتكامل المشترك لجوهانسون وتصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات vector error correction، وتحليل التباين، ودوال الاستجابة. أوضحت النتائج أن التضخم له علاقة إيجابية طويلة الأجل مع إجمالي الصادرات. وهذا الاستنتاج يدعمه تحليل التباين وتقدير دوال الاستجابة. على المدى القصير، يؤثر إجمالي الصادرات على التضخم تأثيرًا سلبيًا، وهناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من إجمالي الصادرات إلى التضخم.

– دراسة Purusa & Istiqomah (2018)، هدفت إلى بحث تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأسعار النفط الخام والتضخم على الصادرات في مجموعة دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEA) تشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام باستخدام بيانات مقطعية panel للفترة (2000 – 2015). تم تطبيق نموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model وطريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Square method. وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي

المباشر وأسعار النفط الخام لهما تأثيرٌ إيجابيٌّ ومعنويٌّ على الصادرات، بينما التضخم له تأثيرٌ سلبيٌّ ومعنويٌّ على الصادرات.

– دراسة Ahmed et al. (2018) ، هدفت إلى دراسة العلاقة بين التضخم والصادرات والواردات في الاقتصاد الباكستاني. واستخدمت بيانات شهرية من يوليو 2001 حتى يونيو 2017. اعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ وتحليل التكامل المشترك لجوهانسون لدراسة الارتباط طويل الأجل بين المتغيرات، وتم تطبيق منهج السببية لجرانجر للتحقق من الاتجاه السببي بين زوج المتغيرات. وأوضحت نتائج التحليل أن زيادة الصادرات والواردات بنسبة 1% على المدى الطويل تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.63% و0.57% في مؤشر أسعار المستهلكين على التوالي.

– دراسة Ulfa & Abbas (2018)، تهدف إلى دراسة تأثير الصادرات والواردات على التضخم في إندونيسيا، استخدمت بيانات سلسلة زمنية للفترة (1990–2016). تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد. وأوضحت النتائج أن الصادرات ليس لها تأثير على التضخم، أما الواردات فلها تأثيرٌ إيجابيٌّ على التضخم في إندونيسيا خلال فترة الدراسة.

– دراسة Ngondo & Khobai (2018)، هدفت إلى تقييم تأثير سعر الصرف على الصادرات في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1994–2016)، وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات وسعر الصرف. وتضمنت الدراسة سعر الفائدة الحقيقي والاستثمارات والتضخم كمتغيرات تحكم. واستخدمت بيانات سلسلة زمنية، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف له علاقة سلبية ومعنوية طويلة الأجل بالصادرات في جنوب إفريقيا.

– دراسة Helmy et al.(2018) ، هدفت إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف والأسعار في مصر فيما يعرف بظاهرة انتقال أثر سعر الصرف. استخدمت الدراسة بيانات سلسلة زمنية للفترة (2003–2015)، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لدراسة وتحليل أثر انتقال تقلبات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية في مصر تجريبيًّا. توصلت الدراسة إلى أن انتقال أثر سعر الصرف في مصر كبير إلى حد ما، ولكنه بطيء في مؤشرات الأسعار الثلاثة (أسعار الواردات، مؤشر أسعار المنتجين، ومؤشر أسعار المستهلكين)، ومع ذلك، كان التأثير أكثر وضوحًا على أسعار المستهلكين مقارنة بالمؤشرات الأخرى. يمكن أن يُعزى ذلك إلى أن مؤشر أسعار المستهلكين في مصر يتكون من

عدد كبير من السلع المدعومة والسلع ذات الأسعار المحددة إداريًا، بالإضافة إلى تدخل السلطات في تعديل الأسعار، مما يضعف انتقال أثر صدمات سعر الصرف.

– دراسة Sahoo & Sethi (2020)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين التضخم والصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الهند خلال الفترة (1975– 2017). استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لمعرفة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ودالة الاستجابة من خلال الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لمعرفة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات. أوضحت نتائج الدراسة أن الصادرات لها تأثيرٌ إيجابيٌّ على التضخم في الهند مقارنة بالمتغيرات الأخرى مثل الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تعمل بين الصادرات والتضخم وليس العكس، وعدم وجود علاقات سببية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال فترة الدراسة.

– دراسة Hoang et al.(2020)، هدفت إلى تقييم تأثير أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة (2005–2018). اعتمدت الدراسة على تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، واختبار جرانجر ودالة التفاعل وتحليل التباين. أوضحت النتائج أن هناك علاقة سببية تتجه من سعر الصرف إلى الصادرات والواردات والعرض النقدي والناتج والأسعار في الاقتصاد. وأن استمرار التضخم الماضي يفسر معظم التباين في التضخم الحالي؛ وتغيرات العرض النقدي هو المتغير التالي الذي يمكن أن يفسر تباين التضخم.

– دراسة Mauliana & Suriani (2020)، هدفت إلى تحليل علاقة التوازن طويل الأجل وقصير الأجل بين أسعار الصرف والتضخم على الصادرات في ثمانية دول لجنوب شرق آسيا (بروناي ولاوس وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وفيتنام وتايلاند)، واستخدمت نموذج ARDL panel model، وبيانات سلسلة زمنية للفترة (1990 – 2017). أوضحت النتائج أنه على المدى الطويل يؤثر كل من سعر الصرف والتضخم تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على أنشطة التصدير في دول آسيا الثمانية، في حين يوثر للتضخم تأثيرًا إيجابيًا على الصادرات في الأجل القصير.

– دراسة Silalahi et al. (2021)، هدفت إلى تحديد تأثير سعر الصرف والتضخم على الصادرات في إندونيسيا. استخدمت الدراسة بيانات سلسلة زمنية للفترة (1989– 2019) واعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات (VECM). أوضحت نتائج الدراسة أن سعر الصرف له تأثيرٌ سلبيٌّ ومعنويٌّ على الصادرات على المدى القصير بينما على المدى الطويل، لم يكن لسعر الصرف تأثيرٌ

معنويٌّ على الصادرات. أما التضخم فكان له تأثيرٌ سلبيٌّ ومعنويٌّ على الصادرات على المدى القصير بينما على المدى الطويل له تأثيرٌ إيجابيٌّ ومعنويٌّ.

– دراسة Aliraqi & Salih (2022)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين التضخم والصادرات في السودان خلال الفترة (1990–2020)، وتقدير دالة الصادرات وقياس تأثير محدداتها على مدى فترة زمنية طويلة. استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل التكامل المشترك، وتوصلت إلى وجود تأثيرٍ سلبيٍّ للتضخم على الصادرات. أوضحت نتائج الأجل الطويل أن أهم متغير يؤثر على الصادرات هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يليه التضخم, وأن سعر الصرف ليس له تأثيرٌ معنويٌّ على المدى القصير أو المدى الطويل.

– دراسة Ilmas et al. (2022) ، هدفت إلى تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على الصادرات في خمس دول لجنوب شرق آسيا (إندونيسيا وسنغافورة وتايلاند وماليزيا والفلبين). استخدمت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)، واعتمدت على بيانات سلسلة زمنية للفترة (2010–2020)، وبيانات قطاعية لدول شرق آسيا محل الدراسة. وأوضحت نتائج هذا القياس أن التضخم وأسعار الصرف يؤثران تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على الصادرات في دول جنوب شرق آسيا.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن معظم الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين متغيرين فقط من المتغيرات الثلاثة التي شملتها الدراسة الحالية، أما الدراسة الحالية فقد تناولت العلاقة بين المتغيرات الثلاثة مجتمعة، حيث ركزت الدراسة الحالية على تحليل وقياس العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات في مصر، واستخدمت الدراسة فترة زمنية أحدث بالمقارنة بمعظم الدراسات السابقة، هذا بالإضافة إلى قلة الدراسات في هذا المجال الخاصة بمصر.

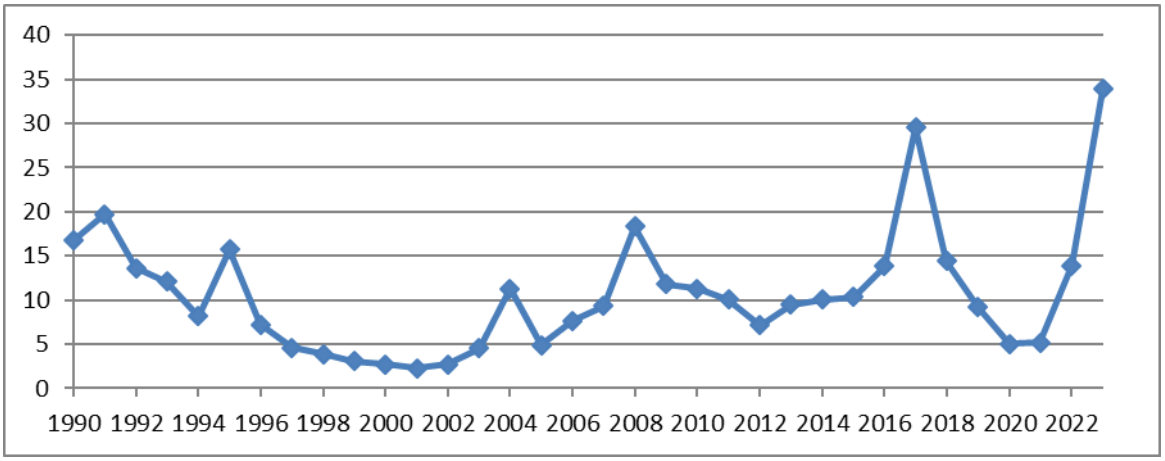
3. تطور التضخم والصادرات وسعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990–2023)

يتم تناول هذا القسم من خلال ثلاثة بنود فرعية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

3–1: تطور التضخم في مصر خلال الفترة (1990–2023)

يُعرف التضخم بأنه حدوث ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار، أو يعرف بأنه انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود، ويحدث التضخم في الأجل القصير نتيجة ضغوط الطلب أو ضغوط في جانب العرض (Romer & Romer, 1989). شهد الاقتصاد المصري خلال ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني من الثمانينيات، اختلالات في الاقتصاد الكلي انعكست في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم، ومن ناحية أخرى حدثت زيادة مطردة في الطلب الكلي لم

تكن متسقة مع مستويات العرض الكلي (Kheir El-Din & El-Dersh 1992; Ali, 2011). وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ لتسجل أعلى مستوياتها في عام 1986 حيث ارتفع التضخم إلى ما يقرب من 24%.



شكل رقم (1): تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة (1990-2023)

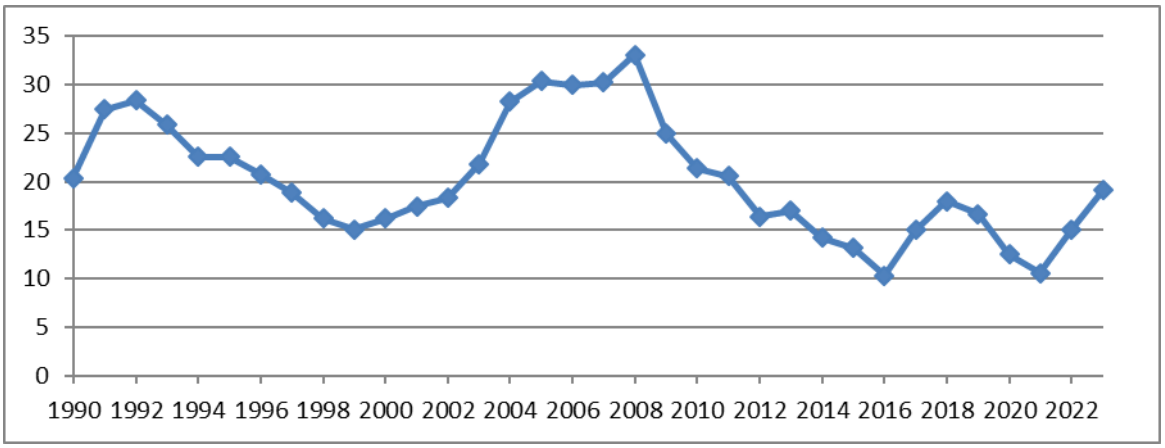
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات World Bank, World Development Indicators,2023

في بداية التسعينيات، تبنت مصر المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، ونتيجة إلى سياسات الطلب الانكماشية التي تلت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، كان معدل التضخم في مسار تنازلي، وكما يوضح الشكل رقم (1) تراوح معدل التضخم بين 19.7% في عام 1991 و3.08 % عام 1999 ، وواصل الانخفاض بشكل كبير إلى أن بلغ نحو 2.3 % عام 2001، و2.8% عام 2002 . ثم بدأ معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 4.5 % عام 2003 وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وكذلك نتيجة قيام الحكومة المصرية بتعويم الجنيه، حيث بدأ نظام سعر الصرف المدار من عام (Moriyama, 2003 (2011واستمر معدل التضخم في ارتفاعه ليصل إلى 7.7% في عام 2006، والذي بلغ أقصى ارتفاع له نحو 18.3% في عام 2008، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وارتفاع أسعار النفط في نهاية عام 2007 (السريتي، 2016). واستمر معدل التضخم في الارتفاع بعد قيام ثورة 25 يناير في عام 2011 حتى وصل معدل التضخم إلى نحو 29.5% في عام 2017 بسبب تحرير أسعار الصرف في نوفمبر 2016 (هيبة، 2019). ثم انخفضت معدلات التضخم إلى 9.15% عام2019، 5.04 عام 2020، ومن أسباب هذا الانخفاض كل من السياسات المالية التي قامت بها الحكومة والسياسات النقدية للبنك المركزي التي قللت السيولة في السوق بالإضافة إلى اخفاض سعر

الدولار وتحسن قيمة الجنيه واحتواء الضغوط التضخمية (غازي، الجزار، 2022). وتلي ذلك ارتفاع كبير في معدل التضخم حتى وصل إلى 33.9 % عام 2023، ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة المصرية باستخدام الاستثمارات والتمويل على نطاق واسع، وتعهدت مصر بإجراء تعديلات نقدية وتعديلات في سعر الصرف لمعالجة أزمة العملة الأجنبية التي سادت منذ عام 2022 (World bank in Egypt , 2024).

3-2: الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2023)

يبين الشكل رقم (2) أن الصادرات ارتفعت بشكل ملحوظ في بداية فترة التسعينيات، حيث ارتفعت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 20.4 % عام 1990 ووصلت إلى نحو 22.5 % عام 1995. إلا أن الركود العالمي الذي حدث في بداية عام 1995 أثر سلبًا على الصادرات المصرية فتراجعت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو إلى 16.2% عام2000. عاودت الصادرات ارتفاعها خلال الفترة (2001 -2008)، وبلغت تلك النسبة حدها الأقصى في عام 2008، حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 33%؛ وذلك نتيجة انخفاض سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي. ثم تراجعت الصادرات إلى نحو 25 % عام 2009 بسب حدوث الأزمة المالية العالمية، وثبات سعر الصرف. واستمر الانخفاض في الصادرات بشكل ملحوظ خلال الفترة (2011 -2023)، وبلغت نسبة الصادرات حدها الأدنى عام 2016، ووصلت الصادرات المصرية نحو 19.1 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023، وذلك نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها تلك الفترة ، مثل ثورة يناير عام 2011 ، وجائحة كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، والأزمات النقدية العالمية، والتي أثرت سلبًا على الاقتصاد العالمي.

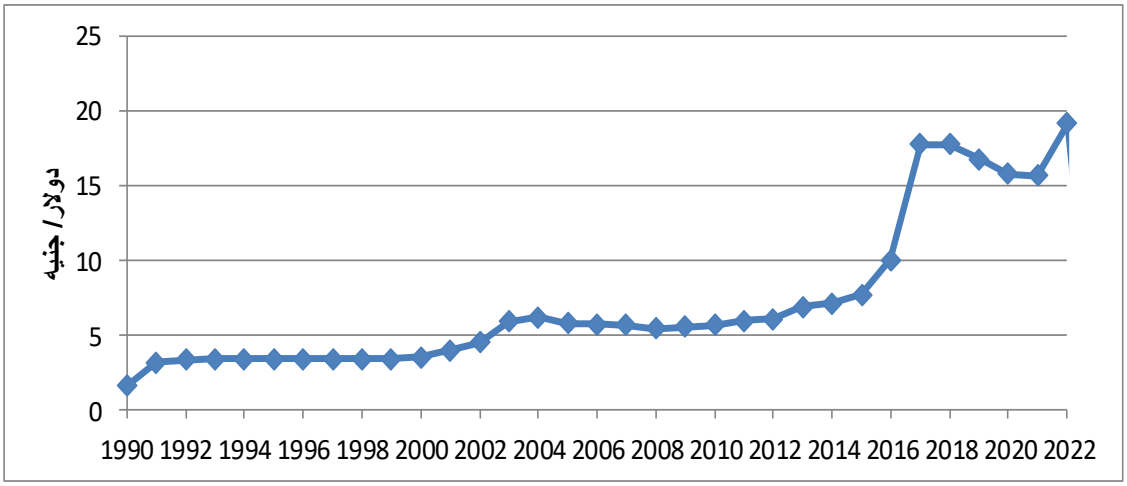


شكل رقم (2): تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات World Bank, World Development Indicators,2023

3-3: تطور سعر الصرف الرسمي في مصر خلال الفترة (1990-2023)

اتبعت مصر خلال فترة التسعينيات نظام سعر الصرف الثابت، وهذا أدى إلى حدوث استقرار في سعر الصرف بناءً على اتفاقية الحكومة المصرية مع صندوق النقد بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (Dailami & Dinh, 1991). وكما يتضح من الشكل رقم (3)، انخفض سعر الصرف الجنيه المصري فى عام 2000، حيث ارتفع الدولار الأمريكي إلى3.47 جنيه مقابل 3.14 جنيه في عام 1991. وبلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي 5.43 جنيه مصري خلال الفترة (2001 – 2010) . وفي عام 2010 بلغت قيمة الدولار 5.62 جنيه مقابل 3.97 جنيه في عام 2001، حيث شهدت تلك الفترة عدة أحداث منها انخفاض أسعار النفط العالمية والأزمة المالية العالمية. كما تم تخفيض قيمة الجنيه خلال الفترة (2011 – 2020)، حيث بلغ سعر الدولار 15.76 جنيه في عام 2020 ثم 19.16 جنيه في عام 2022 مقابل 5.93 جنيه في عام 2011.



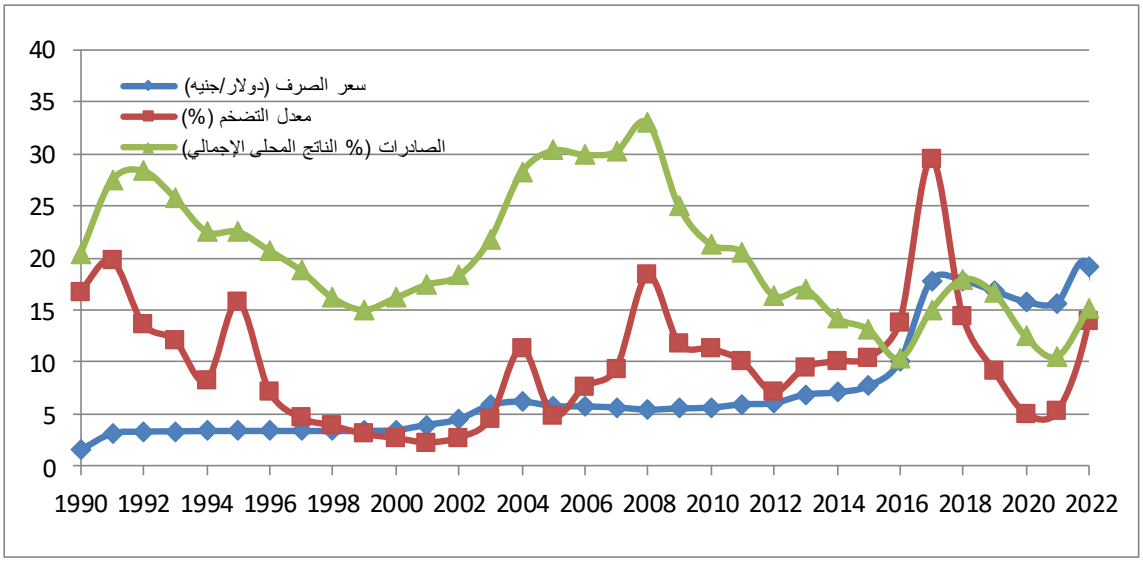
شكل رقم (3): تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات World Bank, World Development Indicators,2023

3-4: تطور التضخم والصادرات وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2023)

يبين الشكل رقم (4) أن هناك استقرارًا نسبيًا في سعر الصرف حتى أوائل عام 2000، حيث حافظ على ثبات ملحوظ نتيجة تطبيق سياسات التثبيت النقدي خلال تلك الفترة. ومع ذلك، شهد سعر الصرف ارتفاعًا ملحوظًا بعد عام 2003، نتيجة لتحرير سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع قيمة العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري؛ وفي عام 2011 كان تذبذب سعر الصرف في تلك الفترة محدودًا بفضل تدخل البنك المركزي، وفي عام 2016، شهد سعر الصرف قفزة كبيرة عقب قرار تعويم الجنيه المصري

في نوفمبر من العام نفسه، مما نتج عنه زيادة حادة في قيمته. أما معدل التضخم فهو يعكس تذبذبًا مستمرًا مع ميل نحو الارتفاع خلال فترات الأزمات، مما يعكس حساسية الاقتصاد المصري للعوامل الداخلية والخارجية، حيث شهد معدل التضخم زيادات مرتفعة خلال أوقات الأزمات الاقتصادية، كما حدث في أوائل التسعينيات بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ وفي الفترة 2008–2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية؛ وفي عام 2016 بعد تعويم الجنيه المصري وما نتج عنه من ارتفاع مستويات التضخم نتيجة تراجع قيمة العملة المصرية، وشهدت فترة جائحة كورونا (2020–2021) انخفاضًا نسبيًا في التضخم نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي عالميًا، ولكنه عاد إلى الارتفاع في 2022 بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. وبالنسبة للصادرات فقد شهدت اتجاه صعودي تدريجي مع تحسين القطاعات الإنتاجية، وانخفاض في فترات الأزمات: كما في أواخر التسعينيات نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي والمحلي، وفي عام2011 بسبب عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة يناير، وفي عام 2016 نتيجة التأثيرات السلبية لتحرير سعر الصرف، وتأثرت الصادرات بشكل كبير بجائحة كورونا في 2020، لكنها تعافت تدريجيًا.



شكل رقم (4): تطور التضخم والصادرات وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990–2023)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات World Bank, World Development Indicators,2023

يتضح من الشكل رقم (4) وجود علاقة سلبية بين التضخم وسعر الصرف، حيث يرتفع التضخم بالتزامن مع انخفاض قيمة الجنيه المصري. ووجود علاقة سلبية بين الصادرات وسعر الصرف، حيث بعد تحرير سعر الصرف (عام 2016)، نلاحظ تحسنًا تدريجيًا في الصادرات، ذلك يشير إلى أن

انخفاض قيمة الجنيه المصري ساعد في جعل الصادرات المصرية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. كما يؤثر التضخم سلبًا على الصادرات، ففي الفترات التي ارتفع فيها معدل التضخم، مثل 2016، نجد تأثيرًا سلبيًا على الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما قلل من تنافسية المنتجات المصرية.

4. نموذج قياسي للعلاقة بين التضخم والصادرات وسعر الصرف

يهدف نموذج الدراسة إلى تقدير العلاقات الكمية بين كل من التضخم والصادرات وسعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990–2023), بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات. سيتم تناول المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال البنود التالية: أولاً: توصيف نموذج الدراسة ومصادر الحصول على البيانات، ثانيًا: تحديد النموذج القياسي الملائم للتقدير، ثالثًا: قياس العلاقات بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، رابعًا: تحديد اتجاه علاقات السببية بين متغيرات النموذج.

4-1: توصيف نموذج الدراسة وتحديد المتغيرات ومصادر البيانات

وفقًا للهدف من الدراسة الحالية، وترتيبًا على ما توصلت إليه الدراسات السابقة يتكون نموذج الدراسة من ثلاثة متغيرات، تتمثل في التضخم والصادرات وسعر الصرف. وعلى الرغم من تعدد المؤشرات المستخدمة في التعبير عن هذه المتغيرات في الدراسات التطبيقية غير أنه بعد إجراء كثير من محاولات القياس التجريبية تم الحصول على أفضل النتائج في ظل استخدام المؤشرات التي تم استخدامها في الدراسة الحالية، وتتمثل فيما يأتي:

- EXPT: يشير إلى الصادرات، ويقاس من خلال مؤشر الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- INFN: معدل التضخم السنوي، ويقاس من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
- EXCH : سعر الصرف، ويشير إلى سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، ويقاس من خلال مؤشر سعر الصرف الرسمي "Official exchange rate (LCU per US$, period average)".
- RGDP: النمو الاقتصادي، ويقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقدرًا بالدولار وبالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015).

يستخدم البحث تحليل السلاسل الزمنية السنوية للبيانات عن الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2023)، وتم الحصول على البيانات من إحصاءات البنك الدولي World Development Indicators (WDI))، **وتم اختيار بيانات البنك الدولي للاعتماد عليها للأسباب الآتية:**

1- احتمالية التحيز في حال استخدام البيانات المحلية، حيث قد تتأثر البيانات المحلية بضغوط سياسية أو قيود مؤسسية، مما قد يؤثر على دقتها ومصداقيتها

2- تفاوت الجودة بين المصادر المحلية، نظرًا لتعدد الجهات المحلية التي تصدر البيانات (مثل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، والبنك المركزي المصري، ووزارة المالية)، مما قد يؤدي إلى تناقضات بين الأرقام

3- تخضع بيانات البنك الدولي لمراجعات مستمرة من قبل خبراء دوليين لضمان الدقة وتجنب التحيز، وهو أمر بالغ الأهمية لتحليل العلاقات الاقتصادية الدقيقة

4- تُجمع بيانات البنك الدولي باستخدام منهجيات قياسية معتمدة عالميًا، مما يضمن الاتساق عبر الدول والفترات الزمنية، مما يقلل من الأخطاء الناتجة عن التباينات في طرق جمع البيانات، والتي قد تحدث عند الاعتماد على البيانات المحلية. فعلى سبيل المثال، البيانات المحلية الخاصة بمعدل التضخم في مصر تُصدر عادة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لكنها قد تتأخر أو تكون متوفرة فقط لفترات معينة، فقد تكون هناك فجوات في البيانات الشهرية خلال أوقات الأزمات الاقتصادية، مثل أزمة 2016 التي شهدت تعويم الجنيه المصري، بالمقابل توفر بيانات البنك الدولي سلسلة زمنية متواصلة ومنسقة لمعدل التضخم على مدار عقود. البيانات الخاصة بسعر الصرف الرسمي قد تختلف بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية، حيث قد يعرض كل مصدر أرقامًا مختلفة بناءً على التوقيت أو الطريقة المستخدمة لحساب متوسط السعر، بينما تعتمد بيانات البنك الدولي على المتوسط السنوي الرسمي المُعلن عالميًا، مما يضمن تجنب التناقضات. البيانات المحلية غالبًا ما تركز على قيمة الصادرات الإجمالية أو الصادرات حسب القطاعات، بيانات البنك الدولي توفر تقسيمًا شاملًا للصادرات، مما يسهل تحليل العلاقة بين التضخم والصادرات.

استنادًا إلى الإطار النظري والتطبيقي المتقدم، يمكن صياغة الدالة المقترحة لتقدير النموذج القياسي على الصورة التالية: $$EXPT = f (INFN, EXCH, RGDP)$$

وتكون الدالة المقترحة لتقدير نموذج الدراسة في الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج في الصورة التالية:

$$Ln\ EXPT = f\ (Ln\ INFN, Ln\ EXCH, Ln\ RGDP)$$

ويرجع سبب اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج لتقدير معلمات النموذج للأسباب الآتية:

1- أن الشكل اللوغاريتمي يساعد في تحويل العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية، وبالتالي يسهل عملية التقدير والتحليل.

2- أن قيم المعلمات المقدرة في الشكل اللوغاريتمي تمثل مباشرة المرونات، مما يقدم تفسيرات اقتصادية واضحة.

3- الاتساق مع الدراسات السابقة، حيث يستخدم الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج على نطاق واسع في النماذج الاقتصادية في معظم الدراسات السابقة.

يعبر الجدول رقم (1م) بالملحق الإحصائي عن الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج، ويلاحظ من اختبار(Jarque-Bera)، أن سلاسل البيانات للمتغيرات محل الدراسة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي المعتدل، حيث يمكن قبول فرض العدم المتعلق بها، باستثناء كل من المتغير الذي يمثل سعر الصرف (LOG_EXCH)، والمتغير الذي يمثل النمو الاقتصادي (LOG_RGDP) فهما لا يأخذان شكل التوزيع الطبيعي المعتدل، ولا يمكن قبول فرض العدم الخاص بها.

4-2: المنهج القياسي المستخدم لتقدير النموذج

تعتمد الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات Vector Error Correction Model (VECM) لتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار حد الخطأ ودرجة التكامل المشترك بين المتغيرات وفترات الإبطاء الزمني. وتستخدم أغلب الدراسات التطبيقية نموذج تصحيح الخطأ متعدد الاتجاهات (VECM) في دراسة العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات الاقتصادية، بسبب قدرته على تحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، حيث يتيح تحليل كيفية تفاعل المتغيرات لتحقيق التوازن طويل الأجل مع قياس تأثير الصدمات قصيرة الأجل. ويوفر النموذج إطارًا لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبارات مثل Granger Causality، مما يساعد على تحديد أي متغيرات تؤثر على الأخرى. بالإضافة إلى أنه يعتمد على العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، مما يجعله أداة فعالة لتحليل الأنماط المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية. ويستخدم نموذج VECM عندما تكون المتغيرات الاقتصادية متكاملة من الدرجة I(1) ويوجد بينها علاقة تكامل مشترك. وحيث تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقات الكمية بين التضخم والصادرات وسعر الصرف، وتحديد اتجاه

العلاقات السببية بينها، فإن المتغيرات الداخلية في نموذج (VECM) تتمثل في: لوغاريتم الصادرات Ln EXPT، ولوغاريتم معدل التضخم Ln INFN، ولوغاريتم سعر الصرف Ln EXCH. ويُعامل المتغير الذي يمثل النمو الاقتصاديRGDP كمتغير خارجي في نموذج (VECM).

4-2-1: تحليل التكامل المشترك

أولًا: اختبار جذر الوحدة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى اختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية لمتغير معين مستقرة أم غير مستقرة عبر الزمن، وتحديد رتبة تكاملها. تتضمن اختبارات جذر الوحدة عدة أنواع من الاختبارات. والاختبار الذي يتم استخدامه في الدراسة الحالية هو اختبار فيليبس- بيرون (PP)Phillips-Perron.

يتضح من الجدول رقم (2م) بالملحق الإحصائي أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في صورتها الأصلية ولكنها مستقرة بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى لها سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5% وبالتالي فإن كلًا منها متكامل من الدرجة الأولى I(1).

ثانيًا: تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني

وفقًا لنموذج (VECM)، حتى يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك وتقدير المعلمات في الأجل الطويل والقصير لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى للمتغيرات المدرجة بالنموذج. ويتحقق ذلك من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث يستخدم خمسة معايير مختلفة لتحديد فترة التباطؤ الزمني المثلى على(Ahmed, et al., 2011). وتتمثل هذه الاختبارات في كل من (LR) ,(FPE), (AIC), (SC), (HQ), وتشير النتائج، كما يتضح من الجدول رقم (3 م) بالمحلق الإحصائي، أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هي ثلاث فترات إبطاء.

ثالثًا: اختبار التكامل المشترك

يهدف اختبار جوهانسون للتكامل المشترك إلى التأكد من وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وتحديد مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات. ويتكون اختبار جوهانسون من اختبارين هما اختبار Trace Test، اختبار Max-Eigen value Test. تبين نتائج اختبار جوهانسون كما بالجدول رقم (4 م) بالملحق الإحصائي، وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقًا لكل من الاختبارين، ومن ثم توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، وبالتالي يتم رفض فرض العدم H0 القائل بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في مواجهة الفرض البديل H1 القائل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 5% وفقًا لكل من

الاختبارين. وتؤدي هذه النتيجة إلى إجراء الخطوة التالية والتي تتمثل في تقدير نموذج (VECM) لتقدير علاقات التوازن بين المتغيرات.

4-2-2: تقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام نموذج (VECM)

أولاً: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجل الطويل

بعد التحقق من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، يتم تقدير العلاقات طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. وتأخذ الصيغة العامة لمعادلات الأجل الطويل الصورة التالية:

$$\text{Ln EXPT}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{ Ln INFN}_t + \alpha_2 \text{ Ln EXCH}_t + u_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\text{Ln INFN}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{ Ln EXPT}_t + \beta_2 \text{ Ln EXCH}_t + u_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\text{Ln EXCH}_t = \lambda_0 + \lambda_1 \text{ Ln EXPT}_t + \lambda_2 \text{ Ln INFN}_t + u_{3t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

لقياس سرعة التعديل يتعين الحصول على حد تصحيح الخطأ (ECT_t)، الذي يقيس سرعة تعديل اختلال التوازن في الأجل القصير لكي يتم التصحيح، وتحقيق التوازن في الأجل الطويل. ويمكن من خلال المعادلات الثلاث السابقة اشتقاق معادلات حد تصحيح الخطأ, والتي تأخذ الصورة التالية:

$$ECT_{1t} = \text{Ln EXPT}_t - \alpha_1 \text{ Ln INFN}_t - \alpha_2 \text{ Ln EXCH}_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$ECT_{2t} = \text{Ln INFN}_t - \beta_1 \text{ Ln EXPT}_t - \beta_2 \text{ Ln EXCH}_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$ECT_{3t} = \text{Ln EXCH}_t - \lambda_1 \text{ Ln EXPT}_t - \lambda_2 \text{ Ln INFN}_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

تمثل المعادلات رقم (A) و (B) و(C) نتائج تقدير العلاقات طويلة الأجل باستخدام نموذج (VECM) من خلال نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)، وهى كالتالي:

$$\text{Ln EXPT}_t = 1.52 - 0.5 \text{ Ln INFN}_t - 0.87 \text{ Ln EXCH}_t + u_1 t \quad \ldots(A)$$
$$(-8.106) \qquad (5.302)$$

$$\text{Ln INFN}_t = -3.04 - 1.99 \text{ Ln EXPT}_t - 1.74 \text{ Ln EXCH}_t + u_2 t \quad \ldots\ldots (B)$$
$$(-5.556) \qquad (-6.923)$$

$$\text{Ln EXCH}_t = 1.75 + 1.15 \text{ Ln EXPT}_t - 0.57 \text{ Ln INFN}_t + u_3 t \quad \ldots.(C)$$
$$(5.889) \qquad (-7.226)$$

تمثل القيم التي بين الأقواس قيمة (t–statistics)، ويمكن أن نستنتج من المعادلات السابقة ما يأتي:

– يتضح من معادلة الصادرات (معادلة A) أن التضخم وسعر الصرف يؤثران تأثيرًا سلبيًّا ومعنويًا على الصادرات في مصر خلال الفترة (1990–2023)، حيث تشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الصادرات بنسبة 0.5 %، كما تشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة سعر الصرف الاسمي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الصادرات بنسبة 0.87 %. وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة مثل دراسة Ngondo & Khobai (2018)، ودراسة Silalahi et al. (2021)، ودراسة Mukit & Shaiullah (2014) ، ودراسة Purusa & Istiqomah (2018) ، دراسة Ilmas et al. (2022). ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الأسعار المحلية نتيجة التضخم تجعل المنتجات المصرية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مقارنة بالسلع المماثلة من دول ذات معدلات تضخم أقل، بالإضافة إلى أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات الإنتاج، خاصة في القطاعات التصديرية، ويؤدي انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة تكلفة هذه المدخلات، مما يرفع تكلفة الإنتاج ويقلل القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن تخفيض قيمة العملة من الناحية النظرية يمكن أن يعزز الصادرات بجعلها أرخص في الأسواق العالمية، إلا أن هذه الفائدة غالبًا ما تُفقد في مصر بسبب التضخم المصاحب لانخفاض قيمة العملة، بالإضافة إلى ضعف مرونة الصادرات، فالطلب على السلع المصرية في الأسواق العالمية قد يكون غير مرن بدرجة كافية للاستجابة لتغيرات سعر الصرف، مما يجعل تأثير انخفاض قيمة الجنيه المصري محدودًا.

– يتضح من معادلة التضخم (معادلة B) أن الصادرات وسعر الصرف يؤثران تأثيرًا سلبيًّا ومعنويًا على التضخم، حيث تشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 1.99 %. كذلك تؤدي زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 1.74%. ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع الصادرات يؤدي إلى تدفق المزيد من العملات الأجنبية إلى مصر، مما يدعم احتياطيات النقد الأجنبي، وهذا التحسن في الاحتياطيات يعزز استقرار الجنيه المصري، مما يقلل من ضغط التضخم المرتبط بتقلبات سعر الصرف، وخاصة فيما يتعلق بالسلع المستوردة. كذلك فإن ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى تقليل تكلفة الواردات، حيث تُصبح السلع والخدمات المستوردة أرخص نسبيًا، وحيث تشكل الواردات جزءًا كبيرًا من استهلاك السوق المحلي المصري فإن تقليل تكاليفها يُخفف الضغوط التضخمية، كما أن أسعار السلع

المحلية التي تعتمد على الواردات ستكون أقل، مما يساهم في تقليل الضغوط التضخمية المرتبطة بأسعار السلع والخدمات المستوردة.

– يتضح من معادلة سعر الصرف (معادلة C) أن الصادرات تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على سعر الصرف، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة سعر الصرف بنسبة 1.15%، ويمكن تفسير ذلك بأنه عندما ترتفع الصادرات، تتدفق المزيد من العملات الأجنبية إلى مصر، وهذه الزيادة في العرض من العملات الأجنبية تدعم احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة، مما يساعد في استقرار الجنيه المصري وزيادة قيمته مقارنة بالعملات الأخرى. ويؤثر التضخم تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على سعر الصرف، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 0.57 %، ويمكن تفسير ذلك بأنه عندما يرتفع التضخم، تنخفض القوة الشرائية للجنيه المصري، مما يجعل السلع والخدمات في مصر أكثر تكلفة مقارنةً بالدول الأخرى، ويتزايد الطلب على العملات الأجنبية لتغطية احتياجات الاستيراد، مما يؤدي إلى الضغط على الجنيه، وبالتالي انخفاض قيمته مقابل العملات الأجنبية.

– يوضح الجدول رقم (1)، أن معامل تصحيح الخطأ بالنسبة للصادرات سالب ومعنوي عند مستوى 5%؛ وتوضح قيمة معلمته أن سرعة التعديل تعادل 43 % في المتوسط سنويًا، وهذا يعني أن تصحيح أي اختلال واستعادة حالة التوازن المستقر يتطلب سنتين ونصف تقريبًا. ومعامل تصحيح الخطأ بالنسبة لسعر الصرف سالب ومعنوي عند مستوى 5%؛ وتوضح قيمة معلمته أن سرعة التعديل تعادل 12 % في المتوسط سنويًا، وهذا يعني أن سرعة التعديل منخفضة إلى حد كبير. أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ بالنسبة للتضخم فهو سالب ولكنه غير معنوي.

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين الصادرات والتضخم كانت سلبية، حيث يؤثر كل منهما على الأخر سلبيًا، وإن كان تأثير الصادرات أكبر بالمقارنة بالتضخم. وأن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف كانت هي الأخرى سلبية، وإن كان تأثير سعر الصرف أكبر بالمقارنة بالتضخم. وأن سعر الصرف يؤثر سلبيًا على الصادرات، بينما تؤثر الصادرات إيجابيًا على سعر الصرف.

ثانيًا: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير

يتم أخذ الفرق الأول لمعادلات الأجل الطويل لكل متغير من المتغيرات للحصول على معادلات نموذج (VECM) لتقدير المعلمات في الأجل القصير وحد تصحيح الخطأ لكل المتغيرات كالتالي :

$$\Delta Ln\ EXPT_t = \alpha_0 + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \alpha_{1i}\ Ln\ EXPT_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \alpha_{2i}\ Ln\ INFN_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \alpha_{3i}\ Ln\ EXCH_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + \gamma\ Ln\ RGDP_{t-i} + u_{1t} + \varphi ECT_{t-1} + \omega\ Ln\ RGDP_{t-i} + u_{2t} + \varphi ECT_{t-1} + \pi\ Ln\ RGDP_{t-i} + u_{3t} \quad \ldots\ldots(7)$$

$$\Delta Ln\ INFN_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \beta_{1i}\ Ln\ INFN_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \beta_{2i}\ Ln\ EXPT_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \beta_{3i}\ Ln\ EXCH_{t-i} \quad \ldots\ldots(8)$$

$$\Delta\ Ln\ EXCH_t = \lambda_0 + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \lambda_{1i}\ Ln\ EXCH_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \lambda_{2i}\ Ln\ EXPT_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta\ \lambda_{3i}\ Ln\ INFN_{t-i} \quad \ldots\ldots(9)$$

تمثل Δ الفروق الأولى لمتغيرات النموذج، وتمثل ρ العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج، والتي تم تحديدها بفجوتين زمنيتين كما سبق توضيحه بالجدول رقم (1)، ويمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، ويمثل ut حد الخطأ

العشوائي الذي يكون له وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت. تتضمن هذه المعادلات العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وحد تصحيح الخطأ لكل معادلة (ECT_{t-1}) .

يوضح الجدول رقم (1) نتائج تقدير علاقات الأجل القصير– المعادلات (7، 8، 9) – باستخدام نموذج (VECM)، وهي كالآتي:

– تتأثر الصادرات في الفترة الحالية إيجابيًا بالصادرات المحققة في الفترات السابقة سواء مع وجود فترة إبطاء زمني أو فترتين عند مستوى معنوية 5%، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1% سواء مع وجود فترة إبطاء زمني أو فترتي إبطاء يترتب عليه ارتفاع الصادرات بنسبة 0.8 %، 0.6 % على التوالي. كذلك تتأثر الصادرات في الفترة الحالية سلبيًا بسعر الصرف المحقق في الفترات السابقة مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة، وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة أن انخفاض سعر الصرف بنسبة 1% مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة يترتب عليه زيادة الصادرات بنسبة 0.7 %.

– يتأثر سعر الصرف في الفترة الحالية إيجابيًا بسعر الصرف المحقق في الفترات السابقة مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة عند مستوى معنوية 10%، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% مع وجود فترة ابطاء زمني واحدة يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف بنسبة 0.9 %.

– بالنسبة لتأثير المتغير الخارجي في النموذج فكانت كالآتي: يؤثر النمو الاقتصادي تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على الصادرات، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي غالبًا ما يرتبط بزيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة، ويؤدي تحسن الإنتاجية إلى زيادة قدرة الشركات على إنتاج سلع وخدمات بجودة أعلى وتكلفة أقل، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، كما يتيح النمو الاقتصادي مزيدًا من الاستثمارات في تحسين البنية التحتية مما يُسهل عمليات التصدير ويقلل التكاليف. كما يؤثر النمو الاقتصادي تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على سعر الصرف، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي غالبًا ما يترجم إلى تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تقليل العجز أو تحقيق فائض مما يعمل على تحسن قيمة الجنيه المصري.

جدول رقم (1): نتائج تقدير العلاقات قصيرة الأجل وفقًا لنموذج (VECM)

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
D(LOG_INFN)	D(LOG_EXCH)	D(LOG_EXPT)	
-2.478 (-0.221)	0.120 (0.391)	0.781 **(-2.182)	D(LOG_EXPT(-1))
-1.424 (-1.283)	0.196 (0.627)	0.569 **(-2.597)	D(LOG_EXPT(-2))
1.334 (1.272)	0.901 ***(1.601)	-0.713 **(2.420)	D(LOG_EXCH (-1))
0.354 (0.391)	0.199 (-0.775)	0.339 (1.247)	D(LOG_EXCH(-2))
-0.305 (-1.056)	0.042 (-0.525)	0.163 (1.888)	D(LOG_INFN(-1))
0.330 (1.282)	-0.016 (-0.220)	0.100 (1.292)	D(LOG_INFN(-2))
-0.538 (0.517)	-0.116 **(-2.932)	-0.424 **(2.803)	ECTt-1
-7.624 (-1.575)	-1.847 (-1.410)	3.190 (2.290)	C
-0.646 (-1.49)	0.164 **(2.735)	0.283 **(-2.309)	Log_RGDP
0.49	0.53	0.75	R-squared R2

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t–statistics).

**تشير إلى أن المتغير يكون معنويًا إحصائيًا عند مستوى معنوية 5% .

***تشير إلى أن المتغير يكون معنويًا إحصائيًا عند مستوى معنوية 10%

– توضح نتائج التقدير كذلك أن المقدرة التفسيرية للنموذج جيدة إلى حد ما، حيث يمكن تفسير 75 %من التغيرات في الصادرات بفعل التغيرات في كل من التضخم وسعر الصرف. ويمكن تفسير 53 % من التغيرات في سعر الصرف من خلال التغيرات في الصادرات والتضخم. كذلك يمكن تفسير 49% من التغيرات في التضخم من خلال التغيرات في الصادرات وسعر الصرف.

4-2-3: تحليل السببية لجرانجر (Multivariate Granger Causality)

يهدف تحليل السببية لجرانجر إلى تحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات النموذج في الأجلين القصير والطويل، وما إذا كانت العلاقة السببية أحادية الاتجاه Uni-directional، أو العلاقة السببية ثنائية الاتجاه Bi-directional ، أو لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

يتم توضيح علاقات السببية بين متغيرات النموذج في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك من خلال نموذج (VECM) حيث يتم اختبار فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة سببية بين كل متغيرين بالنموذج في مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير الأول إلى المتغير الثاني (نجا ، 2014).

أولًا: تحليل السببية في الأجل القصير

يتم إجراء تحليل السببية في الأجل القصير من خلال تقدير العلاقات الخاصة بالمعادلات (7-9)، وتوضح بيانات الجدول رقم (2) النتائج التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي(EViews) لعلاقات السببية بين المتغيرات الثلاثة بالنموذج في الأجل القصير المناظرة للمعادلات الثلاث السابقة، وذلك من خلال اختبار (Wald test).

جدول رقم (2): نتائج اختبار جرانجر للسببية في الأجل القصيرMultivariate Causality Tests

المتغيرات	كا^2(x^2)	مستوى المعنوية P-value	اتجاه العلاقة السببية
D(LOG_EXCH) ← D(LOG_EXPT)	0.75	0.69	لا توجد
D(LOG_EXCH) ← D(LOG_INFN)	0.44	0.80	لا توجد
D(LOG_EXCH)← D(LOG_INFN)+D(LOG_EXPT)	0.87	0.93	لا توجد
D(LOG_EXPT) ← D(LOG_EXCH)	9.86	0.01	أحادية الاتجاه
D(LOG_EXPT) D(LOG_INFN)	4.11	0.03	أحادية الاتجاه
D(LOG_EXPT) D(LOG_EXCH) +D(LOG_INFN)	13.95	0.00	أحادية الاتجاه
D(LOG_INFN) D(LOG_EXCH)	2.23	0.04	أحادية الاتجاه
D(LOG_INFN)←D(LOG_EXPT)	5.64	0.62	لا توجد
D(LOG_INFN) ← D(LOG_EXPT)+ D(LOG_EXCH)	8.49	0.08	لا توجد

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من الجدول رقم (2) أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والصادرات في الأجل القصير، مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تسبب تغيرات في الصادرات، وليس العكس. كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التضخم والصادرات، مما يعني أن التغيرات في التضخم تسبب تغيرات في الصادرات وليس العكس. وأن تغيرات سعر الصرف والتضخم معًا يسببان تغيرات في الصادرات، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%. كذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والتضخم في الأجل القصير، مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تسبب تغيرات في التضخم، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%.

ثانيًا: تحليل السببية في الأجل الطويل

نستطيع من خلال معاملات تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) – التي تربط علاقات الأجل الطويل والأجل القصير معًا – استنباط علاقات السببية في الأجل الطويل، وهي كالآتي:

– معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) في معادلة الصادرات معنوية وسالبة، مما يعني أن التغيرات في التضخم وسعر الصرف تسبب تغير الصادرات في الأجل الطويل.

– معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) في معادلة التضخم معنوية وسالبة، مما يعني أن التغيرات في الصادرات وسعر الصرف تسبب تغير التضخم في الأجل الطويل.

– معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) في معادلة سعر الصرف سالبة، ولكنها غير معنوية، مما يعني أن التغيرات في الصادرات والتضخم لا تسبب تغير سعر الصرف في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق أنه توجد علاقة سببية بين التضخم وسعر الصرف، والصادرات في الأجل الطويل، حيث أن تغير التضخم وسعر الصرف يسببان تغير الصادرات؛ وأن تغير الصادرات وسعر الصرف يسببان تغير التضخم في الأجل الطويل.

يتبين من نتائج علاقات السببية وجود توافق إلى حد كبير بين علاقات السببية في كل من الأجل الطويل والقصير، والتوافق مع كثير من الدراسات السابقة التي تم تناولها في الأدبيات التطبيقية.

5. النتائج والتوصيات

5-1: النتائج

اتضح من مراجعة الأدبيات التطبيقية التي أجريت حتى الآن أنه لا يوجد اتفاق مشترك فيما يتعلق بالعلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات.

اتضح من نتائج تقدير النموذج أنه في الأجل الطويل، العلاقة بين الصادرات والتضخم كانت سلبية، حيث يؤثر كل منهما على الأخر سلبيًا. وأن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف كانت هي الأخرى سلبية. وأن سعر الصرف يؤثر سلبيًا على الصادرات، بينما تؤثر الصادرات إيجابيًا على سعر الصرف. أما في الأجل القصير، تتأثر الصادرات في الفترة الحالية إيجابيًا بالصادرات المحققة في الفترات السابقة سواء مع وجود فترة إبطاء زمني أو فترتين عند مستوى معنوية 5%، كما تتأثر الصادرات في الفترة الحالية سلبيًا بسعر الصرف المحقق في الفترات السابقة مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة، وذلك عند مستوى معنوية 5%. ويتأثر سعر الصرف في الفترة الحالية إيجابيًا بسعر الصرف المحقق في الفترات السابقة مع وجود فترة إبطاء زمني واحدة عند مستوى معنوية 10%. وتوضح نتائج علاقات السببية في الأجل القصير أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والصادرات؛ مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تسبب تغيرات في الصادرات، وليس العكس، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التضخم والصادرات؛ مما يعني أن التغيرات في التضخم تسبب تغيرات في الصادرات وليس العكس، وأن تغيرات سعر الصرف والتضخم معًا يسببان تغيرات في الصادرات؛ كذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والتضخم في الأجل القصير، مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تسبب تغيرات في التضخم. أما في الأجل الطويل، توجد علاقة سببية بين التضخم وسعر الصرف، والصادرات؛ حيث إن تغير التضخم وسعر الصرف يسببان تغير الصادرات؛ وأن تغير الصادرات وسعر الصرف يسببان تغير التضخم.

5-2: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات لتعزيز السياسة الاقتصادية وتحسين العلاقة بين التضخم، سعر الصرف، والصادرات في مصر، ومساعدة صانعي القرار على تقليل التأثيرات السلبية للتضخم، وسعر الصرف على الصادرات، وهي كالآتي:

- يجب على البنك المركزي في مصر اتخاذ تدابير فعّالة للسيطرة على التضخم من خلال استهداف مستويات مستقرة من الأسعار، حيث إن التضخم يؤثر سلبًا على الصادرات. وتعزيز

سياسات مكافحة التضخم، مثل التحكم في العرض النقدي، وتشديد الرقابة على الأسواق المحلية لضمان استقرار الأسعار.

- تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، خاصة تلك التي تدعم الصادرات، للحد من تأثير التضخم الناتج عن ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تطبيق سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف تهدف إلى تقليل التقلبات الحادة وتجنب حدوث ارتفاع أو انخفاض شديد في قيمة الجنيه المصري، مما يحسن تنافسية الصادرات.
- تعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدعم استقرار سعر الصرف وتقليل تأثير التغيرات الحادة عليه.
- وضع برامج دعم وترويج للقطاعات التصديرية الرئيسية لتعويض أثر التغيرات السلبية في سعر الصرف.
- تنويع قاعدة الصادرات، لتقليل الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية أو الأسواق المستهدفة لتقليل التأثر بتقلبات التضخم أو سعر الصرف.
- التركيز على تحسين جودة المنتجات التصديرية لتظل قادرة على المنافسة حتى في ظل تأثيرات سلبية من التضخم أو سعر الصرف.
- السيطرة على تقلبات سعر الصرف قصيرة الأجل من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية لضبط تقلبات سعر الصرف على المدى القصير لتقليل الآثار السلبية على الصادرات.
- إنشاء نظام متكامل لمراقبة أداء الصادرات وسرعة التفاعل مع أي مؤشرات سلبية تظهر نتيجة للتغيرات في التضخم أو سعر الصرف.
- تبني إصلاحات هيكلية لتحسين كفاءة الاقتصاد المصري، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في القطاعات التصديرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

– السريتي، السيد محمد،(2016)، "العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990–2014)"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 53، العدد الأول، ص ص 39–80.

– عبده، عبير شعبان، (2021)، "العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1989–2019)"، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، مجلد 58، العدد الثالث، ص ص 123–163.

– غازي، الجزار، (2023)، " استخدام نموذج (ARDL) لقياس استهداف التضخم باستخدام السياسات النقدية والمالية في مصر" , المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، مجلد 48, العدد الأول.

– نجا، علي عبد الوهاب، (2016)، " العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975 – 2012) "دراسة تحليلية قياسية"" ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص 69–122.

– هيبة، إلهام إبراهيم، (2019)،" تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1994–2016)"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 56، العدد الثاني، ص ص 111–134.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

- Ahmed R., Ghauri s., Vveinhardt j. & Streimikiene D., (2018), "An Empirical analysis of Export, Import, and Inflation: A Case of Pakistan", Institute for Economic Forecasting, Romanian Journal of Economic Forecasting, Vol.XXI, No.3, PP.117-130.

- Adhiambo S., Kiganda E. O. & Obange N., (2017), "Exports as a Determinant of Inflation in Kenya: Disaggregated Econommetric Analysis", European Scientific Journal, Vol.13, No.10 ISSN, PP. 1857 – 7881

- Aliraqi A. & Salih Z., (2022), "Inflation’s Impact on Sudan Exports 1990-2020: An ARDL Approach", World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol. 18, No. 6, PP. 707–727.

- Aristotelous K. & Fountas S., (2000), The Impact of the Exchange Rate Regime on Exports: Evidence from bilateral exports in the European Monetary System, Journal of Economic Integration, Vol. 15, PP.506-526.

- Dailami M. & Dinh H., (1991), Interest Rate Policy in Egypt: Its Role in Stabilization and Adjustment, Policy Research Working Paper, Vol. WPS 655, The World Bank.

- Dave P. & Gondaliya V., (2015), "The Impact of Exports and Imports on Exchange Rates in India", International Journal of Banking, Finance & Digital Marketing, Vol.1No.1, PP. 01-08, ISSN: 2455-MUZZ.

- Engle R. & Granger C., (1987), "Cointegration and Error-Correction: Representa-tion, Estimation and Testing", Econometrica, Vol. 55, PP. 251-276.

- Fani R. & Putri A., (2011), "The Effect of Inflation and Exchange Rate On Indonesia Export of Textile and Electronic Commodities to South Korea (Study Before and After ASEAN Korea Free Trade Agreement in 2011", Vol. 35, No. 1, PP.127–136.

- Genc E. & Artar o., (2014), "The Effect of Exchange Rates on Exports and Imports of Emerging Countries", European Scientific Journal, Vol.10, No.13, PP. 128- 141.

- Helmy O., Fayed M. & Hussien K., (2018), " Exchange rate pass-through to inflation in Egypt: a structural VAR approach ", Review of Economics and Political Science, Vol. 3, No. 2, PP. 2-19.

- Hoang T. T., Thi V. & Minh H., (2020), "The impact of exchange rate on inflation and economic growth in Vietnam", Management Science Letters, No. 10, PP. 1051–1060.

- Ilmas N., Amelia M. & Risandi R., (2022), " Analysis of The Effect of Inflation and Exchange Rate On Exports in 5-Year Asean Countries (Years 2010–2020)", Jurnal Ekonomi Trisakti, Vol. 2, No.1, PP. 121-132.

- Jacob T., Raphael R. & Ajina V., (2021), "Impact of Exchange Rate and Inflation on the Export Performance of the Indian Economy: An Empirical Analysis", BIMTECH Business Perspective (BSP), Birla Institute of Management Technology, PP.1–13.

- Khan A. A., Ahmad Q. M. & Hyder K., (2007), "Determinants of recent inflation in Pakistan", MPRA, paper No. 16254, PP.1–16.

- Kheir El-Din H., & El-Dersh A., (1992), " Foreign Trade Policy of Egypt, 1986-91", In S. El-Naggar (Ed.), Foreign and Intratrade Policies of the Arab Countries, IMF, Washington.

- Kiganda E. O., Obange N. & Adhiambo S., (2017)," The Relationship between Exports and Inflation in Kenya: An Aggregated Econometric Analysis", Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol. 3, No.1, PP. 1-12.

- lovasy G., (1962), Inflation and Exports in Primary Producing Countries, International Monetary Fund, Staff Papers.

- Mankiw N., (2003), Macroeconomic, 5th Edition, Worth Publishers, New York and Basingstoke.

- Mauliana R., Jamal A. & Suriani S., (2020), "Export Analysis: Authority of Inflation and Exchange rate in Asean-8", TRIKONOMIKA, Vol. 19, No.2, PP. 81-86.

- Monfared S. & Akın F., (2017), "The Relationship Between Exchage Rates and-

Inflation: The Case of Iran", European Journal of Sustainable Development, Vol.6, No. 4, PP. 329-340

- Moriyama K., (2011), Inflation Inertia in Egypt and its Policy Implications, IMF Working Papers, No. 11/160, PP. 1-26.

- Mukit D. & Shaiullah A., (2014), "Export, Import and Inlation: A Study On Bangladesh", Amity Global Business Review, Amity University Press.

- Mundell R. A., (1963), "Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates", Canadian Journal of Economics and Political Science, Revue canadienne de economiques et science politique, Vol.29, No.4, PP. 475–485.

- Ngondo M.& Khobai H., (2018), "The impact of exchange rate on exports in South Africa, The ARDL bounds test approach", MPRA Paper No. 85079.

- Nguyen T. H., (2011), Relationship between the exchange rate and the international balance of payments - theory and practice in Vietnam, Ph.D. Thesis at Foreign Trade University, National Library of Vietnam.

- Phillips P. C. B. & Perron P., (1988), "Testing for A Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, Vol.75, No.2, PP.335-346.

- Purusa N. & Istiqomah N., (2018), "Impact of FDI, COP, and Inflation to Export in Five ASEAN Countries", Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan, Vol. 19, No.1, PP. 94-101.

- Robinson J., (1947), Essay in the Theory of Employment. Basil Blagkwell, Oxford.

- Romer C. & Romer D., (1989), Does Monetary Policy Matter? A New Test in the Spirit of Friedman and Schwartz, NBER Macroeconomics Annual, Vol. 4, PP. 121-184.

- Sahoo M. & Sethi N., (2020), "The Dynamic Relationship between Export, Import and Inflation: Empirical Evidence from India, The Indian Economic Journal, PP.1-18.

- Silalahi S. M., iranto D. & Dianta K., (2021), "The Effect of Exchange rate and Inflation on Indonesian Exports in 1989-2019", http://pub.uni.ac.id/index.php/ipepa

- Silviana H., (2016), "Analysis of The Influence of Exchange Rates and Inflation on the Trade Balance in Member Countries of the Islamic Cooperation Organization", Universitas Islam Sunan Kalijaga: Yogyakarta.

- Ujkani X. & Gara A., (2023), "Determinants of the inflation rate: evidence from panel data", Innovative and Economics Research Journal, Vol. 11, No. 2.

- Ulfa N. & Abbas T., (2018), "The Effect of Export and Import on Inflation in Indonesia Period 1990-2016", Journal of Maliksussaleh Public Economics, Vol. 01, No. 02, PP.60-64.

- World bank in Egypt, 2024.

- Worlbank, 2021.

- World Bank. (2023). World Development Indicators. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1 م): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

Variables	LOG_EXCH	LOG_EXPT	LOG_INFN	LOG_RGDP
Mean	0.787681	1.287281	0.940290	11.36512
Median	0.754661	1.278146	0.989574	11.37354
Maximum	1.486096	1.519079	1.530005	11.67291
Minimum	0.190332	1.014750	0.355979	11.06132
Std. Dev.	0.293813	0.132098	0.290278	0.189380
Skewness	0.591699	-0.108361	-0.211553	-0.072930
Kurtosis	2.761773	2.337512	2.522752	1.764715
Jarque-Bera	2.064342	0.688300	0.576279	2.191872
Probability	0.356233	0.708823	0.749657	0.334227
Sum	26.78115	43.76754	31.96985	386.4140
Sum Sq. Dev.	2.848752	0.575848	2.780625	1.183542
Observations	34	34	34	34

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

جدول رقم (2م): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيلبس– بيرون (PP)

المتغير		المتغير في وضعه الأصلي		المتغير في الفرق الأول		رتبة المتغير
		Constant	Constant & Trend	Constant	Constant &Trend	
LnEXPT	Phillips-Perron test statistic	-1.90	-2.24	-4.23	-4.13	I(1)
	Prob.*	0.33	0.45	0.002	0.014	
LnINFN	Phillips-Perron test statistic	-1.94	-1.68	-4.99	-5.43	I(1)
	Prob.*	0.31	0.74	0.003	0.0006	
LnEXCH	Phillips-Perron test statistic	-0.36	-1.79	-5.11	-6.26	I(1)
	Prob.*	0.91	0.69	0.0002	0.0001	
LnRGDP	Phillips-Perron test statistic	0.007	-2.27	-3.76	-3.72	I(1)
	Prob.*	0.95	0.44	0.008	0.036	

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

– القيم الحرجة عند المستوى level بإدخال الحد الثابت فقط 3.64 – ، 2.95– عند مستوى معنوية 1% ،5 % على التوالي، وبإدخال الحد الثابت والاتجاه معًا تكون القيم الحرجة 4.26 – ، 3.55– عند مستوى معنوية 1% ،5 % على التوالي.

– القيم الحرجة في الفرق الأول **1st Difference** بإدخال الحد الثابت فقط 3.65 – ، 2.96– عند مستوى معنوية 1% ،5 % على التوالي، وبإدخال الحد الثابت والاتجاه معًا تكون القيم الحرجة 4.27– ، 3.56– عند مستوى معنوية 1% ،5 % على التوالي.

جدول رقم (3 م): العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOG_EXCH LOG_EXPT LOG_RGDP LOG_INFN
Exogenous variables: C
Date: 02/06/25 Time: 13:46
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	60.69451	NA	2.68e-07	-3.779634	-3.592808	-3.719867
1	223.1850	270.8175	1.56e-11	-13.54567	-12.61154*	-13.24683
2	243.2544	28.09712	1.27e-11	-13.81696	-12.13552	-13.27905
3	268.4842	28.59377*	8.11e-12*	-14.43228	-12.00354	-13.65530*
4	287.9417	16.86320	9.25e-12	-14.66278*	-11.48674	-13.64674

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

جدول رقم (4 م): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen test)

عدد علاقات التكامل بين متغيرات النموذج	Trace Test			Max-Eigen value Test		
	إحصائية الاختبار Trace Statistic	القيمة الحرجة 0.05 Critical Value	Prob.	إحصائية الاختبار Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة 0.05 Critical Value	Prob.
لا يوجد	64.14648	63.87610	0.0475	25.70365	32.11832	0.0273
بحد أقصى (1)	38.44283	42.91525	0.1305	16.97358	25.82321	0.4600
بحد أقصى (2)	21.46925	25.87211	0.1604	14.67504	19.38704	0.2119
بحد أقصى (3)	6.794210	12.51798	0.3665	6.794210	12.51798	0.3665

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

	مقالات معاد نشرها من أعداد سابقة للمجلة بمناسبة احتفال معهد التخطيط القومي بمرور 65 عامًا على إنشائه	

التحديات البيئية
فى مصر ومنهج العمل المقترح (*)

اسماعيل صبرى عبد الله (**)

قال لى أحد الزملاء قبل أن أدخل هذه القاعة أن مصر تشهد هذه الأيام ٤ ندوات عن البيئة بعضها فى القاهرة والآخر فى الإسكندرية وهذا دليل على أن قضية البيئة دخلت فى اهتمامات الرأى العام ويمكن للمرء ان يلحظ غياب الاقتصاديين المصريين غيابا كاملا عن هذه الساحة، وهذا ليس ذنبهم ولكن ذنب علم الاقتصاد حيث إنه بدأ بتحديد عناصر الانتاج على أنها الإنسان والطبيعة ورأس المال إلا أنه سرعان ما أغفل الطبيعة تماما . حقا إن الكلاسيكيين اهتموا بجزء من الطبيعة خاصة الأرض الزراعية وكان موضع الاهتمام عندهم هو إدراكهم لمحدودية الأرض وبالتالى اهتموا بظاهرة الريع سواء الريع النسبى المترتب على التفاوت فى جودة الأرض أو الريع المطلق المترتب على كون الأرض ملكا لأفراد محدودين فى المجتمع مع أن المجتمع كله يحتاج إليها ولكن مع الكلاسيكية الجديدة اختفت الأرض تماما واختفت الطبيعة كلها، ومن ناحية أخرى حين ننظر للأدب التنموى الذى نشط وكثرت الكتابات به خلال العقود الأربعة الماضية نجد التركيز الأساسى فى كل هذه الدراسات الجادة اهتم بظاهرة التراكم الرأسمالى وأهمل تماما العنصرين الأخيرين أى الإنسان والطبيعة. وترتب على ذلك أن المتخصصين فى أمور الاقتصاد والمهتمين بقضايا التنمية لم يولوا أى دراسة لموضوعات البيئة إلى أن ظهرت مشاكل البيئة وفرضت نفسها على الناس. وحتى حين فرضت نفسها على الناس تلقى الفرد

(*) د.اسماعيل صبرى عبد الله : وزير التخطيط الاسبق ورئيس منتدى العالم الثالث.
(**) محتوى هذا المقال فى إحدى حلقات سيمنار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومى فى موسمه لعام ١٩٩٢/٩١.

إعلامها خاصة من مصادر الإعلام العالمى فى أوروبا الغربية وأمريكا بالذات ، ولم تحدث أى محاولة لاستكشاف قضايا البيئة فى مصر والأولويات التى يجب أن يوضع لها بحيث يمكن التعامل معها بشكل مؤثر ، فى حين أن قضايا البيئة الإجمالية والكلية أو الكوكبية كما يقال سيطرتنا عليها محدودة وتأثيرنا فيها محدود للغاية.

والواقع أن الإنسان لا يخلق شيئا وكل النشاط الإنتاجى للإنسان عبارة عن تحويل وتشكيل وتطوير لكل ما هو موجود فى البيئة . فالمادة لا تفنى ولا تستحدث وكل المخترعات الجديدة يمكن ان ترد إلى اصولها الموجودة فى البيئة ، وفى المقابل فالإنسان هو الكائن الوحيد فى البيئة الذى يملك العقل والقدرة على التخيل والبحث العلمى والطموح ثم العمل على تحقيق هذا الطموح، أى أنه يحدث فى البيئة أثرا يتجاوز عشرات المرات أثره العلنى ،لأن الكائنات الحية الأخرى تتغذى من البيئة وتعيش فى وسطها على نمط ثابت ومعروف ومبرمج فى جيناتها أما الإنسان صاحب العقل فإنه لا يكتفى بهذا التعامل المباشر مع البيئة بل يحور ويشكل فيها وينطلق بتأثيرات تتجاوز بكثير الوزن العددى لوجود البشر على الأرض.

واذا كانت قضايا البيئة الكلية تطرح أحيانا على انها مقارنة بين عدد البشر ومساحة الأرض فهذا طرح ناقص لأن المهم فى التأثير على البيئة ليس مجرد عدد الأفراد ولكن ما يفعله الناس بهذه البيئة فهم لا يعيشون فقط كبقية الكائنات الحية ولكنهم يغيرون ويطوعون ويدمرون أحيانا.

وقضية البيئة مطروحة إعلاميا ويهتم بها رجل السياسة فى بلاد العالم الثالث ولكن من ناحية المظهر الأخير وهو التلوث ؛ والتلوث يمثل شكلا من أشكال الإضرار بالبيئة وليس الشكل الوحيد إلا إذا توسعنا فى مفهوم التلوث حتى يصبح بمعنى كل إضرار بالبيئة بشكل من الأشكال.

أولا : مفهوم البيئة:

البيئة عبارة عن مجموعة متراكبة من الأنساق البيئية، وحدة تكوين البيئة هى النسق البيئى، أوسع هذه الأنساق هو البيوسفير (المجال الحيوى) الذى يشمل قشرة الأرض والطبقات الجوية الثلاث المعروفة وهى المجال الحيوى الذى سمح بالحياة على هذا الكوكب وحده بين كواكب المجموعة الشمسية كلها، وهو فى ذهن بعض الفلكيين ثمرة لحادثة وليس لتطور طبيعى، هذه الحادثة خلقت الظروف المواتية للحياة،

وأن الأصل فى الكون أنه غير مأهول بالأحياء وأن كوكبنا يشكل استثناءا كبيرا على قاعدة أصلها التطور البطىء بدون حياة وبالتالى ما نشأ عن حادثة لا بد أن يكون هشا ويمكن القضاء عليه بحادثة أخرى. وهذه الحوادث المنتظرة الحدوث مثل انفجار نووى حرارى أو تآكل الأنساق البيئية الحيوية التي تتوقف عليها الحياة على ظهر الأرض، والنسق هو مجموعة من الأشياء بينها صلات أو علاقات تتفاوت توثقا وأى حدث يحدث لأحد مكونات النسق له آثار تمس كل مكونات هذا النسق بدرجات متفاوتة، والنسق البيئى بناءا على ذلك عبارة عن مجموعة من المكونات الحية وغير الحية تتفاعل معا وتتأثر ببعضها البعض بأشكال متفاوته وبدرجات متفاوته أيضا. ولكن التأثير المتبادل بينهما يجمعها فى نسق واحد بمعنى أن كل ما يحدث لأحد المكونات له نتائج على باقى المكونات وان كانت هذه النتائج متفاوته وهذا النسق البيئى ليس تكوينا دائما ولكنه يعمل فى ظروف معينة ويمكن أن ينهار اذا اختلفت هذه الظروف كذلك يمكن اعادة تكوين النسق بان يندثر تماما فى حالات أخرى. وهناك مثل نجم عن بناء السد العالى يتمثل فى قضية السردين الذى كان يتجمع ويتوالد عند التقاء الماء العذب بالماء المالح ويمثل ذلك نسقا بيئيا معينا يقوم على وجود ماء عذب وآخر مالح بدرجات متفاوته من حيث الحرارة والرطوبة يؤدى إلى تكاثر هذا النوع من السمك وترتب على بناء السد العالى اختفاء السردين لعدة سنوات واللافت للنظر ان هذا النسق اعاد بناء نفسه أى أن مكوناته نجحت فى التعامل مع الحدث الذى غير فى تركيب هذه المكونات ويحدد لكل نسق بيئى ما يسمى طاقة تحميل أى انه يتحمل الضغط الخارجى إلى حدود معينة فيما وراء هذه الحدود ينهار وقد يكون هذا الانهيار نهائيا وقد يعيد بناء نفسه فى ظروف أخرى وطاقة التحميل فى المجال الحيوى تفترض درجة حرارة معينة للهواء الملامس للقشرة الارضية وهو فى المتوسط ١٥°م الانسان يغير فى هذا الجو بدءا من تنفسه (اخراج ثانى اكسيد الكربون) وفى الظروف العادية هناك مكونات أخرى فى نفس النسق تتعامل مع ثانى اكسيد الكربون وهى النباتات حيث تتغذى عليه وتخرج الاكسجين فى المقابل فيتم بذلك التعادل . وحين توسع الانسان فى استخدام الطاقة الأحفرية (الفحم ـ البترول ـ الغاز الطبيعى) تضاعفت عشرات المرات كمية ثانى اكسيد الكربون فى الجو والمقدر ـ باستمرار هذه المعدلات يمكن أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بين ($\frac{١}{٢}$ ـ $\frac{١}{٢}$ ١ درجة) مع حلول عام ٢٠٢٥ ـ ٢٠٣٠، وهذا الارتفاع يؤدى إلى تأثيرات معقدة جدا لاتزال تحت الدراسة الآن.

إن التعامل مع البيئة يقتضى الدراسة العلمية للأنساق البيئية وتحديد قدرة التحميل لكل نسق منها بحيث يكون التعامل الرشيد مع هذه الأنساق الذى يحافظ عليها ولا يدمرها. وطاقة التحميل فى هذه الانساق تتفاوت والبعض منها له طاقة تحميل كبيرة إذن هناك مجال كبير لحركة الانسان فى مستوى معيشته لكى يتقدم فى حياته الاجتماعية والثقافية والمادية دون أن يدمر هذه الأنساق وليس بالضرورة أن كل عمل يأتيه الانسان مدمر للطبيعة ولكن يجب أن يكون هناك تعامل رشيد مع البيئة.

وفى الوقت الحالى هناك بعض الأنساق الكلية التى تطرح مشاكل على البشرية مجتمعه منها المسمى كلور فلوركاربون وهذا الغاز صنعه الانسان بمعنى أن مكوناته كانت موجودة ولكن ليست بهذا التركيز حيث يستخدم فى أجهزة التكييف والثلاجات وهذا الغاز صعب التدمير. وعلى الرغم من توصيات مؤتمر تورنتو عام ١٩٩٠ بضرورة احلال مواد أخرى محل الـ cFc فى نهاية هذا القرن لكن تبقى مشكلة كبرى فى التخلص من غاز الفريون الموجود بأجهزة التكييف والثلاجات التى تستغنى عنها واذا تم تدمير هذه الاجهزة فانه يصعد للجو ويحدث نفس التأثير. هذا الى جانب ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الارض بسبب ثانى اكسيد الكربون الناتج عن التوسع فى استخدام الطاقة الاحفورية، والولايات المتحدة وحدها مسئولة عن ٢٦٪ من هذا الغاز واجتماع هذين النوعين من الغازات بالاضافة الى أحد الغازات المشتقة من النترات كل ذلك يساعد على ارتفاع درجة حرارة الأرض . أضف إلى ذلك تناقص كمية الغابات على مستوى الكرة الارضية (من المعروف أن النبات له قدرة كبيرة على امتصاص غاز ثانى اكسيد الكربون) وتبقى أمام البشرية مشكلة كبرى من هذه الناحية.

ثانيا : مشكلة المياه:

من المعروف أن كمية المياه المتداولة فى المجال الحيوى كمية ثابته تنتج من التبخر من المحيطات فى الأساس ثم النباتات وبعد ذلك تتجمع على هيئة سحب وتخرج كأمطار. والكمية محسوبة ولا تتغير إلا إذا تغيرت درجة حرارة الارض فى المتوسط لكن هذه الكمية تتوزع توزيعا غير متكافى فى العالم فتترك بعض البلاد صحارى وتحدث فيضانات فى بلاد أخرى. أيضا استعمال البشر لها يولد نزاعات قد تصل الى حروب وهذه القضية تهمنا فى الوطن العربى كقضية ساحلية لأن ثلاثة أرباع الوطن العربى صحراء. وهناك بقع خضراء حيث توجد أنهار أو مناطق ساحلية تسقط عليها الامطار وبالتالى

يبقى خطر التصحر المتزايد وما يتصل به من تدهور للتربة والنزاع المحتمل على المياه. والمياه الجوفية ليست نابعة من باطن الارض بل هى أمطار مخزونة وفى مصر متسربة تاريخيا من النيل وبالتالى فالمصدر الوحيد للمياه فى مصر هو النيل ولقد أحس العالم بهذه المشكلة وتم تنظيم مؤتمر كبير بالأرجنتين عام ١٩٧٧ خاص بموارد المياه وهكذا ظهرت مشكلة تتلخص فى أننا نبنى حضارة كبيرة تعتمد على توافر موارد بيئية قابلة للنضوب مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعى. ولقد أوردت تقديرات نادى روما أواخر السبعينات فى كتاب حدود النمو أن هذا المخزون تكون منذ ملايين السنين ولا يوجد عمليات طبيعية لتكوين مخزون جديد لها، الأمر الذى سيسبب مشاكل فى المستقبل القريب. والامر الثانى هو الآثار المترتبة على استخدام هذه الطاقة وما يتصل بها من تلوث أى إضرار بنسق بيئى قائم يتجاوز طاقة التحميل. وخلاصة القول هو ان البشرية بعاداتها الحالية وأسلوب معيشتها خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة تشكل تهديدا للأنساق البيئية الاساسية التى تتوقف عليها الحياة ذاتها على سطح الأرض وبعض المتخصصين فى الدراسات البيئية يقولون أن البشرية قد ملأت الحيز البيئى المتاح لها بالفعل وأنها اذا لم تعد النظر فى اساليب حياتها واستمرت عاداتها فى الزيادة والطموح لزيادة الاستهلاك المادى فانها ستتجاوز هذا الحيز لكى تضر بالحيز البيئى لكائنات أخرى فتضر بالتالى بالأنساق البيئية وبالتالى تدمر الأساس الذى تعتمد عليه الحياة على سطح الأرض وهذا المفهوم يثير من الناحية الاقتصادية قضية إهمال الاقتصاديين لأى حسابات بيئية وعدم الاهتمام بايجاد وسائل الحساب التى تسمح بتقدير الخسائر البيئية . ونعود لمشكلات المياه وتفاقمها ـ وقد ذكر الدكتور/ مصطفى طلبة المدير التنفيذى لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة فكرة تسعير المياه بغض النظر عن أن المستخدم النهائى سوف يدفع هذا السعر أو لايدفعه على الأقل ايجاد حسابات للمياه فى كل اقتصاد تدفع ماتتكلفه وفى المقابل تقدر المكون المائى فى أى مشروع. ومن هنا يظهر قصور الحسابات القومية التى نألفها فى الاقتصاد عند إجراء حسابات البيئة، والواقع أن نمط الحسابات القومية الذى نتعامل معه ليس الا تجميعا لحسابات على مستوى المشروع، له هدف محدد وهو تقليل التكاليف وزيادة الانتاج وان امكن زيادة السعر أيضا لتعظيم الربح، وبالتالى فالمشروع جوهريا عاجز عن اجراء حسابات بيئية لأن الظواهر البيئية تتميز بميزتين : الأولى أن آثارها تترتب على التراكم أى أن ثلاثة مشاريع صناعية فى منطقة معينة يمكن أن يتحملها النسق البيئى، لكن أذا تركت الأمور كما

قال الفريد مارشال «الصناعة تجذب الصناعة» بمعنى أن تتحول المنطقة كلها لعشرات من المصانع فهذا يكون فى مصلحة كل مصنع على حده. أن ينشأ فى منطقة صناعية بها البنية الأساسية والاجتماعية اللازمة لذلك .. الخ كل ذلك من وجهة نظر تعظيم الربح لكن الوجه الاخر أن كل مصنع يمثل تكلفة على البيئة والمجتمع وهذه التكلفة ليست لها حسابات والمطلوب ايجاد أدوات لحساب هذا التأثير بحيث تؤخذ فى الحسابات الاقتصادية هذه العوامل وتحد من أسباب أعتبرت تاريخيا من عوامل النجاح مثل وفورات الحجم الكبير والوفورات الخارجية وهذه الوفورات تكاليف تتحملها البيئة ولا يتحملها المصنع فحين تلقى المصانع بنفاياتها فى نهر النيل فهذا لايكلفها شيئا وهو مفيد من وجهه نظر تعظيم الربح لكن من رجهة نظر الملايين الذين يستخدمون مياه النيل يمثل كارثة ويجب على الأقل حساب تكاليفها وعندئذ نستطيع أن نقارن بين هذه التكاليف لو تعين على المصانع أن تتخلص من نفاياتها بطريقة أخرى كطريقة التحوير واعادة الاستخدام. فكم تتكلف هذه الطرق وكم يكلف تلوث مياه النيل وعندئذ نأخذ بالتكلفة الأقل للأقتصاد القومى.

الخلاصة ـ هى أن قضية الحسابات البيئية قضية مطروحة وتمثل التحدى الحقيقى لعلم الاقتصاد ولدراسات التنمية ومن الناحية العلمية والفكرية يمثل تحديا فى كيفية الوصول لأدوات حساب تسمح بأخذ البيئة فى الاعتبار عند تقييم المشروعات.

ثالثا ـ التنمية البيئية:

من المؤكد والذى لايزال رجال السياسة والاقتصاد لا يريدون الاعتراف به هو أن موارد الطبيعية لا تمكن دول العالم الثالث من أن تعمم نمط النمو التاريخى ولا مستوى الاستهلاك السائد فى الولايات المتحدة لأنه نمط وأسلوب مبدأ للطبيعة نظرا لظروف النشأة والنمط. فمثلا السيارة الامريكية تستهلك وقودا أكثر من السيارة اليابانية والاوربية حيث وجد البترول بكثرة فى أمريكا ولم يكن واردا بذهن المنتج الأمريكى فكرة تقليل استخدام البترول لتقليل التلوث ويبلغ متوسط استهلاك الامريكى من الطاقة سنويا ٢٠٠٪ من استهلاك الالمانى ،٣٠٠٪ من متوسط استهلاك اليابانى والدول الثلاثة فى مستوى واحد من التصنيع وبالتالى يتضح مدى تبذير المستهلك الأمريكى .ومن ناحية مستوى المعيشة نجد أن هذه المجتمعات اتجهت إلى التوسع المادى لأقصى حد كذلك فان آليات النمط الانتاجى المبنية

على تعظيم الأرباح تدفع دفعا إلى ز يادة الاستهلاك والاستهلاك يغذى بالاعلانات للمحافظة على الأسواق واتساعها علما بأن التوسع فى الاستهلاك المادى لم يسعد الانسان ودلالة ذلك هو انتشار الجريمة والمخدرات وأعمال العنف التى تحدث فى هذه المجتمعات .. الخ.

والأمر الثانى - لو فرض جدلا أن دول العالم الثالث نجحت فى أن تنمو وتصل لمعدلات الدول الصناعية فان ذلك يعنى تدمير الانسان للبيئة تدميرا كاملا.

أما الوجه الآخر للقضية وهو الفقر ، والفقر المدقع يلوث ويضر بالبيئة ضررا لايقل عن ضرر الاستهلاك المفر ط اذن فقطبا النظام العالمى الحالى (الغنى والفقير) كلاهما يدمر البيئة لذلك يتعين على دول العالم الثالث أخذ البعد البيئى فى عملية التنمية. وحيث أن ظروف الفقر تدمر البيئة أذن كيف يمكننا ايجاد بيئة صحية اذا لم يكن هناك صرف صحى لمخلفات الانسان؟ ولقد حدث أن قامت الدولة بادخال المياه النقية فى منازل الفلاحين وترتب عليها زيادة فى استهلاك المياه أدى الى تعقيد مشكلة الصرف الصحى فتحولت معظم القرى عندنا الى المشاهد المتمثلة فى برك الصرف الراكدة الملوثة للبيئة فى وسط كل قرية .. وكل ذلك بسبب ظروف الفقر أيضا حرق الغابات فى آفريقيا يمثل أحد مظاهر الفقر وذلك لعدم وجود الامكانات المادية لازالة هذه الغابات وزراعتها كذلك قطع الأخشاب واستخدامها كوقود ومصدر للطاقة لأن من يفعل ذلك لا يملك القدرة على شراء الكيروسين أرخص أشكال الطاقة الاحفورية كذلك يرتبط بالفقر القذارة كأحد مظاهر تلوث البيئة.

خلاصة القول .. إن الوضع الاقتصادى العالمى قطباه يدمر البيئة ومن ثم لابد من تحسين أوضاع الفقراء والحد من استهلاك الأغنياء لتحسين البيئة وهذان أمران متواكبان ويتطلب ذلك تغيير أنماط الإنتاج والتصنيع واستخدام التكنولوجيات النظيفة الموفرة للوقود والتصنيع الموفر للمادة الخام ولقد بدأت بعض الدول الاوربية فى هذا فى مجال صناعة البتروكيماويات الملوثة للبيئة بشكل قاطع ومحدد وتركت هذه الصناعة لدول العالم الثالث كذلك هناك تراجع فى الصناعات الحديثة فى الدول المتقدمة وجارى انشاء صناعة تطهير ما تم تلويثه وصناعة الآت لمقاومة التلوث. إذن حين نتكلم عن التنمية يجب أن نأخذ الجانب البيئى فى الاعتبار كذلك فى اختيار نوع التكنولوجيا النظيفة الموفرة للوقود وللمادة الخام لأن عملية التنمية عملية إرادية تحتاج لقرارات على مستوى المجتمع حتى تتوفر ظروف

السوق بالمعنى الكامل لما فيه من منافسة. وقضية التنمية يجب أن تعمل وفقا لآليات السوق وهى قضية مجتمع ككل . وفى هذا الصدد سوف يتم تنظيم مؤتمر عن البيئة والتنمية فى البرازيل والمسعى أن تحضر الدو ل على مستوى الرؤساء والمحصلة الفعلية لهذا المؤتمر سوف تكون قليلة لأنه غير وارد أن يوقع هؤلاء الرؤساء على اتفاقية ملزمة وانما إعلان مبادئ مقدم من سكرتارية المؤتمر يتضمن وثيقتين الأولى عن ميثاق الارض والثانية جدول أعمال القرن الحادى والعشرين تحاول من خلالها الاستغناء عن بعض الأشياء مثل الـ CFC عام ٢٠١٠، والمحافظة على حجم ثانى اكسيد الكربون الحالى حتى عام ٢٠٢٠.....اخ.

رابعا : أولويات قضايا البيئة فى مصر:-

علينا أن ننظر الى قضايا البيئة بأولوياتنا الخاصة وليس بألاولويات العامة لأننا كما ذكرت لا نؤثر أى تأثير يذكر على القضايا الكلية مثل ارتفاع درجة حرارة الارض أو ثقب الآوزون وأن تأثيرنا هامشى ليس له حساب ومن الناحية الأخرى لدينا قضايا بيئية محلية بالغة الخطورة على رأسها مشكلة مياه النيل وهى تطرح من الناحية البيئية الأولى ـ التلوث،، والثانية سوء الاستخدام ومصر الحالة الوحيدة فى العالم التى تعيش على الماء المستورد (لوجود المنابع خارج البلاد) وحصتنا فى هذا الماء محدددة ومعروفة مقدما وليس لها احتمالات زيادة كبيرة فى المستقبل (حوالى ٥٥ مليارم٣) واذا تم عمل مشروع جونجلى وأعالى النيل فسوف نحصل على حصة لاتزيد عن ٤,٥ مليار م٣ وبالتالى فالحصة لن تتجاوز الـ ٦٠ مليار م٣ وفى المقابل سيتزايد السكان مع بداية القرن القادم الى ٦٥ مليون نسمه. علما بأن المواطن المصرى يحصل على حوالى ألف م٣ من المياه سنويا ومع تزايد السكان سيهبط نصيبه الى ٧٥٠ م٣ فقط، وعلينا أن نفكر فى حل هذه المشكلة علما بأن اقتصادنا يشكو وسيشكو لعقود كثيرة مقبلة الى أن تحل مشكلة تحليه مياه البحر بطريقة مقبولة ويجب أن نعلم بأننا نعيش شحا فى المياه وبكل أسف فان هذه القضية لا تشغل بال أحد فى مصر، ونحن مشغولون بالفيضان السنوى والجفاف فى افريقيا ولقد ظهرت فائدة السد العالى فى حماية مصر من خطر الجفاف لمدة ثلاث سنوات متوالية كل ذلك فى دورة من سنة لأخرى ولكن الكمية المطلقة وأقصى كمية يمكن أن تصل الينا فى أحسن الأحوال تتناقص حين تتوزع على عدد السكان الذى يتزايد وهذه الكمية لا تزيد. وينبغى أن

يكون من الأمور التى يجب العناية بها عناية بالغة حسن استخدام المياه واعادة استخدام المياه عدة مرات وهذا يقتضى العناية التامة بمنع تلوث النيل. وبخصوص نقطة التلوث فلا يزال فى ذهننا نقطة التلوث العضوى بالميكروبات والفيروسات والبكتريا وتلك أمور هينة لأنها تسبب فى النهاية النزلات المعوية أما التلوث الخطير الآن فهو التلوث الكيماوى الذى يخترق القشرة وينال الثمرة من الداخل وهذا التلوث خطير جدا على صحة الانسان لأنه غير مهيأ للتعامل معه فالجسم مهيأ للدفاع عن أى كائن عضوى يخل فيه وله آليات الدفاع عنه أما المواد الكيماوية فالجسم غير مهيأ للتعامل معها. هذه المواد بعضها يخرج مع الاخراج العادى والآخر يزداد درجة تركزه مثال الـ D.D.T قبل منعه حيث أكدت الدراسات أن الحشائش المرشوشة بهذه المادة عندما تأكلها الابقار فان نسبة التركز بألبانها تساوى ١٠ أضعاف الموجود على الحشائش وبالتالى فالسيدة المرضع التى تشرب لبن البقر يزداد عندها نسبة التلوث عشر أضعاف وفى السلسلة الغذائية هناك بعض المواد تأثيرها ضار وذات تركيز كبير ويؤدى لاصابة الجسم بالسرطان (قامت إدارة الأغذية والأدوية بأمريكا فى السبعينات بمنع استخدام ٢٧٥ مادة كيماوية كانت تستخدم فى مصانع التعليب والحلوى وغيرها) وبالطبع هذه المواد التى طبق عليها قرار المنع تصدر لدول العالم الثالث وبالطبع لاتوجد مراقبة على مثل هذه الامور.

إن مقاومة تلوث النيل من الأمور الهامة جدا لأن هناك تلوثا كيماويا فى النيل من الزراعة حيث نزول الأسمدة والكيماويات التى ترش بها الأرض مع مياه الصرف إلى النيل مرة أخرى كذلك القاء المصانع والمراكب السياحية والسفن بمخلفاتها فى النيل. أيضا الصرف الصحى البشرى به خطر كيماوى ناتج عن التوسع فى استخدام المنظفات الصناعية بدلا من الصابون حيث تترسب وتتركز مادة الفسفور داخل الكائنات الحية. وبالتالى أصبحت المشكلة الأساسية للتعامل مع الصرف الصحى ليست القضاء على الحشرات الضارة وانما التعامل مع الكيماويات الموجودة بهذه المياه لإعادة استخدامها وبالتالى لابد من منعها من النزول إلى مياه النيل أولا.

كذلك فان سوء استخدام المياه عندنا ضخم جدا حيث تركز وجدانيا أن المياه لا تنتهى لذلك أفرطنا فى استخدامها ولانحاول إعادة استخدامها وعندما شاهدنا الأوراق المقدمة فى المفاوضات العربية الاسرائيلية قالت اسرائيل بمنتهى البساطة إننا نعيش فى مستوى أفضل من مصر واستهلاكنا للمياه لا

يزيد عن ربع استهلاك المصرى. إذن فالمصريون لايستخدمون مواردهم المائية استخداما رشيدا. وهناك جزء من مياه النيل بقى فى مياه البحر لذلك لابد من عمل خطة إقليمية لإعادة استخدام المياه ... وبالطبع هذا الكلام مفهوم فى معناه لكن تظل الحجة الحقيقية وهى أننا ليس لدينا اقتصاديات للمياه على الرغم من التكاليف الكبيرة لهذه المياه من رى وصرف وتنقية وتكاليف نقلها ولابد من حسم هذه القضية بشكل فعلى وحقيقى فى أى مشروع. وهناك أحد الأمثلة على أن قضية المياه فى مصر غير واردة حتى عند الأفراد الذين يفكرون فى التنمية وفى تطوير الزراعة هذا المثال قدمه أحد الباحثين المصريين فى مؤتمر علمى حين طالب بتعميم زراعة الأرز بدلا من القطن على الرغم من حاجة الأرز لمياه كثيرة ينمو فيها. ولقد كان من الخطأ إدخال هذه الزراعة وتعويد المصريين عليها.

أما مشكلة التلوث الصناعى فهى من أفضل المشاكل التى تناولها الباحثون بالدراسة لكن هناك قضية التلوث بالكيماويات الصناعية حيث أسرفنا فى استخدام الكيماويات ومكسبات الطعم والألوان الصناعية وهذه ظاهرة خطيرة على المجتمع المصرى. ولقد أجمع الأطباء على أن هناك زيادة مقدارها ٣٠٪ فى أمراض الكبد بين الفلاحين الذين ليسوا من مستهلكى الكحول وهو السبب الأساسى عند الشعوب الاخرى ولكنه غير وارد عند المصريين خاصة الفلاحين. والنسبة التى تأتى من البلهارسيا مستمره لكن هناك إضافة مستمرة بسبب تأثير المبيدات الحشرية وهذا عمل إجرامى يرتبط به ظاهرة تدهور التربة فى مصر وهى ظاهرة لم تلق الاهتمام الكافى أيضا. ونحن ننتظر إلى أن تفسد التربة ثم نعمل بعد ذلك مشروعات لتحسينها مع أن هذه المشروعات صعبة جدا وباهظة التكاليف والأفضل منها هو المحافظة على التربة ولو أدى ذلك إلى تقليل إنتاجها لأنها تطيل بذ لك عمر التربة. وهناك مثل تاريخى لنجاح الزراعة فى كاليفورنيا ـ واليوم تمر الزراعة فى فترة صعبة جدا نتيجة التوسع فى استخدام الكيماويات ونتيجة للقضاء التدريجى على المخزون من جينات النباتات وهى كمية محدودة ومعروفة فى العالم . وكلما تفتقد البشرية لنوع من هذه الجينات تستخدم نوعا آخر لتحسين خواص النباتات والتربة. وهناك بعض الشركات الاميريكية المتخصصة فى سرقة جينات النباتات النادرة من أفريقيا لتحسين خواص النباتات الأميريكية. وهناك أمثلة لانقراض بعض النباتات فى مصر منها العناب والنبق والسفرجل والجميز. وأود أن اشير إلى أننا حين نقاوم الديدان الضارة بالمبيدات الحشرية فإن هذه المبيدات تقضى على الضار والنافع. والاتجاه الجديد هو تصنيع الجينات والاتجاه إلى استخدامها لتحسين خواص التربة.

٢٠٢

وأخيرا أؤكد أنه يجب الوعى بالظروف التى يعيش فيها الانسان ولابد من ادراكه لأهميتها وكيفية التعامل معها ويجب التخلص نهائيا من المقوله التى قالها فلاسفة القرن الثامن عشر وحكمت الحضارة الغربية ـ وهى سيطرة الانسان على الطبيعة، والانسان جزء أساسى من الطبيعة ولايعيش خارجها لكى يسيطر عليها وهو يتعامل معها. يتأثر ويؤثر فيها وعليه أن يدرك ويدرس كل ذلك بدقة لأن الإنسان ليس خارج البيئة كى يسيطر عليها وهذا البعد يجب أن يغزو التعليم والثقافة وينعكس فى السلوك الاجتماعى إزاء مكونات البيئة.

المغالاة فى تكوين الاحتياطيات الدولية

هل يمكن استخدامها للخروج من المأزق الراهن للاقتصاد المصرى ؟ (*)

رمزى زكى (**)

تمهيد

ما أكثر التجاهل الذى حظيت به قضية الاحتياطيات الدولية فى الدول النامية عموما وفى حالة مصر خصوصا، سواء تعلق الأمر بتحديد العوامل التى تحدد المستوى الآمن والمعقول لتلك الاحتياطيات أو بالتوليفة المثلى التى تتكون منها أو بكيفية ادارة هذه الاحتياطيات ادارة رشيدة. اذ لوحظ أن هناك فقرا شديدا فى الدراسات العربية التى تمت حول هذه القضية ، وندرة أشد حول المعلومات التى تنشرها البنوك المركزية العربية فى هذا الخصوص، وتحديدا حول معايير تحديد مستوى هذه الاحتياطيات وكيفية اداراتها.

على أن هذه القضية طرحت نفسها بقوة فى الآونة الاخيرة، حينما تبين أن ثمة علاقة وثيقة بين أزمة المديونية الخارجية والاحتياطيات الخارجية . فقد ثبت ان الاقتصاد الذى يتمتع بمستوى آمن وملائم من الاحتياطيات الدولية يستطيع، عادة، أن يواجه مصاعب خدمة ديونه الخارجية دون ضغوط خارجية بشكل أفضل من الاقتصاد الذى لايملك هذا المستوى .كما اتضح أيضا،أن البلد الذى يملك احتياطيات ملائمة وكافية يتمتع بقدرة واضحة فى التعامل مع أسواق النقد الدولية، حيث يعد مستوى هذه الاحتياطيات من العوامل المحددة لثقة الدائنين فى البلد [١] Credit Worthiness.

(*) دراسة قدمت للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة (ابريل ١٩٩٤) .

(**) أ.د. رمزى زكى : مستشار بمركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى .

حقا ، أن التجاهل الذى حظيت به هذه القضية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع أزمة الديون الخارجية فى خريف عام ١٩٨٢ كان له ما يبرره . اذ كانت امكانات الدول النامية للوصول الى اسواق النقد الدولية والحصول منها على ما تحتاج اليه من سيولة ، إمكانات عالية . من هنا، كثيرا ما كان ينظر الى السيولة المقترضة borrowed liquidity على انها بديل ، الى حد كبير ، عن السيولة المملوكة owned liquidity [٢] . كانت قدرة الدول النامية على الاقتراض الخارجى قصير الاجل ، ابان تخمة السيولة الدولية التى سادت خلال الفترى ١٩٧٢ - ١٩٨٢، أحد الاسباب الجوهرية التى دفعت البنوك المركزية فى الدول النامية الى عدم الاهتمام بتكوين المستويات الآمنة والمعقولة من الاحتياطيات الدولية المملوكة (العملات الاجنبية + الذهب + الشريحة الذهبية بصندوق النقد الدولى) وذلك تحت افتراض، انه فى الحالات الحرجة التى تستدعى وجود سيولة حاضرة لمواجهة العجز الطارئ والمؤقت فى ميزان المدفوعات، فان أسواق النقد الدولية، ممثلة فى البنوك التجارية دولية النشاط والمؤسسات الائتمانية التى تمنح تسهيلات الموردين، سوف تكون مستعدة دوما وبمجرد الطلب، أو فى غضون فترة قصيرة جدا، على توفير ماتحتاج اليه هذه البلاد. فلماذا اذا، والحال هذه، تقوم البنوك المركزية بتركيم مقادير كافية ومعقولة من السيولة، خاصة وأن الاحتفاظ بتلك السيولة ينطوى على تكلفة، اذا كانت امكانات الوصول الى السيولة الخارجية المقترضة متوافرة وسهلة ؟

على أن الأمور تغيرت تماما بعد اندلاع أزمة الديون الخارجية للدول النامية فى خريف عام ١٩٨٢، حينما توقفت المكسيك والارجنتين وشيلى فجأة عن دفع أعباء ديونها الخارجية وماسببه ذلك من ذعر مالى كبير لدى الدائنين الرئيسيين لها، وهم أساسا البنوك التجارية الخارجية .فمنذ ذلك الوقت بدأت البنوك التجارية دولية النشاط ومختلف مؤسسات الاقراض الخارجى قصير الأجل، تراجع نفسها وتقبض يدها عن منح القروض للدول النامية، وبالذات لتلك الدول التى تعانى من مديونية ثقيلة. ولهذا هبط معدل نمو السيولة الدولية المقترضة للدول النامية هبوطا مريعا بعد ذلك. وأصبح الافتراض بأنه من الممكن فى الاوقات الحرجة التى تستدعى وجود السيولة اللجوء الى مصادر الاقتراض الخارجى قصير الاجل ، افتراضا غير واقعى[٣]. وزادت الأمور تعقيدا بعد ذلك عندما ظهرت الآثار السلبية لسياسات الاقتراض الخارجى غير المنضبط للدول النامية. ففى الوقت الذى توقفت فيه - تقريبا - مصادر الاقتراض الخارجى تفاقمت أعباء خدمة الديون (الفوائد +

الاقساط) وهبطت اسعار المواد الاولية التى تصدرها هذه الدول (وهى المصدر الرئيسى للعملات الاجنبية لها) ، وزادت اسعار وارداتها، ومن ثم زاد عجز موازين مدفوعاتها، مما كان يستدعى مزيدا من الاقتراض الخارجى حتى تتمكن هذه الدول من المواءمة بين دفع اعباء ديونها من ناحية، وتأمين وارداتها الضرورية ، من ناحية أخرى . من هنا دخلت هذه الدول النفق المظلم للديون الخارجية. فلا هى قادرة على دفع أعباء ديونها، ولا هى قادرة على تأمين وارداتها الضرورية، فى الوقت الذى جفت فيه، تقريبا، مصادر الاقتراض الخارجى. وقد واجهت الدول النامية ذات الوضع الحرج هذا المأزق اما من خلال الضغط على وارداتها الضرورية، الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، مع مانجم عن ذلك من ضغط شديد على مستويات الاستهلاك المحلى والانتاج الجارى وزيادة معدل التضخم وايقاف عملية التنمية، و/أو من خلال استخدام احتياطياتها الدولية المملوكة فى دفع أعباء ديونها وتمويل الحدود الدنيا من الواردات الضرورية ، وهو الأمر الذى عرض هذه الاحتياطيات للاستنزاف والتدهور الشديد ، فضلا عما أدى اليه ذلك من تدهور بالغ فى أسعار صرف عملاتها الوطنية . ثم أخيرا واجهت هذه الدول مأزقها بالذهاب الى نادى باريس ونادى لندن لطلب اعادة جدولة ديونها والاتفاق على مواعيد جديدة للسداد . وهى الجدولة التى يرافقها بالضرورة اذعان البلد لوضع وتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى وأيضا برنامج للتكيف الهيكلى مع البنك الدولى . وهى البرامج التى تتسم الآن بدرجة عالية من المشروطية الصارمة Conditionality فيما يخص السياسات النقدية والمالية التى يتعين على البلد المدين أن ينفذها بدقة ، وفى ضوء جدول زمنى قصير الاجل. وزاد من حرج الموقف .أن السيولة الخارجية التى يمكن للبلد ان يقترضها من أسواق النقد الدولية أصبحت مرتبطة بقبول البلد لتطبيق هذه البرامج ، مما يعنى انها أصبحت سيولة مشروطة بعد أن كانت خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٢ غير مشروطة .

وهنا تجدر الاشارة، الى أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد أعطت لقضية اعادة تكوين الاحتياطيات الدولية فى البلاد المدينة أهمية قصوى ومحورية. وهذا أمر مفهوم تماما. ذلك أنه لما كانت تلك الاحتياطيات بمثابة صمام أمن للبلد يمكن اللجوء اليه عند الضرورة للوفاء بالتزاماته الخارجية قصيرة الاجل (مثل مدفوعات خدمة الديون) فان الارتفاع بحجم تلك الاحتياطيات يصبح مسألة ارتكازية فى هذه البرامج التى تهدف فى جوهرها الى زيادة قدرة البلد المدين على مواجهة أعباء ديونه مستقبلا بعد انتهاء فترة اعادة الجدولة. والحق أن السعى الى تحقيق هذا الهدف الجوهرى

لتلك البرامج هو الذى يفسر لنا لماذا يكون الطابع العام لتلك البرامج انكماشيا، فالانكماش الذى تحققه هذه البرامج يؤدى بالضرورة الى تحقيق وفر فى الموارد. فخفض مستوى الاستهلاك الخاص، وزيادة معدلات البطالة، وزيادة الاسعار والغاء الدعم، وتدهور الانفاق الاستثمارى العام والخاص وخفض القيمة الخارجية للعملة والحد من نمو الواردات.. الى آخره، وهى الامور المرافقة لتنفيذ هذه البرامج، كل ذلك من شأنه أن يفضى الى تحقيق موارد متزايدة للدولة، الامر الذى ينعكس فى النهاية فى الزيادة السريعة فى حجم الاحتياطيات الدولية للبلد(٤). بل أن الاقراض الخاص بالتكيف الهيكلى الذى يعطى الان للدول النامية لتمويل الاجراءات الرامية الى تكيف الانتاج المحلى مع التغيرات التى طرأت على الاقتصاد العالمى، يهدف أساسا الى : " وضع مجموعة من الانشطة والاعمال التى ينبغى للحكومة المعنية اتخاذها، اما لزيادة الايرادات من العملات الاجنبية أو المحافظة عليها -"كما يقول بيار م. لاندميلس، أحد موظفى البنك الدولى فى قسم أفريقيا الشرقية(٥).

وبالفعل، سوف نلحظ أنه فى البلاد النامية التى التزمت بصرامة بتطبيق المنهج الانكماشى لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى، ارتفع مستوى الاحتياطيات الدولية فيها كثيرا وبشكل لافت للنظر بالمقارنة مع المستوى الذى ساد قبل تنفيذ هذه البرامج. حيث كان للسياسات النقدية والمالية التى انطوت عليها تلك البرامج تأثير واضح للغاية إما فى زيادة ايرادات الحكومة بالعملة الصعبة أو فى المحافظة على تلك الايرادات، مما أفضى الى ارتفاع حجم ما تملكه من سيولة خارجية (٦). وكانت زيادة الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المألوف والعادى لها، أحد معايير المديح التى يقيس بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مدى نجاح هذه البرامج، رغم أن الوجه الحقيقى للاقتصاد القومى(معدل نمو الناتج المحلى، مستوى البطالة، مستوى المعيشة، مدى الاعتماد على الذات..) قد ساء كثيرا. وليس هذا بالامر المستغرب على هذه المؤسسات. فزيادة تلك الاحتياطيات من شأنها أن تعطى الاطمئنان للدائنين بأن قدرة البلد على دفع التزاماته الخارجية مستقبلا- بعد انتهاء فترة تجميد الدين- قد ارتفعت .كما أنها ربما تعطى الاطمئنان للمستثمرين الاجانب فى جدوى الاستثمار فى هذه الدول بعد تطبيق حزمة الحوافز والامتيازات التى تقررت لراس المال الاجنبى.

حقا.. أنه لاخلاف حول ضرورة استعادة تكوين الاحتياطيات الدولية عند المستويات الآمنة والملائمة ، باعتبار أن ذلك أحد مهام الاصلاح الحقيقى للاقتصاد فى البلدان النامية، وبخاصة فى

حالة البلدان التى استنزفت احتياطياتها فى خدمة أعباء ديونها وتمويل الحدود الدنيا من وارداتها الضرورية. فهذه الاحتياطيات، كما نعلم، تلعب دورا مهما فى تجنب السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التى تضطر اليها الدولة فى حالة عدم وجود أو كفاية تلك الاحتياطيات، فضلا عن دورها فى الحيلولة دون تدهور سعر الصرف للعملة المحلية وفى استعادة ثقة أسواق النقد الدولية. من هنا لابد وأن تدخل قضية الاحتياطيات الدولية ضمن أجندة أهداف الاصلاح الاقتصادى.

لاخلاف على ذلك كله .

ولكن...

حينما تفرط الحكومة فى تكوين هذه الاحتياطيات وترتفع بها الى مستويات عالية ومغالية وأكثر من اللازم، فلابد وأن يثير ذلك خلافا حادا فى الرأى، اذ لايمكن اعتبار هذه الاحتياطيات، المبالغ فيها، نجاحا لسياسات الاصلاح الاقتصادى، خاصة وأن هذه المغالاة قد تحققت فى ظل ركود اقتصادى وزيادة فى معدلات البطالة وخفض مستمر فى مستوى معيشة الاغلبية الساحقة للمواطنين. فالامر هنا أشبه بموقف ذلك الساذج الذى يقطع الشجرة لكى يقطف ثمارها(على حد تعبير مونتسكيو) حيث يتم هنا اعتصار الاقتصاد القومى وخنقه وتعطيل التنمية من أجل الوصول الى هذه الثمرة. كذلك لايجوز أن ننسى، أن الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات الدولية المبالغ فيها له تكلفة، أو نفقة للفرصة البديلة، ولهذا لابد من اجراء حسابات دقيقة بين تلك التكلفة والمنفعة المتحققة من الاحتفاظ بتلك الاحتياطيات Cost Benefit Analysis وبحيث تتعادل التكلفة الحدية لتلك الاحتياطيات مع العائد أو النفع الحدى المتوقع منها (اذا شئنا ان نستخدم هنا لغة التحليل الحدى). ويجب ان تكون معايير المنفعة هنا هى معايير النفع للاقتصاد القومى وليس معايير الدائنين . وتلك مسألة حاسمة وأساسية فى معالجتنا لهذه القضية . ان اجراء مثل هذه الحسابات لابد وان يفضى الى تحديد المستوى الأمثل لتلك الاحتياطيات من ناحية، والى كيفية تعظيم المنافع المتولدة منها الى أقصى درجة ممكنة، من ناحية أخرى.

ان الذى دفعنى الى اجراء هذه الدراسة، هو ذلك الحوار الذى دار مؤخرا بين الاقتصاديين المصريين حول الرأى الذى كنت قد نشرته مؤخرا حول جدوى وفعالية هذا المستوى المرتفع من الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر الآن بعد التطبيق الصارم والقاسى لبرامج التثبيت والتكيف

الهيكلى التى بدأنا فى تنفيذها منذ عام ١٩٩١. فقد ارتفع مستوى هذه الاحتياطيات على نحو دراماتيكى فى غضون فترة قصيرة. وقد أعلن المسئولون بعض التقديرات عنها وان كان ثمة تفاوت بينها. فمرة قيل أنها وصلت الى ٢٠ مليار دولار، ومرة أخرى قيل انها ١٨ مليار دولار، ومرة ثالثة ١٦ مليار دولار، ومرة ١٤٫٦ مليار دولار حسب ما اعلنه الدكتور عاطف صدقى فى بيانه امام مجلس الشعب فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣. وكنت ومازلت اعتقد، انه اذا اخذنا أقل التقديرات المعلنة، فان هناك مغالاة شديدة للغاية فى سياسة الحكومة فى تكوين هذه الاحتياطيات ، وخاصة وأن هذه المغالاة قد تحققت فى ظل تدهور واضح لمؤشرات الاداء الحقيقى للاقتصاد المصرى فى السنوات الثلاث الاخيرة. ولهذا فان التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتركيم هذه الاحتياطيات كانت مرتفعة للغاية والتضحيات الرابضة وراءها ضخمة. وكان من الطبيعى والحال هذه أن يثور نقاش واسع بين الاقتصاديين حول جدوى هذا التراكم الكبير لتلك الاحتياطيات، وكيف يمكن لمصر أن تستفيد أقصى افادة ممكنة منها. ودراستنا الحالية مساهمة متواضعة فى تعميق النقاش حول هذه القضية الهامة.

وسوف تتناول الدراسة القضية المطروحة على مستويين. الاول، هو مستوى التحليل النظرى، وفيه نعرض للجدل الذى دار فى الفكر الاقتصادى حول طلب الدول النامية على الاحتياطيات الدولية. والمستوى الثانى، هو التعرض لاشكالية الاحتياطيات الدولية فى الاقتصاد المصرى.

أولا : الجدل الراهن فى الفكر الاقتصادى حول طلب البلاد النامية على الاحتياطيات الدولية

منذ أن بدأ الاضطراب يعترى الاقتصاد العالمى فى بداية السبعينات وما أدى اليه ذلك من مشكلات ومصاعب فى موازين المدفوعات، ظهرت بعض الدراسات التى سعت أن تفسر الفروق الاساسية القائمة بين دالة الطلب على الاحتياطيات الدولية لمجموعة الدول الرأسمالية الصناعية ومجموعة الدول النامية. وفى هذا الخصوص نذكر دراسة فرانكل [٧] J.A. Frankel عام ١٩٧٤، ودراساته المختلفة التى نشرها بعد ذلك فى نفس الموضوع [٨]، ودراسة هيللر H.R. Heller ومحسن خان[٩] M. Khan عام ١٩٧٨، وهربرت جروبل[١٠] H. Grubel عام ١٩٧١، وكذلك جون وليامسون[١١] J. Williamson عام ١٩٧٣، ودراسة فلاندرز[١٢] M.J. Flanders عام ١٩٧١، وهيبل[١٣] F.S. Hipple عام ١٩٧٤، وغيرهم. وفى هذه الدراسات المبكرة تم وضع

دوال للطلب عى الاحتياطيات الدولية لكلا هاتين المجوعتين من الدول. بيد أن تقسيم الدول حسب درجة نموها الاقتصادى لم يوضح أن هناك فروقا جوهرية بين مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ومجموعة الدول النامية فيما يتعلق بالادوات التى تعتمد عليها فى مواجهة مشكلات عدم التوازن الطارىء فى موازين مدفوعاتها ومن ثم فروق يعتد بها فى الطلب على الاحتياطيات الدولية لكل منهما(١٤). وكان الوصول الى هذه النتيجة نابعا من تحليل البيانات عن فترة الخمسينات والستينات. وهذا ما أثبتته أيضا دراسة كل من كيللى(١٥) M.G. Kelly عام ١٩٧٠ وكلارك(١٦) P.B Clark عام ١٩٧٠، ودراسة فلاندرز(١٧)، وخاصة فيما يتعلق بتأثير الميل الحدى للاستيراد، ومتوسط دخل الفرد، وحجم قطاع التجارة الخارجية، وان كانت بعض الدراسات اللاحقة على هؤلاء قد أشارت الى أن مرونة طلب البلاد النامية على الاحتياطيات الدولية من حيث نسبة التغير فى هذا الطلب تجاه بعض المتغيرات المستقلة(مثل التغير فى حصيلة الصادرات، درجة انفتاح الاقتصاد القومى، أسعار الفائدة للاقتراض الخارجى ..) قد تختلف من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة عن مجموعة الدول النامية(١٨).

وقد دار نقاش طويل بين الاقتصاديين المهتمين بقضية الاحتياطيات الدولية حول المعايير التى يمكن الاستناد اليها لتحديد الحجم، أو المستوى، الامثل لتلك الاحتياطيات. وكان محور الجدل فى هذه القضية هو: أنه لما كان هناك نفع أو جدوى من تكوين هذه الاحتياطات فسيكون هناك طلب عليها، ولكن نظرا لان الاحتفاظ بتلك الاحتياطيات ينطوى على تكلفة (لان هذه الاحتياطيات يجب أن تكون سائلة او أقرب للسيولة حتى تكون جاهزة للجوء اليها عند الضرورة وبالسرعة المطلوبة) فلابد اذن ان تكون هناك مقاربة، أو تعادل، بين حجم المنافع المتوقعة وبين التكلفة. فاذا كانت المنافع المتوقعة أقل من تكلفة هذه الاحتياطيات نكون اذن ازاء حالة فيها افراط فى الاحتياطيات Excess Reserves . أما اذا كانت المنافع المتوقعة أكبر من كلفة هذه الاحتياطيات فان مستوى تلك الاحتياطيات يكون أقل من اللازم Deficit ، والوضع الامثل بالطبع Optimal هو أن تحرص البنوك المركزية على المعادلة بين المنافع والتكلفة.

وعندما طرحت القضية على هذا النحو، كان من الطبيعى أن يثور أولا جدل حول طبيعة المؤشر المستخدم فى التحليل. وهناك من دافع عن صيغة نسبة هذه الاحتياطيات الى الواردات، على

أساس ان الواردات هى أهم متغير فى بنود ميزان المدفوعات نظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلى والانتاج الجارى والنمو الاقتصادى. وأنصار هذه الصيغة(وكان من بينهم صندوق النقد الدولى)[١٩] يرون أن اللجوء الى استخدام الاحتياطيات ، فى أحوال الطوارىء، يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التى تضطر الى تطبيقها فى حالة عدم كفاية هذه الاحتياطيات. والنتيجة الاساسية التى يفضى اليها استخدام هذا المؤشر، هو أن الطلب على الاحتياطيات الدولية يتعين أن يتناسب مع قيمة الواردات. بمعنى أن هذا الطلب ينحو نحو التزايد مع تزايد قيمة الواردات. والطلب على الاحتياطيات الدولية فى ضوء هذا المؤشر انما يعنى أن الدافع الاساسى لتكوينها والاحتفاظ بها هو دافع المعاملات Transaction Motive . ويعتقد أنصار هذا المؤشر، أن نسبة تدور حول ٣٠٪ من قيمة الواردات(أو ٣ شهور تغطية للواردات) تعد مستوى ملائما للاحتياطيات.

واقترح آخرون استخدام نسبة الاحتياطيات الى عجز ميزان المدفوعات على أساس ان الدافع لتكوين هذه الاحتياطيات لايكمن فى ضمان تدفق الواردات، وانما التحوط لمواجهة احتمالات العجز الطارىء فى ميزان المدفوعات التى قد تنشأ اما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و/أو أسعار الواردات أو تدهور شروط التبادل التجارى.. أو لأى سبب آخر.. من هنا فالاحتياطيات باعتبارها رصيدا لمواجهة العجز Buffer Stock ولتجنب ماعسى أن تضطر اليه الدولة من سياسات غير مرغوبة، لاينبع من تأمين المعاملات، وانما من باب التحوط أو الاحتياط [٢١] Precautionary. والالتزام بهذه النسبة/ المؤشر تعنى أن الاحتياطيات الدولية يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع فى العجز بميزان المدفوعات. فاذا كان منحنى العجز هو التزايد، فان الاحتياطيات يجب أن تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز، أخذا بعين الاعتبار سلسلة زمنية معقولة لتوضيح اتجاه العجز وتوقعات حدوثه فى المستقبل.

وعلى أيه حال، فانه ايا كانت طبيعة المؤشر المستخدم، الا ان هناك مجموعة هامة من العوامل التى يتعين أخذها بعين الاعتبار عند اختيار المؤشر نفسه، تؤثر فى تحديد طلب البلاد النامية عموما على الاحتياطيات الدولية، نذكر منها:

١- درجة استقرار حصيلة الصادرات.

٢- الميل المتوسط والحدى للاستيراد.

٣- مستوى الدخل.

٤- تكلفة الاقتراض الخارجى.

٥- موقف السلطات النقدية من مسألة سعر الصرف(هل تود أن يكون ثابتا، معوما ، أو مدارا).

٦- امكانات الوصول الى ، والتعامل مع، اسواق النقد الدولية.

٧- نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات.

٨- حجم الدين الخارجى واعباء خدمته.

وعموما فان قضية المؤشر فى حد ذاتها لاتحل لنا مشكلة مدى كفاية adequacy الاحتياطيات الدولية، أو مستواها الامثل، حتى لو استخدمنا السلاسل الزمنية لتحليل سلوك هذه المؤشرات (٢٢). ولهذا حاول بعض الاقتصاديين وضع بعض النماذج لاستخلاص بعض المعايير التى يتسنى من خلالها تحديد المستوى الامثل لحجم الاحتياطيات الدولية. وهنا تبرزعلى وجه الخصوص محاولة كل من هيللر واجاروال .

١- محاولة هيللر :

نشر الاقتصادى هيللر H.R. Heller مقالة شهيرة فى عام ١٩٦٦ فى المجلة الاقتصادية Economic Journal حاول فيها الوصول الى مقياس لتحديد المستوى الامثل للاحتياطيات(٢٣)، آخذا بعين الاعتبار العوامل الاساسية التى تؤثر فى الطلب على هذه الاحتياطيات. والنقطة الاساسية التى انطلق منها هيللر، هى أن الاحتياطيات الدولية تؤدى وظيفة هامة، وهى أنها تجنب الاقتصاد القومى اجراءات المواسة (او التكيف) adjustment وتكاليفها التى يتعين اتخاذها لتصحيح الاختلال الطارىء والمؤقت الذى حدث فى ميزان المدفوعات لو لم تكن لديه تلك الاحتياطيات لاستخدامها لمواجهة هذا الاختلال(٢٤). وقد اعتبر هيللر أن خفض الانفاق القومى هو أهم وسائل التكيف التى يتعين الامتثال لها اذا لم تكن هناك احتياطيات كافية (وأهمل من ثم وسائل التكيف الاخرى مثل خفض قيمة العملة، وزيادة التعريفة الجمركية، .... الخ). ومن الواضح أن لهذا الخفض تأثيرا انكماشيا على مستوى الدخل والتوظف.

وقد اعتبر هيللر ان الاحتياطيات الدولية التى تملكها السلطة النقدية هى جزء من الموارد

الرأسمالية للاقتصاد القومى، ومن هنا لابد من استخدامها على نحو رشيد وبما يرفع من مستوى انتاجيتها، وهو الامر الذى لابد أن يقود الى مقارنة كلفة هذه الاحتياطيات بالنفع المتوقع منها. وهو يرى أن نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost للاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية هى عبارة عن الفرق بين العائد الاجتماعى لرأس المال المستثمر Social Yield on Capital والعائد الذى تدره هذه الاحتياطيات عندما تستخدم كودائع قصيرة الاجل فى البنوك الخارجية أو للاستثمار فى أذون الخزانة والسندات قصيرة الاجل. وهذا التعريف يثير قضية توليفة هذه الاحتياطيات. فمثلا، بالنسبة لذلك الجزء من الاحتياطيات الذى يأخذ شكل الذهب ، فان نفقة الفرصة البديلة هى عبارة عن العائد الاجتماعى الذى يضحى به الاقتصاد القومى نظير الاحتفاظ بالذهب كاحتياطى دولى (لان الاحتفاظ بالذهب ، كما هو معلوم ، لا يدر أى عائد) . ونفس الشئ ينطبق أيضا على ذلك الشطر من العملات الاجنبية التى يحتفظ بها فى الخارج فى شكل ودائع تحت الطلب ولا تدر أى فوائد . وهو ما ينطبق أيضا على الشريحة الذهبية لحصة الدولة فى صندوق النقد الدولى . ولكن الامر الشائع ، أنه باستثناء الذهب ، فان البنوك المركزية فى الدول النامية تلجأ الى استثمار احتياطياتها الدولية فى أصول قصيرة الاجل (حتى يمكن تحقيق شرط السيولة فيها) ولكى تقلل نفقة الفرصة البديلة. واذا اهملنا مكونات الحافظة المالية للاحتياطيات، فان هيللر صاغ نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية كما يلى[٢٥]:

$$TC_f = r.R$$

حيث :

TC_f = نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية.

r = الفرق بين العائد الاجتماعى لراس المال والعائد الذى يدره استثمار هذه الاحتياطيات.

R = حجم الاحتياطيات الدولية.

وقد حدد هيللر اشكالية البحث فى تحديد المستوى الامثل للاحتياطيات فى المقارنة بين تكلفة الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات لتمويل العجز الطارىء فى ميزان المدفوعات، والتكاليف المحتملة التى ستنجم عن قبول اجراءات التكيف، بحيث يتم اختيار أقل الكلفتين. وعليه، فان المستوى الامثل

للاحتياطيات هو ذلك المستوى الذى يقلل الى أدنى حد التكاليف الاجمالية للتكيف و/ أو تكاليف تمويل الاختلال الخارجى(٢٦).

The optimal level of international reserves is qiven by the amount which minimises the total cost of adjustment and/or financing an external imblance.

وعند هذا المستوى الامثل تتعادل التكلفة الحدية للتكيف مع التكلفة الحدية للتمويل. بيد أنه لما كان الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية يتم هنا بغرض التحوط أساسا، فان المشكلة التى تواجهنا هنا انه بينما ان تكلفة هذه الاحتياطيات يتحملها الاقتصاد القومى فعلا. الا أن تكلفة التكيف هى مسألة احتمالية، بمعنى ان الاقتصاد القومى يتحملها اذا ماتحقق العجز فى ميزان المدفوعات ولم تكن هناك احتياطيات. ولهذا لابد من معرفة درجة احتمال probability أو توقع حدوث العجز خلال الفترة محل الاعتبار. وهو أمر يمكن معرفته من خلال السلوك التاريخى لحالة ميزان المدفوعات فى سنوات سابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات المستقبل. فى ضوء ذلك صاغ هيللر معادلة المستوى الامثل للاحتياطيات كما يلى (٢٧).

$$R.\ opt. = h\ \frac{\log (r.m)}{\log 0.5}$$

حيث :

R opt. = المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية

h = التغير الذى يحدث فى مستوى الاحتياطيات

r = التكلفة الحدية للاحتياطيات وهى عبارة عن الفرق بين العائد الاجتماعى لرأس المال والعائد الذى يدره استثمار هذه الاحتياطيات .

m = الميل للاستيراد.

0.5 = احتمال حدوث العجز فى ميزان المدفوعات.

وهذه الصيغة تعنى ان الزيادة التى تحدث فىm أوr ستؤدى الى خفض المستوى الامثل للاحتياطيات ، بينما الزيادة التى تحدث فىh تؤدى الى زيادة هذا المستوى.

وقد استخدم هيللر هذه الصيغة فى حساب المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية لستين دولة تتنوع فيما بين دول صناعية متقدمة ودول نامية وتتوزع على قارات العالم المختلفة. ثم قام بقسمة المستوى المتحقق فعلا من الاحتياطيات الدولية فى هذه الدول (فى عام ١٩٦٣) على المستوى الامثل المحسوب. فاذا كان ناتج القسمة يساوى الواحد الصحيح، فان الدولة تكون هنا قد حققت المستوى الأمثل optimal ، واذا كان ناتج القسمة أقل من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى عجزا deficit ، واذا كان ناتج القسمة اكبر من الواحد الصحيح فان ذلك يدل على ان هناك افراطا فى الاحتياطيات Excess reserves (انظر بعض هذه النتائج فى الجدول رقم(١)).

وقد خلص هيللر فى دراسته الى النتائج التالية [٢٨]:

١- انه بالنسبة للعالم اجمع، هناك كفاية فى السيولة الدولية.

٢- ان الدول النامية كمجموعة، يوجد بها احتياطيات شبه مثلى Sub- optimal .

٣- لكن السيولة الدولية تتوزع داخل مجموعة الدول النامية بشكل غير متكافىء.

٢- محاولة أجاروال :

نشر الاقتصادى أجاروال J.P. Agarwal دراسة مهمة فى عام ١٩٧١ فى مجلة سجلات الاقتصاد العالمى Weltwirtschaftliches Archiv حاول فيها أن يحدد مقياسا لتقدير الحجم أو المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية فى سبع دول نامية فى آسيا[٢٩] من خلال بناء نموذج يعكس الفروق الهيكلية والمؤسسية القائمة بين مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ومجموعة الدول النامية . وكانت أهم الفروق الجوهرية التى ركز عليها هى مسألة ندرة، أو قيد، النقد الاجنبى فى الدول النامية. وهو قيد لابد وان يدفع هذه الدول للمواءمة بين عوائد استخدامات هذا النقد لاختيار اكثر الاستخدامات انتاجية .

ولتحديد المستوى الامثل للاحتياطيات ، يرى أجاروال، شأنه فى ذلك شأن هيللر، أن هناك ثلاثة عوامل جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار، وهى:

١- نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات.

٢- الكلفة التى سيتحملها الاقتصاد القومى فى حالة اضطراره تنفيذ سياسات المواءمة عندما يحدث عجز طارىء فى ميزان المدفوعات ولاتوجد احتياطيات لمواجهة هذا العجز .

جدول رقم (١)
الاحتياطيات الدولية المثلى فى بعض دول العالم طبقا للموقف عام ١٩٦٣
- تقديرات هيللر -

مليون دولار

الدولة	الاحتياطيات الفعلية R	الاحتياطيات المثلى R opt.	الاحتياطيات الفعلية / الاحتياطيات المثلى ٪
العالم اجمع	٦٣,٨٦١	٤١,٠٦٢	١,٥٦
أمريكا الشمالية :			
كندا	٢,٦٠٣	٨٦٦	٣,٠١
الولايات المتحدة	١٦,٨٤٣	٨,٠٨٥	٢,٠٨
أمريكا اللاتينية :			
الارجنتين	٢٧٠	٩٣٠	٠,٢٩
البرازيل	٣١٨	٥٧٠	٠,٥٦
شيلى	٧٧	١٤١	٠,٥٥
كولومبيا	١٠٦	٢٦٦	٠,٤٠
كوستاريكا	١٦	٢٨	٠,٥٧
اكوادور	٥٢	٣٩	١,٣٣
السلفادور	٤٤	٢٦	١,٦٩
المكسيك	٥٤٣	٥٥٤	٠,٩٨
نيكارجوا	٧٣٨	١,١٤٦	٠,٦٤
فنزويلا			
آسيا :			
بورما	١٨٥	٢٠٣	٠,٩١
سيلان	٧٥	١٨١	٠,٤١
الهند	٦٠٧	١,٢٧٢	٠,٤٨
اندونيسيا	١٣٥	٧٠٢	٠,١٩
اليابان	٢,٠٥٨	١,٧٧٠	١,١٦
كوريا الجنوبية	١٣٢	١٤٣	٠,٩٢
باكستان	٣٠٧	٤٤١	٠,٧٠
الفلبين	١٦٦	٢٩٩	٠,٥٦
أوروبا :			
فرنسا	٤,٩٠٨	٣,١٩٢	١,٥٤
المانيا	٧,٦٥٠	٣,٧٧٣	٢,٠٣
اليونان	٢٩٣	١٢١	٢,٤٢
ايطاليا	٣,٢٨٣	١,٨٩٣	١,٧٣
السويد	٧٥٨	٣٧٩	٢,٠١
بريطانيا	٣,١٤٧	٣,٨١٠	٠,٨٣
إفريقيا :			
غانا	٢٠٩	٣٤٨	٠,٦٠
السودان	١٠١	٢٢٠	٠,٤٦
تونس	٦٣	٧٦	٠,٨٣

Source : H.R. Heller: "Optimal International Reserves", in: *Economic Journal*, Vol. LXXVI, No., 302, June 1966, PP. 306/307.

٣- احتمالات استخدام هذه الاحتياطيات.

ويرى أجاروال ان الدول النامية تحتفظ بالاحتياطيات الدولية لكى تمول بها العجز المتوقع والطارىء فى ميزان المدفوعات والذى يمكن أن ينشأ من النقص غير المتوقع فى حصيلة الصادرات أو الزيادة الطارئة فى أسعار الواردات. ويعرف المستوى الأمثل للاحتياطيات كما يلى (٣٠) :

" The amount which will enable a developing country to finance, at a given fixed rate of exchange, its temporary and unanticipated balance of payments deficits arising in a planning period and at the same time confor on the country a benefit equal to the opportunity cost of holding the reserve".

وقد عبر اجاروال عن منافع وتكلفة الاحتياطيات الدولية بكميات من الناتج المحلى الاجمالى. ولهذا فنفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات هى عبارة عن ذلك الجزء من الناتج المحلى الاجمالى الذى كان من الممكن تحقيقه اذا ما استخدمت العملات الاجنبية المتاحة فى استيراد المدخلات الضرورية لزيادة الانتاج (أى السلع الاستثمارية المستوردة) بدلا من الاحتفاظ بها فى شكل احتياطى .(٣١) أما المنافع المتحققة من الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية فهى عبارة عن ذلك الجزء من الناتج المحلى الاجمالى الذى كان من الممكن ان يضيع على الاقتصاد القومى لو اضطر ان يطبق اجراءات المواءمة التى تلزم لمواجهة العجز الطارئ والمؤقت فى ميزان المدفوعات لو لم تكن تلك الاحتياطيات موجودة .

وبناء على هذه المفاهيم ، يرى اجاروال ، ان نفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات الدولية تتوقف على ثلاثة أمور هامة . أولها هو المكون الاستيرادى فى تكوين رأس المال الثابت ، وثانيها انتاجية هذا الاستثمار ، وثالثها هو توافر الموارد المحلية العاطلة . وهو يعتقد ، أنه يوجد بالبلاد النامية الكثير من الموارد المعطلة (البشرية والطبيعية ...) التى يمكن استغلالها لو توافرت العملات الاجنبية الصعبة التى تلزم لاستيراد المعدات والتجهيزات التى تتآلف مع هذه الموارد وتنتظمها ضمن دولاب الانتاج المحلى . على أن المدى ، أو القدر ، الذى سيرتفع به حجم الناتج المحلى الاجمالى نتيجة لاستخدام هذه الموارد المعطلة بمساعدة المكون الاستيرادى للاستثمار يتوقف على المعامل الحدى لرأس المال (٣٢) Marginal Capital Output Ratio . وعليه ، فان نفقة الفرصة البديلة للاحتياطات الدولية OCR يصوغها اجاروال كما يلى :(٣٣)

$$OCR = Y_1 = R.\frac{m}{q^1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث :

R = العملات الاجنبية التى تمثلها الاحتياطيات الدولية ويمكن استخدامها فى استيراد السلع الاستثمارية

m = مقلوب معامل رأس المال الحدى

q^1 = نسبة المكون الاستيرادى فى الاستثمار المحلى

Y_1 = ذلك الجزء من الناتج المحلى الاجمالى الذى يمكن تحقيقه لو استخدمت الاحتياطيات الدولية فى تمويل استيراد السلع الاستثمارية ، وهى فى نفس الوقت تمثل نفقة الفرصة البديلة لتلك الاحتياطيات .

ويرى أجاروال، انه نظرا لندرة العملات الاجنبية بالبلاد النامية وفاعلية الواردات الاستثمارية فى استخدام وتنشيط الموارد المعطلة فى هذه البلاد، فان نفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات الدولية فى هذه البلاد أعلى من نظيرتها فى البلاد الرأسمالية الصناعية. وتبدو أهمية هذه النقطة اذا ادخلنا فى الاعتبار، أن الاستثمارات الجديدة التى ستنفذ من خلال استخدام هذه الاحتياطيات سيكون لها تأثير مضاعف على نمو الدخل القومى فى البلاد النامية . اما فى الدول الصناعية ، فان نفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات الدولية فيها تساوى فقط قيمة السلع التى كان من الممكن استيرادها بهذه الاحتياطيات . كما ان تأثير المضاعف لهذه السلع المستوردة اقل بكثير من نظيره فى حالة البلاد النامية ، وربما يكون تأثيره فقط ذا طابع نقدى (خفض الاسعار المحلية) .

وبنفس المنطق الذى صيغت به معادلة نفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات الدولية صاغ أجاروال مقياس المنفعة المتحققة من الاحتفاظ بتلك الاحتياطيات RB . والمنفعة هنا مقاسة أيضا بكميات من الناتج المحلى الاجمالى . والفكرة الاساسية فى هذا السياق ، هى انه لو حدث عجز طارئ ومؤقت فى ميزان المدفوعات وكانت الاحتياطيات الدولية فى مستوى ملائم لمواجهة هذا العجز، فان واردات الدولة يمكن تأمينها والحفاظ عليها. والحفاظ على مستوى الواردات يجنب الاقتصاد القومى هنا التأثير الانكماشى المضاعف الذى كان من الممكن أن يطرأ على حجم الناتج المحلى الاجمالى لو لم

تكن تلك الاحتياطيات موجودة واضطر البلد ان يخفض من وارداته. وعلى القارىء ان يتذكر هنا اننا نتحدث عن البلاد النامية التى تعتمد دالة الدخل فيها الى حد كبير على الواردات. ولهذا فانه اذا حدث العجز الطارىء والمؤقت فى ميزان المدفوعات ولم تكن هناك احتياطيات، فان الدولة ستضطر هنا أن تفرض قيودا على الواردات واستخدامات النقد الاجنبى ، وهو ماسيؤثر على مستوى الدخل بالانخفاض. ولهذا، فان معادلة منفعة الاحتياطيات الدولية يمكن صياغتها كالتالى :

$$Y_2 = \frac{R}{q^2} \qquad (R = D) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث :

R = الاحتياطيات الدولية .

q^2 = نسبة السلع الاستثمارية المستوردة الى الناتج المحلى الاجمالى.

D = العجز فى ميزان المدفوعات .

Y_2 = المنفعة المتحققة من الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية، أى ذلك الجزء من الناتج المحلى الاجمالى الذى كان من الممكن أن يفقده الاقتصاد القومى لو أنه اضطر ان يخفض من مستوى وارداته لتصحيح العجز بميزان المدفوعات .

وهنا تجدر الاشارة، الى أن هناك افتراضا اساسيا وراء هذه الصيغة، وهى أن البلد النامى اذا واجه عجزا فى ميزان مدفوعاته ولم يكن لديه احتياطيات كافية لمواجهة هذا العجز فانه سيضطر الى خفض وارداته الاستثمارية ، أخذا بعين الاعتبار أن وارداته الاستهلاكية عند حدودها الضرورية (أى لايمكن ضغطها). وهذا الافتراض يبدو لنا واقعيا فى الآونة الراهنة. فمع التطورات التى حدثت فى أزمة المديونية الخارجية للدول النامية فى الثمانينات ، والتى كان من شأنها ارتفاع معدل خدمة الديون وعدم قدرتها على الاقتراض ، أصبح السبيل شبه الوحيد امام هذه البلاد لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها هو الضغط على وارداتها من السلع الاستثمارية، وهو الضغط الذى كان له آثار انكماشية واضحة.

والسؤال الآن هو : كيف يمكن، فى ضوء معادلة نفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات ومعادلة المنفعة المتحققة منها، تحديد الحجم أو المستوى الامثل لتلك الاحتياطيات؟ وبعبارة أخرى، كيف

نحدد ما اذا كان مستوى هذه الاحتياطيات فى وضع أمثل، أم فيه افراط، أم انه أقل من اللازم ؟

يرى أجاروال، ان المستوى الامثل، هو ذلك المستوى الذى تتعادل فيه التكلفة مع المنفعة، لا اكثر ولا أقل. وهنا يشير الى ان Y_2 تمثل المنفعة المتحققة من الاحتفاظ بالاحتياطيات لو ان تلك الاحتياطيات قد استخدمت بالفعل، وهو امر قد يحدث أو لايحدث. ولهذا، فان تحديد المستوى الامثل سيخضع لاحتمالات probability اللجوء الى هذه الاحتياطيات، وان درجة الاحتمال هنا لاتساوى الواحد الصحيح. وعليه يمكن صياغة معادلة المنفعة كما يلى :

$$RB = R.\ \frac{P}{q^2} \text{ with } p = (\pi)\ \frac{R}{D}$$

حيث :

P = درجة احتمال استخدام الاحتياطيات لتمويل العجز بميزان المدفوعات خلال الفترة محل الاعتبار.

π = احتمالات حدوث العجز بميزان المدفوعات.

وإعادة الصياغة هنا تشيرالى الطبيعة التوقعية Expectational nature للاحتياطيات المثلى طالما ان العجز فى ميزان المدفوعات متغير ذو طابع محتمل. والواقع ان القيم التى تأخذها المتغيرات (D)و (π) تعتمد على عدد من العوامل، منها رغبة السلطة النقدية فى تغيير سعر الصرف، السلوك التاريخى الذى اتسم به تكرار العجز فى ميزان المدفوعات، والتغيرات المتوقعة فى حصيلة الصادرات واسعار الواردات.

فى ضوء ما تقدم يمكن صياغة وتحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية عن طريق مساواة نفقة الفرصة البديلة للاحتياطيات مع المنفعة المتحققة منها كما يلى:

$$R\ opt.\frac{m}{q1} = R.\ opt\ \left[(\pi)\ \frac{R\ opt/D}{q2}\right]$$

أو

$$R\ opt = \frac{D}{\log\pi}\ (\log m + \log q^2 - \log q^1) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وعندما يأخذ الاقتصاد القومى فى النمو ويتنوع هيكله الانتاجى، يعتقد أجاروال أن الانتاجية الحدية لرأس المال ستتجه نحو الارتفاع، والمكون الحدى الاستيرادى للاستثمارات يتجه نحو الانخفاض (بفعل التوسع فى انتاج وسائل الانتاج) ولهذا تتزايد التكلفة الحدية للفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات، ومن ثم تقل الحاجة للاحتفاظ بها بكميات كبيرة عبر الزمن .

وقد استخدم أجاروال هذا المنهج فى قياس الاحتياطيات الدولية المثلى لسبع دول آسيوية تتفاوت فيما بينها فى درجة نموها وفى أدائها الاقتصادى، وهى سيلان، الهند، الباكستان، الفيلبين، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند فى عام ١٩٧١. وكانت نتائجه، وهى ماترويه لنا بيانات الجدول رقم (٢)، تشير الى التباين القائم بين هذه الدول من حيث مدى قربها أو بعدها من المستوى الامثل للاحتياطيات.

جدول رقم (٢)

الاحتياطيات الدولية المثلى فى بعض الدول الآسيوية طبقا لحسابات أجاروال

الدولة	m	q^1	q^2	D	الاحتياطيات الدولية فى بداية الفترة* (R)	الاحتياطيات الدولية المثلى (R opt)	الافراط فى الاحتياطيات* R. R opt)
سيلان	٠,٧٠	٠,٣٥	٠,٠٧	٥٠	٤٢	١٤١	٩٩-
الهند	٠,٥٠	٠,٤٣	٠,٠٥	١٥٨	١٠٠٦	٦٤٨	٣٥٨
الباكستان	٠,٦٥	٠,٤٠	٠,٠٧	١٥١	١٩٩	٤٧٤	٢٧٥-
الفلبين	٠,٢٦	٠,٦٠	٠,١٤	٧٣	٢٥١	٢٩٥	٤٤-
كوريا الجنوبية	٠,٧٨	٠,٨٥	٠,٢٤	٧٥	٦١٠	١٦٣	٤٤٧
تايوان	٠,٣٨	٠,٧٧	٠,٢١	٣٥	٦٢٤	١١٤	٥١٠
تايلاند	٠,٣٢	٠,٦٢	٠,٢٠	١٠٥	٩١٦	٣٣٩	٥٧٧

* بمليون دولار امريكى

R opt = D/ Iog π (Iog m+Iog q^2-Iog q^1), where m is the reciprocal of the incremental capital output ratio, q^1 and q^2 indicate the relation of imported production goods to capital formation and GDP respectively, andπ is the probability of a deficit occurring (assumed to equal 0.5).
D gives the highest consecutive cumulative deficit since 1960.
The value of m, q^1 and q^2 for 1971 were obtained mainly by trend extrapolation, Qouted from Q G. Bird: *The International Monetary System and the Less Developed Cuntries*, The Macmillan Press 1978, p. 108.

صحيح ان التقديرات التى توصل اليها أجاروال من خلال هذا النموذج ذات حساسية عالية لتقدير معلمات النموذج estimated parameters . لكن ايا كان الأمر، فان ميزة هذا المنهج انه قد أوضح لنا ان تحديد المستوى الامثل للاحتياطيات فى البلاد النامية يجب ان يستند على معايير مختلفة عن تلك المعايير المستخدمة فى حالة البلاد الصناعية المتقدمة، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة ندرة النقد الاجنبى فى البلاد النامية.

سياسات التكيف وتأثيرها فى الطلب على الاحتياطيات الدولية :

كان الافتراض الاساسى لدى كل من هيللر وأجاروال، ان الدولة تهدف من تكوين الاحتياطيات الدولية بدافع التحوط لكى تتجنب اجراءات التكيف، وبالذات اجراء خفض القيمة الخارجية للعملة Devaluation فى حالة عدم ملاءمة وكفاية احتياطياتها كوسيلة لتصحيح العجز الطارىء والمؤقت فى ميزان المدفوعات. فالافتراض الاساسى هنا هو الدفاع عن سعر الصرف للعملة المحلية. وهنا يبرز سؤال هام هو : كيف سيتأثر طلب الدولة على الاحتياطيات الدولية اذا ماقبلت سياسة التخفيض كسياسة من سياسات التكيف لتصحيح العجز الطارىء والمؤقت فى ميزان المدفوعات ؟

والاجابة على هذا السؤال كانت محورا لكثير من الدراسات، نذكر منها على سبيل المثال، دراسة هيبل F.s. Hipple[٣٤] عام ١٩٧٤، ودراسة ماكين j.H. Makin[٣٥] ودراسة كلاسن E.M. Claasen[٣٦] عام ١٩٧٦ ودراسات فرانكل J.A Frankel[٣٧] وكروكيت A.D. Crockett[٣٨] عام ١٩٧٨ ودراسة سابستيان ادواردز S. Edwards[٣٩] عام ١٩٨٣. ففى هذه الدراسات اتجه البحث الى معرفة مدى الاختلاف الذى ينشأ فى الطلب على الاحتياطيات الدولية للدول النامية التى تقبل سياسة التخفيض وتلك التى لاتقبل هذه السياسة. فمن الناحية النظرية البحته من المتوقع تماما ان يختلف طلب البلاد النامية على الاحتياطيات الدولية التى تتمسك بسياسة ثبات سعر الصرف عن طلب تلك الدول التى تلجأ الى سياسات التكيف وتحويل سياسات الانفاق Expenditure Switching Policies . فالبلاد التى ستقبل هذه السياسات يفترض ان حاجتها لتكوين الاحتياطيات الدولية أقل من طلب تلك الدول التى تتمسك بسياسة ثبات سعر الصرف لمواجهة المصاعب المؤقتة فى موازين مدفوعاتها. ذلك ان ترك سعر الصرف لكى يتحدد فى ضوء قوى العرض والطلب (التعويم) يفترض ضمنا انه لايحتاج لتخصيص جانب من الاحتياطيات لهذا الغرض .

وتبدو أهمية هذه النقطة على وجه الخصوص فى الآونة الراهنة بعد ان اضطر عدد كبير من الدول النامية تحت وطأة ازمة الديون الخارجية والمصاعب المستمرة فى موازين مدفوعاتها الى قبول سياسات التكيف وتخفيض قيمة العملة لمواجهة هذه المصاعب. من هنا فان وضع كل الدول النامية فى سلة واحدة عند البحث فى محددات طلبها على الاحتياطيات الدولية سيقود الى نتائج خاطئة(٤٠).

وقد أثبت كلارك فى نموذجه الذى فرق فيه بين دالة طلب البلاد النامية على الاحتياطيات الدولية فى الاجل القصير والاجل الطويل ان هناك مايشبه المقايضة Trade - off بين سرعة الاخذ باجراءات التكيف ومستوى الاحتياطيات الدولية التى ترغب الدولة الاحتفاظ بها وأن السلطة النقدية يتعين عليها ان تختار التوليفة المثلى التى تجمع بين سرعة اجراءات التكيف لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات والمستوى الامثل للاحتياطيات. فاذا اختارت الدولة ان تكون اجراءات التكيف سريعة فان حاجتها للاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية تكون أقل (٤١). وهى نفس النتيجة التى اكدها ايضا سابستيان ادواردز(٤٢).

على ان هذه النتيجة المنطقية التى توصلت اليها هذه الدراسات وان كانت صحيحة فى حالة البلدان الرأسمالية الصناعية حيث انخفض طلبها على الاحتياطيات الدولية بنسبة ٣٪ فى عام ١٩٩١، (كما سبق ان اشرنا فى الهامش رقم (٦) فى ضوء تزايد البطالة والركود وخفض معدلات نمو انفاقها القومى) الا ان المثير للدهشة انها لاتنطبق على حالة البلاد النامية التى تطبق الآن برامج التثبت والتكيف الهيكلى. فرغم ان تلك البلاد قد اضطرت ، فى ضوء هذه البرامج، ان تخفض من قيمة عملاتها الوطنية وتعويم اسعار صرفها وتطبيق سياسات تكيف صارمة، الا ان طلبها على الاحتياطيات الدولية قد نما بمعدلات فلكية (راجع مرة أخرى الهامش رقم ٦)، وهو الامر الذى يقطع بأن تحليل طلب هذه البلاد على الاحتياطيات الدولية لايمكن البحث عنه فى النظريات الاقتصادية والنماذج الرياضية وانما عن طريق ماتهدف اليه تلك البرامج من انكماش ووفر فى الموارد، وهو ماتؤكده أيضا الحالة المصرية .

ثانيا: الاحتياطيات الدولية الراهنة لمصر

قلنا فى التمهيد لهذه الدراسة، أن الاحتياطيات الدولية لمصر التى كونتها الحكومة فى

السنوات الثلاث الاخيرة قد ارتفعت على نحو دراماتيكى حسب تصريحات المسئولين فى الاونة الاخيرة من حوالى ٢ مليار دولار امريكى فى نهاية عام ١٩٩٠ الى ما يزيد قليلا عن ١٦ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، مما يعنى أنها تضاعفت ثمان مرات خلال هذه الفترة الوجيزة. وقد اعتبرت الحكومة، فى خطابها الاعلامى، أن ذلك يمثل انجازا هائلا لسياسات ما يسمى بالاصلاح الاقتصادى(سياسات برامج التثبيت والتكيف الهيكلى). وقيل أن الارتفاع بهذه الاحتياطيات قد أملته الضرورة بعد أن تدهورت احتياطيات مصر الى مستويات خطيرة خلال حقبة الثمانينات، وأن تلك الاحتياطيات تمثل دعما للاقتصاد المصرى ووسيلة للحفاظ على سعر الصرف للجنيه المصرى، وأن تلك الاحتياطيات تكفى مصر لمدة طويلة. وقيل أيضا، أنه يجب الحفاظ على هذه الاحتياطيات عند هذا المستوى المرتفع ولايجوز استخدامها فى أى بديل سوى استثمارها فى مجالات قصيرة الاجل حفاظا على سيولتها ودعما للثقة الدولية فى الاقتصاد المصرى.

وانطلاقا من التحليل النظرى الذى أرسيناه فى الجزء الاول من هذه الدراسة سنحاول الآن دراسة قضية الاحتياطيات الدولية لمصر وذلك من خلال اثارة بعض الاسئلة الهامة، وهى:

١- هل هذا المستوى الذى تحقق للاحتياطيات الدولية يمثل المستوى الامثل فى ظروف مصر الحالية، أم فيه افراطا؟

٢- كيف تكون هذا الرقم المرتفع للاحتياطيات، وما نفقة الفرصة البديلة له؟

٣- ماهى أوجه الاستفادة القصوى التى يمكن لمصر أن تحققها من هذه الاحتياطيات؟

ونتناول ذلك تباعا.

١) حول مستوى الاحتياطيات الدولية :

بادىء ذى بدء، لابد من الاشارة الى أن دقة الالفاظ والمفاهيم من الاهمية بمكان ونحن نناقش هذا الموضوع. اذ يجب ان يكون واضحا فى الذهن ما المقصود، تحديدا، بهذه الاحتياطيات. ذلك أن الجدل الذى دار مؤخرا بين الاقتصاديين المصريين قد كشف النقاب عن أن هناك خلطا لدى البعض بين ودائع البنوك لدى البنك المركزى(وهو ما تشترطه نسبة الاحتياطى القانونى التى تلزم كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى وبدون فوائد برصيد دائن بنسبة معينة(١٥٪) مما لديه من الودائع)- وهى أرصدة لايملكها البنك المركزى - وبين الاحتياطيات الدولية. فالمعنى المحدد لهذه الاحتياطيات، التى

هى ملك للسلطة النقدية، عبارة عن الحيازة الرسمية للعملات الاجنبية Official Holding of Foreign Exchange زائدا مايملكه البنك المركزى من رصيد ذهبى، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافى مركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى. وهذا هو المعنى الضيق للاحتياطيات الدولية الذى سنعتمد عليه فى هذه الدراسة(٤٣). ومن الواضح تماما، أن هذه الاحتياطيات تكون تحت تصرف البنك المركزى وإلا ماكان بامكانه أن يستخدمها عند الضرورة، وبالسرعة المطلوبة، لمواجهة الاختلال العارض فى ميزان المدفوعات أو للدفاع عن سعر الصرف.

وبالرجوع الى الاحصائيات المالية التى ينشرها صندوق النقد الدولى بصفة دورية (شهريا) تبين، أنه من غير الصحيح القول بأن احتياطيات مصر الدولية قد تدهورت على نحو خطير كما يشير البعض فى صدد تبرير الزيادة الفلكية التى حدثت فى هذه الاحتياطات مؤخرا. والجدول رقم(٣) الذى كوناه من هذه الاحصائيات يشير الى هذه الحقيقة . فمن الواضح انه ابتداء من عام ١٩٨١ كانت هناك زيادة شبه مستمرة فى اجمالى هذه الاحتياطيات . فقد ارتفعت قيمة هذه الاحتياطيات بما فيها الذهب من ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى عام ١٩٨١ الى ١٩٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى عام ١٩٩١ . صحيح ان جانبا من هذه الزيادة يعزى الى إعادة تقويم الرصيد الذهبى من حين لآخر طبقا لاسعار سوق الذهب بلندن ، وهو ماتم ابتداء من عام ١٩٨١. لكن من الصحيح أيضا ، ان الحيازات الرسمية من العملات الاجنبية قد ارتفعت كثيرا خلال هذه الفترة فقد إرتفعت من ٥٩١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى عام ١٩٨١ وظلت فى ارتفاع مستمر الى أن وصلت الى ١٨٨٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى عام ١٩٩٠ (زادت بأكثر قليلا من ثلاث مرات). وهو وضع تميزت به مصر عن كثير من الدول النامية التى استنزفت احتياطياتها النقدية بشكل خطير ابان عقد الثمانينات. وذكر هذه الحقيقة مهم للرد على هؤلاء الذين قالوا بأن خزائن البنك المركزى المصرى كانت خاوية قبل البدء فى تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلى.

ولكن السؤال الذى يطفو على السطح هو: هل كان مستوى هذه الاحتياطيات يؤمن وضعا معقولا للاقتصاد المصرى فى ضوء المشكلات والضغوط التى تعرض لها ميزان المدفوعات المصرى خلال عقد الثمانينات؟

الواقع انه بالرغم من النمو المطرد الذى طرأ على الارقام المطلقة للاحتياطيات الدولية لمصر الا

جدول رقم (٣)

تطور الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٠

مليون وحدة حقوق سحب خاصة

السنوات	الذهب		حقوق السحب الخاصة	صافى مركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى	العملات الاجنبية	الاجمالى بما فيه الذهب*
	مليون أونصه	تقويم قومى (مليون دولار)				
١٩٦١	٤,٩٧	-	-	-	٢٩	٢٠٣
١٩٦٢	٤,٩٧	-	-	-	٤٩	٢٢٣
١٩٦٣	٤,٩٧	-	-	-	٤٢	٢١٦
١٩٦٤	٣,٩٨	-	-	-	٨٤	٢٢٣
١٩٦٥	٣,٩٨	-	-	-	٥٤	١٩٣
١٩٦٦	٢,٦٧	-	-	-	٦٣	١٥٦
١٩٦٧	٢,٦٧	-	-	-	١٠٢	١٩٥
١٩٦٨	٢,٦٧	-	-	-	٧٥	١٦٩
١٩٦٩	٢,٦٧	-	-	-	٥١	١٤٥
١٩٧٠	٢,٤٣	-	-	-	٧٤	١٥٩
١٩٧١	٢,٤٣	-	٧	-	٤٥	١٣٨
١٩٧٢	٢,٤٣	٨٥	٥	-	٤٢	١٣٣
١٩٧٣	٢,٤٣	٨٥	٣١	-	١٨٤	٣٠٠
١٩٧٤	٢,٤٣	١٠٣	٣١	-	١٧٥	٢٩١
١٩٧٥	٢,٤٣	١٠٣	١٤	-	١٥١	٢٥١
١٩٧٦	٢,٤٣	١٠٣	٢٠	-	١٨٦	٢٩١
١٩٧٧	٢,٤٣	١٠٣	٢٤	-	٣٣١	٤٤٠
١٩٧٨	٢,٤٧	١٠٤	٨	-	٣٦٩	٤٦٤
١٩٧٩	٢,٤٧	١٠٤	-	-	٤٠٢	٤٨٨
١٩٨٠	٢,٤٣	١٠٣	-	-	٨٢٠	٩٠٥
١٩٨١	٢,٤٣	٧٧٥	-	٢٤	٥٩١	٧٠٠
١٩٨٢	٢,٤٣	٥٧٨	-	-	٦٣٣	٧١٨
١٩٨٣	٢,٤٣	٧٥٧	-	٣٠	٧٠٦	٨٢٢
١٩٨٤	٢,٤٣	٦٧٩	-	-	٧٥١	٨٣٦
١٩٨٥	٢,٤٣	٥٧٨	-	-	٧٢١	٨٠٦
١٩٨٦	٢,٤٣	٦٣٢	-	-	٦٧٨	٧٦٣
١٩٨٧	٢,٤٣	٨١٤	-	-	٩٧١	١٠٥٧
١٩٨٨	٢,٤٣	٧٩٤	-	-	٩٣٩	١٠٢٤
١٩٨٩	٢,٤٣	٦٧٩	-	-	١١٥٧	١٢٤٢
١٩٩٠	٢,٤٣	٦٤١	-	-	١٨٨٦	١٩٧١

(*) حسبت قيمة الذهب على أساس أن الاونصة الواحدة تساوى ٣٥ وحدة حقوق سحب خاصة .

Source : IMF, *International Financial Statistics*, Yearbook 1991, pp. 46, 47, 50, 51, 54, 55, 58, 59, 62, 63, 66, 67, 70, 71.

أنه كان أقل من ان يحقق هذا المستوى وبخاصة فى ضوء تزايد العجز بميزان المدفوعات وارتفاع اعباء خدمة الديون والضغوط التى تعرض لها سعر الصرف للجنيه المصرى فى هذا العقد. واذا استندنا على نسبة الاحتياطيات الى الواردات (المقياس الشائع دوليا- فى حدود ٣ الى ٤ شهور تغطية للواردات) لوجدنا أن هذه النسبة كانت تتراوح بين حد اعلى مقداره ٣ شهور(كما حدث فى عام ١٩٨١/٨٠) وبين حد أدنى مقداره شهر واحد (كما حدث فى عام ١٩٨٧/٨٦). ولو أخذنا الفترة كلها لوجدنا ان المتوسط لها بلغ ١,٨ شهر. وهى نسبة تقل عن المتوسط المعقول والمتعارف عليه دوليا- انظر الجدول رقم(٤). من هنا كان الارتفاع بمستوى هذه الاحتياطيات ، للوصول بها الى حد الامان ، أمرا مطلوبا كجزء من متطلبات الاصلاح الاقتصادى .

جدول رقم (٤)
عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر
للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩/٨١

السنوات	عدد الشهور
١٩٧٨	١,٩
١٩٧٩	٢,٤
١٩٨١/٨٠	٣,٠
١٩٨٢/٨١	٢,٢
١٩٨٣/٨٢	١,٨
١٩٨٤/٨٣	١,٧
١٩٨٥/٨٤	٢,٣
١٩٨٦/٨٥	١,١
١٩٨٧/٨٦	١,٠
١٩٨٨/٨٧	١,١
١٩٨٩/٨٨	١,١
متوسط الفترة	١,٨

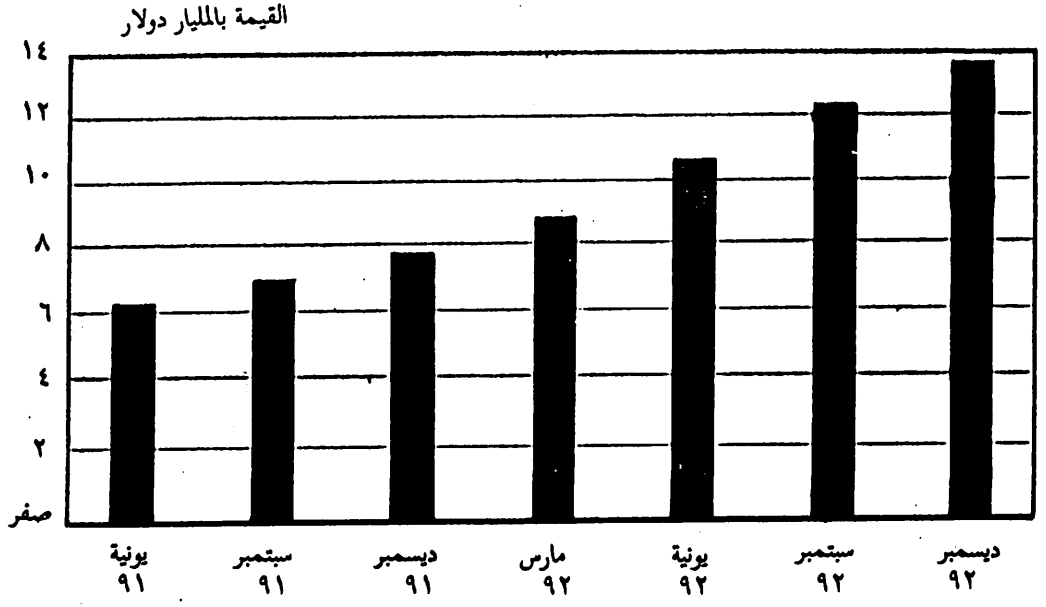
المصدر : البنك الاهلى - النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والاربعون، العددان الأول والثانى ١٩٩٠ ، ص ١١٩ .

والواقع أنه منذ أن بدات مصر تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ وبرنامج التكيف الهيكلى مع البنك الدولى فى نوفمبر عام ١٩٩١ سرعان ماحدث نمو دراماتيكى فى مستوى هذه الاحتياطيات كنتاج للسياسات النقدية والمالية الانكماشية التى انطوت عليها هذه البرامج. وحسب بيانات البنك المركزى المصرى[٤٤] فقد ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية من ٦,٤ مليار دولار فى نهاية يونيه ١٩٩١ الى١٣,٦ مليار فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢، أى بمعدل ٦,٣٪ شهريا فى المتوسط على مدى الفترة (يوليو١٩٩١-ديسمبر١٩٩٢) - (انظر الشكل رقم١). ثم واصلت الاحتياطيات ارتفاعها فى عام ١٩٩٣ لتصل الى ١٦ مليار دولار حسب تصريحات المسئولين.

ويسفر حساب نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات عن نتيجة مذهلة. فحسب بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى[٤٥] بلغت قيمة الواردات عن عام ١٩٩٣/٩٢ ١٠,٧مليار دولار امريكى، مما يعنى ان نسبة الاحتياطيات الى الواردات ١٥٠٪ أو ما يعادل تغطية ١٨,٦ شهرللواردات. وقد بحثنا فى جميع نسب الاحتياطيات الدولية لمختلف دول العالم، المتقدمة والنامية على حد سواء، فلم نعثر على اية نسبة شبيهه - أو حتى تقترب من - النسبة المصرية. واذا رجعنا الى تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٣ الذى يصدره البنك الدولى، فسوف نجد، على سبيل المثال، أنه فى الولايات المتحدة الامريكية، وهى أغنى دولة فى العالم، كانت قيمة احتياطياتها الدولية ١٥٩,٣ مليار دولار، وهى تغطى مايعادل ٢,٦ شهر فقط من وارداتها. وبلغت احتياطيات اليابان ٨٠,٦ مليار دولار، تغطى مايعادل ٢,٤ شهر من وارداتها. وفى المانيا بلغت الاحتياطيات ٩٦,٧ مليار دولار، تغطى٢,٣ شهر من وارداتها وفى بريطانيا كانت الاحتياطيات ٤٨,٤ مليار وبما يعادل تغطية ١,٥ شهر من شهور الواردات، وفى كوريا الجنوبية١٣,٨ مليار دولار، تغطى ١,٨ شهر، وفى المغرب٣,٣ مليار دولار تغطى٤,٥ شهر. بل أنه فى اغنى دولة عربية، وهى المملكة العربية السعودية ، بلغت فيها الاحتياطيات الدولية ١٣,٣ مليار دولار، تغطى ٢,٤ شهر من الواردات. (جميع الارقام عن عام ١٩٩١)[٤٦].

كل ذلك يؤكد، بما لايدع مجالا للشك، ان مستوى الاحتياطيات الدولية لمصر الان قد بلغ رقما فيه افراط شديد للغاية Super Excess. ونظرا لشذوذ نسبة الاحتياطى، وتفرد مصر بهذه

شكل رقم (١)
صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى المصرى



المصدر : البنك المركزى المصرى : **المجلة الاقتصادية**، المجلد الثالث والثلاثون العدد الثانى، ١٩٩٣/٩٢، ص ٩٣.

النسبة عن باقى دول العالم ، فلا حاجة بنا الى استخدام اية نماذج أو اجراء أية حسابات للتدليل على أن هذه النسبة قد جاوزت بكثير المستوى الامثل، حتى لو اعتمدنا على مؤشرات غير مألوفة، مثل نسبة الاحتياطيات الى عجز الميزان التجارى(٤٧) او الى رصيد الحساب الجارى(٤٨).

٢) كيف تكونت الزيادة فى الاحتياطيات وماهى تكلفتها الحقيقية؟

حينما أعلنت الحكومة المصرية مؤخرا عن رقم الاحتياطى الذى تكون بالبنك المركزى المصرى فى السنوات الثلاث الاخيرة، تساءل الكثيرون كيف يمكن فى هذه الفترة الوجيزة ان يتكون هذا الرقم؟ وما هى المصادر التى وفرت هذه الموارد؟

وقبل أن نجيب على هذه الاسئلة تجدر الاشارة أولا، الى ان كل الزيادة التى تحققت فى احتياطيات مصر الدولية فى هذه الفترة القصيرة قد تحققت فى الحيازات الرسمية من العملات الاجنبية(تحديدا الدولار الامريكى). أما باقى مكونات الاحتياطيات، وهى رصيد الذهب وحقوق السحب الخاصة وصافى مركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى، فلم يطرأ عليها زيادة يعتد بها. من هنا فالسؤال الذى يبرز على السطح هو: ماهى مصادر الوفرة التى تحققت فى العملات الاجنبية ومكنت السلطة النقدية من تركيمها على هذا النحو المغالى فيه؟

للاجابة على هذا السؤال، لابد من الاحاطة بالسياق أو المناخ العام الذى تحققت فيه زيادة هذه الاحتياطيات. وهو مناخ اتسم بحقيقتين أساسيتين، الاولى هى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والثانية هى برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى طبقتها مصر ابتداء من منتصف عام ١٩٩١. فقد أدى هذا المناخ بتفاعلاته الى تحقيق وفرة فى العملات الاجنبية من ناحية، والى خفض فى الطلب على هذه العملات من ناحية اخرى، مما وفر امكانات كبيرة للبنك المركزى المصرى لزيادة احتياطيات مصر.

أما عن حرب الخليج، فمن المعلوم أنه نتيجة للموقف السياسى والعسكرى الذى اتخذته القيادة السياسية، فان عددا من دائنى مصر قد اسقطوا جانبا من ديونهم المستحقة. وقد أسفر هذا عن اسقاط حوالى ١٥ مليار دولار. وكانت أبرز الامور فى هذا الخصوص(٤٩):

- الغاء امريكا لديون عسكرية على مصر تقدر بمبلغ ٦,٧ مليار دولار.
- الغاء بعض الدول العربية لديون على مصر قيمتها ٧,٧ مليار دولار.

- الغاء كندا ٤٠٪ وفرنسا ٥٠٪، وايطاليا ٥٠٪ من ديونهم المستحقة على مصر.

وقد أدى اسقاط هذا القدر من مديونية مصر الخارجية الى الغاء مدفوعات خدمة الديون عن هذه المبالغ. كما استطاعت مصر أن تعيد جدولة الشطر الاكبر من ديونها الخارجية (طبقا لقواعد نادى باريس)، فضلا عن أن الدائنين كانوا قد وعدونا باسقاط ٥٠٪ من ديوننا الرسمية (نحو ١٠,٢ مليار دولار) بالتوازى مع تنفيذ التزاماتنا الموقعة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على ثلاث مراحل(١٥٪ ثم ١٥٪ ثم ٢٠٪) وخلال ثلاث سنوات. كل ذلك أسهم، بلاشك، فى خفض حجم المبالغ التى كانت تدفعها مصر سنويا لخدمة دينها الخارجى. ما بالنا اذا علمنا، أن هذه المبالغ وصلت فى عام ١٩٩٣ الى٢,٥ مليار دولار(٥٠) بعد أن كانت قد وصلت الى ٤,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٠(٥١).

وبالاضافة الى الوفر الذى حدث فى مبالغ خدمة ديننا الخارجى، هناك زيادة غير عادية حدثت فى بعض مصادر النقد الاجنبى لمصر، كان ابرزها فى السنوات الثلاث الماضية :

١- الزيادة الكبيرة التى حدثت فى موارد السياحة، قبل أن يضربها الارهاب.

٢- تدفق بعض الاموال العربية على مصر ابان وبعد حرب الخليج.

٣- زيادة حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج من العملة الاجنبية الى العملة الوطنية بعد الارتفاع الهائل الذى حدث فى أسعار الفائدة على الجنيه المصرى، فضلا عن تأثير خفض القيمة الخارجية للجنيه بعد توحيد سعر الصرف.

٤- ارتفاع التحويلات الرسمية بشكل ملحوظ، خاصة لمواجهةآثار الزلزال، حتى أنها وصلت الى مليار دولار فى عام ١٩٩٣/٩٢ مقابل ٢٦٧,٩ مليون دولار فقط فى عام ١٩٩٢/٩١(كما يشير الى ذلك تقرير البنك المركزى)(٥٢).

فكل هذه الموارد المتزايدة للنقد الاجنبى، التى صبت معظمها فى سوق الصرف الاجنبى لم يقابلها زيادة مناظرة فى الطلب على هذا النقد. ويعود ذلك اساسا الى الطبيعة الانكماشية للسياسات الاقتصادية الجديدة المنبثقة عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى طبقت منذ عام ١٩٩١. فزيادة أسعار الفائدة، وزيادة الاسعار المحلية والغاء الدعم وارتفاع الضرائب غير المباشرة، وانخفاض مستوى الاجور الحقيقية، وخفض معدلات نمو الانفاق العام الجارى والاستثمارى.. كل هذا

أدى الى خفض بليغ فى معدل نمو الطلب الكلى، الامر الذى انعكس فى خفض خطط التوسع فى الاستثمار والاستيراد(٥٣). وكان من الطبيعى، والحال هذه، أن تعج سوق الصرف الاجنبى بمصر بفائض واضح، وقد حرص البنك المركزى المصرى على شراء هذا الفائض وتركيمه فى شكل احتياطيات دولية ، خاصة بعد أن تقلص دور البنك المركزى فى تمويل المدفوعات عن الواردات خلال هذه الفترة، تاركا ذلك للبنوك التجارية، وركز على ادارة الدين الخارجى وادارة احتياطيات البلاد بالنقد الاجنبى. فقد كانت نسبة تمويله للواردات ٥١٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ وأخذت فى التناقص حيث وصلت الى ٢٥٪ فى عام ١٩٩١/٩٠(٥٤). (انظر الجدول رقم (٥)) فى ملحق هذه الدراسة .

خلاصة الامر اذن، هو أن هناك فائضا قد حدث فى سوق الصرف الاجنبى، وهذا الفائض سعى البنك المركزى الى شرائه لزيادة حجم الاحتياطيات الدولية . ولنأخذ هنا على سبيل المثال ، حالة سوق الصرف الاجنبى بمصر خلال الفترة ما بين مارس ١٩٩٠ حتى ديسمبر ١٩٩٢ ـ انظر الجدول رقم (٥) اذ يلاحظ على موارد هذه السوق حدوث زيادات واضحة فى مواردها رغم التقلبات الموسمية التى تتعرض لها. لكن حجم الاستخدامات الفعلية لها كان أقل، مما أدى الى وجود فائض شهرى مستمر ، وخاصة بعد مارس ١٩٩١ لدى البنوك التجارية وشركات الصرافة. وكان على البنوك التصرف فى هذا الفائض فى ظل التزامها بالقواعد الموضوعة فى هذا الشأن والتى تنص على ألا تجاوز أصول البنك التزاماته بالعملات الاجنبية عن ١٠٥٪، أو العكس. كذلك التزام البنوك وشركات الصرافة بعدم الاحتفاظ بأرصدة نقد أجنبى تزيد عن أرصدة التشغيل المحددة لها من جانب السلطات المختصة(٥٥). وقد بلغت مشتريات البنك المركزى منذ تدخله فى هذه السوق فى أول يوليو ١٩٩١ وحتى ديسمبر ١٩٩٢ حوالى ١١,٠ مليار دولار، استخدم من هذا المبلغ حوالى ٢,٦ مليار دولار، مما يعنى أن صافى مشترياته خلال هذه الفترة بلغ نحو ٨,٤ مليار دولار(٥٦) - انظر الجدول رقم (٦). ثم واصل البنك المركزى سياسته فى شراء وتركيم العملات الاجنبية خلال عام ١٩٩٣/٩٢، حيث بلغت مشترياته فى هذا العام ٧,١ مليار دولار، ثم استخدم ١,٩ مليار دولار منها، بحيث بلغ صافى المشتريات٢ , ٥ مليار دولار(٥٧).

وبناء على ماسبق، يمكن القول، أن رصيد الاحتياطيات الدولية الحالى الذى أعلنته الحكومة المصرية، قد تكون على النحو التالى:

جدول رقم (٥)

الموارد والاستخدامات والفائض فى سوق الصرف الاجنبى

(بالمليون دولار) *

	فترة ما قبل التحرير مارس/سبتمبر ٩٠ (٧ أشهر)	فترة ما قبل دمج السوقين مارس/سبتمبر ٩١ (٧ أشهر)	فترة ما بعد الدمج اكتوبر٩١/ديسمبر٩٢ (١٥ شهرا)
اجمالى الموارد	٦٠٥٧	٥١٢٠	١٩١٧٣
المتوسط الشهرى	٨٦٥	٧٣١	١٢٧٨
اجمالى الاستخدامات	٣٩٢٢	٢٨٧٧	٨٩١١
المتوسط الشهرى	٥٦٠	٤١١	٥٩٤
اجمالى الفائض	٢١٣٥	٢٢٤٣	١٠٢٦٢
المتوسط الشهرى	٣٠٥	٣٢	٦٨٤
الموارد باستبعاد التحويلات الرسمية			
اجمالى الموارد	٣٦٣٤	٤٦٢٨	١٨٣٨٥
المتوسط الشهرى	٥١٩	٦٦١	١٢٢٦
اجمالى الفائض	-٢٨٨	١٧٥١	٩٤٧٤
المتوسط الشهرى	-٤١	٢٥٠	٦٣٢

المصدر : البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثانى ١٩٩٣/٩٢ ، ص ٨٦.

* استبعدت العمليات التى تتم فى نطاق حسابات التجنيب ورأس المال والتشغيل أو المنفذه فى اتفاقات الدفع والصفقات المتكافئة ، كما يلاحظ أن فترة المقارنة (مارس/سبتمبر ١٩٩٠) شهدت تدفقا كبيرا فى التحويلات الرسمية ، ولذا تم استبعادها لسلامة المقارنة .

جدول رقم (٦)

مشتريات البنك المركزى من سوق الصرف

(بالمليون دولار امريكى)

	المشتريات	الاستخدامات	صافى المشتريات
يوليو / سبتمبر ١٩٩١	١٠٥٤,٢	٢٥١	٨٠٣,٢
أكتوبر / ديسمبر ١٩٩١	١٥٧٣,٩	٢٩١	١٢٨٢,٩
يناير / مارس ١٩٩٢	١٤٢٨,١	٣٥٦	١٠٧٢,١
ابريل / يونيه ١٩٩٢	٢٤٥٧,٧	٤١٩	٢٠٣٨,٧
يوليو / سبتمبر ١٩٩٢	٢٤٢٧,٦	٥٧٤	١٨٥٣,٦
أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٢	٢٠٧٠,١	٧٣٣	١٣٣٧,١
الاجمالى	١١٠١١,٦	٢٦٢٤	٨٣٨٧,٦

المصدر: البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثانى ١٩٩٣/٩٢ ، ص ٩٢

رصيد الاحتياطيات فى عام ١٩٩١	= ٢,٠ مليار دولار
صافى مشتريات البنك المركزى فى عام ٩٢/٩١	= ٨,٤ مليار دولار
صافى مشتريات البنك المركزى فى عام ٩٣/٩٢	= ٥,٢ مليار دولار
المجموع	= ١٥,٦ مليار دولار

والسؤال الذى يبرز الان هو: ما هى التكلفة الحقيقية لهذا الرقم المرتفع من الاحتياطيات الدولية؟ وبادىء ذى بدء، تجدر الاشارة الى ان هناك علاقة وثيقة بين غنى الدولة (حجم ثراوتها ودخلها القومى) وطلبها على الاحتياطيات الدولية. ولهذا يحدث، حينما يتزايد حجم الدخل القومى زيادة سريعة وغير عادية وتقفز حصيلة الصادرات، أن تلجأ الدولة الى زيادة احتياطياتها الدولية. والزيادة التى تطرأ فى طلبها على هذه الاحتياطيات يمكن اعتبارها من قبيل ترف الرفاه أوالطلب على الكماليات Luxury Goods . وهذا ماحدث على سبيل المثال بالنسبة لمستوى احتياطيات الدول العربية النفطية فى أعقاب الزيادات الهائلة التى حدثت فى عوائدها النفطية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢. ولكن المفارقة المدهشة فى الحالة المصرية هى أنه لايمكن تبرير الزيادة الضخمة التى حدثت فى الاحتياطيات بالقول بأن ذلك يعود الى ارتفاع مستوى الدخل القومى أو لحدوث تحسن غير عادى فى قطاع الصادرات. ذلك ان السياسات الانكماشية التى طبقتها الحكومة المصرية فى السنوات الثلاث الاخيرة أدت الى خفض محسوس فى معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى(بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى لمصر بأسعار ١٩٩٢/٩١ حوالى ٧ر١٪ حسب بيانات البنك المركزى)(٥٨) كما انخفض معدل الاستثمار القومى، ولم يشهد قطاع الصادرات أى تحسن يعتد به، وتدهور مستوى الدخول الحقيقية للناس ، وزادت معدلات البطالة (٥٩) .. الى آخره . فى ظل هذا المناخ الركودى تكون اذن هذا الرقم . ولهذا يمكن اعتبار الزيادة التى حدثت فى هذه الاحتياطيات كنوع من الادخار الاجبارى الذى تحمله الاقتصاد المصرى بجميع قطاعاته وغالبية شعب مصر . من هنا فان نفقة الفرصة البديلة له كانت مرتفعة للغاية . وهى نفقة يمكن قياسها (استنادا على تحليل هيللر أو أجاروال) فى شكل الزيادة التى كان من الممكن ان يرتفع بها مستوى الاستهلاك المحلى والناتج المحلى الاجمالى ومعدلات النمو الاقتصادى (٦٠) .

حقا .. ان هذه الاحتياطيات (وتحديداً الحيازات الرسمية من العملات الاجنبية) لاتبقى

محبوسة فى خزائن البنك المركزى، بل انه يستثمرها فى الخارج فى أصول اجنبية قصيرة الاجل ضمانا لسيولتها وتجنبا للمخاطرة بها، اما فى شكل ودائع لمدة يوم واحد، أو أسبوع، أو شهر، أو فى اذونات الخزانة الامريكية لمدة ثلاثة شهور (اشار تقرير البنك المركزى السنوى ١٩٩٣/٩٢ الى ان استثمارات البنك فى الاوراق المالية الاجنبية ارتفعت بمقدار ٢ مليار جنيه بمعدل ٩ر٣٦٪ لتصل الى ٥ر٧ مليار جنيه بنسبة ٤ر٧٪ من اجمالى الاصول فى نهاية يونيو ١٩٩٣. ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة استثمارات البنك المركزى فى اذون الخزانة الامريكية اساسا)(٦١). على ان استثمار هذه الاحتياطيات فى هذه المجالات قصيرة الاجل يؤدى بالضرورة أن يكون عائدها المالى أقل من ذلك العائد الذى يمكن ان تغله لو انها استثمرت فى آجال اطول. وعليه، يمكن تحديد نفقة الفرصة البديلة ماليا لهذه الاحتياطيات على اساس حاصل ضرب الفرق بين معدل الفائدة طويل الاجل ومعدل الفائدة قصير الاجل فى قيمة الاحتياطيات من العملات الاجنبية بافتراض انها، كلها مستمرة فى آجال قصيرة. على ان ذلك وان كان يشكل نفقة مالية محسوسة فى حالة مصر بسبب ضخامة رقم الاحتياطى إلا أن ذلك لايعد بتاتا دعوة لاستثمار هذه الاحتياطيات فى أصول خارجية أطول أجلا، كما نادى بعض الاقتصاديين، فهذا مانعارضه تماما فى ضوء البدائل التى نقدمها لتعظيم افادة مصر من هذه الاحتياطيات.

٣) كيف نعظم افادة مصر من هذه الاحتياطيات؟

رأينا فيما تقدم ان احتياطيات مصر الدولية أصبحت الآن تغطى مايعادل ٦ر١٨ شهرا للواردات، وهى نسبة شاذة لامثيل لها فى أية دولة فى العالم ، وان نفقة الفرصة البديلة لها (اقتصاديا وماليا واجتماعيا) مرتفعة للغاية، خاصة فى ضوء الظروف التى تمر مصر بها الآن. ونظرا لان هذه الاحتياطيات تمثل موارد نادرة، فلابد وأن تكون قضية الافادة القصوى منها ضمن أولويات أجندة السياسة الاقتصادية الرشيدة. ونظرا لضخامة رقم هذه الاحتياطيات، فان كاتب هذه السطور يعتقد أنه من الممكن لمصر الآن ان تستخدمها كعنصر قوة لايستهان به فى مفاوضاتنا مع الهيئات الدولية التى مازالت تضغط علينا لكى ننفذ المزيد والمزيد من السياسات الانكماشية التى أدت الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمصر، خاصة وأن ضغطها الآن يتركز بشدة صوب ضرورة اسراع مصر ببيع مشروعات القطاع العام ، حتى تلك المشروعات الناجحة والتى تدر عوائد مستمرة

للدولة، وذلك كشرط أساسى من شروط اسقاط بعض ديوننا الخارجية. وهو ضغط لو استجبنا له فسوف يجر فى أذياله خسائر ضخمة لن يوازيها اطلاقا قيمة الشريحة الثالثة من الديون التى ستسقط عنا (حوالى ٣ر٥ مليار دولار) . وفضلا عن ذلك يرى كاتب هذه السطور ، انه يمكن لمصر الآن ان تستخدم ذلك الشطر الفائض من تلك الاحتياطيات فى تحريك الوضع الاقتصادى الراكد.

والحق، أن مصر فى تاريخها المعاصر استطاعت ان تواجه الضغوط الخارجية وتتجنب السياسات التى حاولت المؤسسات الدولية والقوى العالمية ان تفرضها عليها باستخدام ورقة الاحتياطيات الدولية . اعنى بذلك تحديدا قصة الارصدة الاسترلينية التى كانت قد تراكمت لمصر فى اعقاب الحرب العالمية الثانية لدى بريطانيا (حوالى ٤٢٠ مليون جنيه استرلينى) . فهذه الارصدة كانت تشكل مصدرا للسيولة الدولية ، استطاعت السلطة النقدية ان تستخدمه ابان عصر ثورة ٢٣ يوليو خلال حقبة الخمسينات والستينات لفك الاختناقات التى تعرض لها ميزان المدفوعات المصرى ، وبالذات ابان فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥) ، ورفض الضغوط والسياسات غير المرغوبة التى كانت المنظمات الدولية والقوى الخارجية ترغب فى فرضها علينا .

وعلى أية حال ، هناك كثير من الاقتصاديين غيرى ، يرون أن مستوى الاحتياطيات الحالى قد جاوز الحدود الآمنة والمعقولة. بيد أن هؤلاء يعتقدون أن مصر يمكن لها أن تستفيد أكثر من هذه الاحتياطيات لو أنها استثمرت شطرا منها فى أصول خارجية أطول أمدا وأعلى عائدا. ونحن نختلف مع هذا الرأى أيا اختلاف. ذلك أن استثمار الاحتياطيات بالخارج فى أصول طويلة الاجل يعنى ان مصر تتحول الان لأن تكون دولة ذات فائض فى رأس المال وأنها تصدره للاستثمار الخارجى. وهذا وضع سيكون شاذا فى ظل الظروف التى يمر حاليا الاقتصاد المصرى. ففى ظل أحوال الركود والبطالة نحن نحتاج الى زيادة الاستثمار داخل مصر وليس خارجها. وتلك بديهية يمليها المنطق وقواعد الرشد الاقتصادى. واذا استجابت الحكومة لهذه الفكرة، سيكون شأنها فى ذلك شأن المستثمر الفرد الذى يفضل، بحساباته الفردية، ان يستثمر أمواله بالخارج لان مناخ وعائد الاستثمار أفضل. وليس من المقبول، بداهة، ان يكون سلوك حكومتنا كسلوك المستثمر الفرد. أضف الى ذلك أن استثمار شطر من الاحتياطيات الدولية فى اصول خارجية طويلة الاجل سينزع عن هذا الشطر صفة كونه احتياطيا دوليا (نظرا لغياب شرط السيولة والامان والابعاد عن المخاطر)، وبالتالى لن ينصرف الحديث الى

استثمار الاحتياطيات، وانما الى استثمارت مصر الخارجية. والمفارقة المدهشة فى هذا الخصوص، هى أننا اذا كنا نتكلم حاليا عن ظاهرة هروب رأس المال الخاص للخارج Capital Flight باعتبارها ظاهرة سيئة لانها تحد من قوة الاستثمار بمصر، فسوف نتحدث عندئذ- حال تطبيق هذه الفكرة - عن هروب رأس المال العام للاستثمار خارج مصر، وهو أمر سيكون شاذا وغير مقبول.

وقد يرى البعض، أن تكوين هذه الاحتياطيات المرتفعة هو امر مطلوب لكى تغرى مصر المستثمرين الاجانب لاستثمار أموالهم داخل مصر على اساس أنه كلما كان حجم هذه الاحتياطيات مرتفعا كلما اطمئن المستثمرون الى امكان تحويل أرباحهم للخارج، خاصة لهؤلاء الذين يستثمرون فى مجالات لاتنتج للتصدير(اى أن أرباحهم ستكون بالجنيه المصرى). ورغم أن قضية جذب الاستثمار الاجنبى للمجىء لمصر(لخلق طاقات انتاجية جديدة وليس شراء لطاقات القطاع العام) تعد من الامور الهامة، الا أنه لم يثبت اطلاقا ان ثمة علاقة طردية بين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية ومستوى احتياطياتها، فقوة الجذب تتوقف على عوامل اخرى تحدد فى النهاية مناخ الاستثمار ومعدل الربح المتوقع(٦٢)، بدليل، اننا لو القينا نظرة سريعة على حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى اتجهت للدول النامية خلال الفترة ٨٩-١٩٩٢ فلن نجد أن أكثر البلاد جذبا للاستثمارات هى أكثر البلاد ارتفاعا فى مستوى احتياطياتها، او أن أضعف البلاد جذبا هى اضعف البلاد فى احتياطياتها الدولية. ويكفى للقارىء اطلالة سريعة على الجدول رقم(٧) ليتأكد من صحة ذلك.

وقد يقول قائل، ان حرص الحكومة الزائد للمحافظة على سعر صرف الجنيه المصرى هو الذى دفع السلطة النقديةلتكوين هذا القدر المغالى فيه من الاحتياطيات، وان ثمرة ذلك كانت هى ذلك الثبات النسبى الواضح الذى اتسم به سعر الجنيه مقابل الدولار فى سوق الصرف الاجنبى خلال الفترة الاخيرة (انظر الشكل رقم ٢). كما أنه نظرا للعلاقة الثابتةالتى حددها البنك المركزى بين الجنيه والدولار، فان البنك دخل مشتريا للفائض المعروض فى سوق الصرف حتى يمنع سعر الجنيه من الارتفاع (أو سعر الدولار من التدهور مقوما بالجنيه المصرى). وهذا فى الواقع يتعارض مع ماقيل عن تعويم سعر الصرف. ذلك انه اذا كان سعر الصرف (استنادا الى الاسباب التى قدمناها سابقا) قد عج بفائض لابأس به فى السنوات الثلاث الاخيرة، فلماذا لم تترك السلطة النقدية سعر صرف الجنيه ليتحرك نحو الارتفاع (وسعر صرف الدولار يتحرك نحو الانخفاض)؟ وألم يكن ذلك مطلوبا

جدول رقم (٧)
العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول النامية ٨٩ - ١٩٩٢
والاحتياطيات الدولية لهذه الدول

مليون دولار

الدولة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	الاجمالى	الاحتياطيات الدولية شهور تغطية الواردات
المكسيك	٣,٠٣١	٢,٦٣٢	٤,٧٦٢	٥,٣٦٦	١٥,٧٩٧	٣,٧
ماليزيا	١,٦٦٨	٢,٣٣٣	٤,٠٧٣	٤,١١٨	١٢,١٩١	٣,٢
الارجنتين	١,٠٢٨	١,٨٣٦	٢,٤٣٩	٤,١٧٩	٩,٨٤٢	٥,٥
البرتغال	١,٧٣٧	٢,٦١١	٢,٤٤٩	١,٨٧٣	٨,٦٦٩	١٠,٥
تايلاند	١,٧٧٦	٢,٤٤	٢,٠١٤	٢,١١٦	٨,٣٤٩	٤,٨
اندونيسيا	٦٨٢	١,٠٩٣	١,٤٨٢	١,٧٧٤	٥,٠٣١	٣,٣
البرازيل	١,٢٦٧	٩٠١	٩٧٢	١,٤٥٤	٤,٥٩٤	٢,٧
نيجيريا	١,٨٨٢	٥٨٨	٧١٢	٨٩٧	٤,٠٨٠	٤,٤
فنزويلا	٢١٣	٤٥١	١,٩١٦	٦٢٩	٣,٢٠٩	١٠,٨
كوريا الجنوبية	٧٥٨	٧١٥	١,١١٦	٥٥٠	٣,١٣٩	١,٨
تركيا	٦٦٣	٦٨٤	٨١٠	٨٤٤	٣,٠٠١	٢,٩
المجر	صفر	صفر	١,٤٦٢	١,٤٧٩	٢,٩٤١	٣,٧
مصر	١,٢٥٠	٧٣٤	٢٥٣	٤٥٩	٢,٦٩٦	١٥,٠ *
كولومبيا	٥٧٦	٥٠٠	٤٥٧	٧٩٠	٢,٣٢٣	٨,٦
دول اخرى	٤,٧٨٠	٥,٣٣٢	٧,٥٩٤	٩,٥٨٤	٢٧,٢٩٠	

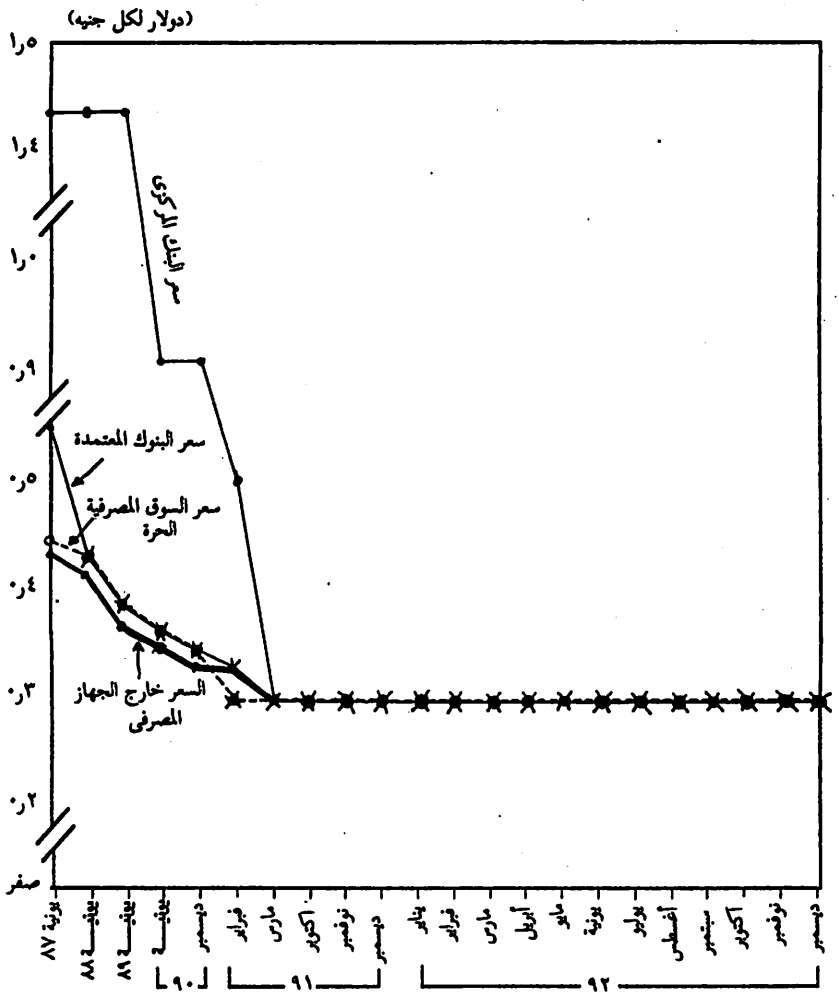
(*) حسبت بمعرفتنا

Source : World Bank, World Debt Tables, External Finance For Developing Countries, Extracts, 1993/94, Washington D.C, 1993, p. 14 .

لخفض معدل نمو الاسعار وزيادة الاستثمار والانتاج وفرص التوظف، أم أن المحافظة على ثبات سعر صرف الدولار أصبحت هدفا فى حد ذاته يعلو أية أهداف أخرى؟

حقا، أن أحدا لاينازع فى الوظيفة الهامة التى تلعبها الاحتياطيات الدولية فى الدفاع عن سعر الصرف للعملة الوطنية. ولكن، حتى لو اعتبرنا أن هذا هو الهدف الرئيسى لتكوين هذه الاحتياطيات، فان المحافظة على هذا السعر لاتتطلب تركيم ١٦ مليار دولار كاحتياطيات دولية. والواقع أن تحقيق استقرار(ولانقول ثبات) سعر صرف الجنيه المصرى تدعونا للمناداة بعمل صندوق

شكل رقم (٣) تطور سعر صرف الجنيه على أساس علاقته مع الدولار الأمريكى



المصدر : نفس المصدر السابق، ص ٩١.

لموازنة أسعار الصرف Equalization Fund وتقدير ما يتطلبه من موارد (احتياطيات) لهذا الغرض. وهى موارد بالقطع لن تتجاوز متوسط عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات فى السنوات الخمس الاخيرة.

والآن..

كيف تعظم مصر افادتها من تلك الاحتياطيات فى ضوء مانتمناه من تخفيف (اوالغاء) الضغوط الخارجية عليها ومراعاة للظروف المحلية التى تمر بها؟ - هذا هو السؤال الهام.

وعند الاجابة يتعين علينا أولا أن نحدد المستوى الملائم والمعقول للاحتياطيات الدولية حتى يمكن ان نقدر، بعد ذلك، حجم الاحتياطيات الفائضة التى تبحث عن أفضل استخدام لها؟. نقطة البداية فى تفكيرنا اذن هى ان نضمن لمصر أولا ذلك القدر الآمن والكافى من الاحتياطيات التى تمكننا من مواجهة العجز الطارىء فى ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف للجنيه المصرى .

عند تحديد المستوى الآمن والكافى للاحتياطيات الدولية أمامنا وسيلتان. الاولى هى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات. والثانية هى متوسط عجز الميزان التجارى(او عجز الحساب الجارى):

١) اذا اعتمدنا على المقياس الاول، فقد كان من الشائع ان رقما يدور حول ثلاثة شهور تغطية للواردات هو امر كاف ومعقول لتحديد مدى أمان وكفاية الاحتياطيات. ولكن لمزيد من التحوط، وامعانا فى الامان لدعم قدرة مصر على مواجهة اخطار الصدمات الخارجية، سنرفع الرقم الى ستة شهور. وعليه اذا كانت وارداتنا تدور حول ١١ مليار دولار سنويا، فمعنى ذلك أننا محتاجون لرقم لن يزيد عن ستة مليار دولار بأى حال من الاحوال. وستكون مصر فى هذه الحالة ضمن الدول ذات السيولة الدولية المحترمة وتتفوق على نسبة السيولة الدولية المحققة فى أغنى دول العالم.

٢) أما اذا اعتمدنا على نسبة الاحتياطيات الى عجز ميزاننا التجارى (وسوف نستبعد الان النسبة الى عجز الحساب الجارى لان به فائضا) فسوف نجد أيضا ان متوسط هذا العجز فى السنوات

الخمس الماضية لايزيد، بأى حال من الاحوال، عن٥,٥ مليار دولار. وامعانا منا فى التحوط، فسوف نرفع الرقم الى ستة مليارات.

اذا .. مانحتاج اليه مصر كاحتياطيات دولية ملائمة وكافية هو ستة مليار دولار، مما يعنى ان هناك احتياطيات فائضة لاتقل عن عشرة مليار دولار. ولايصح، ولايعقل، أن تملك مصر الان هذا الرقم المحترم وتستثمره فى اصول خارجية سائلة أو اقرب الى السيولة وتكتفى بأن تحصل من وراء ذلك على رذاذ مالى كعوائد محصلة من الفوائد قصيرة الاجل من أسواق النقد الدولية. فهذا تعطيل وتعقيم للموارد يقترب من معنى الاكتناز فى وقت تتعطش فيه مصر لزيادة الاستثمار والانتاج وفرص التوظف.

والسؤال الان هو: ماذا نفعل بالعشرة مليارات الفائضة؟

وأهمية هذا السؤال، وخطورته فى نفس الوقت، هى أنه مالم تمتلك مصر الان رؤية مصرية واعية لاستخدام الاحتياطيات الفائضة فى تخفيف الضغوط الخارجية عليها وفى زيادة مستوى الاستثمار والانتاج والنمو والعمالة، فان هناك احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد فى مجالات أقل أهمية والحاحا، وبخاصة فى ضوء التحرير المتسارع لتجارة الواردات وخفض معدلات التعريفة الجمركية وفتح السوق المصرى على الغارب فى وقت تعانى منه صادراتنا من جمود شديد. وفى ضوء الظروف الصعبة التى تمر بها مصر الان، يبدو لى، أن ثمة مجالين هامين يمكن لمصر أن توظف فيهما هذه الاحتياطيات الفائضة وتجنى نفعا كبيرا من وراء ذلك.

المجال الاول : شراء الحكومة جزءا من ديون مصر المعروضة للبيع

سبق ان طرحت هذا الاقتراح عدة مرات من قبل[٦٣]، وقلت أن أمام مصر الان فرصة ذهبية يجب أن نغتنمها لأن جزءا من ديونها الخارجية يعرض الآن فى السوق الثانوى للديون بسعر خصم يتراوح مابين ٤٧-٥٠٪ من قيمتها الاسمية، وهو مايعنى أن كل دولار مديونية يمكن أن يسوى بخمسين سنتا. أى أننا سنربح من هذه العملية عائدا لايقل عن ٥٠٪ ، وهو، بالقطع، عائد مذهل ومغر، ناهيك عن ان كل خفض للديون هو أمر ايجابى لمصر. واذا كانت الحكومة المصرية تسعى الان لزيادة مواردها وتخفيف عبء المديونية الخارجية ومايجىء فى ركابها من مصاعب وضغوط اقتصادية

خارجية فلماذا اذن لاتشترى هذه الديون، علما بان سلوكها فى هذا المجال لن يكون شاذا او غريبا، خاصة وان هناك دولا نامية مدينة سارعت حكوماتها بشراء ديونها الخاجية (انظر على سبيل المثال الديون التى اشترتها النيجر وموزمبيق وجويانا وبوليفيا فى الجدول رقم ٨). صحيح، ان الذى كان يباع من ديون مصر الخارجية حتى عهد قريب كان قاصرا على الديون ذات المصادر الخاصة Private Sources، مثل الديون المستحقة على مصر للبنوك الاجنبية، وهى ديون تمثل نسبة صغيرة من اجمالى كتلة المديونية الخارجية. أما الان، فانه بالاضافة الى هذا النوع من الديون فان الديون المستحقة للحكومات الدائنة لمصر أخذت سبيلها الآن للبيع ايضا ، مما يعنى ان نطاق بيع ديون مصر اتسع كثيرا عن ذى قبل وبالتالى فان امكانات تسوية شطر كبير من ديوننا بنصف قيمتها تتسع من فترة لاخرى، وفى الوقت نفسه تملك حكومتنا امكانات الشراء، خاصة وأنه حتى بعد اسقاط مانسبته ٥٠٪ من ديوننا الرسمية (حسب وعود الدائنين لنا) سيظل هناك قدر كبير من ديوننا لايقل عن

جدول رقم (٨)
بعض نماذج عمليات شراء الديون الخارجية التى اشترتها بعض الدول النامية المدينة
فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢

مليون دولار

ملاحظات	النيجر مارس ١٩٩١	موزمبيق ديسمبر ١٩٩١	جويانا نوفمبر ١٩٩٢	بوليفيا يوليو ١٩٩٢
قيمة الديون المشتراه	١٠٨	١٢٠	٩٣	٢٨
سعر الخصم (٪)	٨٢	٩٠	٨٦	٨٤
التمويل المطلوب	٢٣	٢٣	١١	غ.م
مصادر التمويل				
تسهيلات خفض الدين عن طريق الـ IDA :	١٠	١٠	١١	١٠
معونات ثنائية	١٣	١٣	-	١٨
مصادر خاصة	-	-	-	غ.م

غ.م = غير معروفة

Source : World Bank, *World Debt Tables 1992/93 External Finance for Developing Countries*, Vol., Analysis and Summary, Washington D.C. 1992, p. 93.

٢٠مليار دولار. والغريب فى الامر، أنه فى الوقت الذى تمتنع فيه حكومتنا عن الشراء، الا أنها تسمح للاخرين(الافراد المصريين والاجانب والبنوك الاجنبية دولية النشاط)(٦٥) بعمليات الشراء، تاركة لهم فرصة اغتنام هذه الصفقات بدلا من أن تغتنمها هى .. وهو موقف غريب ويتنافى مع سعيها الدؤوب لزيادة مواردها.

والميزة الأساسية لاقتراحنا بأن تشترى الحكومة المصرية جزءا من ديوننا المعروضة للبيع باستخدام الفائض من الاحتياطيات الدولية لاتتمثل فحسب فيما سوف تحققه من أرباح رأسمالية Capital Gains لاتقل عن ٥٠٪ وانما - وهذا هو الأهم - هو أننا بذلك سوف نمنع آلية خبيثة طالما حذرنا منها، وهى آلية مبادلة الديون بملكية أصول القطاع العام Debt for Equity Swaps التى تمثل عمليات بيع الديون حلقة الوصل الاساسية فيها (٦٦).

المجال الثانى : المساهمة فى تمويل برنامج للانعاش الاقتصادى

بعيدا عن النظرة المصرفية البحته نحن ننظر الى الاحتياطيات الدولية الضخمة التى تكونت فى السنوات الثلاث الماضية بتكلفة اقتصادية مرتفعة وبتضحيات اجتماعية باهظة، على انها الآن جزء من ثروة مصر القومية. وهى ثروة تتجسد فى العملات الاجنبية الحرة. ومن هنا غلو قيمتها، وبالتالى ضرورات استخدامها بأعلى درجة من الكفاية والانتاجية، وحتى لاتستنزف فى آماد قصيرة بعد موجة التحرير المتسارع لتجارة الواردات والتى ستجعل مصر أكثر انكشافا على العالم الخارجى وأكثر عجزا فى تعاملها الخارجى فى ضوء ضعف القدرة على التصدير وحرية التحويل للخارج.

ويخطىء من يظن أن تكوين هذا الجبل المرتفع من الاحتياطيات الدولية قد أملته اعتبارات الحصافة الاقتصادية لكى نواجه به الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات والصدمات الخارجية التى يتعرض لها والدفاع عن سعر الصرف للجنيه المصرى فى الاجل الطويل. فليس من وظائف الاحتياطيات الدولية معالجة الاختلال الهيكلى ، لان تلك قضية تتعلق بالامد المتوسط والطويل وبتصحيح تركيبة الطلب الكلى وبنيان العرض الكلى وبتزايد الاعتماد على الذات ، فى حين أن وظائف الاحتياطيات الدولية ترتبط اساسا بالاجل القصير، كما أن استقرار سعر صرف الجنيه المصرى

٦٦

فى المدى الطويل مسألة ترتبط أيما ارتباط بتزايد القدرة على الانتاج وزيادة الصادرات ومكافحة التضخم.

ومهما يكن من أمر، فقد خلصنا فيما تقدم، الى أن هناك احتياطيات فائضة لاتقل عن عشرة مليار دولار، واقترحنا ان يستخدم جزء من هذا الفائض فى شراء ديون مصر الخارجية المعروضة الآن للبيع (قد يكون ذلك فى حدود تتراوح مابين ٤ الى ٥ مليارات دولار). اما الجزء الباقى من هذا الفائض، فنقترح استخدامه فى زيادة حجم الاستثمارات المحلية (٦٧). وتبدو أهمية هذا الاقتراح فى انه يحل لنا مشكلة المكون الاجنبى للاستثمار. وهى المشكلة التى كانت فى السنوات الماضية تحول دون تنفيذ كثير من المشروعات الهامة بسبب قيد ندرة النقد الاجنبى. ومن المعلوم ان نسبة هذا المكون الى اجمالى الاستثمار فى مصر مرتفعة، وتصل الى ٣٠٪. حقا ان الخطة الخمسية الحالية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) قد خصصت سنويا حوالى ٣٠ مليار جنيه كاستثمار محلى (منها حوالى ٢ر٧ مليار دولار كمكون اجنبى للاستثمار). ولاشك ان استخدام ذلك الجزء الذى اقترحناه من فائض الاحتياطيات الدولية سوف يرفع من قدرة الاقتصاد المصرى الذاتية على تنفيذ استثمارات أكبر لو تم بذل جهد كاف للارتقاء بمعدل الادخار المحلى(الذى لايتجاوز حاليا ٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى). وتلك فى اعتقادنا فرصة ممكنة يجب أن نغتنمها لرفع معدل النمو الاقتصادى وخفض معدلات البطالة، خاصة وأنه فى ضوء السياسات الانكماشية التى طبقتها الحكومة فى السنين الاخيرة تدهور معدل الاستثمار المحلى مما أثر على زيادة حالة الكساد والبطالة بمصر(٦٨).

وتبدو أهمية، وحتمية، اللجوء الى استخدام الفائض من الاحتياطيات الدولية لدعم قدرة مصر على الاستثمار الذاتى، اذا أخذنا بعين الاعتبار، الاحتمالات الكبيرة المتوقعة لانخفاض حجم العملات الاجنبية التى ستتاح لتمويل المكون الاجنبى للاستثمار فى الفترة القادمة بسبب تدهور أسعار وحصيلة النفط، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وموارد السياحة والمشكلات التى تواجه صادراتنا الصناعية وتدهور الصادرات الزراعية، فضلا عن توقع تدهور حجم المنح والمساعدات الخارجية وضآلة التدفق السنوى للاستثمارات الاجنبية. ولهذا سيكون الملاذ الحتمى- لو شئنا أن نواصل تنفيذ الخطة والاهداف الاستثمارية المدرجة بها- هو استخدام الفائض من الاحتياطيات الدولية. أما اذا أصرت السياسة الاقتصادية على المحافظة على هذا الارتفاع المغالى فيه لتلك الاحتياطيات، فان هناك بديلين لاثالث لهما: وهو اما أن نضطر الى مزيد من القروض الخارجية ومن

٦٧

ثم الارتفاع بالمديونية الخارجية (وهى أمر أصبح غير مرغوب) وإما أن نضطر الى خفض معدل الاستثمار، ومن ثم معدل النمو المستهدف (٤,٢٪ سنويا من الناتج المحلى الاجمالى) وهو أمر لاشك مرفوض من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة فى ضوء تفاقم أحوال الكساد والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة التى تعانى منها مصر الان.

■ ملحق احصائى ■

جدول رقم (١)

التطور الشهرى للموارد والاستخدامات والفائض

فى نطاق السوق الحرة (مليون دولار)

	الموارد	الاستخدامات	الفائض
١٩٩١			
مارس	٨٧٦	٣٥٦	٥٢٠
ابريل	٤٧٠	٣٩٤	٧٦
مايو	٧٦٢	٥١٠	٢٥٢
يونيه	٥٢٥	٣٨١	١٤٤
يوليه	٧٥٥	٣٦٧	٣٨٨
أغسطس	٩٠١	٣٥١	٥٥٠
سبتمبر	٨٣٠	٥٠٦	٣٢٤
اكتوبر	٩٨٧	٤٩٤	٤٩٣
نوفمبر	٩٠٦	٥٠١	٤٠٥
ديسمبر	١٠٨٨	٥١٨	٥٧٠
١٩٩٢			
يناير	١٢٥٤	٥٦١	٦٩٣
فبراير	٩٩٠	٤٢١	٥٦٩
مارس	١٢٩٥	٤٠٢	٨٩٣
ابريل	١٠٨٥	٤٢٣	٦٦٢
مايو	١١٦٣	٤٤٢	٧٢١
يونيه	١٣٩٤	٣٦٦	١٠٢٨
يوليه	١٤٨٢	٦٧٤	٨٠٨
اغسطس	١٩٠٤	٣٩٨	١٥٠٦
سبتمبر	١٤٨٦	٧٤٤	٧٤٢
أكتوبر	١٤١٣	٧٣٣	٦٨٠
نوفمبر	١٣٥١	٧٣٢	٦١٩
ديسمبر	١٢٠٢	٧١١	٤٩١
الاجمالى	٢٤١١٩	١٠٩٨٥	١٣١٣٤

المصدر : البنك المصرى - المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثانى ١٩٩٢/٩١ ، ص ٩٥ .

جدول رقم (٢)
موارد واستخدامات شركات الصرافة

(مليون دولار)

	الموارد	الاستخدامات	الفائض
١٩٩١			
أغسطس	٥,٦	٥,٢	٠,٤
سبتمبر	١٤,٦	١٣,٧	٠,٩
اكتوبر	٣٣,٧	٣٣,٤	٠,٣
نوفمبر	٨٣,٧	٨٦,٠	-٢,٣
ديسمبر	١٤٩,٩	١٥٠,٨	-٠,٩
١٩٩٢			
يناير	١٧٠,٧	١٧٢,٥	-١,٨
فبراير	١٦٧,٤	١٦٥,٣	٢,١
مارس	١٧٢,٦	١٦٩,٣	٣,٣
ابريل	١٧٧,٨	١٧٦,٠	١,٨
مايو	٢١٦,٤	٢١٤,٨	١,٦
يونيه	٢٠٧,٣	٢٠٦,٩	٠,٤
يوليه	٣٧٠,٦	٣٦٧,٦	٣,٠
اغسطس	٤٨٥,٣	٤٨٣,٧	١,٦
سبتمبر	٣٩٤,٥	٣٩٣,٨	٠,٧
أكتوبر	٢٧٣,٣	٢٦٩,٦	٣,٧
نوفمبر	٢٥٣,٢	٢٥٢,٤	٠,٨
ديسمبر	٢٤٤,٧	٢٤٤,٤	٠,٣
الاجمالى	٣٤٣١,٣	٣٤٠٥,٤	٢٥,٩

نفس المصدر السابق ، ص ٩٦ .

جدول رقم (٣)
المدفوعات عن الواردات
١٩٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠

(مليون دولار)

السنوات	البنك المركزى		البنوك المعتمدة		الاجمالى
	قيمة	٪	قيمة	٪	
١٩٨٢/٨١	٤٣٨٩,٥	٥٠,٩	٤٢٢٨,٧	٤٩,١	٨٦١٨,٢
١٩٨٣/٨٢	٤٥٤٢,٩	٥٠,١	٤٥١٦,٤	٤٩,٩	٩٠٥٩,٣
١٩٨٤/٨٣	٥١٧٨,٧	٤٩,٩	٥٢٠٨,٩	٥٠,١	١٠٣٨٧,٦
١٩٨٥/٨٤	٣٩٦٠,٢	٣٧,٧	٦٥٥٥,٤	٦٢,٣	١٠٥١٥,٦
١٩٨٦/٨٥	٣٤١٤,٢	٣٦,٩	٥٨٤٢,٢	٦٣,١	٩٢٥٦,٤
١٩٨٧/٨٦	٢٥٥٥,٥	٣٢,١	٥٣٩٦,٨	٦٧,٩	٧٩٥٢,٣
١٩٨٨/٨٧	٢٧٤٠,٨	٢٧,٧	٧١٥٠,٩	٧٢,٣	٩٨٩١,٧
١٩٨٩/٨٨	٢٦٩٢,٧	٢٦,٠	٧٦٦٧,٩	٧٤,٠	١٠٣٦٠,٦
١٩٩٠/٨٩	٢٤٥٥,٤	٢١,٥	٨٩٨٥,٧	٧٨,٥	١١٤٤١,١
١٩٩١/٩٠	٢٨٧٩,٣	*٢٥,٢	٨٥٤٥,٢	٧٤,٨	١١٤٢٤,٥

* بعد دمج السوق الاولية والثانوية للصرف الاجنبى ، وتوحيد سعر الصرف فى اكتوبر ١٩٩١ أصبح دور البنك المركزى فى تمويل الواردات محدودا للغاية .

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الرابع ١٩٩٢/٩١ ، ص ١٢٣ .

جدول رقم (٤)
ملخص عام لميزان المدفوعات

(مليون دولار)

	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	التغير (-)
الميزان الجارى	٣٧٣٧,٢	٤٧٧٣,٩	١٠٣٦,٧
الميزان الجارى (عدا التحويلات)	(٢٧٨٠,٠)	(٣٨٤٣,٤)	(١٠٦٣,٤)
الميزان التجارى	(٦٤٢٠,٦)	(٧٣١٤,٥)	(٨٩٣,٩)
الصادرات منها :	٣٦٣٣,٥	٣٤١٧,٣	(٢١٦,٢)
البترول	١٦٥١,١	١٨٠٢,٩	١٥١,٨
القطن	٣٥,٤	٣٦,٨	١,٤
الواردات منها :	١٠٠٥٤,١	١٠٧٣١,٨	٦٧٧,٧
سلع غذائية	٢٢٠٦,٢	٢١٨١,٥	(٢٤,٧)
ميزان الخدمات	٣٦٤٠,٦	٣٤٧١,١	(١٦٩,٥)
المتحصلات منها :	٨٦٢٨,٣	٩١٧٢,٥	٥٤٤,٢
رسوم المرور فى قناة السويس	١٩٥٠,٢	١٩٤١,١	(٩,١)
السياحة	١٧٢٧,٢	١٧٧١,٠	٤٣,٨
المدفوعات منها :	٤٩٨٧,٧	٥٧٠١,٤	٧١٣,٧
فوائد على القروض والالتزامات	١٣٢٠,١	١٤٥٥,٠	١٣٤,٩
التحويلات من جانب واحد	٦٥١٧,٢	٨٦١٧,٣	٢١٠٠,١
الرسمية (بخلاف المنح الاستثنائية)	١٠٣٩,٣	١٣٥٧,٠	٣١٧,٧
الخاصة	٥٤٧٧,٩	٧٢٦٠,٣	١٧٨٢,٤
المعاملات الراسمالية			
صافى المعاملات الراسمالية	-٢,٧	٤٥١,٤	٤٥٤,١
المستخدم	١٤٥٢,٤	١٠٩٠,٣	(٣٦٢,١)
المسدد	-١٧٢٠,٦	-١٠٠٩,٥	٧١١,١
الاستثمار المباشر	٣٥٨,٧	٤٥٣,١	٩٤,٤
اخرى (صافى)	-٩٣,٢	-٨٢,٥	١٠,٧
السهو والخطا	١٠٢٧,١	-١٧٥٢,٧	(٢٧٧٩,٨)
الفائض (قبل التمويل الاستثنائى)	٤٧٦١,٦	٣٤٧٢,٦	١٢٨٩,٠
التمويل الاستثنائى	٣٠٨,٤	٥٤٩,١	٢٤٠,٧
اجمالى الفائض الكلى	٥٠٧٠,٠	٤٠٢١,٧	(١٠٤٨,٣)

* أرقام مبدئية .

المصدر : البنك المركزى ـ التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢ ، ص ٩٢ .

جدول رقم (٥)

الاقراض والخصم الممنوح بالعملات الاجنبية وفقا للنشاط الاقتصادى

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة الممنوحة بالعملات الاجنبية	التجارية	الاستثمار والاعمال بنهاية يونيه ١٩٩٣	المتخصصة	اجمالى البنوك	
				يونيه ١٩٩٢	يونيه ١٩٩٣
الاجمالي	١١٧٣٦	٥٠٨٥	٦٥٦	١٤٢٨٠	١٧٤٧٧
الزراعة	١٥٦	٨٤	٢٤	٢١٢	٢٦٤
الصناعة	٤٦٨٦	١٣٣٤	٥٢٤	٤١١٥	٦٥٤٤
التجارة	٢٠١٨	١٦٧٦	-	٣٦٩٥	٣٦٩٤
الخدمات	٣٥٠٦	٨٦٠	١٠٥	٣٠٢٣	٤٤٧١
قطاعات غير موزعة	١٣٧٠	١١٣١	٣	٣٢٣٥	٢٥٠٤

نفس المصدر السابق ، ص ٦٦ .

جدول رقم (٦)

الاقراض والخصم الممنوح بالعملات الاجنبية وفقا للقطاعات المستفيدة

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة الممنوحة بالعملات الاجنبية	التجارية	الاستثمار والاعمال بنهاية يونيه ١٩٩٣	المتخصصة	اجمالى البنوك	
				يونيه ١٩٩٢	يونيه ١٩٩٣
الاجمالي	١١٧٣٦	٥٠٨٥	٦٥٦	١٤٢٨٠	١٧٤٧٧
القطاع الحكومى	٨١٣	٧٣	٣	٦٠٣	٨٨٩
شركات القطاع العام	١٥٢٠	٤٧	١	١٤٦٥	١٥٦٨
قطاع الاعمال الخاص	٨٠٣٣	٣٨٣٤	٦٥٢	٨٩٨١	١٢٥١٩
القطاع العائلى	٦٩٢	٣٧٥	-	٦٨٨	١٠٦٧
العالم الخارجى	٦٧٨	٧٥٦	-	٢٥٤٣	١٤٣٤

المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

جدول رقم (٧) الودائع وفقا للآجال

(القيمة بالمليون جنيه)

الودائع لدى البنوك	التجارية	الاستثمار والاعمال بنهاية ١٩٩٣	المتخصصة	اجمالى البنوك	
				يونيه ١٩٩٢	يونيه ١٩٩٣
اجمالي الودائع	١١٧٦١٨	٩٢٥٨	٢٤٩٨	١١٠١٧١	١٢٩٣٧٤
بالعملة المحلية	٨٢٤٤٧	٣١٢٨	٢٤٩٥	٦٣١٢٧	٨٨٠٧٠
جارية	٩١٦٩	٤٢٣	١٠١٣	٨٩٦٣	١٠٦٠٥
ادخارية	٦٩٤٨١	٢٤٢٣	١٤٦٦	٥١٨٨٥	٧٣٣٧٠
مجمدة او محتجزة	٣٧٩٧	٢٨٢	١٦	٢٢٧٩	٤٠٩٥
بالعملات الاجنبية	٣٥١٧١	٦١٣٠	٣	٤٧٠٤٤	٤١٣٠٤
جارية	٦٣٣٠	٧٧٠	–	٦٨١٣	٧١٠٠
ادخارية	٢٤٩٥٨	٤٦٦٦	٢	٣٥٤٨٠	٢٩٦٢٦
مجمدة أو محتجزة	٣٨٨٣	٦٩٤	١	٤٧٥١	٤٥٧٨

المصدر السابق ، ص ٥٩ .

جدول رقم (٨) أسعار الخصم بالبنوك المركزية

(٪)

الدول	نهاية يونيه ١٩٩٢	نهاية يونيه ١٩٩٣
الولايات المتحدة	٣,٥٠	٣,٠٠
كندا	٦,٠٠	٥,٠٠
اليابان	٣,٧٥	٢,٥٠
المانيا	٨,٠٠	٧,٢٥
فرنسا	٩,٥٠	٩,٥٠
ايطاليا	١٢,٠٠	١٠,٠٠

المصدر : IMF- IFS September

جدول رقم (٩) أسعار الفائدة على الودائع والقروض

(٪)

الدول	أسعار الفائدة على الودائع		أسعار الفائدة على القروض	
	متوسط يوليو/يونيه٩٢/٩١	متوسط يوليو/يونيه٩٣/٩٢	متوسط يوليو/يونيه٩٢/٩١	متوسط يوليو/يونيه٩٣/٩٢
الولايات المتحدة	٤,٦٦	٣,٢٢	٧,٢٥	٦,٠٠
كندا	٧,٣٧	٦,١٢	٨,٣٢	٦,٧٩
اليابان	٣,٢٥	٢,٥٠	٦,٩٣	٥,٧١
المانيا	٧,٩٢	٧,٦٨	١٣,٠٨	١٣,٦٩
المملكة المتحدة	٥,٣٣	٤,٩٩	١٠,٤٦	١٧,٢٩
فرنسا	...	...	...	...
ايطاليا	٦,٦٢	٧,١٤	١٣,٨٣	١٦,٢٣

المصدر : IMF- IFS August ١٩٩٣ .

هوامش ومراجع الدراسة

(١) انظر فى ذلك دراستنا: الاحتياطيات الدولية وأزمة الديون الخارجية. من مطبوعات الحلقة الدراسية حول: ادارة المديونية بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت خلال الفترة ٥-٩ مايو ١٩٩٠.

(٢) للتفرقة بين السيولة المملوكة والسيولة المقترضة، انظر دراستنا سالفة الذكر، ص ١٧ ومابعدها.

(٣) قارن فى ذلك:

L. Catan- Porteny : The Management of International Reserves, in " Collected Papers on External Debt Management and Financing Techniques ", Presented at the Seminar on Debt Management and Financing Techniques Under the auspices of UNDP regional Project RAS / 85/015, Pattaya, Thailand, August, 1985, UN- Centre on Transnational Corporations, UN- Development Programme, ASEAN Committee on Finance and Banking, 1987, p. 154.

(٤) عبر مارسيلو سيلوفيسكى، أحد خبراء البنك الدولى عن طبيعة السياسات الانكماشية التى تنطوى عليها هذه البرامج حينما أشار الى ان البلاد النامية التى فقدت جدارتها الائتمانية : "لاتحتاج اليوم الى تحسين وضع حسابها الجارى فحسب .. بل تحتاج كذلك الى خلق فائض تجارى.. والامر الذى يميز هذه المجموعة من البلدان هو أن استعادة الجدارة الائتمانية تتطلب تكيفا حادا لوضع أصولها الخارجية. ولايمكن أن يتحقق ذلك عن طريق التثبيت الحاد، أو فى وقت قصير، بل يتطلب وقتا أطول كثيرا... وتحتاج البلدان المثقلة بالديون ولكى تستعيد جدارتها الائتمانية.. فائضا كبيرا من المدخرات المحلية زيادة عن الاستثمار، وفائضا مماثلا للصادرات عن الواردات. واذا أريد تحقيق التحسن بسرعة ، فان الفوائض لايمكن أن تولد الا بتضييق الاستثمارات والواردات بشدة، ومن ثم ينكمش الناتج والنمو المقبل. وقد كان هذا هو مسار الاحداث فى الاونة الاخيرة "انظر مقالته: التكيف فى الثمانينات، استعراض للقضايا. مقالة فى : مجلة التمويل والتنمية، المجلد(٢٤) العدد رقم (٢)- يونيو ١٩٨٧، ص ١٣.

(٥) راجع: بيار م. لاند ميلس- الاقراض الخاص بالتكيف الهيكلى(تجربة أولى) مقالة فى : مجلة التمويل والتنمية، المجلد (١٩) رقم (٤) ديسمبر١٩٨١، ص ١٧.

(٦) نظرا لكثرة عدد الدول النامية التى تطبق الان هذه البرامج، فقد لوحظ أن حجم احتياطياتها الدولية قد بدأ يتزايد على نحو واضح فى السنوات الاخيرة. ويشير التقرير السنوى لصندوق

النقد الدولى عن عام ١٩٩٣ الى ان مجموع الاحتياطيات الدولية- على صعيد العالم كله- قد تزايد فى عام ١٩٩١ بنسبة ١٪. ووصلت هذه الاحتياطيات الى ٩٠٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة فى مارس ١٩٩٢، وبلغ نصيب البلاد النامية منها ٢٩٦,٤ مليار (بدون الذهب). وترجع الزيادة التى حدثت فى مجموع الاحتياطيات على صعيد العالم كله الى زيادة ما كونته البلادالنامية من هذه الاحتياطيات زيادة هائلة، حيث بلغ معدل الزيادة السنوى لها ٢١٪ فى عام ١٩٩١، فى حين انخفض معدل تكوين هذه الاحتياطيات بنسبة ٣٪ فى الدول الرأسمالية الصناعية. وبشكل عام ، حرصت كل الدول النامية على زيادة احتياطياتها الدولية فى عام ١٩٩١. لكن تجدر الاشارة هنا، الى ان الدول النامية التى تواجه مشكلات فى خدمة ديونها الخارجية زاد فيها معدل تكوين هذه الاحتياطيات بنسبة ٢٦٪ فى عام ١٩٩١(وكان هذا المعدل ٣٤٪ فى عام ١٩٩٠). أما مجموعة الدول النامية المستوردة لرأس المال والتى لاتواجه مشكلات فى خدمة ديونها الخارجية فقد بلغ فيها معدل زيادة احتياطياتها ٧٪ فى عام ١٩٩١- انظر:

IMF. *Annual Report 1993*. Washington, D. C., 1993, p. 89.

(٧) انظر فى ذلك:

Jacob A. Frankel : The Demand for International Reserves by Developed and Less Developed Countries, in : *Economica*, NO. 41/1974, pp. 14-24.

(٨) انظر دراسات يعقوب فرانكل التى نشرها بعد الدراسة السابقة (فى الهامش٧):

" International Reserves: Pegged Exchange Rates and managed Float", in : K. Brunnner and A.H. Meltzer (eds.): *Economic Policies in Open Economies*, Amsterdam, North- Holland, 1978, pp. 111-140; " The Demand for International Reserves under pegged and Flexible exchange Rates and Aspects of the economies of managed Float", in: D. Bigman and T. Taya (eds.) : *The Functions of Floating exchange Rates*, Cambridge, Mass. Ballinger, 1980, and see also: J. A. Frankel and Bayan Jovanovic: "On Transactions and Precautionary Demand for Money, in: *Quarterly Journal of Economics*, NO. 95/1980, pp. 25-43.

(٩) انظر:

H. Robert Heller and Moshin Khan: " The Demand for International Reserves under Fixed and Floating Exchange Rates, in: *IMF- Staff papers*, No. 25/1978, pp. 623-249.

(١٠) راجع:

H.G. Grubel: " The Demand for International Reserves: a Critical Review of the Literature" , in : *Journal of Economic Literature*, No. 9/1971, pp. 1148-1166.

(١١) انظر:

John Williamson: " International Liquidity, a Survery, " in: *Economic Journal*, No. 83/1973, pp. 685-746.

(١٢) انظر:

M. June Flanders, " The Demand For International Reserves," in: Studies in International Finance, No. 27/1971.

(١٣) راجع:

F. Sleb Hipple: The Disturbance Approach to the Demand for International Reserves, *Princeton Studies International Finance*, No. 35/1974, Princeton University.

(١٤) كان الاقتصادى كافكا فى عام ١٩٦٨ قد سبق هذه الدراسات فى التوصل الى هذه النتيجة، اذ لاحظ خلال الفترة ١٩٥١-١٩٦٦، أن نسبة الاحتياطيات الدولية الى واردات الدول النامية لم تختلف كثيرا عن حالة الدول الصناعية. انظر:

A. Kafka: " Adjustment Under Bretton Woods Code with Special Reference to Less Developed Countries ", in : J.N. Bhagwati and R.S. Eckaus (eds.) : *Development and Planning*, Allen & Unwin, London 1972.

(١٥) انظر:

M.G. Kelly " The Demand for International Reserves" in:, *American Economic Review*, Sep. 1970.

(١٦) انظر فى ذلك:

P.B. Clark; "Optimum International Reserves and the Speed of Adjustment", in : Journal of Political Economy, VOL. Lxxviii , 1970, and see also: P.B. Clark", The Demand for International Reserves: A Cross- Country Analysis", in : *Canadian Journal of Economics*, Nov. 1970.

(١٧) انظر المصدر المذكور فى الهامش رقم (١٢) اعلاه.

(١٨) انظر من بين هذه الدراسات :

M.A. Iyoha: " Demand for International Reserves in Less Developed Countries: A Distributed Iag specification", in: *Review of Economics and Statistics*, August 1976.

(١٩) انظر فى ذلك :

IMF; *International Reserves: Needs and Availability*, Washington, D.C., 1970.

(٢٠) راجع فى ذلك:

M.G. Kelly: " The Demand for International Reserves..", *op. Cit*; and also : A.Kafka, " Adjustment Under Bretton Woods" .. , *op. cit.*

(٢١) قارن فى هذه المسألة :

J. Niehans: " The Need for International Reserves of a single Country", in: IMF; International Reserves: Needs and Availability, *op. cit.*

وللمزيد حول هذا المؤشر، انظر: رمزى زكى- الاحتياطيات الدولية وأزمة الديون الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) انظر فى هذه النقطة :

Geaham R. Bird: *Some General Considerations Relevant to Evaluating the Performance of the International Monetary System.* Kingston polytechnic school of Economics and politics, Occasional Paper No 1, 1973.

(٢٣) انظر :

H.R. Heller: " Optimal International Reserves" , in: *Economic Journal*, Vol . Lxxvi, No.302, June 1976, pp. 296-311.

(٢٤) وقد صاغ هيللر تكاليف التكيف فى المعادلة التالية :

$$Tca = \frac{\Delta B}{m}$$

حيث :

Tca = اجمالى تكاليف التكيف

B = حجم الاختلال الحادث فى ميزان المدفوعات(العجز)

m = الميل للاستيراد.

انظر: المصدر آنف الذكر، ص ٢٩٩.

(٢٥) نفس المصدر، ص ٣٠٠.

(٢٦) نفس المصدر، ص ٣٠١.

(٢٧) نفس المصدر، ص ٣٠٣.

(٢٨) نفس المصدر، ص ٣٠٥- ٣٠٩.

(٢٩) راجع فى ذلك:

J.P.. Agarwal: "Optimal Monetary Reserves for Developing Countries", in: *Weltwirtschaftlishes Archiv*, Heft No. CVII/ 1971.

(٣٠) النص مأخوذ من :

Graham R.Bird: *The International Monetary System and the Less Developed Countries*", The Macmillan press, LTD, London 1978, pp. 103/104.

(٣١) نفس المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٣٢) ليس يخفى أن معامل رأس المال الحدى هو عبارة عن عدد وحدات رأس المال التى تلزم لزيادة الناتج بمقدار وحدة واحدة . وهو يأخذ الصيغة التالية :

$$C = \frac{\Delta K}{\Delta O}$$

حيث K = رأس المال و O تساوى الناتج. ولهذا فان مقلوب هذا المعامل يمكن اعتباره مرادفا للانتاجية الحدية لراس المال، أى الزيادة التى تطرأ على الناتج نتيجة لزيادة تكوين رأس المال الثابت بمقدار وحدة.

(٣٣) اعتمدنا فى هذا الجزء على جراهام بيرد، المرجع المشار اليه آنفا، ص ١٠٥.

(٣٤) انظر دراسته فى الهامش رقم (١٢) أعلاه.

(٣٥) انظر:

John H. Makin: " Exchange Rate Flexibility and the Demand for International Reserves, in: *Weltwirtschaftliches Archiv*, No. 10/1974, pp. 229-243.

(٣٦) انظر:

Emil- Matia Classen: " The Optimizing Approach to the Demand for International Reserves: A survey", in: Emil- Maria Classen and Pascal Salin (eds.) : *Recent Issues in International Monetary Economics*, Amsterdam- North- Holland 1976, pp. 73-116

(٣٧) انظر:

J.A. Frankel: " International Reserves: Pegged Exchange Rates and Managed Float", in: K. Brunner and A.H. Meltzer (eds.): *Economic policies in open Economies*, Amsterdam, North Holland 1987, pp. 111-140, and see also: J.A. Frankel : " The Demand for International Reserves under Pegged and Flexible Exchange Rates and Aspects of the Economies of Managed Float", in: D. Bigman and T. Taya (eds): The *Functions of Floating Exchange Rates*, Cambridge, Mass: Ballinger, 1980.

(٣٨) انظر:

A.D. Crockett: " Control over International Reserves", in: IMF *Staff papers*, No. 25/1978, pp. 1-24.

(٣٩) انظر:

S. Edwards: " The Demand for International Reserves and Exchange Rate Adjustment: The Case of LDGS, 1964-1972" , in *Economica*, No. 50/1983, pp. 269-280.

(٤٠) انظر المصدر آنف الذكر مباشرة، ص٢٦٩.

(٤١) راجع دراسة كلارك: الاحتياطيات المثلى وسرعة التكيف المشار اليها فى الهامش رقم (١٦) أعلاه.

(٤٢) انظر دراسة سابستيان ادواردز، المشار اليها آنفا.

(٤٣) هناك المعنى الواسع للاحتياطيات الدولية الذى يجب، بالاضافة الى مكونات المعنى الضيق، مصادر أخرى للسيولة الدولية، مثل قدرة الدولة على الاقتراض الخارجى الميسر وأية أصول اخرى سهلة المنال يمكن تسييلها واستخدامها عند الضرورة. لمزيد من التفاصيل انظر دراستنا: الاحتياطيات الدولية وأزمة الديون الخارجية ، مصدر سبق ذكره.

(٤٤) انظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى- المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثانى٩٢/١٩٩٣، ص ٩٣.

(٤٥) انظر: البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى٩٢/١٩٩٣، الصفحة الرابعة عن أهم المؤشرات الكلية عن الاقتصاد المصرى ٩٢/١٩٩٣ فى الصفحات الأولى من التقرير (غير مرقمة).

(٤٦) لمزيد من الامثلة راجع : البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣، الطبعة العربية، ص ٣٠٨/٣٠٩ .

(٤٧) بلغت صادرات مصر السلعية فى عام ٩٢/١٩٩٣ مايعادل ٣ر٤ مليار دولار فى حين بلغت الواردات ١٠ر٧ مليار دولار، مما يعنى أن عجز الميزان التجارى بلغ - ٣ر٧ مليار دولار. فاذا نسبنا الاحتياطيات الى هذا العجز فان النسبة تساوى ٢١٩٪. وهى أيضا نسبة شاذة.

(٤٨) سجل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات فائضا بمقدار ٨ر٤ مليار دولار حسب بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عام ٩٢/١٩٩٣. ولايوجد اى معنى اقتصادى او تحليلى حينما ننسب الاحتياطيات لهذا الفائض .

(٤٩) الارقام مأخوذة من : البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الرابع ١٩٩١، ص ٢١٩.

(٥٠) وهذا الرقم ينقسم الى مدفوعات الفوائد (وقد بلغت ٥ر١ مليار دولار) ومدفوعات سداد الاقساط (وقد بلغت مليار دولار) فى عام ٩٢/١٩٩٣ . وقد اشار تقرير البنك المركزى لعام ٩٢/١٩٩٣ الى " ان مدفوعات الفوائد قد زادت بمقدار ٩ر١٣٤ مليون دولار بنسبة ٢ر١٠٪ لتصل الى ٥ر١ مليار دولار، كنتيجة اساسية لزيادة الفوائد المدفوعة فى نطاق اعادة الجدولة التى بلغت نحو ضعف المدفوع فى السنة المالية السابقة. هذا اضافة الى ارتفاع الفوائد على القروض والتسهيلات طويلة الاجل، نتيجة اعتبار بعض التسهيلات التجارية المضمونة قروضا طويلة فى اطار عملية اعادة الجدولة " ص ١٠٤ من التقرير المذكور. وجاء فى التقرير ايضا: تحول صافى السداد الى الخارج وقدره ٢ر٢٦٨ مليون دولار فى السنة المالية السابقة الى صافى اقتراض قدره ٨ر٨٠ مليون دولار خلال السنة المالية ١٩٩٢. ويرجع ذلك الى انخفاض المسدد بمقدار ١ر٧١١ مليون دولار ليقتصر على مليار دولار.. - ص ١٠٦ من نفس التقرير.

(٥١) انظر هذا الرقم فى البنك الدولى - جداول المديونية العالمية، الديون الخارجية للدول النامية ٨٩/١٩٩٠، واشنطن دى.سى ١٩٩٠، ص ١١٧، الجزء الثانى (جداول الدول) باللغة الانجليزية .

(٥٢) انظر تقرير البنك المركزى سالف الذكر، ص ٨٨.

(٥٣) فمثلا لم تزد واردات مصر عام ١٩٩٣/٩٢ عن قيمة الواردات فى عام ١٩٩٢/٩١ الا بمقدار ٦٨٧ مليون دولار - انظر تقرير البنك المركزى المصرى سالف الاشارة ، ص ٩٩.

(٥٤) راجع فى ذلك : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى والثلاثون، العدد الرابع ١٩٩٢/٩١، ص ١٢٢.

(٥٥) راجع فى ذلك : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والثلاثون ١٩٩٣/٩٢ ، ص ٩٢.

(٥٦) نفس المصدر السابق، ص ٩٢.

(٥٧) راجع تقرير البنك المركزى المصرى١٩٩٣/٩٢، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٥٨) نفس المصدر السابق ، ص ١.

(٥٩) انظر فى ذلك دراستنا: مشكلة البطالة فى مصر، حجم المشكلة، اسبابها، وشروط الخروج منها. منشورة فى كتابنا: قضايا مزعجة، مقالات مبسطة فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٢١ - ١٥٠.

(٦٠) كنا نتمنى ان نجرى هذا القياس ، بيد ان البيانات لم تسعفنا لتحقيق ذلك. وربما يكون هذا أحد الموضوعات الجادة التى تستحق البحث فى المستقبل.

(٦١) راجع التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٩٣/٩٢، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.

(٦٢) فى دراسة حديثة نشرها سابستيان ادواردز لتحديد العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين الاجانب لاستثمار اموالهم فى البلاد النامية ، حدد مجموعة كبيرة من العوامل، مثل: متوسط دخل الفرد، حجم قطاع التجارة الخارجية ، مستوى الاستثمار المحلى، ومستوى الاستهلاك الحكومى، ومعدل سعر الصرف الحقيقى، وحجم الناتج المحلى الحقيقى .. الى آخره. ولم يرد فى هذه العوامل ذكر لاثر الاحتياطيات الدولية - انظر:

Sebastian Edwards: Capital Flows, Foreign Direct Investment, and Debt- Equity Swaps in Developing Countries", NBER Working paper No. 3497, Cambridge, October 1990.

(٦٣) انظر على سبيل المثال، مقالتنا: بعد ان ارتفعت احتياطيات مصر الدولية الى ١٢ مليار دولار، لماذا لاتشترى مصر ديونها الخارجية؟ فى جريدة الاهرام ، العدد الصادر فى ١٩٩٣/٣/٢٥، ص ٨، وانظر ايضا مؤلفنا - محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث بالقاهرة - ١٩٩١، ص ٣٤٠ .

(٦٤) هناك عدة حالات تم فيها بيع ديون حكومية مستحقة على مصر، نذكر منها، على سبيل المثال، ماقامت به الحكومة الفرنسية مؤخرا من بيع ٨٠٠ مليون فرنك فرنسى. وقد رست المزايدة التى اقامتها الخزانة الفرنسية على بنك الاتحاد الفرنسى العربى حيث اشترى ٦٠٠ مليون فرنك فرنسى بسعر ٤٧ر٥ سنت للدولار، وعلى سيتى بنك بامريكا حيث اشترى ٢٠٠ مليون فرنك فرنسى بسعر ٤٧ر١ سنت للدولار - انظر مجلة روزاليوسف، العدد رقم ٣٤٣٣ الصادر فى ١٩٩٤/٣/٢١، ص ٢٢.

(٦٥) فى تصريحات منسوبة لوكيل أول وزارة الاقتصاد لقطاع النقد الاجنبى ورئيس اللجنة المشرفة على برنامج تسوية الديون، انه فى خلال ثلاث سنوات بدأ فيها تنفيذ هذا البرنامج، تم بيع ٢ مليار دولار من ديوننا الخارجية، اشترى معظمها(٩٠٪) رجال أعمال ومستثمرون مصريون. وتراوحت نسبة الخصم على هذه الديون من ٤٠ - ٥٠٪ من قيمتها الاسمية . انظر: روزاليوسف، العدد رقم ٣٤٢٥ الصادر فى ٣١ يناير ١٩٩٤، ص ٢٢.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الآلية ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية انظر: رمزى زكى - الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربى بالقاهرة ١٩٩٣ - ص ٢٢٠ - ٢٣٢ .

(٦٧) ونسارع هنا بالتنبيه بأن هذا الاستخدام الاستثمارى ومجالاته ليست من مهام البنك المركزى، فتلك مهمة الحكومة التى تملك ، فى التحليل النهائى، هذا الفائض (لان البنك المركزى هو بنك الحكومة وممثل عنها).

(٦٨) يشير التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٩٣/٩٢ الى أن نسبة الاستثمار الاجمالى الى الناتج المحلى فى السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ قد انخفضت لتصل الى ١٨ر٦٪ مقابل ١٩ر٨٪ فى السنة المالية ١٩٩٢/٩١ راجع ص ١٣ من هذا التقرير.

التنمية البشرية فى مصر

ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤

ابراهيم العيسوى(*)

١. مقدمة

يعتبر صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية فى مصر من أهم الأحداث العلمية التى شهدتها مصر فى عام ١٩٩٤ [١] . فقد ظهر هذا التقرير فى وقت طغى فيه الحديث عن عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وبيع القطاع العام وغير ذلك من العناصر التى تهتم بها برامج التكيف الهيكلى والاستقرار الاقتصادى على كل حديث آخر. ومن فرط تكرار الاشارة الى مؤشرات انخفاض عجز الموازنة وتزايد الاحتياطيات الدولية والارتفاع فى قيمة أصول القطاع العام التى يتم بيعها كمؤشرات لنجاح برامج التكيف والاستقرار ، كادالهدف الحقيقى من أى اصلاح اقتصادى أن يتوارى ، ألا وهو النهوض بأحوال البشر فى شتى مناحى الحياة . ومن الغريب أن يحدث ذلك فى الوقت الذى لم تعد فيه الآثار السلبية لبرامج التكيف والاستقرار مجرد احتمال نظرى قد يتحقق أو لايتحقق . فقد أصبحت هذه الآثار من الظواهر الملموسة الواضحة للعيان التى تسبب الكثير من العناء والعنت لملايين المصريين بعد تطبيق هذه البرامج بشكل رسمى لما يقرب من ثلاث سنوات ، وبشكل غير رسمى (أى دون ارتباط رسمى مع الصندوق أو البنك) لمدة أطول من ذلك بكثير .

وصحيح أن ثمة جهودا تبذل من جانب الحكومة للتخفيف من وطأة هذه البرامج على الناس ورفع بعض المعاناة عن كاهلهم . ولكن من الصحيح أيضا أن منطق برامج التكيف والاستقرار ،

(*) أ.د. ابراهيم العيسوى . مستشار بمركز التخطيط العام ، ومعار حاليا بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت .

وبخاصة ماتفرضه من تقييد شديد لدور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يضع حدودا صارمة لهذه الجهود ويحولها الى شىء رمزى بالقياس الى ماهو مطلوب حقيقة لو كان البشر فى بؤرة اهتمام راسمى السياسات ومتخذى القرارات فى مصر. ومن هنا تستمر معاناة الناس من هذه البرامج. ومن هنا أيضا يجب أن يكون تسليط الأضواء على أحوال الناس فى مصر على النحو الذى تم فى تقرير ١٩٩٤ عن التنمية البشرية فى مصر أمرا جديرا بالترحيب الشديد والثناء العظيم . ويستحق كل من معهد التخطيط القومى والبرنامج الانمائى للامم المتحدة كل الشكر والتقدير لتبنى هذا العمل المهم، وللمثابرة على تنفيذه برغم الصعاب الجمة فى التعامل مع هذا الكم الكبير من القضايا، والبيانات ، وكذلك لحسن اخراجه فى صورة مشوقه وجذابة.

وفى اعتقادى أن خير طريقة للاحتفاء بتقرير علمى مثل تقرير التنمية البشرية فى مصر هى أن يؤخذ هذا التقرير مأخذ الجد بالتحاور معه حوارا علميا صريحا ونقده نقدا بناء يبرز ايجابياته ويكشف عن سلبياته حتى يمكن السعى لتفاديها فيما قد يصدر مستقبلا من تقارير. وانطلاقا من هذا الاعتقاد ، فقد بادرت الى كتابة هذا المقال تعليقا على بعض ماجاء به التقرير من معلومات ونتائج حول التنمية البشرية فى مصر وعلى بعض ما استعمله من أساليب فى تحليل وقياس عناصرها وتطورها عبر الزمن . وحتى يتحقق بعض التواصل والتراكم المعرفى ، فسوف أسعى الى مقارنه بعض نتائج التقرير بنتائج دراسات أخرى متاحة ، وكذلك بنتائج بعض التحليلات البديلة التى أجريتها باستخدام بيانات التقرير . وفى الختام سوف أقدم بعض المقترحات لتطوير محتوى ومنهجية التقرير فى المستقبل .

ويشتمل هذا المقال على ستة عناصر يتم تناولها بالترتيب التالى :.

أ- من أهم ايجابيات التقرير.

ب - انتقادات عامة للتقرير .

جـ- حول تطور نسبة الفقراء وتوزيع الدخل فى مصر

د- حول قياس التنمية البشرية فى محافظات مصر.

هـ- حول الاستراتيجية المقترحة للتنمية البشرية.

و- اقتراحات لتطوير التقرير.

وللإيجاز سوف يشار الى " تقرير التنمية البشرية عن مصر ١٩٩٤" فى الأجزاء التالية من المقال بلفظ واحد وهو " التقرير" ، وسوف تكون الاشارة دائما الى الطبعة العربية من التقرير. وعندما

يكون هناك احتمال للبس بين التقرير الخاص بمصر والتقرير العام الذى يصدر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، سوف يشار الى الأول بالتقرير المصرى والى الثانى بالتقرير الدولى .

٢- من أهم ايجابيات التقرير

يتضمن التقرير العديد من الجوانب الايجابية ، وسوف أسلط الضوء هنا على أربعة أمور أعتبرها من أهم ايجابيات التقرير .

أولا : المعلومات

يعتبر تجميع هذه الطائفة الكبيرة والمتنوعة من المعلومات التى تضمنها التقرير عن الكثير من عناصر التنمية البشرية فى مصر ، ورصد التطورات فيها عبر فترات مختلفة تصل فى بعض الحالات الى ٣٠ سنة وتبويب هذه المعلومات فى جداول أحسن تنسيقها لتبرز الوضع فى مختلف المحافظات وفى الريف والحضر وعلى مستوى الجمهورية من الانجازات الايجابية المهمة للتقرير . ففيما أعلم ، لم يسبق اجتماع كل هذا الكم من المعلومات فى مجلد واحد. وكثيرا ماتم التعامل مع هذه العناصر متفرقة فى تقارير منفصلة، مما لايتيح للقارىء أو الدارس التعرف على حالة التنمية البشرية فى مجموعها .

والحقيقة أن تقديم هذه الصورة المتكاملة نسبيا عن عناصر كثيرة للتنمية البشرية فى مصر ، لايساعد على تفهم هذه الصورة وفقا لرؤية أصحاب التقرير فحسب، بل أنه يتيح أيضا مادة خصبة يمكن لدارسين آخرين استعمالها فى تحليل أوضاع التنمية البشرية فى مصر وفقا لتصوراتهم الخاصة. وهذا مكسب معلوماتى مهم من ناحيتين : الأولى هي تسهيل مهمة الدارسين لأوضاع التنمية البشرية، خاصة بالنظر الى الصعوبات التى لايستهان بها التى يصادفها الدارسون فى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدراساتهم . والثانية هى أن محاولة تركيب الصورة المتكاملة للتنمية البشرية تساعد على ابراز الفجوات وأوجه القصورفى البيانات . وهذا قد يدفع الأجهزة المعنية الى استكمال البيانات الناقصة وتحسين أوضاع مايجرى جمعه من بيانات .

ثانيا : القياس

من المساهمات الأخرى المهمة للتقرير قيامه بتجسيد مفهوم التنمية البشرية فى الواقع المصرى

من خلال قياس دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات ، ثم ترتيب المحافظات وفقا لأدائها النسبى فى مجال التنمية البشرية.

وبالرغم من التحفظات التى يمكن ايرادها فيما يتعلق بالدليل المستخدم لقياس التنمية البشرية فإن هذا العمل يظل مهما من زاويتين : الأولى هى أن هذا العمل يعتبر فى حد ذاته نوعا من الاهتمام بالبشر فى مصر. . فهو اهتمام بالبشر حيث يعيشون فى مناطق ادارية أو جغرافية محددة . وذلك على خلاف التركيز الشائع على النظر الى البشر من خلال متوسطات عامة على مستوى الجمهورية كثيرا ماتخفى العديد من التفاصيل المهمة عن حياة البشر فى مختلف أنحاء البلاد. والثانية هى أن هذا الاهتمام بالبشر على مستوى الدراسة والبحث يمكن أن يكون مقدمة للاهتمام بالبشر على مستوى صنع السياسات فترتيب المحافظات حسب انجازها النسبى فى مجال التنمية البشرية يساعد على تسليط الضوء على المحافظات الأشد احتياجا . ومن ثم فهو يتيح معلومات مهمة لمتخذى القرارات يمكن أن تساعدهم على حسن توزيع الموارد بين المحافظات وعلى تكثيف الاهتمام بالناس فى المحافظات الأشد احتياجا .

ثالثا : التحليل

أسهمت تحليلات التقرير فى إلقاء الضوء على بعض التناقضات المهمة التى تواجه عملية صنع السياسات ، خاصة فى اطار برامج التكيف والاستقرار ، وفى ابراز الحاجه الى تعديل بعض هذه السياسات من أجل تخفيف المعاناة عن البشر. وبرغم أن التقرير لايعترض من حيث المبدأ على برامج التكيف والاستقرار ، إلا أنه يسجل فى مواضع مختلفة تناقضات هذه السياسة سواء مع التنمية البشرية فى مجملها ، أو مع بعض عناصرها . فيذكر التقرير (فى ص ٢) مثلا: " من الممكن أن يؤدى برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الجارى فى مصر الآن إلى تأثير سلبى على التنمية البشرية ، وهو مايدعو الى الحذر فى التعامل مع آثار هذا البرنامج على هذه التنمية". كما يشير التقرير فى موضع آخر (ص ٢٦)إلى انه " ربما تفاقمت مشكلة التوظف أكثر من ذلك (أى منذ ١٩٨٦) بسبب برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى لن تؤدى فقط الى فرض اتجاهات انكماشية ، وانما قد تؤدى أيضا الى التخلص من بعض فائض العمالة فى مشروعات قطاع الأعمال العام " ويضيف التقرير فى (ص٢٦) أن " عبء التكيف سيقع على سوق العمل بما يؤدى الى زيادة البطالة .

٨

وهذا هو التحدى الذى تواجهه أى استراتيجية للتنمية البشرية لمصر فى المستقبل ". وينصح التقرير فى (ص٦٤) بضرورة " اعادة النظر فى أولويات الانفاق العام بحيث لاتكون قطاعات الخدمات الاجتماعية هى أول من يحرم من احتياجاته التمويلية عندما تقتضى الحاجة الى تخفيض أو اعادة تخصيص الانفاق الحكومى فى الموازنة العامة " . كما ينصح فى (ص ١٥) بأن تبنى استراتيجية التنمية البشرية فى مجال الانتاج " حول أسلوب للانتاج كثيف العمل ".

وينصح التقرير فى (ص ٨٩) بأنه " فى كل مرة تتخذ فيها مؤسسات كالبنك المركزى أو وزارات المالية والتجارة والاقتصاد ، قرارا اقتصاديا، فإنه لابد من تمحيص نتائجه من منظور التنمية البشرية ". وبرغم موافقة التقرير على أن سعى سياسات التكيف والاستقرار لسد الفجوتين الخارجية والداخلية " قد يكون مدخلا اقتصاديا جيدا"، إلا أنه يعود ويتحفظ على ذلك بأن " موضوع التنمية البشرية " لايزال بعيدا عن بؤرة الاهتمام فى غمار العمل على تحقيق هذه الأهداف وانجاز عملية التكيف الهيكلى. ولايشير ذلك لدى أصحاب التقرير اعتراضا أساسيا على برامج التكيف والاستقرار. بل انه يد فعهم فقط الى المطالبة بحدوث " تحول أيضا من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق " حيث أن ذلك سوف يسمح بأخذ التنمية البشرية فى الاعتبار " (ص ٨٩) . وسوف نعود الى مناقشة محاولة التقرير التوفيق بين سياسات التكيف والاستقرار من جهة ومفهوم التنمية البشرية من جهة أخرى . وكل مايهمنا إبرازه الآن كنقطة ايجابية فى التقرير هى رصده لبعض أوجه التناقض بين توجهات برامج التكيف والاستقرار من جهة وتوجهات التنمية البشرية من جهة أخرى .

رابعا: التنمية البشرية والنمو الاقتصادى

برغم ان التقرير يدور اساسا حول التنمية البشرية، وبرغم أن الاهتمام بالتنمية البشرية قد يفهم عادة على أنه ينطوى على تقليل الاهتمام المعطى للنمو الاقتصادى لصالح زيادة الاهتمام الموجه للجوانب الاجتماعية والثقافية للبشر ، الا ان التقرير قد أحسن صنعا بابراز أهمية النمو الاقتصادى فى مصر حتى من منظور تحقيق أهداف التنمية البشرية (انظر مثلا ص ٨٩-٩٠ من التقرير) . وتكمن أهمية هذه النقطة فى رأيى فى أن المشكلة فى مصر لم تعد أن السياسات العامة تهمل البشر لصالح الاستثمار المادى ، وهو مايشكل المصدر التقليدى لاستفزاز مشاعر أنصار التنمية البشرية ، بل ان المشكلة قد تجاوزت ذلك لدرجة أن الاستثمار المادى نفسه قد أصبح مهملا ومعرضا للمزيد من

٩

الاهمال بعد تخلى الدولة عن المساهمة فيه ، وبعد تحويل مسئولية التراكم الرأسمالى الى قطاع خاص مشكوك فى قدرته على الحلول محل الدولة فى كثير من المجالات الاستثمارية، وبعد أن تفاعلت السياسات العامة المطبقة فى الآونة الأخيرة على نحو دفع بمعدلات الادخار الى مستويات شديدة الانخفاض .

فحسب بيانات التقرير (ص٢٤وص ١١٨) انخفض معدل الاستثمار المحلى الاجمالى الى ٤ر١٧٪ فى ١٩٩٢/٩١ ، بعد أن كان قد بلغ ٣٠٪ فى ١٩٨٣/٨٢. ووراء هذا التراجع فى معدلات الاستثمار تراجع أقوى فى معدل الادخار المحلى الاجمالى الذى بلغ ٩ . ٩٪ فى ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان فى حدود ١٨٪ فى ١٩٨٣/٨٢[٢]. لاحظ أنه طبقا لمصادر أخرى هبط معدل الادخار المحلى الى ٥٪ فى ١٩٩٠ و ٧٪ فى ١٩٩١و١٩٩٢ بعد أن كان فى حدود ١٥٪ فى النصف الأول من الثمانينات [٣] . ولذلك لم يكن غريبا أن يتدنى النمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الى معدل هزيل لايزيد عن ٤ر ٪ سنويا فى المتوسط بين ١٩٨٦و ١٩٩٢[٤]. وفى ظل هذا النمو الاقتصادى البطىء يتعذر تحقيق أى تقدم ملموس فى أوضاع البشر - بالطبع فيما خلا أوضاع القلة التى تعمل آليات توزيع الدخل لصالحها . ومن هنا فإن تأكيد التقرير على أهمية النمو الاقتصادى يجب أن يكون موضع ترحيب شديد فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى.

٣- انتقادات عامة للتقرير

أولا : التزيد فى تمييز مفهوم التنمية البشرية

يقول التقرير فى (ص٥) : " ويعبر مفهوم التنمية البشرية ، فى اطاره الكلى ، عن رؤية طويلة الأجل وواعده ، ويجب ماسبقه من مفاهيم تنموية على اختلاف مداخلها ومحاورها . فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة وتطرح استراتيجية تبدأ وتنتهى بالناس " . وهذا كلام جيد ولاغبار عليه . فالمقصود بالتنمية البشرية - فى تصورى - هو التنمية الشاملة التى لاتركز على جانب دون آخر من جوانب حياة الناس أو على عنصر دون آخر من عناصر تقدم مجتمعاتهم . إنها التنمية التى تعنى بكل جوانب الحياة الانسانية وبكل عناصر التقدم المجتمعى . وكان الفكر التنموى قد اتجه من قبل ظهور تقارير التنمية البشرية بسنوات طويلة الى التوسع فى مفهوم التنمية وبلورة مفاهيم أكثر شمولا لها . وكان ذلك فى إطار المراجعة الفكرية التى شهدها فكر التنمية منذ أواخر الستينات كرد فعل على

الأداء التنموى غير المرضى لكثير من الدول النامية ، وعلى الاهتمام المبالغ فيه الذى حظى به البعد الاقتصادى للتنمية (النمو الاقتصادى) ، وعلى التركيز على الناس من حيث كونهم موارد من المفيد تنميتها من أجل تحقيق نمو اقتصادى أسرع ، وعلى إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية للتنمية [٥] . وقد حصل التحول نحو المفهوم الأوسع والأشمل للتنمية من مداخل عديدة فى أواخر الستينات وفى السبعينات منها : مدخل التنمية البديلة ، ومدخل التنمية المستقلة ، ومدخل اشباع الحاجات الاساسية ومدخل نوعية الحياة [٦].

ومما يسترعى الانتباه أن مفهوم التنمية البشرية ذاته ليس جديدا على فكر التنمية ولم تكن تقارير البرنامج الانمائى للأمم المتحدة أول من استعمله .وحسب متابعتى ، كانت هناك دراسات تستخدم هذا المفهوم بالفعل فى أواخر السبعينات [٧] . ومن الممكن العثور على كتابات تشير الى فحوى المفهوم ، أو الى بعض جوانبه المهمة المتصلة بالتركيز على البشر من قبل السبعينات بكثير[٨]. وليس من النادر أن تجد عبارات مثل أن الانسان هو هدف التنمية وهو وسيلتها ، حتى فى كتابات الخمسينات والستينات . ليس مفهوم التنمية البشرية إذن بالجديد تماما . وليست محاولة تقديم مؤشر مركب التنمية هى الأخرى بالجديدة. والمحاولة المتمثلة فيما صار يعرف بدليل التنمية البشرية ليست إلا خطوة على طريق طويل شهد صياغات متنوعة لمؤشرات التنمية [٩].

وإنما الجديد فى الأمر فيما يتعلق بتقارير التنمية البشرية هو إعادة تسليط الأضواء على هذا المفهوم الذى تقهقر حتى كاد أن يختفى فى غمار الاهتمام بالبحث عن حلول لمشاكل المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وما إليها ، عن طريق برامج للاستقرار والتكيف فى الأقطار النامية. وقد تم تسليط الأضواء على البشر والتنمية البشرية بصورة تطبيقية فى المقام الأول من خلال تقديم المؤشر المركب للتنمية البشرية والمؤشرات التفصيلية ذات الصلة واستخدامها فى متابعة وتقييم الأبعاد البشرية للتنمية فى مختلف دول العالم . ولا شك أن اصدار تقارير التنمية البشرية وما أثارته من مناقشات خصبة ، قد صحبه المزيد من البلورة لمفهوم التنمية البشرية وسياساتها ومنهجية قياسها وأدوات ادماج البشر فى التنمية . ولكن هذا لايبرر القول بأننا إزاء مفهوم جديد متميز تماماً عن كل ماسبقه على النحو الذى يفهم من التقرير الصادر حول التنمية البشرية فى مصر.

فالتقرير فى محاولته لتمييز التنمية البشرية ، يرفض فى (ص٧) مفهوم دولة الرفاهة" كما طبقته كثرة من الدول النامية بالاضافة الى الدول الاشتراكية سابقا"،و"كما خبرته مجتمعات الرخاء". ويستند التقرير فى ذلك الى أن تطبيق المفهوم فى الحالة الأولى " يجعل الناس عالة على الدولة"، وانه لم يكن " سوى إطار هلامى يبرر انتهاك انسانية الشعوب مقابل اضطلاع الدولة، بالكاد ، باشباع حاجاتهم الأساسية". أما فى الحالة الثانية فقد أسفرت دولة الرفاهة عن رفاهة مادية" لم تهيىء للانسان استقرارا وجدانيا ولارضاء عن الذات ، ولا الفرص الكاملة لتحرير قدراته الخلاقة ولا التعبير عن نفسه كأكرم مخلوقات الله على الارض ". والواضح من التقرير أنه يتحدث عن تطبيقات لمفهوم دولة الرفاهة ، لا عن المفهوم نفسه . وبغض النظر عن قصور التطبيق – طالما أن التقرير يقارن بين مفاهيم ، وطالما أنه لايوجد مايشير الى تطبيقات لمفهوم التنمية البشرية متحررة من كل العيوب التى نسبتها الى مفهوم دولة الرفاهة – فإنه من الصعب أن يقبل الباحث المنصف القطيعة التى يصطنعها التقرير بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم دولة الرفاهة . فثمة صلة وثيقة بينهما والمشترك بينهما أكثر من المختلف . فكلاهما يعنى بالبشر ، وكلاهما يجسد المسئولية التضامنية للمجتمع فى مواجهة الحرمان من حقوق أساسية للبشر . ولاشك أن العالم بشقية النامى والمتقدم كان سيكون أكثر تعاسه لو لم يجد مفهوم دولة الرفاهة طريقه الى التطبيق منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

ويتكرر الأمر بالنسبة لمفهوم إشباع الحاجات الأساسية . اذ يسعى التقرير الى ابراز الاختلافات بينه وبين مفهوم التنمية البشرية ، مع أن المفهومين على صلة وثيقة ببعضهما . فمفهوم الحاجات الأساسية ليس مقصوراً على الطعام والكساء والمأوى والتعليم والصحة وما الى ذلك على النحو الذى يفهم من التقرير . بل هو مفهوم شهد قدرا من التطور فى السبعينات جعله يقترب كثيرا من مفهوم حقوق الانسان . وقد اتسع مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل فرص العمل ، والتوزيع العادل للدخل ، وحق الانسان فى المشاركة . والمفهوم المتطور للحاجات الأساسية لايتجاهل الدور الانتاجى للبشر، ولكنه يهتم أيضا بالبشر من حيث كونهم بشرا وليس فقط من حيث كونهم مستهلكين . ومن هنا فإن جوهر هذا المفهوم لايختلف كثيرا عن جوهر مفهوم التنمية البشرية.

ويكفى لبيان تزيد التقرير فى تمييز مفهومى التنمية البشرية، وإشباع الحاجات الأساسية أن أشير الى أمرين . أولهما أن الدكتور محبوب الحق الأب الروحى لتقارير التنمية البشرية يرى أن

تتضمن خطط التنمية البشرية خمسة عناصر . العنصر الثانى منها هو أن " تبدأ صياغة الأهداف فى شكل احتياجات البشر . ثم تترجم بعد ذلك الى أهداف انتاج واستهلاك عينية [١٠]" فمفهوم الاحتياجات ليس إذن غريبا على مفهوم التنمية البشرية ،وذلك برغم ماذهب إليه التقرير فى (ص٨) من أن تجزئة الحاجات الانسانية الى حاجات أساسية وحاجات كمالية هى تجزئة مرفرضة من منظور التنمية البشرية ، وأن التنمية البشرية" تهتم باشباع كل الحاجات الأساسية وغير الأساسية طالما أنها انعكاس لاختيارات الناس " ومع التسليم بأن التمييز بين الحاجات الأساسية والحاجات غير الأساسية ينطوى على شىء من التحكمية أو التعسف ، فإنه تمييز لا مفر منه من ناحية وضع السياسات ورسم أولويات الخطط التى يتعين أن تركز على " مظاهر الحرمان "، وأن تعمل على " سد الفجوات " التى تتحدث عنها تقارير التنمية البشرية.

أما الأمر الثانى الذى نود الاشارة اليه لبيان أن التقرير قد ذهب الى أبعد مما ينبغى فى تمييز مفهوم التنمية البشرية عن مفهوم اشباع الحاجات الأساسية، فهو أن تناول تقارير التنمية البشرية الدولية ، وكذلك التقرير المصرى ، لمجالات التنمية البشرية هو تناول لأشياء ليست مختلفة كثيرا عما يتناوله أصحاب مفهوم الحاجات الأساسية . فالحديث فى الحالين هو حديث عن حاجات أساسية فى مجال التعليم والصحة والتغذية، وحديث عن الفقر ونسبة السكان الذين يعانون الفقر ومدى العدالة فى توزيع الدخل ، وحديث عن التشغيل والمشاركة.

وتتسم محاولة تمييز مفهوم التنمية البشرية عن مفاهيم رأس المال البشرى وتنمية الموارد البشرية بنفس الدرجة من التزيد التى تتجلى فى ابراز المختلف فيه بينهما وطمس المشترك . والغريب فى الأمر أن التقرير ذاته يستخدم هذه المفاهيم التى يعلن اعتراضه عليها فى الفصل الأول ، فى بعض فصوله الأخرى . أنظر مثلا الفصل الثانى الذى يدور حول " الوضع الراهن للتنمية البشرية فى مصر" حيث لايجد أصحاب التقرير حرجا فى استعمال مفهوم " تنمية الموارد البشرية"(فى ص ٢٩) ومفهوم" رأس المال البشرى "(فى ص ٢٣).

وكان من الأنسب ألا يبالغ التقرير فى تمييز مفهوم التنمية البشرية ، وأن يكون أكثر اتساقاً مع اشارته الصائبة (فى بداية مناقشته للمفهوم)الى اتساع المفهوم وشموله لكثير من العناصر التى تتضمنها مفاهيم سابقة عليه ، دون أن يوحى بوجود تناقضات جوهرية بين هذه المفاهيم .

ثانيا : التداخل بين أهداف التقرير

يمكن افتراض ، أو توقع وجود ، هدفين رئيسيين لمثل هذا التقرير حول التنمية البشرية فى مصر. الهدف الأول وصفى أو معلوماتى يرصد حقائق وتطورات مختلف جوانب التنمية البشرية فى مصر خلال فترة زمنية معينة. أما الهدف الثانى فهو تحليلى ينصب على تشخيص مختلف المشكلات التى تواجهها التنمية البشرية(أو طائفة مختارة منها فى كل تقرير) وتقديم وتقييم السياسات المطروحة لحلها ، سواء كانت مقترحة من واضعى التقرير أو من أطراف أخرى .واذا صح هذا الافتراض أو التوقع بشأن أهداف التقرير ، فانه سيكون من المتعين انقسام التقرير بشكل واضح الى قسمين : أحدهما وصفى (Descriptive) ينطلق من نظرة وضعية (Positive)تتناول ماهو كائن ، والآخر تحليلى تشخيصى (Diagnositic)وتوصياتى (Prescriptive) ينطلق من نظرة استهدافية (Normative) تحدد ماينبغى أن يكون وكيفية الوصول إليه ، مع تقييم الحلول البديلة تقييما شاملا ومتوازنا يبرز الايجابيات والسلبيات فى كل منها ، ويفصح عما وراء كل بديل من افتراضات.

والحق أن التقرير لم يراع هذا التمييز بين هدفيه ؛ الأمر الذى أدى الى اختلاط العناصر الوضعية بالعناصر التشخيصيةوالتوصياتيه فى الكثير من فصوله . صحيح أن هناك قسما معلوماتياً ضمن ملاحق التقرير ، ولكن هذا على أهميته لايكفى لتحقيق الغاية التى نرمى اليها من التمييز بين هدفى التقرير وانعكاس ذلك على طريقة تنظيمه . فالواقع أن الشق المعلوماتى من التقرير له أهمية خاصة فى مثل هذا التقرير القطرى . فهو يمكن أن يسهم الى حد بعيد فى اعطاء التقرير خصوصية مصرية على ماسيأتى بيانه فى (خامسا) ، خاصة اذا تطرق الى تفاصيل مكونات التنمية البشرية فى مصر. كما أنه الشق الأكثر قابلية للاستمرار والتطوير فى المستقبل ، وهو الذى سيكثر الرجوع اليه من جانب مستخدمى التقرير عبر الزمن . أما الشق التحليلى / الاستهدافى من التقرير فهو الأقصر عمراً، والأكثر قابلية للتغيير والتطوير ، وذلك بحكم تعلقه بالسياسات التى لن تكون محل اتفاق بين مختلف المستخدمين لهذا التقرير لأغراض صنع القرارات . وكلما اتجه التقرير الى التمسك بسياسة بعينها ، كلما تناقص عمر هذا الشق من التقرير وكلما تضاءلت الفائدة المرجوة منه لمتخذ أو صانع التقرير . ويكون الأمر على العكس من ذلك اذا مال التقرير الى رصد السياسات البديلة وتحليل ماتنطوى عليه من افتراضات وماقد يترتب على كل منها من آثار ايجابية وسلبية على المدى القصير والمدى البعيد، حتى إذا خلص الى تحبيذ بديل منها فى نهاية المطاف.

ثالثا : التردد بين مجاملة السياسات الحكومية وبين إدانتها*

برغم أن التقرير ليس تقريرا حكوميا ، بل هو تقرير يعبر عن وجهة نظر واضعيه أنفسهم، وهو مايتوقع معه أن يكون أصحاب التقرير أكثر تحررا فى تحليل وتقييم السياسات الحكومية،إلاأننى لاحظت شيئا من التحفظ من جانب التقرير فى نقد هذه السياسات.ومال التقرير الى استعمال لغة دبلوماسية على النحو المشاهد فى تقارير الأمم المتحدة.وهى لغة كثيراً ماتؤدى الى شىء من التناقض فى التحليل والى تمييع القضايا وتشتيت المسئولية،وكل ذلك غير مستحب فى التقارير العلمية

ففى فقرة (فى ص ٢٤) عنوانها " نمو بدون فرص التوظف " ، نقرأ أن : " مشكلة التوظف فى مصر تحتل بؤرة الاهتمام منذ أربعين سنة مضت ؛ فبالاضافة الى أهداف التنمية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال التصنيع ، استهدفت السياسات الحكومية دائما زيادة معدلات التوظف". وهو قول لايتسق مع ما أورده التقرير فى تحليله لقضية التوظف ، حيث يفهم أن السياسات لم تكن منحازة للتوظيف وخلق فرص عمل حقيقية، وأنها أدت الى نمط للنمو الاقتصادى" اعتمد بكل ثقله على الاستثمارات الرأسمالية، فضلا عن أن تخصيص هذه الاستثمارات انحاز الى القطاعات التى يرتفع فيها معامل رأس المال" (ص ٢٦).

ونلحظ نفس الظاهرة عندما يعالج التقرير قضية العدالة والفقر (فى ص ٢٦ ومابعدها). إذ يقول التقرير :" اهتمت سياسة التنمية ، فى مصر ، على الدوام بالبعد الاجتماعى . فاعتبارات العدالة ، وتوزيع الدخل ، وتوفير الخدمات الاجتماعية لها وزن هام فى وضع السياسات وأولويات التنمية" (ص ٢٦-٢٧). ولكن التحليل الوارد فى التقرير لايبرهن على أن مثل هذا الاهتمام كان قائما" على الدوام" ، وانما يظهر أن درجة الاهتمام بالعدالة والفقر قد اختلفت من فترة الى أخرى ، وهو ماتعبر عنه بوضوح المؤشرات المعطاه فى الفصلين الثانى والثالث من التقرير.

وربما لو كان التقرير قد أخذ بالتمييز الذى سبقت الاشارة اليه فى (ثانيا)بين هدفه الوصفى المعلوماتى وهدفه التشخيصى التوصياتى ، لكانت الفرصة أكبر فى تجنب الوقوع فى هذا الخلل فى الحكم على السياسات الحكومية .

رابعا : النزعة المحافظة فى التعامل مع البيانات

غلبت على التقرير فيما يبدو درجة عالية من " المحافظة" أو " السلبية" فى التعامل مع

* هل بهذه المفردات ومثيلاتها يكون الحوار العلمى ؟ !! (المحرر)

البيانات . فمعظم البيانات تقبل على علاتها فيما يبدو دون تمحيص أو مراجعة أو مقارنة مع البيانات المتاحة من مصادر أخرى. ولم يخرج التقرير عن هذه القاعدة، فيما أعتقد، الا بالنسبة لبيانات معدلات الوفيات التى تدخل فى حساب أحد مكونات دليل التنمية ، وهو توقع العمر عند الولادة. حيث أجرى التقرير تعديلات مهمة على البيانات الخاصة بمعدلات وفيات الرضع المسجلة تصل الى زيادتها بمقدار يقرب من النصف فى بعض الحالات ، وذلك لأخذ القصور فى تسجيل هذا النوع من الوفيات فى الحسبان[١١].وهو أمر معمول به منذ زمن طويل فى الدراسات الديموجرافية المصرية .

فبيانات النمو فى الدخل القومى وبيانات التعليم تقبل على علاتها ، برغم أنها مكونات مهمة فى دليل التنمية البشرية الذى جرى قياسه لمصر ككل ولمحافظاتها المختلفة، وبرغم وجود قرائن على بعد بعض مؤشرات النمو الاقتصادى ومؤشرات التعليم عن الواقع . فمن المعلوم أن النمو فى الدخل بالأسعار الثابته كما هو معلن رسميا قد تم الوصول اليه باستخدام معدلات للتضخم أقل كثيرا من السائدة حتى وفقا لبعض المقاييس الرسمية الأخرى للتضخم [١٢] . وهذا يؤدى الى معدلات للنمو فى الدخل ، والى متوسط للدخل الفردى (وهو مستخدم فى حساب دليل التنمية البشرية) أعلى كثيرا من قيمتها فى الواقع . أما بالنسبة للتعليم ، فبينما يذكر التقرير أن معدل الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية قد بلغ ٩٧٪ فى ١٩٩٠، فإن لوزير التعليم الحالى تصريحا مشهورا بأن هذا المعدل لايزيد عن ٨٠٪ على الأكثر. أى أن التقرير يعطى انطباعا بالأداء فى مجال التعليم الابتدائى أفضل كثيرا من المتحقق فعلا لاعتماده على بيانات الاستيعاب المنشورة دون تمحيص*.

ويتكرر نفس الأمر فى معالجة عناصر أخرى للتنمية البشرية نذكر منها الاكتفاء الذاتى فى الغذاء . فقد قدر التقرير (فى ص ٤١) نسبة استيراد الغذاء بنحو ٢٢٪ فى ١٩٩١/٩٠، مقابل ٦ر٤٢٪ فى التقرير الدولى للتنمية البشرية ١٩٩٣ عن الفترة ٨٨-١٩٩٠، دون أن يقدم للقارىء أى تفسير لهذا الفرق الضخم [١٣].

ومن الملاحظ أن التقرير وهو صادر فى سنة ١٩٩٤، قد آثر السلامة بعدم الخوض فى الجدل

* إعتمد إعلان السيد الوزير على تقرير أعده زميل فاضل أوضح أنه حدث خطأ غير مقصود عند حساب المعدل . (المحرر)

الدائر حول معدلات البطالة السائدة فى مصر . واكتفى بالاشارة الى التقديرات المتحصل عليها من التعداد الأخير للسكان الذى أجرى فى ١٩٨٦، أى قبل ٨ سنوات من ظهور التقرير . ونظرا للاتصال الوثيق بين هذه القضية والتنمية البشرية، فقد كان من الواجب ألا يتحرج التقرير من معالجة هذه القضية وأن يشارك فى الحوار الدائر فى مصر حول تقدير معدل البطالة ويسهم باجتهاده الخاص فى هذا الشأن فى ضوء المعلومات المتاحة من مصادر متنوعة.

ومن الملاحظ أيضا فيما يتعلق بتعامل التقرير مع البيانات ، أنه قد استخدم بيانات تؤدى الى تقدير مختلف لقيمة دليل التنمية البشرية لمصر عن ذلك الذى ظهر فى التقرير الدولى للتنمية البشرية ١٩٩٣. ولما كانت الفروق كبيرة فى كل المؤشرات الفرعية الداخلة فى تكوين دليل التنمية البشرية . فقد كان من الواجب تقديم تفسير لهذه الفروق، ولمبررات قبول تقدير التقرير الخاص بمصر وتفضيله على تقرير التقرير الدولى [١٤].

خامسا: الخصوصية المصرية للتقرير

لقد التزم التقرير أكثر مما ينبغى - فى تقديرى - بصيغة التقارير الدولية للتنمية البشرية ، وحسب موجز التقرير (ص١) فإن التقرير " يستمد مقوماته الرئيسية من تقارير التنمية البشرية التى صدرت ، بالتتابع ، عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة . ويتمثل الهدف من التقرير الحالى فى كيفية وضع مفهوم التنمية البشرية موضع التطبيق العملى فى مصر ". كما ذكر التقرير (فى ص ١١) أنه يعنى " بالاستيعاب المحلى لتوجهات تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على مستوى جمهورية مصر العربية" . ولابأس بالطبع من التزام التقرير بتوجهات التقرير الدولى ، باعتبار اعداد التقرير الخاص بمصر مشروعا من مشروعات البرنامج الانمائى للأمم المتحدة .ولكن كان من الأفيد أن يتمتع هذا الالتزام بدرجة من المرونة تتيح الاستفادة من الفرق الجوهرى بين تقرير قطرى وتقرير دولى . فالتقرير الذى يعد عن أوضاع ومشكلات التنمية البشرية فى قطر بعينه تتاح له مادة احصائية وغير احصائية تمكنه من التعمق فى معالجة كثير من هذه الأوضاع والمشكلات بالمقارنه بالوضع فى تقرير يقارن أوضاع عدد كبير من الدول .كذلك فإن الفرصة متاحة فى التقرير القطرى للتوسع فيما قد يضطر التقرير الدولى الى معالجته بإيجاز حيث أن اهتمامه منصب بالدرجة الأولى على المقارنات الدولية.

إن تناول قضية التنمية البشرية على المستوى المصرى يجعل من الممكن الاستفادة من كثير من الدراسات التفصيلية التى أجريت فيما سبق عن جوانب مختلفة للتنمية البشرية . وهذا يتيح فرصة جيدة للتعمق والتفصيل فى تحليل كثير من هذه الجوانب وسبر أغوارها . ومن ثم فانه يساعد على تقديم عون أفضل لصانع القرار. كما أن العمل على المستوى القطرى المصرى يتيح فرصا أفضل للتعمق فى دراسة البيانات المتاحة من مصادر مختلفة ، ويجعل من الممكن الاجتهاد فى التوصل الى تقديرات أدق لبعض الظواهر مثار الجدل حاليا مثل توزيع الدخل والبطالة من حيث تطورها عبر الزمن وحالتها الراهنة (وذلك على النحو الذى سنسير عليه فى معالجة موضوع توزيع الدخل فى القسم التالى من الورقة) . وأخيرا ، فإن اعداد التقرير القطرى قد يفتح الطريق أمام تطويرات منهجيه فى قياس التنمية البشرية سواء على المستوى القومى أم على مستوى المحافظات . وسوف نضرب بعض الأمثلة على ذلك فى القسم الخامس من الورقة.

إن الاستفادة من الفرص المذكورة أعلاه يمكن أن يجعل من التقرير القطرى تقريرا ذا طابع خاص، وليس مجرد صدى للتقرير الدولى المقيد بقيود صارمة نظرا لتعامله مع عدد كبير من الدول وتركيزه على قضية المقارنات الدولية والتناول العام لقضايا دون التخصيص على قطر أو آخر. بعبارة أخرى ، بقدر مايغوص التقرير فى أعماق الموضوعات المطروحة ، ويتطرق الى تفاصيلها على مستوى الفئات الاجتماعية المختلفة والمناطق المختلفة وما الى ذلك ، ويثرى المعالجة باضافات من الواقع المصرى ، بقدر ماسوف تبرز الخصوصية المصرية للتقرير . فلا يفصل التقرير المصرى ما أوجزه التقرير الدولى عن التنمية البشرية فى مصر فحسب، بل يتجاوز ذلك لتقديم إسهام يعتد به فى معالجة قضايا التنمية البشرية من المنظور المصرى . وبذلك يتحول التقرير المصرى الى شريك فعال فى الحوار العالمى الدائر حول هذه القضايا ، ويشكل جسرا يربط بين الاسهامات المصرية والاسهامات العالمية فى مجال التنمية بوجه عام .

٤- حول تطور نسبة الفقراء وتوزيع الدخل فى مصر

لم يقدر التقرير دخل خط الفقر ، واكتفى بتعريف الفقير " بأنه الشخص الذى يقل دخله عن ٣٠٪ من متوسط الدخل على المستوى القومى وذلك بالمناطق الريفية أو يقل دخله عن ٤٠٪ بالمناطق الحضرية " [١٥] (التقرير ص ١٠٧) . وليس هذا المنهج غريبا ، حيث يأخذ به بعض الدارسين لتوزيع

الدخل وان اختلفت النسبة بين متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى التى تعتبر حدا فاصلا بين الفقراء وغير الفقراء من دارس الى آخر . ولكنه يظل مع ذلك عرضه لانتقاد شديد من حيث أن درجة التحكمية(Arbitrariness) فى تحديد دخل خط الفقر ربما تكون أعلى فيه بالقياس مثلا الى المنهج البديل المعتمد على مدخل الاحتياجات الأساسية فى تحديد دخل خط الفقر. فالأخير وإن كان معرضا للنقد أيضا، إلا أنه على الاقل ينبنى على أساس واضح وهو الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية لمواصلة الحياة. ووضوح أساس التقدير على هذا النحو يجعل من الأيسر مناقشته ويفتح الباب أمام امكانات متعددة لتطويره. وقد كان من الأنسب ان يقدم التقرير تقديرا لنسبة الفقراء انطلاقا من منهج الاحتياجات الأساسية ، ولوكتقدير اضافى أو بديل للتقدير المستند الى مفهوم الفقر النسبى ، لسبب بسيط ، وهو أن كثيرا من الدراسات السابقة عن مصر قد أخذت بهذا المنهج ووفرت تقديرات لنسبة الفقر حتى من قبل ٧٤/١٩٧٥[١٦]. ولاشك أن توافر هذه التقديرات كان سيتيح الفرصة لمناقشة أكثر تفصيلا لاتجاهات تطور نسبة الفقراء فى مصر.

وفى اطار التعرف على اتجاه تطور نسبة الفقراء والتفاوت فى توزيع الدخل فى مصر ، فقد حاولت مقارنه نتائج ثلاث دراسات سابقة عن الفقر فى مصر اعتمدت مفهوم الاحتياجات الأساسية فى تقدير دخل خط الفقر ، وهى دراسة للعيسوى ودراستين لكريم ، مع النتيجة التى توصل اليها التقرير استنادا الى مفهوم الفقر النسبى .انظر جدول (١) . وقد استندت فى هذه المقارنه الى تحديث تقدير دخل خط الفقر فى ٧٤/١٩٧٥الذى استخدمته فى دراسة سابقة باستخدام معدلات التغير فى أسعار المستهلكين فى كل من الحضر والريف. وفى ضوء هذه التقديرات المحدثة يتبين أن تقديرات كريم لدخل خط الفقر كانت مرتفعه بشكل ملحوظ فى ٨١/١٩٨٢و٩٠/١٩٩١ ، وان كانت درجة المبالغة فى تقدير دخل خط الفقر قد مالت الى الانخفاض فى ٩٠/١٩٩١ وبخاصة فى الحضر. اذ كان تقدير كريم أعلى من تقديرى المحدث للريف بنسبة ٦٩٪ للتقدير الأدنى (أ)و١٠٦٪ للتقدير الأعلى(ب)فى٨١ / ١٩٨٢، وبنسبة ٤٠٪ فى ٩٠ / ١٩٩١ . أما بالنسبة للحضر فقد كان تقدير كريم أعلى من تقديرى المحدث بنسبة ٧٩٪ للتقدير الأدنى (أ) و ١١٩٪ للتقدير الأعلى (ب) فى ٨١/١٩٨٢، وبنسبة ١٧٪ فى ٩٠/١٩٩١ وهناك أسباب متعددة لارتفاع تقديرات كريم ، بعضها يتصل بالمنهجية وبعضها يتصل بالوقائع ، لايتسع المجال للخوض فيها هنا [١٧].

١٩

وبالطبع كلما ارتفع تقدير دخل خط الفقر كلما توقعنا ارتفاع نسبة السكان الفقراء ، ويتضح ذلك بجلاء عند مقارنة تقديرات كريم بتقديرات التقرير المبنية على تقدير منخفض لدخل خط الفقر فى ١٩٩١/٩٠. إذ لم يزد تقدير التقرير عن ٧٠٪ من تقديرى المحدث للريف وعن ٨٠٪ من تقديرى المحدث للحضر فى تلك السنة. ولذلك كانت نسبة الفقراء فى الريف طبقا للتقرير وهى ٣١.٦ ٪ أقل من نصف النسبة الأعلى المقدرة فى دراسة كريم (٦٤.٥٪)، وأكثر قليلا من نصف النسبة الأدنى المقدمة فى نفس الدراسة (٥٤.٥٪). أما فى الحضر حيث انكمشت الفجوة بين تقديرى دخل خط الفقر الى ٣٢٪ بالمقارنة بنحو ٥٠٪ فى الريف، فان نسبة الفقراء فى الريف كانت ٣٩.٧٪ حسب التقرير ، وهى أقل من التقدير الأعلى فى دراسة كريم (٤٩٪)، وان كانت أعلى من تقديرها الأدنى (٣٥.٩٪)[١٨].

وبالنظر الى الاختلاف البين فى تقدير نسبة الفقراء فى ١٩٩١/٩٠، فقد قمت بمحاولة للوصول الى تقدير ثالث توفيقى يعتمد بصورة غير مباشرة على تقديرى المحدث لدخل خط الفقر فى تلك السنة. وقد تم التوصل الى هذا التقدير كوسط حسابى مرجح من النسبتين الواردتين فى التقرير ودراسة كريم، مع اختيار الأوزان الترجيحية بحيث تكون هى الأوزان التى اذا ما استخدمت فى ترجيح دخل خط الفقر فى الدراستين فانها سوف تعطى تقديرى المحدث لدخل خط الفقر عن نفس السنة. ولما كانت دراسة كريم تعطى تقديرين لنسبة الفقراء (أحدهما وهو الأعلى مشتق من توزيع الدخل العائلى والآخر مشتق من توزيع الانفاق العائلى)، فاننا نحصل على تقديرين مرجحين لنسبة الفقراء فى ١٩٩١/٩٠ لكل من الريف (٤٦.٤٪و٤١.٩٪) والحضر (٤٤.٨٪و٣٧.٦٪)، ومن الملاحظ أن هذه التقديرات تتسم بخاصية كانت متحققة فى تقديرات السنة ١٩٧٥/٧٤، وكذلك فى تقديرات كريم لسنة ١٩٩١/٩٠، وهى أن نسبة الفقراء أكبر فى الريف بالمقارنة بالحضر . كما أنه من الجدير بالملاحظة أن التقدير المرجح الأدنى لنسبة الفقراء فى الحضر منخفض قليلا عن تقدير التقرير (٣٧.٦٪ مقابل ٣٩.٧٪ على الترتيب).

وفى ضوء هذه المحاولة للخروج بنتيجة موحدة (توفيقية) من التقديرات المختلفة لنسبة الفقراء فى مصر . يتضح مايلى:

أ- هبطت نسبة الفقراء فى الريف من ٤٣٪ فى ١٩٧٥/٧٤ الى حوالى ٣٠٪ وربما الى أقل ٢٠.

من ذلك فى ١٩٨٢/٨١[١٩] ، ثم عادت النسبة الى الارتفاع الى مابين ٤٢٪ و ٤٦٪ فى ١٩٩١/٩٠، أى الى مستوى مقارب لما كان ملاحظا فى ١٩٧٥/٧٤ أو أعلى منه قليلا.

ب - انخفضت نسبة الفقراء فى الحضر من ٣٣٪ فى ١٩٧٥/٧٤ الى حوالى ٣٠٪ وربما الى أقل من ذلك فى ١٩٨٢/٨١، ثم عادت النسبة الى الارتفاع الى مابين ٣٨٪ و ٤٥٪ فى ١٩٩١/٩٠، أى الى مستوى أعلى بشكل محسوس مما كان ملاحظا فى ١٩٧٥/٧٤.

وهذه النتائج تتفق بصفة عامة مع ماتشير اليه تحليلات توزيع الدخل الموضحة فى جدول (٢). فمعامل جينى يتجه الى الانخفاض بين ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١ دليلا على تحسن التوزيع ، ثم يتجه الى التزايد بعد ذلك دليلا على تزايد درجة اللامساواه فى التوزيع بين ١٩٨٢/٨١و١٩٩١/٩٠. أما تطور نصيب أفقر ٤٠٪ وأغنى ١٠٪ من السكان فى الانفاق أو الدخل . فهو يؤكد حدوث بعض التحسن فى التوزيع بين ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١ ثم حدوث بعض التدهور بين ١٩٨٢/٨١ و١٩٩١/٩٠ لاسيما فى الحضر. وليس من الواضح تماما طبقا لهذه المؤشرات ما اذا كان توزيع الدخل أفضل أو أسوأ فى ١٩٩١/٩٠ بالمقارنة بما كان عليه فى ١٩٧٥/٧٤.

ويتفق الاتجاه العام لهذه النتائج التوفيقية مع نتائج دراسة الليثى وخير الدين المعروضه فى أسفل جدول (١) ، وان اختلفت التقديرات الخاصة بنسب الفقراء فى كل سنة من سنوات المقارنة اختلافا ملحوظا عن معظم التقديرات السابقة. (ربما كان الاستثناء الوحيد من ذلك هو تقدير نسبة الأسر الفقيرة فى الحضر فى ١٩٩١/٩٠ الذى يقترب من تقديرنا التوفيقى الأدنى لهذه السنة : ٥ر٣٦٪ عند الليثى وخير الدين مقابل ٦ . ٣٧٪). فالتقديرات التى اوردتها هذه الدراسة لنسبة الأسر الفقيرة منخفضة بوجه عام عن معظم التقديرات السابقة، بما فى ذلك تقدير ١٩٧٥/٧٤ الذى اعتبرناه النقطة المرجعيه فى التدقيق بين التقديرات للسنوات اللاحقة ، خاصة وان تقديرنا لنسبة الأسر الفقيرة فى تلك السنة لم يختلف مع اختلاف مصدر البيانات المستعملة (بحث ميزانية الأسرة وبحث العمالة بالعينة). ومن جهة أخرى يلاحظ ان دراسة الليثى وخير الدين تعطى بانتظام تقديرات لنسبة الفقراء فى الريف أقل بشكل محسوس من تقديرات نسبة الفقراء فى الحضر، على عكس المتوقع عادة. ولذلك، فقد آثرنا عدم ادخال هذه التقديرات ضمن حساب التقديرات التوفيقية التى توصلنا اليها فى القسم الثالث من جدول (١) ، واعتبرناها تقدم بديلا متكاملا للتقديرات التوفيقية (حيث

أنها محسوبة بنفس المنهجية للنقاط الزمنية الثلاث التى تتناولها عملية المقارنة، على خلاف التقديرات الأخرى التى لم تتوافر الا عن نقطة أو نقطتين عبر الزمن فقط).

ومن بين الأسباب المحتملة لاختلاف تقديرات الليثى وخير الدين عن بقية التقديرات المعتمدة أيضا على بحوث ميزانية الأسرة يمكن أن نذكر مايلى :

(أ) الاختلاف فى قيمة دخل خط الفقر المختار ، وهو ثلثا متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى العينة عند الليثى وخير الدين فى كل من الريف والحضر . لاحظ أن التقرير المصرى قد سمح باختلاف هذه النسبة بين الريف والحضر عند تعيين خط الفقر لكل منهما ، مع تطبيق النسبة على الدخل وليس على الانفاق.

(ب) الاختلاف فى وحدة التحليل . فهى الفرد فى دراسة الليثى وخير الدين ، والأسرة فى بقية الدراسات . وتنبغى الاشارة هنا الى أن تحويلنا لنسبة الفقراء من مستوى الفرد الى مستوى الأسرة قد ينطوى على بعض الخطأ فى تقديرنا المنسوب الى الليثى وخير الدين . لاحظ أيضا أن الاختلاف فى وحدة التحليل قد أدى الى اختلافات واضحة فى تقديرات معاملات جينى الواردة فى دراسة الليثى وخير الدين عن التقديرات السابقة التى اتخذت الأسرة وحدة للتحليل ، كما هو ظاهر فى جدول (٢).

(جـ) الاختلاف فى البيانات ، خاصة بيانات ١٩٩١/٩٠، حيث اعتمدت دراسة الليثى وخير الدين على نتائج الدورتين الأولى والثانية فقط من بحث الانفاق والدخل ، فى حين اعتمدت دراسة كريم على نتائج الدورات الأربع لهذا البحث .

وعموما فإن جملة التحليلات السابقة تشير بوضوح الى أن نسبة السكان الفقراء فى مصر فى ١٩٩١/٩٠ ليست بالقليلة فهى تدور حول ٤٠٪ طبقا للتقدير التوفيقى على المستوى القومى ، كما انها ليست بعيدة عن هذا المستوى بالنسبة لمعظم التقديرات المتاحة عن الحضر . أما بالنسبة للريف فثمة تضارب شديد فى التقديرات المتوفرة حاليا. ومن النقاط موضع الاتفاق أن نسبة الفقراء قد شهدت ارتفاعا ملحوظا فى عقد الثمانينات ، كما أن التفاوت المقاس فى توزيع الدخل وان لم يكن شديد الارتفاع ، الا انه قد مال الى التزايد فى نفس الفترة . ومع ذلك يجدر التحفظ حول التقديرات المتاحة عن توزيع الدخل فى مصر بالنظر الى الاعتبارات التالية :

(أ) إن البيانات الأساسية التى اشتقت منها هذه النتائج معيبة بدرجة ملحوظة . فثمة ميل واضح من جانب الأسر التى تشارك فى بحوث ميزانية الأسرة أو الدخل الى الأدلاء بقيم للانفاق أو الدخل أقل كثيرا من القيم الفعلية . وطبقا لتقرير كريم ١٩٩٤(ص٧) ، فإن الانفاق فى كل من العينة الريفية والحضرية لسنة ١٩٩١/٩٠ كان أقل من التقدير المستمد من الحسابات القومية بنسبة ٣٨٪ ، بينما كان الدخل أقل من التقدير القومى بنسبة ٤٤.٢٪ فى العينة الحضرية ونسبة ٤٧.٢٪ فى العينة الريفية. والحق أن قصور تقديرات الانفاق والدخل فى بحوث ميزانية الأسرة لايعنى فقط وجود ميل للادلاء بقيم أقل من الواقع وبخاصة من جانب الأسر الميسورة الحال، بل أنه قد يعنى أيضا القصور عن تغطية كل أنواع الأسر المصرية، وبخاصة الأسر الفقيرة جدا والأسر الغنية جدا. أضف الى ذلك أنه حتى لو كان الأمر مقصورا على الادلاء بقيم منخفضة للانفاق أو الدخل، فمن المرجح أن درجة التخفيض فى قيم الانفاق أو الدخل تتجه الى التزايد مع تزايد التفاوت فى توزيع الدخل . ومؤدى ماتقدم أن أحوال توزيع الدخل قد تكون أسوأ مما تظهر من تحليل بحوث ميزانية الأسرة فى أى وقت ، كما أن التدهور الحقيقى فى التوزيع عبر الزمن ربما يكون أكبر من التدهور المقدر من هذا المصدر.

(ب) إن النتائج العامة التى توصلنا اليها بشأن الفقر وتوزيع الدخل فى مصر قد اعتمدت ضمن ما اعتمدت على تقديرى لخط الفقر فى سنة ١٩٧٥/٧٤، والمحدث بعد ذلك باستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف والحضر. وبالطبع فان هذا التقدير ليس خاليا من العيوب . ولكن تم الاعتماد عليه فى التوفيق بين التقديرات التى بدت جد متباينه خاصة فى ١٩٩١/٩٠ باعتبار أنه تقدير مستقل عن هذه التقديرات ، ومن ثم يصلح لاتخاذه كنقطة مرجعية محايدة . كما أن استخدام تقدير خط الفقر لسنة ١٩٧٥/٧٤ قد أدى الى نتائج واحدة عند تقدير نسبة الفقراء من بحث ميزانية الأسرة ومن بحث العمالة بالعينة.

ومع ذلك ينبغى الا عتراف بأن التقديرات التوفيقية التى توصلت اليها بالنسبة لخط الفقر ونسبة الفقراء هى فى الغالب تقديرات متحيزة الى أدنى بعض الشىء . ويرجع ذلك- بالاضافة الى النقطة(أ) أعلاه التى تنطبق على كل التقديرات المتاحة عن توزيع الدخل - إلى اعتماد التقديرات التوفيقية على تطورات الأسعار عبر الزمن حسبما يكشف عنها الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى

الريف والحضر. ومن المعروف أن هذا المقياس يميل الى إظهار التغيرات فى الأسعار بأقل من حجمها الحقيقى ، وخاصة فى سنوات السبعينات وجانب من الثمانينات قبل أن تتصاعد وتيرة تحرير الأسعار من التدخلات الحكومية على النحو الذى شهدته مؤخرا . وقد سبق لكاتب هذا المقال التعرض لهذه القضية فى إطار نقد المعدلات الرسمية للتضخم والنمو الاقتصادى (أنظر الحاشية رقم (١٢)).

(جـ) ان الاعتدال فى درجة اللامساواة فى التوزيع وكذلك فى التغيرات فى أنصبة الشرائح الانفاقية أو الدخلية المختلفة من السكان قد يكون له مايبرره فى الواقع . فمن المحتمل أن يكون مفعول آليات إعادة توزيع الدخل فى المجتمع المصرى من الأغنياء الى الفقراء أقوى مما يظهر لأول وهلة. وينطبق ذلك بوجه خاص على الآليات غير النظامية أو غير الرسمية لاعادة توزيع الدخل والتى تطورت أشكالها وتعددت على نحو ملحوظ فى مصر فى السنوات الأخيرة ، اكثر مما ينطبق على الآليات النظامية أو الرسمية لاعادة التوزيع التى تقلص دورها كثيرا مع التراجع فى دور الدولة فى العقدين الماضيين . وهكذا فان عدم حدوث تدهور ضخم فى أوضاع توزيع الدخل لايعنى بالضرورة- فى ظروف المجتمع المصرى التى تزايد وزن القطاع غير النظامى فيها تزايدا عظيما - أن السياسات العامة فى حقبة برامج التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى ليس لها تأثير سىء بدرجة ملحوظة على توزيع الدخل. بل أنه يعنى أن هناك آليات مضادة يلجأ اليها الفقراء لانتزاع جانب من الدخول التى تعمل السياسات العامة على تدفقها لصالح الأغنياء . ولا شك أنه من المفيد التعمق فى دراسة الدورات المتعددة لتوزيع واعادة توزيع الدخل ، والوقوف على الآليات المختلفة لاعادة التوزيع فى المجتمع المصرى .

(د) إن الخروج بصورة واقعية عن توزيع الدخل وحالة الفقر فى مصر، وتطورهما عبر الزمن ، يستوجب الاعتماد على مصادر متعددة ومؤشرات متنوعة، حتى لو كان بعضها مصادر ومؤشرات غير مباشرة، وذلك بالاضافة الى المؤشرات المستمدة من بحوث الانفاق والدخل. ومن الملاحظ أن التقرير قد تضمن بعض المؤشرات المفيدة فى استكمال صورة توزيع الدخل والفقر مثل استحقاقات الضمان الاجتماعى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (جدول ق/١٦،ص١١٥).ونسب السكان الذين يحصلون على خدمات أساسية كالخدمات الصحية والمياه النقية وخدمات الصرف الصحى (جدول ق/٨،ص١١٢). ولكن يلاحظ من جهة أخرى أنه برغم تركيز التقرير على أهمية تعديل

التوزيع الوظيفى للدخل بين الأجور وعوائد التملك للتخفيف من حدة الفقر (ص٣ والفصل السادس) ، الا أن تحليله لأوضاع الفقر وتوزيع الدخل فى مصر لم يستند الى التطورات الخاصة بالتوزيع الوظيفى للدخل فيها . والى جانب هذا المؤشر يمكن الاسترشاد بعدد من المؤشرات الأخرى فى رسم الصورة الواقعية لتوزيع الدخل فى مصر مثل [٢٠]:(١) توزيع ملكية الأراضى الزراعية وتوزيع حيازتها ونسبة غير الحائزين لأرض زراعية من بين سكان الريف.(٢) توزيع ملكية الجرارات وعربات النقل وطلمبات الرى والماشية، أو نسبة من يملكون مثل هذه الأصول الى جملة سكان الريف.(٣)توزيع ملكية الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الادخار والاستثمار والودائع الادخارية بالعملات المحلية والأجنبية.(٤)توزيع ملكية السيارات الخاصة ، أو نسبة من يملكون أكثر من سيارة.(٥)نسبة الأسر التى تملك أنواعا مختارة من السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات وأجهزة التكييف والفيديو وما اليها.(٦) توزيع ملكية الأراضى فى المدن.(٧)توزيع ملكية المبانى السكنية ، وتوزيع حيازتها.(٨) الفروق الأجرية فيما بين القطاعات الانتاجية وفيما بين القطاعات المؤسسية.(٩) معدل التبادل بين الريف والحضر ، مقاسا بالرقم القياسى للاسعار التى يحصل عليها المزارعون لمنتجاتهم بالنسبة للأسعار التى يدفعونها لقاء الحصول على المنتجات غير الزراعية.(١٠)المعدل الفعلى للتضخم مقارنا بالتغير الاسمى فى متوسطات الأجور والمعاشات لفئات مختارة من العاملين.(١١)معدل البطالة العامة، ومعدلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين وبين الفقراء والميسورين.(١٢) الدعم الموجه لخفض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية والخدمات الأساسية ، كنسبة من الانفاق الاستهلاكى العائلى وكذلك التغير فى القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد من الدعم وفى نسبة الأخير الى متوسط انفاق أو دخل الفرد.

٥- حول قياس التنمية البشرية فى محافظات مصر :

مع التسليم بقصور دليل التنمية البشرية عن التعبير بشكل شامل ودقيق عن كل جوانب التنمية البشرية [٢١] ، فان فكرة تركيب مثل هذا الدليل للمحافظات المصرية هى فكرة جيدة من حيث المبدأ . اذ أن ذلك يساعد على ترتيب المحافظات حسب أدائها النسبى فى مجالات التنمية البشرية.ومن ثم فانه يساعد المخطط أو متخذ القرار على توزيع الموارد المتاحة بين المحافظات بالتناسب مع أدائها حسبما يعبر عنه دليل التنمية البشرية . كما أنه قد يساعد على جذب الانتباه الى المحافظات الأولى بالرعاية ، وهى بالطبع المحافظات ذات الأداء المتدنى من منظور التنمية

جدول (١) : تقديرات بديلة لنسبة الفقراء فى مصر فى ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١و١٩٩١/٩٠

التقديرات	الريف			الحضر		
	١٩٧٥/٧٤	١٩٨٢/٨١	١٩٩١/٩٠	٧٥/٧٤	١٩٨٢/٨١	١٩٩١/٩٠
تقدير تقرير التنمية البشرية (١) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه نسبة الفقراء			(٧٠٪)١٨٥٥ ٣١.٦٪			(٨٠٪)٢٥٩٢ ٣٩.٧٪
تقديرات كريم (٢) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه(أ) نسبة الفقراء (أ) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه (ب) نسبة الفقراء (ب)		(١٦٩٪)١٠٢ ٢٩.٧٪ (٢٠٦٪)١٢٤ ٤٣٪	(١٤٠٪)٣٧١٣ ٦٤٫٥٪ ٥٤.٥٪		(١٧٩٪)١٢٩٧ ٣٠.٤٪ (٢١٩٪)١٥٨٨ ٤٤.٤٪	١١٧٪)٣٧٩٦ ٤٩٪ ٣٥.٩٪
تقديرات العيسوى(٣) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه نسبة الفقراء (أ) نسبة الفقراء (ب)	٢٧٠ ٤٣.٣٪ ٤٣.٦٪	٦٠٢	٢٦٤٨ ٤٦.٤٪ ٤١.٩٪	٣٣٧ ٣٢.٦٪ ٣٣.٥٪	٧٢٥	٣٢٥١ ٤٤.٨٪ ٣٧.٦٪
تقديرات الليثى وخير الدين(٤) دخل خط الفقر للفرد بالجنيه دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه(مرتفع) دخل خط الفقر للأسرة بالجنيه (منخفض) نسبة الفقراء (أفراد) نسبة الفقراء (أسر)	 ٢٥.٢٪ ٣٤.٣٪	 ١٨.٧٪ ٢٥.٤٪	٤٨٥.٩٢ (١٢٢٪)٣٢٢٢ (٩٥٪)٢٥٢٦.٧ ٢٠.٨٪ ٢٨.٣٪	 ٣٦.٢٪ ٤٥.٢٪	 ٢٦.٢٪ ٣٢.٨٪	٧٢٢.٦ (١١٥٪)٣٧٣٩.٤ (١٠٢٪)٣٣٢٤.٠ ٢٩.٢٪ ٣٦.٥٪

ملاحظات على جدول (١) :

(١) تقديرات دخل خط الفقر ونسبة الفقراء وردت فى :معهد التخطيط القومى ، **مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٤.وقد اعتبر التقرير (ص ١٠٧) أن دخل خط الفقر يمثل ٣٠٪ من متوسط الدخل على المستوى القومى فى الريف و ٤٠٪ فى الحضر . وقد تم حساب قيمة دخل خط الفقر من بيانات متوسط دخل الفرد المذكورة بالدولار عن سنة ١٩٩٠ فى ص ١٣٤ من التقرير ، بعد تحويلها الى جنيهات باستخدام سعر الصرف بين الدولار والجنيه الوارد فى :البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد ٤٥ ، العددان الأول والثانى ، ١٩٩٢، ص ١٠٧.الرقم الموضوع بين قوسين بعد تقدير دخل خط الفقر عبارة عن نسبة هذا التقرير الى تقدير العيسوى المحدث لدخل الفقر فى ١٩٩١/٩٠ الوارد فى أسفل الجدول.

تابع ملاحظات على جدول (١)

(٢) تقديرات كريمة كريم بالنسبة لسنة ١٩٨٢/٨١ وردت فى :

K.Korayem, **The Impact of Economic Adjustment on the Vulnerable Families and Children in Egypt.** A report prepared for the Third World Forum/Middle East Office and UNICEF, Egypt, Cairo, April 1987.

التقدير (ب) لدخل خط الفقر للأسرة فى ١٩٨٢/٨١ أعلى من التقدير (أ) نتيجة لرفع تكلفة الغذاء بنسبة ٢٠٪ . ويتضمن دخل خط الفقر تقديرا للادخار بطريقة مشروحة فى متن التقرير . وتوجد بعض الانتقادات الجوهرية لهذه الطريقة فى الملحق (B) من هذا التقرير الذى يلخص ملاحظات اجتماع الخبراء الذى عقد لمناقشة التقرير . ويتم استخراج نسب الفقر اعتمادا على بيانات ميزانية الأسرة للسنة ١٩٨٢/٨١. أما التقديرات الخاصة بسنة ١٩٩١/٩٠ فقد وردت فى :

K.Korayem, **Poverty and Income Distribution in Egypt,** A report Published by the Third World Forum/Middle East Office, Cairo, March 1994.

ويعتمد تقدير دخل خط الفقر على نفس الطريقة المتبعة فى دراسة سنة ١٩٨٧، مع بعض التعديلات فى حساب تكلفة الغذاء عند خط الفقر. ويتم استخراج نسب الفقر اعتمادا على بيانات بحث الدخل والانفاق الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سنة ١٩٩١/٩٠. والتقدير (أ) لنسبة الفقراء مستخرج من عينة الدخل. أما التقدير (ب) فقد تم استخلاصه من عينه الانفاق الاستهلاكى لسنة ١٩٩١/٩٠. الرقم الموضوع بين قوسين بعد تقدير دخل الفقر عبارة عن نسبة هذا التقدير الى تقدير العيسوى المحدث لدخل خط الفقر.

(٣) تقديرات العيسوى بالنسبة لسنة ١٩٧٥/٧٤ ظهرت فى دراسة أعدت لبعثة منظمة العمل الدولية حول الاستراتيجية الشاملة للتشغيل فى مصر سنة ١٩٨٠ أنظر:

I.H.El-Issawy, **Employment Inadequacy in Egypt,** Technical Paper no.5 of the ILO/UNDP Comprehensive Employment Strategy Mission to Egypt, 1980, ILO, Geneva, 1983.

وقد اعتمد التقدير (أ) لنسبة الفقراء فى ١٩٧٥/٧٤ على بيانات ميزانية الأسرة للسنة ١٩٧٥/٧٤ بينما اعتمد التقدير (ب) على بيانات الدخل التى وردت فى مسح العمالة بالعينة فى سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥.وتقدير دخل خط الفقر فى كل من سنة ١٩٨٢/٨١ وسنة ١٩٩١/٩٠ عبارة عن تحديث لتقدير ١٩٧٥/٧٤ فى ضوء التطورات السعرية حسبما يكشف عنها الرقم القياسى

لأسعار المستهكلين فى كل من الريف والحضر ، المنشور فى :البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٥، عدد ٤ ، ١٩٨٢ والمجلد ٤٥، العددان الأول والثانى ، ١٩٩٢.

التقديران (أ)و(ب)لنسبة الفقر فى ١٩٩١/٩٠ تقديران متوسطان مستخرجان من تقديرات هذه النسبة فى كل من تقرير التنمية البشرية وتقرير كريم مع ترجيح نسبة الفقراء فى كل منهما بنفس الأوزان التى اذا استخدمت فى ترجيح تقديرات متوسط دخل خط الفقر الواردة فى التقريرين فإنها تؤدى الى وسط مرجح مقارب لتقدير العيسوى المحدث لدخل خط الفقر فى سنة ١٩٩١/٩٠. الأوزان للريف هى ٥٥ , ٠ لتقدير تقرير التنمية البشرية و ٤٥ , ٠ لتقدير تقرير كريم. الأوزان المناظرة للحضر هى ٤٥ , ٠ و ٥٥ , ٠ على الترتيب . التقدير المتوسط (أ) هو الوسط المرجح للتقدير الأعلى عند كريم وتقدير تقرير التنمية البشرية . والتقدير المتوسط (ب) هو الوسط المرجح للتقدير الأدنى عند كريم وتقدير تقرير التنمية البشرية.

(٤) تقديرات الليثى وخير الدين وردت فى الدراسة التالية :

Heba El--Laithy and Hanaa Kheir-El Din, Assessment of poverty in Egypt Using Household Data", فى ، جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران) **الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعيه** ، أعمال المؤتمر العلمى لقسم الاقتصاد ، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ص ٤٦٥-٥١٧.هذه التقديرات تعتمد على بحوث ميزانية الأسرة ١٩٧٥/٧٤و١٩٨٢/٨١ والدورتين الأولى والثانية فقط من بحث الدخل والانفاق ١٩٩١/٩٠مع اعتبار الفرد وحدة الدراسة. ولأغراض المقارنة بالدراسات التى تعتبر الأسرة وحدة الدراسة، قمت بتحويل دخل خط الفقر الى دخل خط الفقر للأسرة بالضرب فى متوسط عدد أفراد الأسرة . التقدير الأعلى يستخدم متوسط عدد أفراد الأسرة فى عينة ١٩٩١/٩٠(١٧٥و٥ فى الحضر،٦,٦٣١ فى الريف) ، والتقدير الأدنى يستخدم متوسط عدد أفراد الأسرة فى تعداد ١٩٨٦ (٦و٤ فى الحضر ، ٢ر٥ فى الريف). خط الفقر المختار عبارة عن ثلثى متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى العينة. ولتحويل نسبة الفقراء المحسوبة للأفراد فى الدراسة الى نسبة الأسر الفقيرة. استرشدت بمقارنة النتائج الواردة فى ملحق الدراسة والتى حسبت فيها نسبة الأسر الفقيرة فى عينة ١٩٨٢/٨١ لثلاثة توزيعات للأسر (على أساس وظيفة أو قطاع نشاط أو مستوى تعليم رب الأسرة) بالنتائج الواردة فى متن الدراسة بخصوص نسبة الأفراد الفقراء فى نفس العينة. وقد اتضح لنا أن نسبة الأسر الفقيرة الى نسب الأفراد الفقراء فى ١٩٨٢/٨١ هى ١,٢٥ فى الحضر و٣٦ر١ فى الريف ، فى المتوسط . وقد افترضنا انطباق نفس معاملات التحويل من الأفراد الى الأسر على بيانات ١٩٧٥/٧٤و١٩٩١/٩٠. وهو افتراض تبسيطى بالطبع قد يفضى الى بعض الخطأ فى تقدير نسبة الأسر الفقيرة.

جدول (٢) : تطور توزيع الدخل فى مصر

	١٩٧٥/٧٤		١٩٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
معامل جينى						
تقديرات تقرير التنمية البشرية	,٣٩	,٤٠	,٢٩	,٣٢	,٣٢	,٣٥
تقديرات كريم			,٢٩	,٣٢	,٣٢	,٣٨
تقديرات العيسوى	,٣٥	,٣٧				
تقديرات الليثى وخير الدين	,٥٠	,٥٢	,٤١	,٤٥	,٤٣	,٤٥
نصيب أفقر ٤٠٪ من السكان						
تقديرات تقرير التنمية البشرية	٪١٧,٣	٪١٦,٨	٪٢١,٤	٪٢٠,٣	٪٢١,٢	٪١٩,١
تقديرات كريم			٪٢١,٣	٪٢٠,٣	٪٢٠,١	٪١٧,٩
تقديرات العيسوى	٪١٨,٨	٪١٨,٣				
نصيب أغنى ١٠٪ من السكان						
تقديرات كريم			٪٢٣,٠	٪٢٥,٩	٪٢٦,٥	٪٣٢,٦
تقديرات العيسوى	٪٢٦,٧	٪٢٧,٦				

ملاحظات على جدول (٢)

التقديرات مأخوذة من المصادر التالية:

(١) مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤: الانفاق العائلى طبقا لشرائح الدخل ، ص ٢٧.

(٢) K.Korayem,Poverty and Income Distribution...,OP Cit.,P.32.

(٣) I.H.El-Issawy,"Interconnections between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development", in G.Abdel-Khalek and R.Tignor (eds), **The Political Economy of Income Distribution in Egypt**, Holmes and Meier, New York, 1982,pp.88-131.

(٤) Heba El-Laithy and Hanaa Kheir El-Din, " Asssesment of poverty in Egypt.., Op.cit, p484.

لاحظ أن التقديرات الخاصة بمعامل جينى فى هذه الدراسة الأخيرة أعلى من تلك المحسوبة فى الدراسات الثلاث الاخرى. ويمكن تفسير ذلك جزئيا باختلاف وحدة الدراسة (الأسرة فى كل الدراسات ماعدا دراسة الليثى وخير الدين التى استخدمت الفرد كوحدة للدراسة).

البشرية. ولذلك يحمد للتقرير المصرى القيام بحساب دليل التنمية البشرية للمحافظات وترتيبها وفقا لهذا الدليل.

وسوف يتركز تعليقنا هنا على قضية واحدة من قضايا قياس التنمية البشرية ، وهى قضيةاختيار الحدود القصوى والدنيا المناسبة لمكونات دليل التنمية البشرية المحسوب للمحافظات المصرية.

أولا : تقييم مدى ملاءمة الحدود القصوى والدنيا المستخدمة فى التقرير لمكونات دليل التنمية البشرية للمحافظات.

وقد سار التقرير فى هذا الشأن على النهج الموضح فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣ فيما يتعلق بتفصيل مكونات دليل التنمية البشرية داخل البلد الواحد(ص١٠٣). وطبقا لهذا المنهج تعامل كل محافظة وكأنها بلد مستقل . وقد أخذت الحدود الدنيا والقصوى لكل مؤشر من واقع العينة الدولية الواردة فى تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ والتى تتضمن بيانات سنة ١٩٩٠، وهى نفس السنة التى توافرت عنها البيانات فى التقرير المصرى. ثم ظهرت المحافظات مرتبة من ١ الى ٢١ فى جدول م/١(ص١١٩) وفقا لقيمة دليل التنمية البشرية [٢٢].

وثمة سؤالان يمكن طرحهما فى معرض التعليق على هذه المنهجية . الأول يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الحدود القصوى والدنيا لمكونات الدليل المأخوذة من عينة الدول المستخدمة فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣. والثانى يتعلق بمدى ملاءمة ترتيب المحافظات من ١ الى ٢١ بعدما عوملت المحافظات وكأنها بلدان مستقلة. واجابتى سوف تكون بالنفى عن كل من هذه السؤالين.

فالحدود القصوى والدنيا لكل مكون من مكونات الدليل المأخوذة من عينة الدول. صممت أصلا لاجراء مقارنة بين دول ، وليس بين أجزاء من دول . ولذلك فقد تم تخفيض فجوة الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة أولا: بالتعديل بفروق القوة الشرائية الدولارية، وثانيا : عن طريق افتراض تناقص المساهمة الحدية للدخل الاضافى فى توليد التنمية البشرية. وبذلك انخفضت فجوة الدخل فى تقرير ١٩٩٣ من ١:٤٠٣ (بدون تعديل) الى ١:٥٨(بأخذ فروق القوة الشرائية فى الحسبان)، ثم الى ١:١٤ (باعمال فرض تناقص المساهمة الحدية للدخل فى التنمية البشرية).

والحق أن استعمال الحدود القصوى والدنيا المستخدمة فى استخراج دليل التنمية البشرية للدول

من أجل التوصل الى دليل للمحافظات المصرية قد يؤدى الى نتائج غير دقيقة سواء فيما يتعلق بقيمة الدليل ذاته، ومن ثم بتصنيف المحافظات من حيث أدائها النسبى فى مجالات التنمية البشرية، أم فيما يتعلق بترتيب المحافظات والتفاوتات بينها فى مستوى التنمية البشرية . والمقصود بعدم الدقة فى نتائج قياس التنمية البشرية فى المحافظات فى هذه الحالة هو الابتعاد عن المقاييس التى تنتج فيما لو أخذت حدود قصوى ودنيا لكل مكون من مكونات دليل التنمية البشرية أكثر ملاءمة من الحدود الموجودة فى عينة الدول. وقد تكون هذه الحدود الأنسب هى تلك التى توجد فى عينة تضم محافظات الدول (أو ما يناظرها من تقسيمات ادارية)، ولاتختلط فيها مشاهدات الدول بمشاهدات أجزاء من بعض الدول. كما أنها قد تكون حدودا مختارة بحيث تساعد على اظهار التفاوتات بين محافظات الدولة الواحدة وترتيب هذه المحافظات فى الاطار القطرى بغض النظر عن المقارنة الدولية للمحافظات، على ماسيأتى بيانه.

وسوف نوضح أولا الأثر الذى يمكن ان يترتب على استخدام حدود قصوى ودنيا لكل مكون من مكونات دليل التنمية البشرية مستمدة من عينة من محافظات الدول، وذلك بالمقارنة بالحالة التى تضمنها التقرير ، وهى استخدام نفس الحدود الموجودة فى عينة الدول التى حسب لها دليل التنمية البشرية فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣.

افرض أن Zij= مساهمة المكون Xi (حيث $i=1,2,3$) فى دليل التنمية البشرية للمحافظة ، j والذى سنشير إليه بالرمز Hj. الآن اذا استخدمنا الحدود القصوى والدنيا للمكون Zi الموجودة فى عينة الدول ، واستخدمنا الرمز N(أى الحرف الاول من Nation) للدلالة على ذلك ، فان :

$$(1) \qquad Z_{ij}(N) = \frac{X_{ij} - \min X_i(N)}{\max X_i(N) - \min X_i(N)} = \frac{X_{ij}}{R_i(N)} - \frac{\min X_i(N)}{R_i(N)}$$

حيث $R_i(N)$ هو مدى المكون X_i فى عينة الدول . وفى هذه الحالة يكون دليل التنمية البشرية للمحافظة J هو

$$(2) \qquad H_j(N) = 1/3 \sum_i Z_{ij}(N)$$

وعندما تستخدم الحدود القصوى والدنيا الموجودة فى عينة محافظات الدول ، حيث نستعمل الرمز G للدلالة على ذلك (أى الحرف الأول من Governorate) تكون مساهمة المكون X_i فى دليل التنمية البشرية للمحافظة j هى $Z_{ij}(G)$

$$(3) \qquad Z_{ij}(G) = \frac{X_{ij} - \min X_i(G)}{\max X_i(G) - \min X_i(G)} = \frac{X_{ij}}{R_i(G)} - \frac{\min X_i(G)}{R_i(G)}$$

$$(4) \qquad H_j(G) = 1/3 \sum_i Z_{ij}(G)$$ ويكون دليل التنمية البشرية للمحافظة j هو

الآن من المتوقع أن يكون المدى $R_i(G)$ المأخوذ من عينة محافظات الدول أكبر من المدى R_i (N) المأخوذ من عينة الدول [٢٣] فى هذه الحالة سوف يكون الحد الأول فى الطرف الأيمن للمعادلة(3) أضعف من الحد المناظر فى المعادلة (1)

$$\frac{X_{ij}}{R_i(G)} < \frac{Xij}{Ri(N)}$$

من جهة أخرى يلاحظ أن :

$$\frac{\min X_{i(G)}}{R_i(G)} < \frac{\min X_{i(N)}}{Ri(N)}$$

حيث أن: $\min X_{i(G)} < \min X_{i(N)}$ ، وأن $R_i(G) > Ri(N)$

ومن المرجح فى هذه الحالة أن يكون $Z_i(G)$ أصغر من $Z_{ij}(N)$. ويحتوى جدول (٢) على مثال عددى لتوضيح اثر اختلاف الحد الأقصى والحد الأدنى المأخوذين من عينة محافظات الدول عن الحدين المأخوذين من عينة الدول على قيمة مساهمة المكون X_i فى H_j أى على Z_{ij}[٢٤]*.

٦- حول الاستراتيجية المقترحة للتنمية البشرية

تضمن الفصل الأول من التقرير (ص ١٣-١٧) بيانا بالعناصر االرئيسيسة لاستراتيجية التنمية البشرية فى مصر. وهذه العناصر هى:(أ) التنمية المتواصلة .(ب) اختيار أسلوب الانتاج.(ج) دور الدولة ودور القطاع الخاص فى مجال الانتاج.(د) توزيع ناتج العمليات الانتاجية. (هـ)اللامركزيةوبناء القدرات والأطر المؤسسية فى مجال الادارة.

وسوف ننطلق من نقطتين فى تقييمنا لهذه العناصر. الأولى : فهم التنمية البشرية على أنها تعنى التنمية الشاملة المتجددة ذاتيا ، والتى تدور حول الناس ابتداءً وانتهاءً ، وتعمل على تطوير

* إقترح الباحث تطبيق الحدود القصوى والدنيا الواردة فى عينة المحافظات ؛ واستخدام حدود قصوى من عينة الدول وحدود دنيا من عينة المحافظات . وقدتجاوزت أدبيات التنمية البشرية هذه القضية برمتها بتثبيت الحدود الدنيا والقصوى (راجع دائرة الحوار بهذا العدد) . (المحرر)

شتى جوانب حياتهم . والثانية: فهم الاستراتيجية على أنها تعنى مجموعة من الغايات مقرونة بتحديد للمسار العام أو الوسائل الرئيسية الكفيلة ببلوغ هذه الغايات ، مع تذكر أنه كثيرا مايتعذر التمييز القاطع بين الغايات والوسائل . ، بناء على ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية حول الاستراتيجية التى اقترحها التقرير للتنمية البشرية فى مصر:

أولا: تضمنت الاستراتيجية المقترحة أربع غايات مهمة ، وهى تلك التى وردت ضمن العناصر (أ)،(ب)،(د)،(هـ) أعلاه ، وذلك على النحو التالى :

(١) النمو الاقتصادى الذى يتفادى الاصطدام بقيد الموارد ، بحيث يلبى النمو احتياجات الجيل الحاضر دون أن يفرض فى الوقت نفسه قيودا على امكانية تلبية احتياجات الأجيال المقبلة . وحسب قراءتى للتقرير (ص ١٤، ص ٩٠) فهذا هو المقصود بالتنمية المتواصلة (العنصر أ).

(٢) التشغيل : أى اختيار أسلوب للانتاج كثيف العمل (العنصر ب) حتى يمكن " توسيع نطاق التوظف المولد للدخول ليشمل أكبر عدد من السكان للتخفيف من حدة مشكلة الفقر ، وتحقيق مشاركة الناس فى عملية التنمية فى ثمارها . فضلا عن أن التوجه الى أساليب الانتاج كثيفة العمل يتفق مع خصوصيات الاقتصاد المصرى حيث تشتد الندرة النسبية لكل من الأرض ورأس المال بالمقارنة بعنصر العمل " (ص ١٥ من التقرير)

(٣) عدالة توزيع الدخل (وهذا هو العنصر د) ويركز التقرير فى هذا الصدد على خلق فرص عمل منتجة باعتبارها عاملا أساسيا لتحسين توزيع الدخول ، ويستبعد الالتجاء الى اعادة توزيع الأصول لتحسين التوزيع بدعوى أنه " لم يعد هناك مجال فى مصر لجولة اخرى من اعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث فى الاصلاح الزراعى فى الخمسينات " (ص ١٦من التقرير). ويرى التقرير أن أساسيات علاج التفاوت فى التوزيع " يجب أن تصممها الدولة فى اطار دورها التنظيمى " ، بالاعتماد على " أدوات السياسة المالية " دون التخلى عن مسئولياتها عن برامج ومشروعات تأمين سبل العيش لفئات المجتمع الفقيرة وللفئات الضعيفة" (ص ١٦ من التقرير).

(٤) المشاركة وقد عالج التقرير قضية المشاركة (العنصر هـ) على مستويين . أولهما : مستوى "اطار مؤسسى قائم بالفعل " يتم فيه " تحقيق اللامركزية وبناء القدرات والأطر المؤسسية فى

مجال الادارة " .وثانيهما : مستوى تغيير الاطار المؤسسى القائم الى اطار " يتلاءم تماما مع متطلبات التنمية البشرية ويؤدى اليها . وتدور هذه المقومات حول تفويض وانتقال السلطة ... والمشاركة الشعبية (التقرير ، ص ١٦-١٧).أما العنصر الثالث المتبقى من العناصر الخمسة المقترحة لاستراتيجية " التنمية البشرية (العنصر ج) فهو يتعلق بالمسار العام الواجب اتباعه لتحقيق هذه الغايات الأربع . وقد ركز التقرير فى هذا الشأن على قضية دور كل من الدولة والقطاع الخاص فى مجال الانتاج . حيث تعين أسلوب عمل الدولة فى توظيف " أدوات السياسة الاقتصادية فى التوجية غير المباشر ، من خلال الحوافز الايجابية والسلبية لقرارات الاستثمار فى القطاع الخاص " ، وفى القيام بتلك المشروعات الاستثمارية التى تتكامل مع مشروعات القطاع الخاص. كما رسم التقرير الأولويات للاستثمارات الحكومية ورتبها على النحو التالى : مشروعات البنية الأساسية المادية كأولوية أولى ثم مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية كأولويه ثانية ، ثم الاستثمار فى البحوث والتطوير كأولوية ثالثة (التقرير ، ص ١٥-١٦).

ثانيا: لاجدال فى أن العناصر التى حددها التقرير لاستراتيجية التنمية البشرية لمصر مهمة ، وان كانت مثيرة للجدل فيما يتعلق بمضمونها . ولكن هذه العناصر لاتجسد بدرجة كافية ثراء مفهوم التنمية البشرية فعلى سبيل المثال كان من الواجب ابراز عناصر اخرى ومعالجتها بشىء من التفصيل ، من أهمها مايلى :(أ) تطوير القدرات البشرية من خلال مراجعة جذرية لنظم التعليم والتدريب وللعلاقة بين التعليم والعمل من جهة ، وبين التعليم والبحث العلمى من جهة اخرى. (ب) التطوير التكنولوجى كعنصر جوهرى من عناصر الاستراتيجيةمن جهة ، وكعنصر يساعد على تطوير القدرات البشرية من جهة أخرى.(جـ) الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية بالمعنى النسبى . ويرتبط بذلك الهدف هدف آخر وهو تطوير الهيكل الاقتصادى مع تحقيق درجة متزايدة من التماسك والتشابك بين مختلف عناصره.(د) زيادة القدرة الادخارية للاقتصاد المصرى ضمانا لتمويل نسبة متصاعدة من الاستثمارات بالاعتماد على الموارد المحلية .(هـ) سمات الاطار المؤسسى أو التنظيم الاجتماعى الأكثر تلاؤما مع مواصفات ومتطلبات التنمية البشرية.

وينبغى ألا يفهم من مطالبتنا بابراز العناصر السابقة ضمن الاستراتيجية المقترحة للتنمية البشرية فى مصر أن التقرير قد غفل عنها تماما . فقد وردت اشارات لهذا العنصر أو ذاك فى مواضع

متفرقة من التقرير . ومن الأمثلة على ذلك ماورد فى الفصل الأول من التقرير من تأكيد على أهمية أن " تصبح التنمية البشرية مسئولية قومية تعتمد فى استمرارها وانجازاتها ، عبر الزمن على الموارد المحلية" (ص ١٣) . وكذلك تعرض التقرير فى الفصل الرابع لعدد من النقاط المتصلة بسياسات وتمويل التنمية البشرية فى مصر ، وان كانت المعالجة قد تركزت على متابعة التطور التاريخى لهذه السياسات فى الاطار المصرى. وأخيرا ، فان الفصل السادس من التقرير قد تعرض للكثير من الأمور ذات الصلة بالاستراتيجية . ومع ذلك فقد كان من الأنسب أن يأتى بيان التقرير عن عناصر الاستراتيجية وافيا وشاملا لكل العناصر المهمة سواء وردت فى أجزاء أخرى من التقرير أم لم ترد.

ثالثا: نورد فيما يلى سبع ملاحظات حول بعض عناصر الاستراتيجية التى وردت فى التقرير أو تلك المقترح اضافتها اليه ، وذلك دون أى ادعاء بتقديم استراتيجية متكاملة أو بديلة.

الملاحظة الأولى: كان التقرير موفقا فى ادماج البعد البيئى مع النمو الاقتصادى واعتبار المزيج (التنمية المتواصلة) العنصر الاول فى الاستراتيجية . ولكن كما يشير التقرير فى موضع آخر فانه لاسبيل الى تحقيق تنمية بشرية اذا ما استنفدت موارد كوكبنا ، كما أنه لاسبيل الى التنمية المتواصلة بدون تحسن نوعى فى حياة البشر ، وهو مايستلزم استنفاد قدر من الموارد. ولذلك فان " التحدى الحقيقى هو كيف يمكن التوفيق بين هذين الأمرين " (ص٩٠) كما أن هناك حاجة الى تحديد أهداف للحفاظ على البيئة دون اهمال قضايا التنمية البشرية "(ص٩٢). وحيث أن مثل هذه التحديات والاشكاليات ليست بالجديدة تماما ، فقد كان المتوقع من التقرير أن يتصدى لها بشىء من العمق والتفصيل من المنظور الاستراتيجيى/المصرى ، لا أن يشير اليها كقضية عامة ويتناولها من المنظور الكوكبى أو العالمى.

الملاحظة الثانية: تناول التقرير عنصر أختيار اسلوب الانتاج ، تحت الحاح مشكلة البطالة المتفاقمة حاليا . ومن ثم فقد أوصى بالأخذ بأسلوب للانتاج كثيف للعمل . ومع أن التقرير قد أشار فى مقدمة الحديث عن اختيار أسلوب الانتاج الى وجوب " اختيار نمط الانتاج الذى يحقق الكفاءة والقدرة التنافسية على المستويين المحلى والعالمي" (ص ١٤) ، الا أنه تناسى هذا المعيار فى غمار الانشغال بقضية البطالة. والحقيقة أن تعدد الاهداف ، ومن ثم تعدد المعايير فى اختيار أساليب الانتاج قد يفرض الأخذ بأكثر من أسلوب للانتاج ، وربما المزج بين أساليب مختلفة للانتاج فى اطار نفس العملية الانتاجية.

ولعل الخبرة الصينية التى تتلخص فى مبدأ " السير على قدمين" تكنولوجياً فى آن واحد مرشد جيد لنا فى هذا الصدد . فالأمر لم يعد يتعلق بالاختيار بين أسلوب للانتاج مكثف لاستخدام عنصر العمل وأسلوب للانتاج مكثف لاستخدام عنصر رأس المال ، بل باكتشاف الفروع أو الصناعات أو أجزاء من العمليات الصناعية التى يمكن تطبيق هذا الأسلوب أو ذاك فيها بما يوفر فرص عمل معقولة أو بما يحقق كفاءة وقدرة تنافسية عالية أو يحقق الاثنين معا . فبينما يجب السعى لاكتشاف أكبر عدد من المجالات التى يمكن استخدام العمالة فيها بكفاءة لحل مشكلة البطالة ، يتعين السعى أيضا للدخول فى مجالات انتاج تنطوى على استخدام تكنولوجيات متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية من أجل الحصول على موطىء قدم لنا فى بعض الصناعات الحديثة و/أو من أجل تحقيق أهداف تصديرية. وهو مايقتضى تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية حتى لانكون دائما فى موقف الضعيف المضطر الى تقبل مايقدم اليه صاغرا سواء أكان ذلك يناسب ظروفه وتطلعاته الصناعية أم لايناسبها. واضافة الى ماتقدم ينبغى توسيع نطاق الخيارات المتاحة تكنولوجيا لتشمل تكنولوجيات ذات درجات متعددة من الكثافة للعمل أو لرأس المال أو الكثافة لمهارات معينة أو لمحتوى علمى وتكنولوجى معين . ومن هنا قد يكون من الملائم تعديل المبدأ الصينى الى مبدأ " السير على عدة أقدام " تكنولوجياً.

الملاحظة الثالثة: فى تناول عدالة التوزيع كعنصر استراتيجى ، استبعد التقرير اعادة توزيع الثروة بدعوى أنه لم يعد هناك مجال لجولة أخرى من اعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث فى الاصلاح الزراعى فى الخمسينات (ولم يشر التقرير هنا الى التأميم فى الستينات). وهو استبعاد يمكن فهمه فى زمن راجت فيه الدعوة الى التحول الى اقتصاد السوق وكسب ود القطاع الخاص والتأميم العكسى (الخصخصة). ولكن من الصعب قبول هذا الاستبعاد فى اطار الدعوة الى التصور التنموى الجديد الموسوم بالتنمية البشرية والذى يركز على عدالة التوزيع والتشغيل وتنمية القدرات البشرية.

والحقيقة أننا لم نعد نعرف شيئا يستحق الذكر عن نمط توزيع الثروة عموما أو الأصول الانتاجية خصوصا فى مصر (ربما باستثناء توزيع ملكية وحيازة الأراضى الزراعية التى لاتخلو بياناتها من الثغرات أيضا). وفى غياب هذه المعرفة التى يجب أن يسعى تقرير التنمية البشرية

للحصول عليها وتوثيقها ، يتعذر قبول استبعاد اعادة توزيع الثروة كأحد مداخل تحقيق العدالة التوزيعية عموما ، وقصر وسائل تحسين التوزيع على خلق فرص عمل منتجة واستعمال أدوات السياسة المالية والبرامج الخاصة لرعاية الفئات الضعيفة. فمثل هذه المعالجة لا تتلاءم مع الأهمية الخاصة لعنصر التوزيع فى الاطار الاستراتيجى للتنمية البشرية، ولاتقدم حججا مقنعه على أن الوسائل المقترحة لتحسين التوزيع تقدر فعلا على ذلك بدرجة محسوسة فى مجتمع يحاول كسر حاجز التخلف والانطلاق على طريق التقدم. ولاشك أن مقتضيات ذلك قد تختلف عن الوسائل التقليدية لاعادة التوزيع فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة مقتضيات اعادة تشكيل الاطار المؤسسى أو التنظيم المجتمعى وتعديل توزيع السلطة فى المجتمع . فهذه أمور جوهرية قد يتطلب تعديلها معاودة النظر فى التوزيع الحالى لملكية الأصول والالتجاء الى بعض أساليب التدخل الادارى التى يستهجنها أنصار اقتصاد السوق(٢٥).

كذلك فان التعويل على زيادة معدل النمو الاقتصادى من أجل خلق فرص عمل منتجة (ص ٩٢) ليس أمرا مضمونا والتقرير ذاته تحدث فى موضع آخر عن " نمو بدون فرص للتوظف"(ص٢٤). ومن جهة أخرى ، فان خلق فرص العمل ، وان كان ضروريا ، إلا أنه قد لايكفى لتحسين توزيع الدخول . فكثيرا ماتتوافر فرص العمل للناس ولكن عند مستويات متدنية للاجور لاتنتشلهم من هوة الفقر. ولهذا ، فان تناول قضية التوزيع ينبغى أن يتسع ليشمل توزيع الدخل والثروة وسياسات التوظف والأجور واختيار التكنولوجيا وسياسات التعليم وتكافؤ الفرص ، وفرص الحراك الاجتماعى ومااليها.

وقد تطرق التقرير الى العلاقة بين النمو الاقتصادى والتوزيع فى مواضع مختلفة . ويهمنى بصفة خاصة أن أعلق على قول التقرير ان " القضية الرئيسية ليست أن إطلاق قوى السوق يؤدى بالضرورة الى مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل ، وانما التغيرات فى سرعة النمو وفى السياسات الاقتصادية الكلية هى التى تحدد منحنى التوزيع " (ص ٢٩) . فهذا القول مبنى الى حد كبير على ملاحظة التقرير أن الفترة من منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات قد شهدت نموا سريعا وشهدت تحسنا فى توزيع الدخل فى نفس الوقت ، وان الفترة التالية شهدت تراجعا فى النمو الاقتصادى وتدهورا فى التوزيع. وقد وجد التقرير فى هذا الارتباط الظاهرى بين النمو والتوزيع فى

مصر سندا فيما يبدو لتبرئة ذمة سياسة الانفتاح التى يقول عنها أنه " ألقى عليها اللوم كثيرا بأنهاساعدت على زيادة درجة عدم العدالة،على أساس أنها سمحت بزيادة المبادرات الخاصة والأنشطة الطفيلية فى مجالات الاستيراد والتصدير فضلا عن توسيع حلقة التجاريين المحليين " (ص ٢٨).

والواقع ان اطلاق قوى السوق - مع ثبات العوامل الأخرى - يؤدى بالضرورة الى تدهور التوزيع. فثمة ميل كامن فى آليات السوق نحو اللامساواة سواء عندما تعمل على الصعيد الدولى (توزيع ثمار التجارة الدولية) أو عندما تعمل على الصعيد القطرى (توزيع ثمار التنمية بين الطبقات أو الاقاليم). ويمكن الرجوع فى ذلك مثلا الى أحد الاقتصاديين الغربيين الذين أسهموا فى توضيح هذه الفكرة من منظور غير ماركسى وهو جونار ميردال [٢٦] . ومن هنا فان الانفتاح وماصحبه من اطلاق قوى السوق وفتح مجالات أوسع أمام المشروعات الخاصة ، قد أسهم فى تدهور التوزيع الابتدائى للدخل . أما لماذا تحسن التوزيع فى نهاية المطاف فى العقد البادىء منذ منتصف السبعينات ، فليس لسرعة النمو أو السياسات الاقتصادية الكلية فى تلك الفترة وانما لأن أحد العوامل المفترض ثباتها لصحة الزعم بتدهور التوزيع مع اطلاق قوى السوق لم تكن ثابته ، ألا وهى التدفقات الخارجية التى أفادت منها مصر ، وبخاصة تحويلات المصريين المشتغلين فى الخارج وكذلك ما ارتبط بهجرة العمالة من تقلص فى عرض العمل وارتفاع فى الأجور فى الأسواق المحلية ، وكذلك تنشيط وابتكار وسائل متنوعة لاعادة توزيع الدخول بشكل غير نظامى .

والحقيقة أن بعض هذه الأسباب (الهجرة وارتفاع الأجور) قد قدمت فى التقرير فعلا لتفسيرتحسن التوزيع فى الفترة المذكورة (ص ٢٩) . ومن الواضح أنها لاترتبط بالتعميم الواسع الذى أطلقه من قبل حول أن المهم لتحسين التوزيع هو سرعة النمو والسياسات الاقتصادية الكلية (ص ٢٩)، ولا بالاستنتاج المقدم من بعد :"ومن ثم يجب أن ينعكس الاتجاه النزولى للاقتصاد الذى حدث خلال الثمانينات ، بحيث ترتفع معدلات النمو الاقتصادى مما يدعم قضية التنمية البشرية"(ص٢٩). ولا جدال بالطبع فى أهمية زيادة الاستثمارات ومعدلات النمو للخلاص من الركود الذى حل بالاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينات والتى جاءت سياسات التكيف والاستقرار لتزيد من حدته . ولكن ذلك فى حد ذاته لم يضمن تحسن التوزيع ولا الارتقاء بمستويات التنمية البشرية ، ما لم يكن هناك تدخل عمدى لتحسين محتوى النمو (ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج ؟) ومالم

تراع الابعاد الاجتماعية فى التنمية من خلال سياسات متحيزة للفقراء . فسرعة النمو ، مثل سرعة السيارة قد تؤدى الى كوارث مالم يتم السير فى الطريق الصحيح أصلاً ومالم يتم التحوط من جانب السائق مسبقا ضد المطبات والمنعطفات الحادة فى هذا الطريق. والسياسات الاقتصادية الكلية قد تدفع بالفقراء الى الدرك الأسفل مالم تصحبها سياسات اجتماعية للتنمية تعمل على اشباع الحاجات الاساسية ومكافحة الفقر واعادة التوزيع لصالح الفئات الضعيفة . وفى تقديرى أن خبرة مصر مع السياسات الاقتصادية الكلية في اطار برامج التكيف والاستقرار تؤكد ذلك.

الملاحظة الرابعة: وفيما يتعلق برؤية التقرير لتقسيم العمل المناسب بين القطاعين العام والخاص فانها لاتخرج فى الواقع عما يقترح عادة فى اطار برامج التكيف والاستقرار . ومن ثم فهو تقسيم للعمل بين الدولة والقطاع الخاص، وأيضا تحديد للاساليب التى ينبغى أن تسير عليها الدولة فى أداء المهام المنوطة بها، يتمشى مع " الموضة" أو "الموجة" السائدة أكثر مما هو مصمم أصلا للوفاء بمتطلبات مفهوم التنمية البشرية فى الظروف المحددة للمجتمع المصرى. ذلك أن التقرير قد جعل الاستثمارات الحكومية مقصورة على ما يتكامل مع مشروعات القطاع الخاص، وحدد لذلك ثلاثة أمور وفق الترتيب التالى: مشروعات البنية الأساسية المادية ومشروعات البنية الأساسية الاجتماعية ومشروعات البحوث والتطوير . كما قيد التقرير دور الدولة بتوظيف أدوات السياسة الاقتصادية فى التوجيه غير المباشر لقرارات الاستثمار الخاص.

وفى تقديرى أن هذه الرؤية لدور الدولة لاتتفق ومعطيات الواقع المصرى، كما أنها لاتستجيب لمتطلبات المفهوم الواسع للتنمية المسمى بالتنمية البشرية . فاستبعاد الدولة من مجال الاستثمار الانتاجى وقصر دورها على الاولويات الثلاث مع التوجيه غير المباشر للقطاع الخاص لايضمن تحقق العنصر الاول من عناصر الاستراتيجية (النمو الاقتصادى) ولاتحقق العنصر الثانى (التشغيل وحل مشكلة البطالة) ويعجز ايضا عن بلوغ درجة العدالة فى التوزيع واشباع الحاجات المتضمنة فى العنصر الرابع (التوزيع)والعنصر الخامس (المشاركة).

لقد أوضحت تطورات الأوضاع فى الاقتصاد المصرى أن القطاع الخاص أضعف مما تصور الكثيرون من أنصاره ، برغم ما أتاح له الانفتاح من فرص وحوافز مغرية عبر ما يزيد الآن عن عشرين سنة. ولم ينجح القطاع الخاص المصرى فى سد الفراغ الذى نتج عن انسحاب الدولة من مجالات

الانتاج. بل ثبت أن القطاع الخاص ربما ينمو بصورة أفضل فى كنف القطاع العام عندما توكل اليه مهام تكميلية لما يقوم به القطاع العام . وليس من الصحيح أنه كانت هناك مزاحمة حقيقية للقطاع الخاص من جانب القطاع العام . ولعل خبرة السنوات الأخيرة فى مصر التى طرحت فيها المشروعات العامة للبيع تؤكد ضعف امكانات القطاع الخاص، وعدم قدرته على شراء هذه المشروعات . وهذا أمر لابد أنه قد خيب ظنون أصحاب الدعوة الى الخصخصة . ومن جهة أخرى فان قصر تدخل الدولة فى الاقتصاد على اساليب التدخل أو التوجيه غير المباشر يضيق من نطاق حركتها ويحد من قدرتها على تحقيق بعض عناصر استراتيجية التنمية البشرية . ولايتسق مع الخبرات التنموية الناجحة سواء للدول الرأسمالية القديمة أو للنمور الآسيوية الحديثة التى لجأت الى طائفة متنوعة من الاساليب . بما فى ذلك اساليب التدخل الادارى (٢٧) . وفى تصورى انه مالم يكن للدولة دور أقوى كثيرا مما ينصح به التقرير فلن تتمكن مصر من مواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة أو رفع معدل الادخار المحلى أو النهوض بتكوين القدرات البشرية والانتفاع بها ، أى انها لن تتمكن من تحقيق التنمية البشرية التى يسعى التقرير المصرى الى الإعلاء من شأنها .

الملاحظة الخامسة: لقد ناقش التقرير العلاقة بين التنمية البشرية وبرامج التكيف والاستقرار ، وقد أشرنا فى القسم الاول من هذه الورقة الى ابراز التقرير لعدد من التناقضات بين توجهات برامج التكيف والاستقرار وتوجهات التنمية البشرية . وهى تناقضات حقيقية بالفعل . ونشير هنا أيضا الى أن التقرير قد أصاب عندما ذكر أن استراتيجية التنمية البشرية لاتعتبر " مجرد تكيف هيكلى ذى وجه انسانى " (ص ٩٤).

ومع ذلك فان التقرير ظل يحاول اقامة زواج سعيد بين برامج التكيف والاستقرار واستراتيجية التنمية البشرية ، باقتراحات بعضها يخرج عن فلسفة هذه البرامج أصلا . ومن هذه الاقتراحات المطالبة بتعديل " أولويات الانفاق العام بحيث لاتكون قطاعات الخدمات الاجتماعية هى أول من يحرم من احتياجاته التمويلية عندما تقتضى الحاجة الى تخفيض أو اعادة تخصيص الانفاق الحكومى" (ص ٦٤) . ومنها أنه فى كل مرة يتم اتخاذ قرار اقتصادى ، " فانه لابد من تمحيص نتائجه من منظور التنمية البشرية " (ص ٨٨) ومنها اعادة النظر فى برنامج " التوظيف المضمون " للخريجين من جانب الحكومة بحيث لاينظر اليه على " أنه اجراء قصير الاجل يوفر متنفسا عند الطوارىء أو فى اعادة التكيف ، كما لايجب أن ينظر اليه على أنه تحويل للدخل أوبرنامج للرفاهية ،

فمثل هذا البرنامج يجب أن يركز على بناء الأصول الانتاجية بما فيها الاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية وفى تكوين رأس المال البشرى ، ومن ثم ينبغى أن يوجه هذا البرنامج الى التوظيف فى قطاعات الخدمات الاجتماعية، حيث يكون العائد أفضل ، بدلا من زيادة فائض العمالة فى قطاع الادارة الحكومية".

وبرغم هذه المحاولات غير العملية للتوفيق بين برامج التكيف والاستقرار وسياسات التنمية البشرية ، فان التقرير يتبنى فى جوانب أخرى نفس فلسفة برامج التكيف والاستقرار . مثلا فيما يتعلق بتقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص كما سبقت الاشارة فى الفقرة السابقة. ومايهمنا التأكيد عليه هنا هو أن ثمة تعارضا جوهريا بين منهج التكيف والاستقرار ومنهج التنمية البشرية. ومصدر هذا التعارض أمران، أولهما : التقييد الشديد لدور الدولة فى المنهج الأول واعتبار قوى السوق هى الأساس حتى بالنسبة لتوزيع الدخل ، والتدخل الحكومى هو الاستثناء ، وثانيهما : الاختلاف بين المنهجين حول الاطار المؤسسى المناسب للتنمية من جهة ، وحول دور الدول النامية فى التقسيم الدولى للعمل من جهة اخرى.

الملاحظة السادسة: التعليم من القضايا المحورية من منظور التنمية البشرية . بل أن بعض الباحثين قد يرون ان التعليم هو لب التنمية البشرية ، وأنه يجب أن يحظى بالاولوية الأولى عند ترتيب مهام التنمية البشرية. وليس هنا مجال الخوض فى تفاصيل هذه القضية الحيوية . وحسبنا التحاور مع التقرير حول أحد استنتاجاته بشأن تمويل وكفاءة التعليم .

لقد ذكر التقرير فى الفصل الثانى أن الانفاق الحكومى على التعليم فى مصر يعبر " عن وضع نسبى أفضل بالمقارنة مع الدول التى تمر بنفس مرحلة التنمية التى تمر بها مصر" (ص ٣٢). وأشار التقرير فى هذا الصدد الى أن نسبة الانفاق على التعليم فى مصر فى سنة ١٩٩١/٩٠ بلغت ٣,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى و٩,٨٪ من الميزانية الحكومية (ص ٣٢) . وقد عاد التقرير الى تأمل الوضع المقارن لمصر فى مجال التعليم فى الفصل الخامس، وذكر أنه من "المثير للدهشة أن نسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج القومى الاجمالى بلغت فى مصر ٤,١٪ عام ١٩٦٠. وهذا الرقم يتجاوز كل أرقام الدول الأخرى مشتملة على الدول ذات الأداء المتميز فى التنمية البشرية مثل سريلانكا وكوريا . وفى عام ١٩٩٠ أنفقت مصر نسبة ٦٪ من الناتج القومى الاجمالى على التعليم.

جدول (٣) الانفاق على التعليم فى مصر وعدد من الدول الاخرى

الدولة	الانفاق التعليمى منسوبا الى الناتج القومى الاجمالى ١٩٦٠	الانفاق التعليمى منسوبا الى الناتج القومى الاجمالى ١٩٨٨-١٩٩٠	الانفاق التعليمى منسوبا الى الانفاق العام ١٩٨٨-١٩٩٠
مصر	٤,١٪	٦٪	٩,٨٪
هونج كونج	...	٢,٧٪	١٥,٩٪
كوريا الجنوبية	٢٪	٣,٧٪	٢٢,٤٪
سنغافورة	٢,٨٪	٣,٤٪	١١,٥٪
ماليزيا	...	٥,٥٪	١٨,٣٪
كولومبيا	...	٢,٩٪	٢١,٤٪
البرازيل	١,٩٪	٣,٩٪	١٧,٧٪
تايلاند	٢,٣٪	٣,٨٪	٢٠,٠٪
سوريا	٢,٠٪	٤,٤٪	١٣,١٪
ايران	٢,٤٪	٤,١٪	٢٢,٤٪
الجزائر	...	٩,١٪	٢٧,٠٪
المغرب	٣,٢٪	٧,٤٪	٢٥,٥٪

ملاحظات على جدول (٣)

(١) النسب المصرية مأخوذة من التقرير المصرى للتنمية البشرية ١٩٩٤، ص ٨٤-٨٥. أما بقية النسب فهى مأخوذة من التقرير الدولى لسنة ١٩٩٣، وقاعدة معلومات ومؤشرات التنمية الدولية وقاعدة معلومات المؤشرات الاجتماعية للتنمية اللتين يصدرهما البنك الدولى على أقراص مرنة.

(٢) يرجع الفرق بين نسبة الانفاق التعليمى الى الناتج القومى ونسبته الى الانفاق العام الى الاختلافات الكبيرة بين الدول فيما يتعلق بدور أو حجم الحكومة مقاسا بنسبة الانفاق العام الى الناتج القومى الاجمالى . ذلك أن

$$\frac{\text{الانفاق التعليمى}}{\text{الناتج القومى}} = \frac{\text{الانفاق التعليمى}}{\text{الانفاق العام}} \times \frac{\text{الانفاق العام}}{\text{الناتج القومى}}$$

فقد تخصص دولة ما نسبة كبيرة من انفاقها العام للتعليم (٣٠٪ مثلا) ، ومع ذلك تكون نسبة انفاقها التعليمى الى الناتج القومى منخفضة (٣٪ مثلا) ، لأن نسبة انفاقها العام الى الناتج القومى منخفضة (١٠٪). وبالعكس قد تخصص دولة اخرى نسبة أصغر من انفاقها العام للتعليم (٢٠٪ مثلا) ومع ذلك يكون نسبة انفاقها التعليمى الى الناتج القومى مرتفعه (٦٪ مثلا) ، لا لشىء الا لكون نسبة انفاقها العام الى ناتجها القومى أعلى (٣٠٪).

وهذا الرقم لازال قابلا للمقارنة مع نسبة انفاق أغلبية الدول الأخرى التى زادت من انفاقها على التعليم خلال هذه الفترة . ومع ذلك يلاحظ أن نسبة تعليم البالغين فى مصر لازالت تقل بشكل ملحوظ عن نظيرتها فى الدول الأخرى ". وقد فسر التقرير هذه المفارقة بأنه ربما " كان هناك نمط خاطىء للانفاق " بمعنى أن " انفاق مصر على التعليم اتسم نسبيا بعدم الكفاءة ، حيث لم يسمح هذا النمط من التعليم لكل المواطنين بالمساهمة فى النمو الاقتصادى كما فى الدول الأخرى " (ص ٨٤).

وفى تقديرى أن مشكلة الإنفاق على التعليم فى مصر لاتنحصر فى أن نمط الانفاق خاطىء أو أنه لايتسم بالكفاءة كما استنتج التقرير .، بل أنها تتمثل أيضا فى عدم كفاية الانفاق على التعليم. وصحيح أن الانفاق على التعليم فى مصر قد لايبدو شديد الانخفاض بالمقارنة بكثير من الدول اذا ما نسب الى الناتج القومى الاجمالى. ومع ذلك . فكما يظهر من جدول (٨) هناك دول عربية تتفوق على مصر فى هذا الشأن كالجزائر والمغرب . ولكن الاعتماد على نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج قد تكون مضللة . ولعل المقياس الأفضل هو نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق العام ، حيث ان التعليم من السلع العامة التى تتكفل الحكومات عادة بتوفير القسط الأكبر منها للناس . وكما يظهر من جدول (٣) فان هناك دولا نسبة انفاقها على التعليم الى ناتجها القومى صغيرة، وأقل كثيرا من النسبة المصرية، ومع ذلك فان نسبة انفاقها على التعليم الى الانفاق العام تصل عدة أضعاف النسبة المصرية المناظرة . فبينما لايتجاوز انفاق مصر على التعليم ١٠٪ من انفاقها العام، فان النسبة تصل الى نحو ١٦٪ فى هونج كونج و١٨٪ فى ماليزيا والبرازيل و ٢٠٪ فى تايلاند و٢٢٪ فى كوريا الجنوبية وايران وأكثر من الربع فى المغرب والجزائر. اذن فالمشكلة فى تمويل التعليم مزدوجة : ضآلة الموارد الحكومية المخصصة للتعليم وتدنى كفاءة استخدام هذه الموارد.

الملاحظة السابعة : النقطة الأخيرة التى أتناولها فى هذا التعليق على الاستراتيجية التنموية التى أقترحها التقرير المصرى للتنمية البشرية تتعلق بالادخار المحلى الذى ينبغى أن يكون أحد العناصر الرئيسية فى أية استراتيجية تسعى الى تنمية بشرية متواصلة ومتجددة. وقد أشار التقرير الى هذه القضية ضمن تحليل الوضع الراهن للتنمية البشرية فى مصر فى الفصل الثانى ، واستنتج مايلى " كان الأداء فى مجال هذا الادخار (المحلى) غير ملائم حيث أن نصيبه النسبى من اجمالى الناتج المحلى انخفض عن مستواه فى السبعينات ، ثم واصل الانخفاض من نسبة ٢٠٪ الى أقل من ٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فيما بين عامى ١٩٨١و١٩٩١"(ص ٢٣). ومن الغريب أن التقرير

لم يتعرض للادخار فى الفصل الخامس الذى خصصه للمقارنات الدولية. وربما يرجع ذلك الى أن التقرير قد اختزل مفهوم التنمية البشرية اختزالا مخلا عند التصدى للمقارنات الدولية حيث ركز على مجالات محدودة للتنمية البشرية وهى : التعليم والصحة والضمان الاجتماعى والسكان والمرأة . غير أن المقارنة الدولية لمعدلات الادخار كانت كفيلة بتوجيه النظر الى احدى القضايا المهمة والمهملة الى حد كبير فى المناقشات الجارية عن التنمية فى مصر .

وربما يكون من المفيد الاشارة الى أن الدول النامية ذات الأداء المرتفع فى التنمية البشرية وفى النمو الاقتصادى ، مثل النمور الاسيوية الاربعة قد دأبت على تحقيق معدلات للادخار شديدة الارتفاع لفترات طويلة ، بحيث تبدو أمامها معدلات الادخار المصرية شديدة التواضع- دلالة على غياب الجدية فى التصدى لقضية التخلف . لقد نجحت تايوان مثلا فى رفع معدل الادخار المحلى من حوالى ١١٪ فى ١٩٦٠ الى ١٨٪ فى ١٩٧٠ ثم الى حوالى ٣٠٪ فى ١٩٨٧ . وفى هونج كونج ارتفع معدل الادخار المحلى من ١٪ فى ١٩٦٠ حتى وصل الى ٢٠٪ فى ١٩٧٧ و ٣٠٪ فى ١٩٨١ وظل يدور حول ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٨٢ -١٩٨٧. أما فى سنغافورة فقد كان الأداء فى مجال الادخار مدهشا، حيث قفز معدل الادخار من ٣٪ فى ١٩٦٠ الى ٢٩٪ فى ١٩٧٠ ثم الى ٣٨٪ فى ١٩٨٠ ، واستقر عند حوالى ٤٣٪ فى الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ .وأخيرا ، فقد قفزت كوريا الجنوبية بمعدل الادخار المحلى من ١٠٪ فى الستينات الى ١٨٪ فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ ، ثم الى ٢٥٪ فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢، وظل المعدل يدور حول ٣٣٪ فى الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨[٢٨].

وفى كل هذه الدول صاحب رفع معدل الادخار المحلى ارتفاع فى معدل الاستثمار أو فى نسبة التمويل المحلى للاستثمار أو الاثنين معا. ومن اللافت للنظر أن جهود هذه الدول فى رفع معدل الادخار المحلى لم تكن مقصورة على الفترات الأولى للتنمية، بل تجاوزتها الى الفترات التى كان الاقتصاد قد حقق فيها معدلات مرموقة للنمو الاقتصادى . وهذا يشير الى ضخامة التضحية التى يجب أن يتحملها المجتمع من اجل كسر حاجز التخلف ومن اجل ضمان استمرارية التنمية. كما أنه يشير أيضا الى أهمية التوزيع العادل لهذه التضحية . حيث لايمكن استمرارها لفترة طويلة اذا وقع الجزء الأكبر منها على عاتق فئة واحدة فى المجتمع مع استئثار بقية الفئات الاجتماعية بثمار التنمية. وهنا درس مهم لمصر وللمعنيين بأمور التنمية عموما، والتنمية البشرية خصوصا.

٧- اقتراحات لتطوير التقرير المصرى للتنمية البشرية

سوف نناقش عددا من الاقتراحات التى يمكن الاستفادة منها فى تطوير التقارير القادمة عن التنمية البشرية فى مصر تحت أربعة عناوين رئيسية :(أ) المفهوم والاستراتيجية .(ب) القياس والتحليل.(جـ) المعلومات وهيكل التقدير.(د) الموضوعات الجديرة بالاهتمام.

أولا: فى مفهوم واستراتيجية التنمية البشرية

فى ضوء ماقدمناه من ملاحظات فى القسم الثالث حول تقديم التقرير لمفهوم التنمية البشرية سيكون من المفيد أن يأتى التقرير التالى بصياغة أكثر احكاما لمفهوم التنمية البشرية وأن يكون تناوله أكثر تدقيقا للعلاقة بين هذا المفهوم والمفاهيم التنموية الأخرى التى قد تشترك معه فى بعض العناصر . وفى تقديرى أن التقرير الدولى قد تعرض لموقف مشابه، وظل يبلور فى المفهوم ويحكم علاقته مع بعض المفاهيم القريبة منه فى الأعداد الثلاثة الأولى منه ، مستفيدا من التعليقات التى ظهرت حول المفهوم . ولابأس فى أن يمر التقرير المصرى بنفس التجربة مستفيدا من التعليقات التى صدرت حول التقرير المصرى ، ومستوعبا لتطورات المفهوم فى التقارير الدولية وفى الكتابات حول التنمية البشرية بشكل عام .

وبالنظر أيضا الى الملاحظات التى أوردناها فى القسم السادس حول العناصر الرئيسية للاستراتيجية التى اقترحها التقرير للتنمية البشرية فى مصر ، سوف يكون من المفيد أن يأتى التقرير التالى بصياغة أكثر احكاما لاستراتيجية متكاملة تتجاوز العموميات الى خصوصيات الواقع المصرى ، وتتعمق فى مختلف العناصر وصولا الى رؤية أكثر تبلورا وأكثر تحديدا لغايات الاستراتيجية والمسار العام الواجب اتباعه من أجل تحقيقها ، والمعالم الرئيسية للسياسات والوسائل الأقدر على بلوغ غايات هذه الاستراتيجية . ونوصى هنا أن يولى التقرير اهتماما خاصا بقضية تكوين القدرات البشرية وتطويرها وقضية التعليم والبحث العلمى والتكنولوجى والخيارات التنموية المتاحة لمصر من هذا المنظور ، وقضية تمويل التنمية وبخاصة رفع معدلات الادخار المحلى ، والدور الملائم للدولة فى كل ذلك انطلاقا من الخبرة التاريخية للمجتمع المصرى ، حتى وان تناقض ذلك الدور مع توجهات برامج التكيف والاستقرار وموجة التحول الى اقتصاد السوق وتراجع دور التخطيط.

ثانيا : قياس وتحليل التنمية البشرية

يمكن فى اطار الدليل المستخدم حاليا لقياس التنمية البشرية انجاز عدد من المهام المفيدة سواء

على المستوى القومى أم على مستوى المحافظات أم على المستويين معا:

(أ) المقارنة بين الوضع الحالى ووضع سابق. ويقدم تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ اقتراحا بشأن أسلوب إجراء مثل هذه المقارنة بين الدول عبر الزمن (بين نقطتين زمنيتين)، وذلك بأخذ القيمة القصوى والقيمة الدنيا لكل مكون من بيانات النقطتين معا ، ثم حساب الدليل لكل نقطة ، ثم ترتيب الدول وفقا لقيمة الفرق فى دليل التنمية البشرية بين النقطتين [٢٩] . ومن الممكن تطبيق أسلوب مشابه على المحافظات المصرية.

(ب)المقارنة بين الوضع الحالى ووضع مستهدف . اذ يمكن مثلا مقارنة الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر كما يعبر عنه الدليل الفعلى للتنمية البشرية ، بالوضع المستهدف فى نهاية الخطة الخمسية الحالية (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) كما يعبر عنه الدليل المقدر للتنمية البشرية . فهذه المقارنة الى جانب المقارنات بأوضاع أخرى مرغوب فى تحقيقها ، يمكن أن تكون أساسا جيدا لتقييم الخطة ومساعدة متخذ القرار على تصويب اتجاهاتها . وهو أمر ليس بالعسير خاصة وأن مكونات الدليل التعليمية والدخلية عادة ماتطرح ضمن الخطة بشكل مباشر . أما توقع العمر عند الولادة فيمكن استنتاجه بناء على الفروض الديموجرافية للخطة.

(ج) حساب الدليل المعدل بالفروق فى توزيع الدخل بين المحافظات .

(د) حساب الدليل المعدل بالفروق بين الذكور والاناث علي مستوى المحافظات .

ويمكن من جهة أخرى تطوير دليل التنمية البشرية ذاته للاستفادة من البعد القطرى للتقرير المصرى . فمثلا يمكن ادراج بعض المؤشرات التفصيلية المتاحة عن المحافظات فى الدليل سواء كاضافة أو كبديل لبعض المؤشرات القائمة . وتبرز أهمية هذه المحاولة بالنظر الى الارتباط العالى بين مكونات الدليل على مستوى المحافظات المصرية. فقد لاحظنا أن معاملات الارتباط البسيط كانت كالتالى: بين متوسط الدخل الفردى وتوقع العمر عند الولادة : ٠,٧٨١ ، وبين متوسط الدخل الفردى والتحصيل التعليمى : ٠,٦٥٠ ، وبين التحصيل التعليمى وتوقع العمر عند الولادة : ٠,٧٣٦ .وهى معاملات مرتفعة بلا شك تدل على وجود قدر كبير من التغير المشترك بين المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية [٣٠]. ومن الجائز النظر فى استعمال مؤشرات أكثر دلالة فى التعبير عن تكوين القدرات والمهارات البشرية تجاوز الحدود الدنيا المتضمنه فى الدليل الحالى . وقد يكون من المفيد أيضا النظر فى اضافة مؤشرات حول المشاركة أو بعض العناصر الاخرى للاطار المؤسسى أو تجربة

بعض المؤشرات لتوزيع الدخل والثروة والفقر سواء كانت مؤشرات مباشرة أم غير مباشرة على نحو ما أشرنا اليه فى القسم الرابع.

وفى أى الأحوال سوف يكون من المفيد أن يولى التقرير المصرى اهتماما أكبر لقضية اختيار الحدود القصوى والدنيا الملائمة لمكونات دليل التنمية البشرية . وذلك من أجل التوصل الى أفضل مقارنة ممكنة بين أداء المحافظات فى مجالات التنمية البشرية . ولعل ماقدمناه من تحليلات أولية فى القسم الخامس يكون خطوة مفيدة على هذا الطريق.

وأخيرا من المفيد التوسع والتعمق فى تحليل المؤشرات والبيانات الواردة فى التقرير المصرى بما يجاوز العرض البيانى البسيط أو حساب المتوسطات والنسب التقليدية . فيمكن مثلا اغناء تحليل الفروق بين المحافظات بحساب بعض مؤشرات التفاوت مثل معامل الاختلاف أو غير ذلك من الصيغ المعتادة فى التحليل الاقليمى . كذلك قد يكون من المناسب أحيانا حساب معاملات الارتباط أو معادلات للانحدار أو معادلات للاتجاه العام لالقاء الضوء على تطور بعض المتغيرات أو على العلاقات فيما بينها . وربما يوضع ضمن الخطط المستقبلية بعيدة المدى لتطوير التقرير بناء نموذج تنموى يستعمل مؤشرات أو دليل التنمية البشرية ، بحيث يمكن مناقشة بدائل مختلفة للتنمية والمقارنة بين مستويات التنمية البشرية الناتجه عن كل منها.

ثالثا: قضية المعلومات وهيكل التقرير

سبق أن ذكرنا في القسم الثانى من هذه الورقة أن تجميع وعرض وتحليل مختلف المؤشرات المتاحة عن التنمية البشرية يمكن أن يشكل خطوة فى سبيل تحسين البيانات المتصلة بالتنمية البشرية من خلال كشفه للفجوات فى المعلومات المتاحة وتوجيهه النظر الى البيانات الواجب الاهتمام بجمعها من جانب الاجهزة المعنية فى الدولة . ومن المهم أن ينتبه واضعو التقرير لهذه النقطة وألا يكتفوا باشارات متفرقة الى هذا النقص أو ذاك فى هذه النوعية من البيانات أو تلك . بل من المفيد أن يتضمن التقرير فصلا خاصا بمتابعة المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية، تسلط فيه الأضواء على النوعيات المختلفة للبيانات وأوجه القصور فيها . بما فى ذلك معدل تكرار جميع البيانات ونطاق التغطية وسرعة النشر ، واقتراحات معالجة مختلف أوجه النقص ، ومتابعة مدى استجابة الأجهزة المعنية لذلك (٣١).

ومن المأمول فيه أن يصبح التقرير المصرى للتنمية البشرية مصدرا لمعلومات جديدة وليس فقط عارضا ومحللا لبيانات جمعت من قبل . وهذا يستدعى أن يتضمن مشروع اعداد التقرير اجراء بعض المسوح الخاصة بمجال أو آخر من مجالات التنمية البشرية . وهذا أمر مفيد حتى لو كان حجم العينة محدودا بالقياس الى ماتقوم به الأجهزة الاحصائية المتخصصة عادة . فهو يفيد ليس فقط فى تحديث بعض المعلومات ، ولكنه قد يفيد كذلك فى تدقيق بعض المعلومات المتاحة . وحبذا لو اقتحم التقرير بعض المناطق المظلمة فى معلوماتنا عن ظواهر مثل توزيع الثروة أو القطاع الخاص الصغير أو القطاع غير النظامى أو الاستراتيجيات التى يتبعها الفقراء من أجل البقاء والآليات غير النظامية لاعادة توزيع الدخل ، حتى ولو تم ذلك اعتمادا على نوع من دراسات الحالة.

ومن المستحب أن يكون تعامل التقرير مع البيانات متسما بدرجة أعلى من الجرأة. فكما سبقت الاشارة فى القسم الثالث كان التقرير محافظا أكثر مما ينبغى فى التعامل مع البيانات وتقبل الكثير من المعلومات برغم الدلائل على وجود هامش خطأ قد يكون كبيرا ، لالشىء سوى أن هذه هى المعلومات التى نشرتها الجهات الرسمية . وتفادى التقرير الدخول فى مقارنات بين تقديرات مختلفة عن نفس الظاهرة، ربما تجنبا لبلبلة القارىء غير المتخصص. كما تفادى التقرير تقديم تقديرات حينما لم تتوفر البيانات الفعلية وآثر السلامة باستعمال بيانات قديمة كما حدث بالنسبة لمناقشة قضية البطالة اعتمادا على بيانات تعداد ١٩٨٦. وربما يكون فى التقارير القادمة مجال أكبر للاجتهاد فى تناول البيانات وتقديم التقديرات المستندة الى اجتهادات أصحاب التقرير . مع المقارنة بين التقديرات البديلة ولو فى الملاحق الفنية للتقرير.

ويتصل بما تقدم ماسبق ذكره فى القسم الثالث من أهمية التمييز فى هيكل التقرير بين الشق الخاص بالوقائع والمعلومات من جهة ، والشق الخاص بالتحليل المنصب على التشخيص واستخراج توصيات بسياسات من جهة أخرى .

رابعا: الموضوعات الجديرة بالاهتمام

ربما يكون من المستحب فى التقارير الدورية للتنمية البشرية فى مصر أن تغطى فى كل اصدار موضوعا معينا وتسلط الأضواء على مختلف جوانبه الى جانب اهتمامها بالمتابعة العامة لأوضاع التنمية البشرية فى المحافظات وفى الدولة ككل. ومن بين الموضوعات التى يمكن أن تركز عليها

الاصدارات المختلفة للتقدير مايلى :

(١) محددات الطاقة الادخارية وطرق تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمع المصرى.

(٢) حجم البطالة فى مصر، وصورها المختلفة وأساليب معالجتها.

(٣) تطور توزيع الثروة والدخل وآليات اعادة التوزيع وأثرها على الفقر فى مصر.

(٤) التعليم العالى والتطوير العلمى والتكنولوجى فى مصر والاستثمار فى البحوث والتطوير.

(٥) المساهمة النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والعائلى فى نفقات التعليم والرعاية الصحية فى مصر.

(٦) المشاركة والتماسك الاجتماعى من منظور التنمية البشرية.

(٧) القيم والسلوكيات الاجتماعية من منظور التنمية البشرية .

(٨) التكيف الهيكلى والتنمية البشرية فى الواقع المصرى.

(٩) التبعية والتنمية البشرية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

(١٠) المزايا النسبية للاقتصاد المصرى والاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية (الجات)

والقائمة يمكن ان تمتد بالطبع . ولاشك أن اختيار موضوع من هذه الموضوعات وكذلك تحديد ما الذى يشمله التقرير من المقترحات المقدمة هنا سوف يتوقف على عدة عوامل من أهمها : دورية التقرير ، والعلاقة مع الجهة الممولة أو الراعية لمشروع اعداد التقرير ، وتقدير الفريق المشرف على التقرير للاهمية النسبية للاقتراحات المختلفة لتطوير التقرير . والموارد المادية والبشرية المتاحة لانجاز التقرير . وربما يتطلب الامر وضع خطة متوسطة المدى للتقرير ، وتحديد نوعية التطورات التى يمكن ادخالها تباعا فى كل اصدار من اصدارات التقرير خلال فترة الخطة.

الحواشى

* يود الكاتب أن يقدم جزيل الشكر الى د. اسماعيل سراج الدين ود. ابراهيم سعد الدين عبد الله ود. محمد عدنان وديع ، لما أبداه كل منهم من ملاحظات ثاقبة أدت الى تحسين الورقة شكلا ومضمونا.

(١) معهد التخطيط القومى ، مصر ، **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٤.

(٢) لاحظ أن العمود الأخير فى جدول (٢-٣) بالصفحة ٢٤ من التقرير يتضمن معلومات خاطئة عن الادخار والاستثمار نتيجة لخطأ فى الطباعة كما أوضح معدو التقرير فى الندوة التى عقدت لمناقشة التقرير فى القاهرة فى ٧ مايو ١٩٩٤.

(٣) المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، **النشرة الاقتصادية الشهرية** ، العدد (١٣) . المجلد (٢) ، يناير ١٩٩٤ (بالعربية) ، نقلا عن البنك الدولى .

(٤) حسب المعلومات الواردة فى : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، **النشرة الاقتصادية الشهرية** ، العدد (١٧) المجلد (٢) مايو ١٩٩٤ (بالانجليزية) ، نقلا عن البنك الدولى. ومعدلات النمو السنوية المحسوبة من البيانات الواردة فى النشرة هى : -١ر٪ فى ١٩٨٧ ، ١,٤٪ فى ١٩٨٨ ، ٠,٥٪ فى ١٩٨٩، ٢,٠٪ فى ١٩٩٠ . صفر ٪ فى ١٩٩١ و ٠,٤٪ فى ١٩٩٢.

(٥) أنظر معالجتنا لهذا التطور فى : **محاضرات فى مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، مذكرة داخلية ٨٩٤، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، فبراير ١٩٩١.

(٦) كان للاقتصاديين المصريين اسهام بارز فى بلورة هذه المفاهيم الأشمل للتنمية والترويج لها فى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، وفى ندوات مركز دراسات الوحدة العربية وغيرها من المناسبات التى نشرت أعمالها فى كتب منذ منتصف السبعينات . هذا بالاضافة الى الاسهامات فى كتب خاصة بعدد منهم .

(٧) صدر عن جامعة الأمم المتحدة فى ١٩٧٧ كتاب يحمل عنوان مؤشرات للتنمية البشرية والاجتماعية : M.V.S. Raõ,K.Porwit and N.Baster,**Indicators for Human and Social Development , Report on the State of the Art** , UNU, May 1977.

كذلك نفذت جامعة الأمم المتحدة مشروعا بحثيا كبيرا فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بعنوان مشروع التنمية البشرية والاجتماعية - أهداف وعمليات ومؤشرات التنمية. أنظر مثلا من أوراق هذا المشروع:

C.A Mills, **On Social Indicators and Development**, Working Paper of the UNU GPID, HSDP (i.e, Human and Social DevelopmentProject)-GPID Series 33,UNU-147,1980..

٥٠

(٨) أنظر محاولة تتبع نشأة مفهوم التنمية البشرية وتطور الاهتمام بعناصره المختلفة فى دراسة د. محمد محمود الامام : " التنمية البشرية من المنظور القومى " المقدمة الى اجتماع الخبراء حول " التنمية البشرية فى الوطن العربى "، الذى نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، القاهرة ٦-٩ ديسمبر ١٩٩٣. لاحظ ما أوردته الدراسة فى (ص٧) حول نظرة عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة (عقد السبعينات) الى التنمية ، حيث تضمن البند (١٨) من القرار الصادر فى أكتوبر ١٩٧٠ حول عقد التنمية الثانى جوهر التعريف المستخدم للتنمية فى تقارير التنمية البشرية وهو " اتاحة فرص أوسع للبشر لحياة أفضل " ، أى مفهوم توسيع الخيارات المتاحة للبشر. كما تضمن القرار قسما خاصا بعنوان " التنمية البشرية ".

(٩) يوجد توثيق لمعظم محاولات صياغة مؤشرات للتنمية حتى منتصف الثمانينات فى مقال المؤلف بعنوان " مؤشرات قطرية للتنمية العربية " ، فى : عادل حسين وآخرون : التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ . لمتابعة التطور الأحدث أنظر مثلا: V. Anderson, Alternative Economic Indicators, Routledge, London, 1991.

(١٠) مقتبس فى دراسة د. محمد محمود الامام المشار اليها فى حاشية (٨) ، ص ١٨.

(١١) تم زيادة المعدل المسجل بنسبة فى حدود ٣٠٪-٤٨٪ بالنسبة لمحافظات سوهاج والدقهلية والمنيا وقنا ودمياط . أنظر المعدلات المسجلة والمعدلة لوفيات الرضع فى جدول م/٩، ص ١٢٧ من التقرير .

(١٢) سبق لكاتب هذا المقال إيضاح هذا القصور فى معدلات النمو الاقتصادى فى سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ فى : المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٨٩،ص ٩-١٣ و ص ١٨٦.

(١٣) يدرك التقرير وجود هذا الفرق بين تقديره وتقدير تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ لنسبة الاكتفاء الذاتى فى الغذاء . أنظر ص ٤١ من التقرير

(١٤) المفهوم ضمنا من التقرير أن بياناته أدق وأكثر اتساقا من بيانات التقرير الدولى عن مصر. (ص ١٨) وربما كان الأمر كذلك. ولكن كان من الواجب محاولة اقناع القارىء بذلك، وبخاصة أن الفروق بين التقديرين ليست هينة . فالتقرير مبنى على تقدير لتوقع العمر عند الولادة قدره ٦٣,٣ سنة مقابل ٦٠,٣ سنة فى التقرير الدولى . وهذا الفارق (٣ سنوات) يحتاج تحقيقه

وفقا لعرف شائع الى نحو ٦ سنوات . كما أن متوسط عدد سنوات الدراسة ٤,١ سنة مقابل ٢,٨ سنة فى التقرير الدولى . ومن جهة أخرى فإن تقدير معدل القراءة والكتابة أقل فى التقرير : ٤٦,٧٪ مقابل ٤٨,٤٪ فى التقرير الدولى . أما فيما يتعلق بمتوسط الدخل الفردى فهناك زيادة بنسبة ١٥٪ فى التقرير الخاص بمصر بالمقارنة بما ورد فى التقرير الدولى .

(١٥) يحسب التقرير أيضا نسبة السكان الذين يعانون الفقر المدقع ، استنادا الى تعريف الفقير المدقع بأنه " الشخص الذى يقل دخله عن ربع متوسط الدخل على المستوى القومى " (التقرير، ص ١٠٧)

(١٦) من هذه الدراسات مثلا دراسة سمير رضوان عن توزيع الدخل فى الريف المصرى :

S.Radwan, **The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt, 1952-1975,** ILO Working Paper WEP 10-6/WP-13,Geneva, January 1977.

ودراسة العيسوى ودراستا كريم المشار اليهما ضمن ملاحظات جدول (١)

(١٧) لاحظ أن تقديرات كريم لدخل خط الفقر فى ١٩٩١/٩٠ تبدو مرتفعه ليس فقط بالمقارنة بتقديرى المحدث لتلك السنة ، وانما هى مرتفعه كذلك من منظورين آخرين : المنظور الأول : هو تكلفة الغذاء المتضمنة فى تقدير دخل خط الفقر. فبالرغم من تأسيس هذه التكلفة على تقديرات خبير التغذية والاسعار الفعلية كما تذكر الدراسة. الا أن انطباعى العام هو أن هذه التكلفة مرتفعه بعض الشىء . فهى تبلغ ٤٠٩ جنيه للفرد فى الحضر و ٣٩٠ جنيه للفرد فى الريف فى السنة (ص ٢٨ من تقرير كريم ١٩٩٤) بما يعادل ١١٢ قرشا للفرد يوميا فى الحضر و ١٠٧ قرشا للفرد يوميا فى الريف . وربما يقتضى الأمر المزيد من التمحيص لتقديرات الاحتياجات الغذائية الدنيا ، ليس فقط من منظور علم التغذية ولكن ايضا من منظور التعرف على البدائل المتاحة فى الواقع لتحصيل نفس الاحتياجات الغذائية الدنيا بثمن أقل.المنظور الثانى: هو قيمة المدخرات الداخلة فى تقدير خط الفقر. فحسب دراسة كريم تبلغ مدخرات الأسرة الحضرية ٣٧٩ جنيها تمثل ١٠,٢٪ من دخل خط الفقر ، بينما تبلغ مدخرات الأسرة الريفية ٤٤٨,٥ جنيها تمثل ١١,٨٪ من دخل خط الفقر . وهى معدلات ادخار بالغة الارتفاع بالقياس الى معدل الادخار من الناتج المحلى الاجمالى الذى لم يزد فى تلك السنة عن ٧٪ طبقا للتقرير التالى :

The Economist Intelligence Unit, **Egypt-Country Report**, No.3,1992,P.3

راجع الملحق (B) من دراسة كريم :The Impact of ... ,op.cit للوقوف على الاعتراضات

المنهجية التى أبداها عدد من الخبراء حول اسلوب التقدير الذى أخذت به.

(١٨) يذهب تقرير كريم ١٩٩٤(ص ١١) الى ان تقديرات مستوى الفقر المشتقة من عينة الانفاق أى التقديرات الأقل لنسب الفقراء ، قد تعطى تقديرات أدق نسبيا بالمقارنة بتلك المشتقة من عينة الدخل . ومع ذلك فإن التقرير يتجاهل هذا الاستنتاج فيما بعد ويجرى المقارنات عبر الزمن مثلا (فى ص ٢٨) باستخدام التقديرين الأعلى والأدنى دون اعتبار للفرق بينهما فى درجة الدقة المشار اليه سابقا.

(١٩) أخذنا هنا بالتقدير الأدنى لنسبة الفقراء الوارد فى دراسة كريم ١٩٩٤ لسنة ١٩٨٢/٨١ الذى يعتمد على التقدير الأدنى لدخل خط الفقر ، وان كان هذا التقدير الأدنى مرتفعا بالقياس الى تقديرى المحدث لنفس السنة. وينطبق نفس الشىء على التقدير المرجع للحضر .

(٢٠) هذه الأمثلة مختارة من المؤشرات المقترحة لتوزيع الدخل فى مقال الكاتب " مؤشرات قطرية للتنمية العربية "، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠

(٢١) هذا القصور معترف به من جانب أصحاب التقرير الدولى للتنمية البشرية . أنظر مثلا قسم الملاحظات الفنية فى تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣، حيث يذكر صراحة " أن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقا من مقياس (أى دليل) التنمية البشرية . ومن ثم فانه على الرغم من كون دليل التنمية البشرية مقياسا دائم التطور، فانه لن يعبر تعبيرا صحيحا عن التنمية البشرية " . (ص ١٠٤) ونظرا لهذا القصور فى الدليل ، فان تقارير التنمية البشرية تسعى لاستكمال صورة الأداء فى مجالات التنمية البشرية ، بايراد عدد كبير من الجداول التفصيلية التى تغطى الكثير من هذه المجالات ، وكذلك بتقديم بعض المعلومات أو المؤشرات الاضافية كما اتبع بالنسبة لقضية المشاركة ، الى جانب دليل التنمية البشرية المعتمد على ثلاثة مكونات وهى : توقع الحياة عند الميلاد والتحصيل التعليمى ومتوسط دخل الفرد المعدل.

(٢٢) لم يقدر دليل التنمية فى باقى محافظات مصر ، وعددها خمس محافظات (البحر الأحمر - الوادى الجديد- مرسى مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) حيث لم يتوفر تقدير لمتوسط دخل الفرد بها من مسح الدخل والانفاق لسنة ١٩٩١/٩٠.

(٢٣) افرض أن مدى الدخل مثلا فى عينة الدول هو الفرق بين متوسط الدخل فى الولايات المتحدة ومتوسط الدخل فى غينيا ، وليكن R(N). الآن اذا أخذنا محافظات الدول كوحدات للدراسة، سيكون المدى هو الفرق بين متوسط الدخل فى أغنى ولاية أمريكية (وهوأعلى من متوسط الدخل فى الولايات المتحدة) ، ومتوسط الدخل فى أفقر ولاية فى غينيا (وهو أقل من متوسط الدخل فى غينيا) وليكن R(G). من الطبيعى فى هذه الحالة أن R(G)

سيكون أكبر من R(N) .

(٢٤) لاحظ أيضا أن نسبة ($\min X_i/R_i$) الى (X_{jj}/R_j)تنخفض فى المثال العددى من ٢٥٪ باستخدام حدود عينة الدول الى ٢٤٪ فى حالة (١) وحالة (٢) ، والى ٢٢٪ فى حالة (٣) والى ١٩٪ فى حالة (٤) والى ١٣٪ فى حالة (٥) والى ٦٪فى حالة (٦). وهذه هى الحالات التى تستخدم حدود عينة المحافظات . أى أن الجزء المطروح من الحد الأول فى الطرف الأيمن للمعادلة (٣) أصغر نسبيا من نظيره فى المعادلة (١). ومع ذلك تبقى جميع قيم Zij (G)أصغر من قيمة Zij(N) .

(٢٥) الدعم أحد وسائل تحسين التوزيع التى قد تنطوى على اتباع أساليب تدخل ادارى كالتسعير الجبرى والتوزيع بالبطاقات . ويعترف التقرير بأن " الوضع الغذائى المعقول الذى يتمتع به معظم المصريين " يمكن بصفة عامة أن يعزى الى " نظام الدعم " ، كما يقدم التقرير توصيات جيدة لترشيد الدعم (ص ٦٣-٦٤). ومع ذلك فقد كان حكم التقرير قاسيا على نظام الدعم حيث يذكر : " لقد ظلت المشكلة تكمن باستمرار فى أن ضمان حصول مستحقى الدعم على هذه الفائدة غير المنكوره استتبع ان يحصل حوالى ٩٠٪ من المصريين على نصيب ما من الدعم، وليسوا جميعا فى حاجة اليه "(ص ٦٣). فهل كانت نسبة الفقراء المحتاجين الى الدعم لاتزيد عن ١٠٪ من السكان ؟ وهل يمكن أن تتساوى نسبة الهدر فى الدعم فى مختلف مجالات الدعم ومختلف صور توصيله ؟ وأليس من المنطقى أن يقيم الدعم من منظور عائده وتكاليفه فى النظم البديلة بدلا من اصدار هذا التعميم الواسع ؟ يمكن للقارىء المهتم بهذا الموضوع الرجوع الى معالجة أكثر شمولا فى كتاب المؤلف : **الدعم ، معالجة اقتصادية وسياسية**، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٧.

(٢٦) Gunnar Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions**, Methuen, London, 1957.

(٢٧) لايتسع المقام هنا لمعالجة تفصيلية لدور الدولة فى التنمية . ويمكن لمن يريد الاطلاع على وجهة نظر الكاتب المفصلة فى هذا الموضوع الرجوع الى دراسته المشتركة مع د. ابراهيم سعد الدين عبد الله " تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة " ، فى مجموعة مؤلفين : **القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، والى بحثه المقدم الى الحلقة النقاشية حول تحرير الاقتصاد المصرى التى نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة فى ١١-١٣ مايو ١٩٩٣ وعنوانه " المفهوم الرسمى لتحرير الاقتصاد ومدى استجابته لمتطلبات انطلاق مصر على طريق التنمية" .

وحول فهمنا لدور الدولة فى الدول الآسيوية (النمور الأربعة) يمكن الرجوع الى الدراسة التى حررها الكاتب وشارك فى تأليفها مع د. رمزى زكى ود. حسين الفقير : **خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر** ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٣) ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢.أو إلى كتاب المؤلف : نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

(٢٨) معدلات الادخار المذكورة فى هذه الفقرة مأخوذة من الدراسة المشتركة للكاتب مع د. رمزى زكى ود. حسين الفقير ، **المرجع السابق** ، ص ٥٧، ص ١٤٧ ، ص ٢٣٤.

(٢٩) تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٣٠) كانت المعاملات المناظرة للارتباط بين مكونات دليل التنمية البشرية المحسوب فى التقرير الدولى لسنة ١٩٩٢ كالتالى ٠,٨٤٨ ؛ ٠,٧٢٩ ؛ ٠,٨٧١ . **أنظر نفس المصدر** ، ص ١٠٩.

(٣١) قد يكون من المناسب الاشارة الى أن مجموعة المؤشرات القطرية للتنمية العربية التى اقترحها الكاتب فى مقاله المنشور بكتاب **التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل** ، (مرجع سبق ذكره) قد تضمنت مجموعة فرعيه من المؤشرات بعنوان " مؤشرات تطوير قاعدة المعلومات " وذلك بالنظر الى أن " تحسين قاعدة المعلومات المتوفرة لبلدان العالم الثالث من المتطلبات الأساسية لاتخاذ قرارات سليمة فى كافة المجالات . بل أن امتلاك قاعدة سليمة للمعلومات، قد يعد الخطوة الاولى نحو امكان ممارسة الدولة لسيادتها على مواردها ووقف أشكال استغلالها لغير صالحها والقضاء على مختلف صور تبديد الموارد " ، ص ٢٦٨.

العمل الاقتصادى العربى المشترك*: المفهوم وتطوره

محمد محمود الإمام**

مقدمة

مضى زهاء نصف قرن على العمل العربى المشترك، بأوجهه المتعددة بما فيها الوجه الاقتصادى. ورغم التطور الكبير الذى أصاب تنظيمه المؤسسى، والتعدد الذى ميز الأساليب المطبقة، وجعل من الحالة العربية حالة فريدة من نوعها بين مختلف أقاليم العالم النامى، فإن الأدبيات، داخل الوطن العربى وخارجه تفيض بالانتقادات الحادة والتقييمات السلبية التى تعبر عن عجز معظم المحاولات المطبقة عن تحقيق الأهداف المنشودة،أو على الأقل عن بلوغ غايات جرى التعارف عليها بالنسبة إلى التنظيمات الإقليمية. بالمقابل فإن الآونة الأخيرة شهدت نشاطا ملحوظا من جانب أطراف خارجية لضم أجزاء من الوطن العربى إلى ترتيبات إقليمية من نوع مغاير، وإن

* بالاضافة إلى المقدمة، تقع هذه الدراسة فى أربعة مباحث هى :

١ - مفهوم العمل المشترك وأبعاده

٢- تطور مفهوم التكامل الإقليمى

٣- معايير اختيار وتقييم فاعلية أساليب العمل المشترك

٤- مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك

وتنشر المجلة فى هذا العدد المبحثين الأول والثانى مع المقدمة ، وفى العدد القادم باذن الله تنشر المجلة المبحثين الثالث والرابع .

** أ.د. محمد محمود الأمام وزير التخطيط الأسبق.

تماثلت بعض أساليبها مع ما حاول العرب تحقيقه منفردين. سواء على الصعيد القومى،أو على الأصعدة الإقليمية الجزئية، وكأن العيب ليس فى نوع الترتيبات الإقليمية المجربة، بل فى تحديد أبعاد الإقليم بضمن الوطن العربى كليا أو جزئيا، ومن ثم فشرط النجاح أو عدم تكرر الفشل أن يعاد رسم الخريطة الإقليمية ذاتها.

ومثل هذا الفرض الأخير يظل بحاجة إلى اختبار، كما يتطلب الإسناد إلى أسس نظرية تكون التجارب قد أثبتت صوابها. وبنفس القدر تكون هناك حاجة إلى إيجاد تبرير علمى للمآل الذى آل إليه عمل مشترك، ساد اعتقاد بأن مقوماته ليست فقط أكثر توفرا عنها فى أقاليم عديدة أخرى، بل إن بعض الخصائص العربية تضيف إلى دواعى نجاحه أبعادا تفوق ما يحوزه أى إقليم آخر. ونود بداية أن نشير إلى أن ما حدث من تطور وتعدد فى مدارس الفكر النظرى فى أوروبا الغربية خلال النصف الأول من القرن الحالى، انتهى إلى رسوخ أقدام النظرية الوظيفية المحدثة التى كانت وراء نجاح تجربة بناء الاتحاد الأوروبى، ورغم ذلك فإن صيغتها تتعرض إلى مراجعات قد تقود إلى إحداث تغيرات جذرية فى بعض أسسها. غير أن الاقتداء بهذه التجربة والاسترشاد بتلك النظرية عجزا عن أن يكتبا نجاحا مماثلا لمعظم تجارب العالم الثالث. فالفشل لم يكن حكرا على التجربة العربية. الأمر الذي يدعو إلى تقصّى الأسباب الداعية إلى الظاهرة العامة، فضلا عن الخاصة. من جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تطورات يوحى بأننا أمام تجارب من نوع جديد، تفرضها قوى لها وزنها فى الشؤون العالمية، دون أن تستند بنفس القدر إلى نوع من البناء النظرى كذلك الذى ظل غالبا على الفكر الاقتصادى حتى الآن. يضاف إلى ذلك أنه مع اختفاء المعسكر الاشتراكى، اختفى التنظيم الإقليمى الذى سعى إلى إقامته، حيث ارتبطت أساليبه بأساليب لإدارة الاقتصادات القطرية لم تعد قائمة. وبالتالي فنحن أمام بديل ينشأ وآخر يتوارى عن الانظار، وعلينا أن نتدبر مغزى هذين البديلين بالنسبة إلى مستقبل التكامل الاقتصادى العربى.

غير أن العمل المشترك أوسع مدى من التكامل بمعناه الدقيق. والواقع أن اصطلاح العمل المشترك هو اصطلاح فريد فى اللغة العربية، وهو يؤدى كثيرا إلى الخلط. فالأصل فى استعماله هو سعى إلى عدم التقيد بمفهوم التكامل وما ينشؤه من التزامات، ومع ذلك نجد معظم الباحثين يتحدثون عنه وكأنه والتكامل مترادفان. على الجانب الآخر تحرص الأطراف الخارجية على تفادى المصطلحين، حيث يدور الحديث عن "التعاون الإقليمى" تارة، و"المشاركة" أو "الشراكة" تارة

أخرى. بالمقابل يتصاعد الحديث عما يسمى "البديل العربى"، وهو حديث يضع التكامل العربى فى إطاره القومى على نفس مستوى المقترحات المطروحة رغم تفاوت الصيغ والأهداف. كما يأتى جانب آخر من الخلط من أن الحديث غالبا ما يفتقد الإشارة إلى الأهداف النهائية التى يعتبر تحديدها أساسا لتقييم مدى ما تحققه الصيغ من نجاح، والتعرف على دواعى النجاح أو الفشل. وتكاد الحوارات تنظر إلى التجمع الإقليمى كما لو كان هدفا بذاته. يكاد يصدر بموجبه حكم دامغ على القطرية بالإدانة، بينما يشيع ذكر بعض المؤشرات على أنها دلائل سلبية، فيصبح بذلك غياب هذه الحرية أو تلك، أو ضعف التبادل التجارى البينى، دلائل تجزم بمحدودية فاعلية العمل المشترك، إن لم يكن بفشل التكامل الاقتصادى.

إن هذه الملامح السريعة لما يغلب على الساحة العربية وأدبياتها يحدد لنا المنهجية الأجدر بالاتباع عند النظر إلى مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك. هناك حاجة أولا، إلى مناقشة المفاهيم، وفى مقدمتها مفهوم العمل المشترك ذاته، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، سواء كانت التكامل فى صورته الدقيقة، أو ما يطرح من صيغ أخرى كتلك التى أشرنا إليها. ثانيا، باعتبار أن التكامل هو الذى يمتلك صيغا محددة ونظريات استقرت إلى حد كبير فى معظم الأدبيات، على الأقل من حيث معالمها، وإن تباينت حول فاعليتها الآراء، فإن من المهم التعرف على معالم الصيغ التى يتوالى طرحها فى الآونة الأخيرة، بطرق برجماتية دون تأسيس نظرى كامل، وإن كانت هناك محاولات لتقديم تبريرات نظرية لدفع الأطراف المعنية إلى قبولها. وأهمية هذا المبحث تعود إلى أمرين: الأول أنه يعالج أمرا يتوقع له أن يسود الفكر المستقبلى العملى، دون أن يلقى ما يستحقه من تحليل علمى حتى الآن، والثانى أنه بعدم تقيده بالأصول التى قام عليها الفكر التكاملى، وبالمراحل التى نظّر لها هذا الفكر، يكون فى الواقع أقرب إلى ما يسمى بالعمل المشترك، الذى تميز بأنه مفهوم متحرر من النظرية وقيودها. ولعل أهم ما فى هذا التحلل من قيود النظرية هو إعادة صياغة أولويات الحركة فى التحرير بين تدفقات عوامل الإنتاج وما تغله من منتجات. ولهذا الأمر أهميته الخاصة بالنسبة للواقع العربى الذى يردد دائما بأنه يتميز بالتفاوت الشديد فى حيازات الدول الأعضاء من الموارد، ومن ثم فى التكامل بينها. ثالثا، علينا أن نجرى تقييما لما يتم طرحه من صيغ. فى ضوء المبحثين السابقين، ووفق مناقشة لما يعتبر معايير مناسبة لقياس فاعلية التكامل أو العمل المشترك بوجه عام. وننتقل فى المبحث الرابع إلى مستقبل العمل العربى المشترك، وما

٧

يتوقع له فى ظل ما هو مطروح على الساحة العربية. سواء على المستويات الإقليمية أو على المستوى القومى، بما فى ذلك ما هو مطروح فى الأوساط العلمية أو على الصعيد الرسمى.

المبحث الأول - مفهوم العمل المشترك وأبعاده

توجه المجتمع العربى نحو العمل المشترك

شهدت بدايات السبعينات تطورات هامة فى الاقتصاد العالمى، ساهم العرب فى صنع جانب منها من خلال نصر أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبه من التفاف العرب معا حوله، وما تلاه من تصحيح أسعار البترول، ثم التوجه نحو حوار عربى أوروبى. وأدت هذه الأمور كلها إلى إعادة النظر فى أساليب العمل المشترك، ورسم استراتيجيات للمرحلة المقبلة، سواء فى مواجهة تغيرات النظام الإقتصادى الدولى وفى القدرات الاقتصادية الذاتية، أو لتكوين رؤى واضحة أمام المفاوض العربى، يستعين بها فى مواجهة الأطراف الأخرى. سواء فى التفاوض الأوروبى، أو فى المنابر الدولية المختلفة، بما فى ذلك هيئة الأمم المتحدة التى كانت قد بدأت تعيد النظر فى النظام الاقتصادى الدولى. والواقع أن تحقيق انتصارٍ كان أزال الغصة التى أصابت العرب فى ١٩٦٧ دون أن يصل إلى حد إزالة جميع آثار العدوان، جعل العرب يصرون على أن يتناول الحوار العربى الأوروبى بصورة خاصة الموقف من القضية الفلسطينية باعتبارها القضية القومية الأولى. غير أن الجانب الأوروبي لم يكن مستعدا لأن يتجاوز الحوار القضايا الاقتصادية التى كانت هاجسه الأساسى فى ظل الرفع المفاجئ لأسعار البترول فى وقت استبد بالعالم الصناعى تضخم ركودى ضاعف من آثاره الاضطراب الذي لم يهدأ بعد في النظام النقدى العالمى. و لم يكن الجانب العربى مستعدا لمثل هذا الأمر. فعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية ومجلسها الاقتصادى شكلا المنبرين اللذين تتم من خلالهما مناقشة الموقف العربى من القضايا الدولية والعالمية. فإن أسلوب العمل كان من قبيل رد الفعل، بمعنى أن يشمل جدول الأعمال الأمور التى تشغل المجتمع الدولى، دون أن يتعدى ذلك إلى تكوين رؤية عربية متكاملة تمكن العرب من إثارة قضايا على الصعيد العالمى، كتلك التى كانت تتم أثناء الخمسينات والستينات من خلال مجموعة عدم الانحياز، والتى تمخضت عن إقامة الأنكتاد، وتعديل اتفاقية الجات ومحاولة إنشاء علاقات أوثق بين دول العالم الثالث.

وهكذا أثار التطور الكبير فى قدرات العرب تطلعات إلى رسم استراتيجيات للمرحلة المقبلة.

٨

كان من أولها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى التى أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم ٦٣٤ فى١٩٧٣/١٢/٣، فى محاولة للخروج من مأزق التجمد الذى أصاب التكامل الاقتصادى. والاستفادة من الإمكانيات المتزايدة التى حصل عليها العرب. وتلاها تصور لاستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية عرضها مدير عام مكتب العمل الاقتصادي العربي على الدورة الثالثة لمؤتمر العمل العربى فى مارس ١٩٧٤، كما أقر المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية للدول العربية فى إبريل ١٩٧٤ الأسس الملائمة لاستراتيجية عربية فى الميدان الصناعى. وتقدمت منظمات أخرى بمقترحات لاستراتيجيات عملها فى معرض الإعداد للحوار العربى الأوروبى. وجاءت هذه التصورات مفتقدة الترابط والتنسيق، إذ أنها لم تنبثق من استراتيجية عامة على الصعيد العربى. ولذلك قرر مجلس الجامعة (قرار ٣٣٧٥ فى ٧٥/١٠/٢١) تشكيل لجنة لبحث أوضاع منظمات العمل العربى المشترك من الناحية التنظيمية. وأوصت هذه اللجنة بتعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠. المنشئة للمجلس الاقتصادى. بحيث يتحول هذا المجلس إلى مجلس اقتصادى واجتماعى، ويتولى رسم السياسة العامة وتخطيط برامج العمل العربى المشترك فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، بما يتمشى مع مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، ويقوم فى الوقت نفسه بالتنسيق بين المؤسسات القائمة وتقييم جهودها. كما تقرر فى إبريل ١٩٧٦ تشكيل لجنة للتقييم مهمتها اقتراح الحلول الكفيلة بدعم العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى وتقييم جهود الأجهزة العربية. وأعقب ذلك إنشاء لجنة التنسيق بين أجهزة الجامعة. تجنبا للضياع المترتب على التداخل بين أنشطتها. من جهة أخرى أصدر المجلس الاقتصادى قراره رقم ٦٠٠ فى١٩٧٥/١/٨. بتكليف الأمانة العامة بتشكيل لجنة (أسميت لجنة العشرين بحكم عدد أعضائها) لإعداد استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك على ضوء مقترحات الدول والمنظمات العربية[١].

وبعبارة أخرى فإن مصطلح العمل المشترك Joint action شاع استخدامه فى الوطن العربى. دون أن يستند - كالتكامل - إلى خلفية نظرية محددة. فقد جاء تعبيرا عن تعدد مجالات نشاط المؤسسات والمنظمات العربية. التى تكاثرت لتحاكى المنظومة العالمية، خاصة بعد أن تكاثرت الأموال العربية. وتجاوزت التنظيم التكاملى القومى، وهو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذى ظل أضعف حلقة فى سلسلة تلك المؤسسات. ومن ثم فهو أوسع نطاقا من التكامل ولكنه أقل

تحديدا وتقييدا. فهو لفظ فضفاض، يعكس على حد قول د. إسماعيل صبرى عبد الله[٢] ثراء اللغة العربية، فهو "أقوى من تعبير التعاون أو التنسيق ... إلخ، ولذلك فهو يراعى الشعور القومى. وهو فى الوقت نفسه أضعف من تعبير الوحدة أو التكامل الذى تخشاه بعض الدوائر ويراه البعض الآخر غير واقعى أو حتى غير علمى". والمشاهد أن معظم الباحثين وكذلك معظم المواثيق تستخدم المصطلح كما لو كان يمثل معنىً متفقا عليه. دون التوقف لحظة لتحديد مفهومه ورده إلى أصوله. فإذا أردنا أن نضع أبعادا لهذا العمل تتفق مع ما تعارف عليه المجتمع العربى، فعلينا الرجوع إلى الوثيقة التى أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا للتكليف الصادر إليها بذلك.

العمل المشترك من منظور وثيقة الاستراتيجية

فى معرض الإعداد للاستراتيجية قدّم الدكتور محمد زكى شافعى، الأمين العام المساعد، رئيس الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ورقة تعبر عن تصوره لدور الأمانة العامة والأجهزة والمنظمات العربية فى وضع استراتيجية للعمل المشترك فى الميدان الاقتصادى، أشار فيها إلى أنه قبل أن ترسم الاستراتيجيات القطاعية لا بد من الاتفاق على الأهداف الكبرى للتعاون العربى على الصعيد العام، وهذه تشمل فى رأيه: تعزيز مقدرة العالم العربى على الصمود فى وجه العدو المشترك للعمل على تسريع معدل النمو الاقتصادى والاجتماعى فى العالم العربى لرفع مستوى معيشة الإنسان العربى فى إطار العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعلية فى تحديد مصيره ، حيث التصنيع هو عضد التنمية الاقتصادية، دون إغفال التنمية الزراعية، خاصة بالنظر إلى ارتفاع الانكشاف الغذائى العربى ، وقبل هذا كله لا بد من الاهتمام بتنمية الطاقات البشرية حيث إن الإنسان هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادى، ورفاهيته هى هدف التنمية، مع وضع الموارد العربية البشرية والطبيعية والمالية فى خدمة تنمية العالم العربى فى مجموعه، مع إيلاء البلاد الأقل تقدما على صعيد العالم العربى أهمية خاصة ومعاملة تفضيلية فى كافة المجالات. وألحقت الأمانة العامة بتلك الورقة مذكرة وضعت فيها الخطوط العريضة لإعداد دراسات فى قطاعات محددة هى، القوى العاملة، وقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة (حصر الموارد الصناعية فى الوطن العربى)، وقطاع الخدمات (السياحة والنقل والمواصلات)، وقطاع التجارة الخارجية وقطاع التعاون المالى العربى.

وبعبارة أخرى فقد استجاب الدكتور شافعى للتطور الذى قدّم التنمية على التجارة الخارجية

١٠

كأساس للتكامل الاقتصادى. فجعل التنمية العربية هى الشاغل الأساسى للعمل المشترك، فهى من الضخامة والشمول والتشعب بحيث تفوق قدرات دولة عربية بمفردها أو منظمة عربية مركزية، مهما بلغت كفاءاتها الفنية أو إمكانياتها المادية. ولذلك طالب بجعل صياغة الاستراتيجية مهمة قومية يشارك الخبراء العرب فى كافة المجالات من الدول والمنظمات العربية. وأكد ضرورة مناقشة البدائل والخيارات، دون تقيد مسبق بأى منها، وبوجه خاص دراسة بدائل تحقيق التكامل الاقتصادى، سواء فى ذلك الأسواق المشتركة أو المدخل القطاعى أو المشروعات المشتركة أو الاتحادات النوعية وغيرها من الأساليب. وهكذا أعاد فتح ملف التكامل الاقتصادى العربى، وأعطى الضوء الأخضر لمن هاجموا منهج السوق المشتركة، أو ما يسمى مدخل تحرير التجارة، حيث ظلت نتائجه محدودة، بينما أغرى تكاثر الأموال بالتركيز على المشروعات المشتركة.

وأفضت الدراسات واللقاءات التى حشد لها جمع كبير من الخبراء وممثلى الحكومات إلى صدور وثيقة "إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك" [٣]، التى صادق عليها مؤتمر القمة العربى الحادى عشر، فى عمان، نوفمبر ١٩٨٠(أثناء غيبة مصر عن الجامعة). وقد سجلت هذه الوثيقة ما "يواجهه الوطن العربى من سلبيات تشكل تحديات مصيرية" على النحو التالى:

١- **التجزئة** التى فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية، وقصّر العمل العربى المشترك حتى الآن فى معالجتها والخلاص منها.

٢- **التخلف** الاقتصادى والاجتماعى وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعى.

٣- **الاستعمار** بشتى صيغه وصوره، خاصة الاستعمار الاستيطانى وتوسعه المتمثل بالوجود الصهيونى.

٤- **الغزو الفكرى** الهادف إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذاتية العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادى.

وفى التصدى لهذه التحديات، أكدت الوثيقة ضرورة أن يعمل الوطن العربى على إنجاز المهام التالية: **الوحدة** ردا على التجزئة - **والتنمية** الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف - **والتحرير الشامل** ردا على الاحتلال الاستيطانى والاستعمار - **والأصالة العربية** ردا على الغزو الفكرى.

١١

وتعتبر الوثيقة أن العمل الاقتصادى العربى المشترك، بصفته أحد عناصر العمل العربى المشترك فى جميع أوجهه من نضالية وسياسية وإعلامية وثقافية. يتفاعل مع العمل العربى العام المشترك، فيفيد كل منهما من الآخر. وترى أن العمل المشترك أكثر جدوى وفاعلية من جزئياته القطرية التى تعمل كل منها على حده، كما أن آفاق العمل الاقتصادى العربى المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية (وهى، كما هو معلوم، الصيغ التى راجت خلال السبعينات، لا سيما بعد الفورة النفطية) رغم جدواها على طريق التكامل، وإنما تتعدى ذلك إلى إحداث المزيد من الترابط العضوى فى الهياكل الإنتاجية للوطن العربى. ولكون الميزة النسبية التى يتمتع بها الوطن العربى فى مجال الطاقة الهيدروكربونية محدودة الأجل، فلا بد من تكثيف العمل المشترك للتعويض عنها بمزايا دائمة. ويقتضى هذا تعظيم القدرات الذاتية من علمية وتكنولوجية، وهو ما لا يكون إلا بالعمل المشترك، كما يتطلب تخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية، وتحرير الاقتصاد العربى من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساوٍ مع مراكز القوى فى الاقتصاد العالمى.

وهكذا كان الهاجس الأساسى الذى شغل الأذهان هو الأمن القومى والتنمية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الأمن القومى يحتاج إلى قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها إلا التنمية الشاملة، وهذه بدورها تفيد حتما من المسيرة القطرية للتنمية، ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدا إذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط إنمائى قومى. ومن ثم حددت الوثيقة معالم التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها، والمعبرة عن تطلعاتها الأصيلة والقادرة على توفير الأمن القومى، فى الآتى:

- رفع مستوى الأداء الاقتصادى أى رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومى ضمن نمط قطاعى متوازن قدر الإمكان، وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

- تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين.

- توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.

- إصلاح نظم توزيع الدخل فى كل قطر عربى.

- تحقيق مشاركة شعبية واسعة فى مسيرة التنمية.

١٢

- تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية.

- الاعتماد القومى على الذات وإزالة التبعية الاقتصادية وإنجاز مهام الاستقلال الاقتصادى.

وتحدد الوثيقة **أهداف العمل الاقتصادى العربى المشترك** التى تقوم عليها الاستراتيجية فى الآتى:

١- تحرير الإنسان العربى وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية فى عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية.

٢- الأمن التكنولوجى. بما فى ذلك الأمن الفكرى والأمن العسكرى والأمن الغذائى .

٣- التصدى للوجود الصهيونى ذى الطبيعة الاستعمارية والمرتبط عضويا بالاحتكارات الدولية. والهادف. بعد استيطانه. إلى امتصاص الوجود العربى ذاته. تنفيذا لمخططاته التوسعية.

٤- تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومى على الذات. والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة.

٥- تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربى فيما بين الأقطار وداخلها.

٦- التكامل الاقتصادى على درب الوحدة الاقتصادية العربية، بما يتطلبه ذلك من إحداث تطوير أساسى فى الاقتصادات العربية وتجسيد الارتباط العضوى الاقتصادى، لا سيما الإنتاجى منه.

٧- إقامة نظام اقتصادى عربى جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربى يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي مساهما بذلك فى إقامة النظام الاقتصادي الدولى الجديد الذى يستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد العالم الثالث وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين دوله.

ولأن المدى الزمنى المحدد للاستراتيجية كان هو الفترة ١٩٨١-٢٠٠٠، فقد أعطيت الأولوية لعدد من المجالات، دون استبعاد العمل المشترك فى مجالات اقتصادية أخرى. وتحددت المجالات

ذات الأولوية فى عشرة هى: تحقيق الأمن العسكرى بقدرات ذاتية عربية - تنمية وتطوير القوى البشرية وضمان حرية حركتها داخل الوطن العربى - اكتساب القدرة التكنولوجية المتمشية مع الأهداف الاستراتيجية. خاصة الأمن القومى والتصنيع الأساسى - تحقيق الأمن الغذائى - التعاون فى مجال البحث عن بدائل الطاقة مع اتباع سياسة نفطية تخدم المصلحة العربية - إعداد القواعد الأساسية للتصنيع والتوجه نحو التصنيع المتكافئ والمتكامل فى بناء الصناعات المحورية - التخطيط لتطوير البنية الأساسية وتوفير العناصر الجوهرية لها وفقا للتصور القومى للتنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد العربى - تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية التجارية والنقدية والمالية مع العالم الخارجى بما يخدم قضايا المصير العربى ويوفر أكبر مردود للأمة العربية - توجيه المدخرات العربية فى داخل الوطن العربى لأغراض التنمية وتعزيز المقومات النقدية والتجارية وفقا لمتطلبات العمل العربى المشترك - وإقامة نشاط تخطيطى على المستوى القومى ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها. ويكون التخطيط إلزاميا فيما يتعلق بالعمل المشترك وتأشيريا فيما عداه.

وفى تعقيب على هذه الأولويات . يقول الدكتور عبد العال الصكبان[٤]: "ورغم أن هذه الأولويات قد جردت هدف الوحدة من فعاليته، وأغفلت هدف الأصالة وأجلت هدف التحرير واكتفت بالتركيز على جوانب من هدف التنمية، إلا أنها تمثل فى نظر الكثيرين بداية جادة على درب العمل العربى المشترك بعد انتكاسات حادة عاناها هذا العمل مع بداية السبعينات وحتى الآن". ويمكن أن نضيف أن هذه النظرة التنموية تغلب عليها المنظور القطرى. فسواء فى المذكرات التى أعدتها الأمانة العامة، أو فى الاستراتيجية ذاتها، لا تكاد الصياغة تختلف عما يقترحه مخطط قطرى لتنمية قطر بعينه. يتضح هذا أيضا فى القطاعات التى اختارتها الاستراتيجية للتصنيع. وهى: الصناعات العسكرية - الصناعات الأساسية - الصناعات الهندسية ولا سيما صناعات وسائل الإنتاج - الصناعات البترولية والبتروكيماوية والكيماوية - الصناعات الزراعية - صناعات مواد البناء والتشييد. قد يكون من الممكن إحداث نوع من تقسيم العمل فى هذه الصناعات، غير أن العبرة تكون فى الصناعات المتتامة complementary industries، ووضع القواعد التى يجرى بها توزيع هذه الصناعات بين الأقطار، وهو ما لم تتعرض له البرامج التى تناولتها الاستراتيجية فى هذا المجال اكتفاء بالإشارة إلى تحقيق التنسيق، والتأكيد على الترابط العضوى.

١٤

المواثيق والاتفاقيات الأخرى للعمل المشترك

إلى جانب وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك دفع الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية. الدكتور عبد الحسن زلزلة، باتجاه تبنى عدد من الوثائق الأخرى التى أعادت صياغة عملية التكامل الاقتصادي على نحو نسخ اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وأضاف إلى تلك الوثيقة وثيقة أخرى صادقت عليها نفس القمة (الحادية عشرة، عمان نوفمبر ١٩٨٠) هى" **ميثاق العمل الاقتصادى القومى**"(٥) ، الذى تناول فى بابه الأول القواعد المنظمة **للعلاقات العربية**، وتتضمن ما يلى:

١- تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك، الذى كثيرا ما تعرض لنكسات بسبب خلافات سياسية.

٢- التعامل التفضيلى المتبادل، سواء للسلع أو الخدمات أو المشروعات المشتركة.

٣- الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية فيما يتعلق بمعاملة رأس المال والعمل العربى.

٤- العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر منها، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الفعالة فى التنمية العربية.

٥- اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربى المشترك. (أنظر التعليق على هذه الصيغة فيما بعد).

٦- الالتزام بمبدأ التكافل في تمويل الحاجات العربية المشتركة، وبخاصة احتياجات الأمن القومى وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية، وفى مواجهة العدوان والكوارث.

٧- إعادة النظر فى الاتفاقيات الجماعية المعقودة فى إطار الجامعة لتطويرها وزيادة فاعليتها.

٨- التعجيل بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية والعمل على خلق منطقة نقدية عربية على أساس الدينار العربى الحسابى، وربط رأس المال العربى داخل الوطن العربى بالتنمية التكاملية.

٩- تحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية بما يعزز القاعدة الإنتاجية، ومنح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية، والتنسيق المسبق فى دخول الأسواق الدولية للحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية.

١٠- تطوير الهيكل التنظيمى لمؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وأجهزته، الشمولية منها والقطاعية، لزيادة فاعليتها وإزالة الازدواجية وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها.

١١- العمل على أن يكون الهدف النهائى لأى تعاون وتكامل اقتصادى عربى الوصول باقتصادات الدول العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

وتناول الباب الثانى العلاقات الدولية:

١٢- وضع القوة الاقتصادية العربية فى خدمة القضايا القومية، وبخاصة القضية الفلسطينية.

١٣- تعزيز التعاون مع الدول النامية على أسس من التضامن، وعلى نحو يدعم جهودها التنموية، ويعزز استقلالها الاقتصادى.

١٤- الإسهام العربى الفعال من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد، بهدف إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث، والعمل على تصحيح موقع المجموعة العربية فى داخل تقسيم العمل الدولى الراهن.

١٥- العمل على اكتساب دور قيادى فعال للدول العربية فى المنظمات الدولية لخدمة المصالح القومية العربية وقضايا العالم الثالث.

وكما تضمنت الاستراتيجية قسما خاصا بمواجهة المخاطر المستقبلية للتحدى الصهيونى فإن الباب الثالث للميثاق خصص لمجابهة التحدى الصهيونى، وتضمن:

١٦- تدعيم القدرة الذاتية العربية قطريا وقوميا للتصدى للعدو الصهيونى بالالتزام بمبادئ المقاطعة والوقوف بحزم فى مواجهة الدول المساندة له، ودعم دول المواجهة ومنظمة التحرير.

وأقرت القمة الاقتصادية أيضا "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول

١٦

العربية"[٦] التى أسميت بالموحدة نظرا لأنها تضمنت قواعد ضمان الاستثمار إلى جانب المبادئ التى تنظم عملية الاستثمار. كما جرى فى ١٩٨١/٢/٢٧ إقرار "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" [٧]، التى اعتمدت مبدأ إقامة "سوق سلعية موحدة" باختيار قوائم سلعية يجرى تحريرها ولكنها عجزت عن تحرير أول قائمة تضم ٢٦ سلعة غير ذات شأن فى تحقيق تكامل بين الأقطار العربية[٨] ، وهكذا تعثرت هذه المحاولة للالتفاف على قرار السوق العربية المشتركة، وتجزئتها سعيا إلى اجتذاب الدول التى تحفظت على الالتزام بمراحلها المتقدمة. غير أن أخطر ما تضمنته قرارات القمة هو المتعلق "بعقد التنمية العربية المشتركة" بهدف تسريع التنمية فى الدول العربية الأقل نموا، وتقليص الفوارق التنموية بين أجزاء الوطن العربى، وتحقيق نمو مطرد لتحسين دخل الفرد، واعتبار عقد الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة. وخصص له خمسة آلاف مليون دولار تساهم فيها السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر. وقد جاء الاقتراح من جانب الحكومة العراقية [٩] كنوع من المزايدة على الاستراتيجية، وعلى ما تضمنته من تخطيط للتنمية، كان يفترض أن يعالج موضوع العقد. فالمذكرة أشارت إلى فشل منهج تحرير التجارة ومنهج المشروعات المشتركة اللذين كانا أهم المناهج المتبعة فى الماضى، ومن ثم يجب "العودة بالأمور إلى أصولها وربط العمل العربى المشترك بمنهج التخطيط". ولو أن هذا كان المقصود، لوجب اقتراح أن تتضمن الخطة التى نصت استراتيجية العمل المشترك على وضعها فصلا خاصا عن الدول الأقل نموا، بدلا من إصدار قرار منفرد بشأنها. وكانت المحصلة هى إثارة مخاوف الدول البترولية، التى رأت أن المقترحات تصب فى اتجاه ابتداع الوسائل لاقتطاع مزيد من إيراداتها البترولية. ولذلك قررت تلك الدول أن تنفرد بإدارة هذه المبالغ، وإن كان توالى الأحداث فى الثمانينات حال دون تنفيذ القرار.

الخلاصة

اتجه الفكر العربى إلى استخدام مصطلح "العمل المشترك" للدلالة على تعدد المجالات التى أنشئت من أجلها مؤسسات وتنظيمات على الصعيد القومى، سواء فى المجال الاقتصادى أو غيره من المجالات بما فى ذلك عملية التكامل التى سارت على النهج الذى شاع فى الخمسينات، والذى يقوم على المنهج التجارى الذى يعتمد تحرير قوى السوق، بدءا من التبادل التجارى ووصولا إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة. وبعبارة أخرى، فإن الحديث عن العمل المشترك لا يعنى بالضرورة

التخلى عن مبدأ التكامل الاقتصادى، بل إنه يمكن أن يشمله، كما تشير الاقتباسات السابقة من الوثائق العربية. غير أن تعدد مؤسسات العمل المشترك، وتغير أوضاع العالم العربى نتيجة لانتصار أكتوبر ١٩٧٣ وتصحيح سعر النفط، فى وقت احتدم فيه الاختلال فى الأوضاع الاقتصادية العالمية و النظام النقدى الدولى، استوجب توجيه العمل الاقتصادى العربى المشترك وفق استراتيجية شاملة، يراعى فيها تكثيف الجهود من أجل استغلال الإمكانيات المتزايدة للعالم العربى. من جهة أخرى فإن تعثر مسار التكامل من خلال السوق أدى إلى تلمس بدائل لتحقيقه، جرى فيها التركيز على ما يسمى المدخل الإنتاجى بصيغه المتعددة. وقد أدى هذا إلى إيلاء اهتمام إلى التخطيط الشامل، الذي تداخلت أبعاده. فوثيقة الاستراتيجية أشارت إلى تخطيط قومى للتنمية، ولكنها فى الوقت نفسه وضعت معالم لتخطيط العمل العربى المشترك، تشارك فيه المنظمات العربية، ويتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى إقرار خطته ثم متابعتها. وفى نفس الوقت أجرى الرؤساء تعديلا على الميثاق بالاستعاضة عن مقترح الخبراء "باعتماد مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربى المشترك" بالنص الوارد فى البند(٥) أعلاه. وهو ما قضى على عملية تخطيط العمل المشترك. وعند عرض مشروع الخطة القومية الذى قمت بإعداده بمشاركة عدد من الخبراء العرب رفضها المجلس الاقتصادى (بعد طلب حذف صفة "القومية" عنها). وهكذا تاهت عملية التخطيط، بما فى ذلك تخطيط العمل المشترك. بدعوى تفضيل المشروعات المشتركة، بالمعنى الذى أرادت وثيقة الاستراتيجية تجاوزه، وهو المشروعات ذات التمويل المشترك.

والمشاهد أن تزاحم الإجراءات التى تنتهى إلى التزامات مالية تقع غالبيتها بالضرورة على الدول ذات الفائض، وارتباط ذلك بعمل تخطيطى، يبدأ باستراتيجية وينتهى إلى خطة قومية، أثار تخوف هذه الدول من انتقال السيطرة على مواردها المالية إلى مؤسسات قومية رغم أنها لا تملك حق اتخاذ قرارات فوق وطنية، خاصة مع السعى الحثيث للعراق إلى سد الفراغ الذى نشأ عن غياب مصر بعد اتفاقيات كامب ديفيد. ومع تزايد المخاطر الإقليمية بتولى النظام الخمينى الحكم فى إيران، وانشغال العراق بحرب الخليج الأولى، نشأ تجمع إقليمى مغلق على الدول الخليجية مستبعدا العراق، الذى حاول فى ١٩٧٧ تخطى السوق العربية المشتركة وإقامة سوق خليجية مشتركة. كان من الواضح أن كفته فيها سوف تكون هى الأرجح. وقام هذا التجمع المغلق، ولما يجف مداد الوثائق التى أقرتها القمة. فكان مؤشرا لعدم جدية توقيعات الرؤساء عليها. وإيذانا بتوارى العمل المشترك القومى خلف المنهج الإقليمى[١٠].

١٨

المبحث الثانى - تطور مفهوم التكامل الإقليمى

من التعاون الإقليمى إلى التعاون بين الأقاليم

يعتبر التعاون الصيغة الأعم التى تتسم بها العلاقات بين الدول، سواء وقعت فى إقليم بعينه أو انتشرت فى أنحاء متفرقة. وهو يسعى إلى تنظيم العلاقات فيما بينها على نحو يحقق أهدافا تتوخاها كل منها.ومن الوجهة اللفظية يعنى التعاون القيام بعمل مشترك من أجل الوصول إلى غاية محددة أو هدف مشترك common purpose. والواقع أنه أسلوب للعمل يسعى إلى تناول قضايا ذات اهتمام مشترك common concern ، وليس بالضرورة هدف مشترك يتطابق بالنسبة للجميع. فالهدف قد يتخذ أوزانا مختلفة وتفسيرات متباينة لدى كل من الأطراف المشاركة. فالتعاون الذي تعبر عنه وثائق عقود التنمية التى تصوغها الأمم المتحدة ينصب على التنمية،تنظر إليه كل دولة نظرة تتفق وأوضاعها.فالدول النامية تنشد تعزيز تنميتها، بينما تنظر الدول المتقدمة إلى الآثار الاقتصادية والسياسية لها.

وبديهى أن الإقدام على عمل تعاونى أو أكثر بين أطراف معينة يؤدى إلى خلق قدر أكبر من التفاهم المتبادل mutual understanding .فإذا توالت عمليات التعاون لتغطى مساحة كبيرة من القضايا ذات الاهتمام المشترك،فإن هذا ينتقل بالتعاون من جملة عمليات متفرقة ينتهى كل منها بتحقيق الغرض منه، إلى نوع من البناء المؤسسى المولد لعملية تعاون بصورة عمدية تتوسع فيها دائرة العمل إلى قضايا جديدة، تتجاوز ما يندرج ضمن العلاقات بين الدول إلى نواح تدخل بدرجة أساسية ضمن الاهتمامات الداخلية لكل منها، ولكنها تؤثر على نحو أو آخر على الدول الأخرى،أو على أمور تهم أطرافا خارجية، تجد من مصلحتها تعزيز هذا التوجه. ويقود هذا إلى التعاون الإقليمى كتنظيم يضم عددا من الدول المنتمية إلى إقليم، يمتلك من الخصائص ما ييسر له إقامة نظام إقليمى. من أهم هذه الخصائص[١١] التقارب الجغرافى والتجانس فى أنماط الحياة، والتفاعل فى مختلف مناحيها.

هناك أيضا الاعتماد المتبادل interdependence على المستوى العالمى، الذى قد يفضى إلى نوع من الاندماج للكيانات الصغيرة فى نظام عالمى تتحكم فيه القوى الأكبر[١٢]. وقد اتخذ

ذلك فى الماضى شكلا قسريا، من خلال عمليات الاستعمار التى تمكنت بواسطتها الدول المستعمرة من ربط اقتصادات المستعمرات باقتصاداتها، وهيمنت بالتالى على شؤونها الاقتصادية والسياسية، وعمليات اتخاذ القرار فيها، وإن تركت لها أحيانا تحديد أنماط سلوكها الاجتماعى، الذى قد يختار طواعية الاقتداء بالمركز على سبيل التحديث واللحاق بالمدنية. ولكن، باستثناء حالات الاستعمار الاستيطانى كذلك الذى تعرضت له الجزائر، انصبت عمليات الاعتماد المتبادل على تأمين المواد الأولية التى تُدفع المستعمرات إلى التخصص فيها، وعلى توريد عمالة رخيصة لأغراض مدنية أو عسكرية لدول المركز، مع فتح أسواق المستعمرات للمنتجات الصناعية دعما للتصنيع فيها. ومثل هذا التنظيم الإقليمى لا يتطلع إلى إقامة وحدة اندماجية يتشارك أعضاؤها فى إدارتها، وتنصهر مجتمعاتها فى مجتمع واحد كبير، وإن أدى تشابه التعامل مع المستعمرات إلى خلق شعور بالتقارب بينها، يدفعها إلى أن تسعى إلى بناء وحدة بينها عندما تنال استقلالها. وقد ساد شعور من هذا النوع القارة الأفريقية وأقاليمها خلال الخمسينات والستينات، كما أن واقع الوطن العربي جعله يجد فيه سبيلا إلى التنصل من التجزئة القطرية التى فرضها الاستعمار عملا على إحكام قبضته عليه.

يتضح مما تقدم أن مصطلح التعاون يستخدم بمعنيين:

- التعاون كأسلوب عمل، قد يمتد ليغطى أوجها عديدة للحياة، وليشمل دولا عديدة، متقاربة أو متباعدة، أو العالم بأسره. ويستخدم فى أنماط عديدة من الأطر المؤسسية الدولية.

- التعاون كتنظيم لعلاقات دول، تسعى إلى إقامة تجمع إقليمى يتوقع له أن يفضى إلى تدرج فى وثوق هذه العلاقات، وإن لم يشترط له صفة محددة فى مراحله المختلفة، أو فى صورة نهائية يراد لها أن يبلغها.

وفى كلتا الحالتين تكون القضايا المشمولة بالتعاون أو العمل المشترك ذات اهتمام لدى جميع الأطراف، وإن جاز أن تختلف غايات كل منها من إقامة هذا التعاون. فإذا كان الهدف من إقامة التنظيم الوصول إلى اندماج بين الدول المعنية، فى شكل وحدة اقتصادية قد تقترن بوحدة سياسية، فإن التنظيم يعتبر تنظيما تكامليا. والملاحظ أن التنظيمات التعاونية الإقليمية بنيت أساسا بغرض تمكين الدول الأعضاء فى الإقليم من مواجهة أوضاع عدم التكافؤ التى تفرزها آليات

٢٠

النظام الرأسمالي العالمي. ومن ثم فإن وجود دولة تمثل قلب النظام أو مركزه Core State تنتمى إلى الإقليم وتعمل على دفع مسار التعاون داخله، أمر مقبول، شريطة ألا تكون من القوى الكبرى التي تتحكم فى النظام العالمى الذى يراد مواجهته. وقد تولت مصر هذا الدور سابقا فى الوطن العربى.

وخلال الخمسينات والستينات كان الحديث الشائع ينصب على التكامل بصيغه المختلفة (مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة .. إلخ) حيث رأت فيه الدول النامية تعزيزا للتنمية إلى جانب كونه طريقا للوحدة. ومع توالى اضطراب النظام الاقتصادى العالمى خلال السبعينات وتزايد وزن الشؤون العالمية وطغيانها على الشؤون الإقليمية، تراخت دعاوى التكامل وحلت محلها عمليات التآزر والتعاون[١٣]. وأدى تفاقم مشاكل الدول النامية خلال الثمانينات والتوجه الذي تلا تداعى النظم الاشتراكية إلى تغليب نظم ترتبط بالأسواق العالمية إدارةً وتنميةً إلى إعادة صياغة التنظيمات التكاملية بما يُدخل القوى الكبرى أطرافا فى تنظيمات الدول النامية، وظهرت بالتالى صيغة بديلة للتكامل تعبر فى الواقع عن تعاون بين الأقاليم inter-regional cooperation، بحكم تفاوت المستويات واختلاف الأوضاع وتباين الدوافع. فالدول النامية ترى فيه مخرجا من مأزق حاجتها للخروج مبكرا للتعامل العالمى، أما الدول المتقدمة فتسعى لتأمين نفسها بدعم استقرار الدول المتخلفة، وإيقاف الهجرة منها.

الصيغ الكلاسيكية للتكامل الإقليمى

محددات الإقليم التكاملى

إذا تجاوزنا صيغ التعاون الإقليمى سالفة الذكر، فإننا نكون أمام حالة التكامل الإقليمى الذى يتميز بأن الدول المعنية تسعى إلى إحداث تغيرات جوهرية فى العلاقات فيما بينها، بحيث تعمل اقتصاداتها معا كما لو كانت اقتصادا واحدا، بدءا من مجالات معينة إلى أن يشمل ذلك جميع المجالات. بل إن بلوغ الوحدة الاقتصادية بحد ذاته يعتبر، وفق المنهج الوظيفى المحدث neo-functionalism، الطريق إلى بناء وحدة شاملة بمنهج أكثر قابلية للتحقق من الانغماس فى وحدة شاملة وفق المنهج الاتحادى. ومن ثم فإن الفلسفة الأساسية التى يستند إليها التكامل الاقتصادى هى اختيار تلك المجالات التى يؤدى البدء بها إلى توفير فرص أفضل للانتقال إلى

مجالات أخرى، إلى أن ينتهى الأمر بتغطية كافة جوانب عمل الاقتصاد. ويفتح باب التدرج عددا من الاختيارات التى يجب اتخاذ قرار بشأنها:

- مدى شمول جميع قطاعات الاقتصادات الوطنية فى المراحل المبدئية، حيث يجرى التمييز بين التكامل القطاعى والتكامل الشامل.

- **المنهج** الذى يتبع فى التكامل، حيث يجرى التمييز بين منهج التكامل من خلال السوق market integration ، الذى يناسب الدول الرأسمالية، ومنهج التكامل عن طريق التخطيط integration by planning الذى تميز به التجمع الاشتراكى قبل زواله.

- **المدخل** من حيث أنواع المعاملات والأنشطة التى يجرى التركيز عليها فى البداية، إذ قد تجرى المقاربة عن طريق التجارة أو من خلال الإنتاج والتنمية production and development integration ، ومن ثم تتفاوت مراحل التكامل، بما فى ذلك مرحلته النهائية التى يتوقف عندها.

- مدى ثبات **النطاق الجغرافى** للدول التى تحصل على عضوية التجمع الإقليمى، إذ أن التجربة تشير إلى أن الدول المرشحة لتكوين تجمع إقليمى لا يلزم أن تنضم إليه بالضرورة منذ البداية. غير أن هذا قد يلقي أعباء إضافية على الأعضاء القدامى للمساعدة فى تأهيل الأعضاء الجدد ،كما تشهد بذلك التجربة الأوروبية. وتظل هذه القضية موضع جدال سنتناوله فيما بعد[١٤].

التكامل القطاعى

وإذا كانت التجربة الأوروبية قد جعلت البدء بالتكامل القطاعى احتمالا واردا ، فإن مدلول التجربة يشير إلى أن جدواها تعود إلى أنها أثبتت إمكانية أن يتولى الأمر على المستوى الإقليمى سلطة فوق وطنية تساندها هيئة قضائية. أى أن فائدة جماعة الفحم والصلب تعود إلى إثبات فاعلية التنظيم الذى جرى تطبيقه لتحقيق التكامل، وليس لبيان جدوى التكامل فى ذلك القطاع للدرجة التى تهيئ لقبول تكامل أعم. فقد ساد خلاف أثارته بريطانيا بتفضيل التوقف عند منطقة تجارية صناعية حرة، بينما دافعت مجموعة البنيلوكس - مؤيدة من فرنسا- عن التوجه نحو جماعة أوروبية رأت فيها ألمانيا فرصة لأن تسترد اعتبارها السياسى،ووجدت فيها إيطاليا ما يساند اقتصادها الضعيف. ونشير هنا إلى أنه رغم الدافع القومى إلى الوحدة الأوروبية، فإن مواقف الدول من التجمع الإقليمى حددته تقديراتها لمصالحها القطرية، وهو اعتبار يجري انتقاده عربيا من منطلق أن كل ما

هو قطرى مضاد للقومى. وإذا كانت أهمية قطاع الفحم والصلب تعود إلى الدور المحورى الذى كان يلعبه فى صناعة ترسانة الحرب والدمار بالنسبة إلى دول كانت تبحث عن السلام بعد حروب طاحنة، فإن هذا القطاع لم تعد له أهمية تذكر الآن فى ظل التطور التكنولوجى الهائل الذى شهدته الصناعات الحربية والمدنية معا. وعلى أى حال فإن التحول إلى المستوى الكلى الذى تديره سلطة فوق وطنية قد أصبح واقعا عمليا، ومن ثم فإن التكامل القطاعى لم يعد له نفس الأهمية التى علقت عليه فى بدايات التطبيق العملى عند منتصف القرن الحالى، على الأقل بالنسبة للمنهج القائم على التكامل من خلال السوق.

التكامل كحالة وكعملية

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن الصيغة الكلاسيكية للتكامل الإقليمى وفقا لهذا المنهج، فى تركيزها على العلاقات الاقتصادية بين الدول، تستند إلى نظرية التجارة الدولية، التى كانت تميل إلى استبعاد كل ما يعوق تدفقات التجارة، مع التأكيد على أن انسيابها يؤدى إلى زيادة كفاءة الإنتاج وتوسعه، وفق مقولة روبرتسون بأن "التجارة محرك النمو". ومن ثم فإن الفكر الاقتصادى الغربى يشير إلى عدد من الأشكال التى يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادى، وهى منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى، والوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادى الكامل[١٥]. وكان هذا تطويرا للنظرة التى ركزت على الاتحاد الجمركى باعتباره الصورة التي سادت منذ القرن التاسع عشر، سواء داخل دول اتحادية كالولايات المتحدة وسويسرا، التى أمكنها بإسقاط الحواجز التى كانت قائمة بين ولاياتها أن تحقق اتساع السوق أمام صناعاتها التى اكتسبت قوة تغزو بها باقى العالم، أو بين عدد من الولايات التى كانت تتطلع إلى الوحدة السياسية كالولايات الألمانية، فى وقت كانت أهم الموارد السيادية هى الرسوم الجمركية. ويثير هذا تساؤلا حول المقصود بالتكامل الإقليمى وحدوده. فإذا كانت كل من الصور المذكورة تمثل تكاملا، فإن هذا يعنى اعتبار التكامل بمثابة حالة، لها عدة صور. أما إذا كانت تمثل، كما حاول بيلا بالاسا أن يثبت، مراحل لعملية تنتهى بالاندماج الاقتصادى الكامل، فإن التكامل ينصب على هذه المرحلة النهائية، ويكون لتتابع المراحل منطقه النظرى ودواعيه العملية[١٦].

دور تحرير التجارة فى التكامل

والواقع أن قصر المرحلة الأولى على تحرير التبادل التجارى، سواء توقف عند التحرير أو ذهب إلى الاتفاق على توحيد الجدار الجمركى، هو بمثابة حل وسط بين ترك الاقتصاد الوطنى يواجه ما تنطوى عليه حرية التجارة مع باقى العالم من عوامل عدم التكافؤ،وبين الاحتماء داخل حدوده خلف جدر تبرر بمقولة الصناعة الناشئة، ولكنها غالبا ما تنتهى إلى ترسيخ اعتبارات عدم الكفاءة. لذلك فإن هذا التحرير الإقليمى يشترط ألا يصحبه رفع للجدار الجمركي الإقليمى يؤدى إلى تحويل تجارة ينشر عوامل عدم الكفاءة على النطاق الإقليمى، على النحو الذي أثاره فاينر[١٧] والذى يظل يردد فى هذا الصدد حتى الآن. ومن الطبيعى أن تركز الدول المتقدمة بما حققته هياكلها الإنتاجية من تقدم على البدء بالتجارة بغرض إعطاء جهازها الإنتاجى دفعة إضافية، تعوض عن قصور حجم الطلب المحلى عن بلوغ مستوى يلبى متطلبات التشغيل الكامل. أما الدول النامية فترجو أن يعاد تشكيل هيكل الطلب على النحو الذى يعطى فرصة لتطوير جهازها الإنتاجى بما يغاير الأسس التى يفرضها تقسيم عمل دولى يتسم بعدم التكافؤ،أى أن التجارة تأتى كناتج لتطوير الإنتاج وليس العكس. وغالبا ما تأخذ هذه الدول بقدر من التخطيط، إذ أن قوى السوق المطلقة تعيد استنساخ عوامل عدم التكافؤ التى يتصف بها تقسيم العمل الدولى الذى يعطى فرصة أفضل للتطور للدول السابقة إلى النمو على حساب الدول الأقل تقدما. يذكر فى هذا الصدد أن العبرة ليست بمجرد التحول من سياسات الإحلال محل الواردات إلى تعزيز القدرة على التصدير، فقد كان التوجه إلى الإحلال مرجعه تراجع النمو فى اقتصادات أفرطت فى الاعتماد على التصدير المتركز فى منتجات أولية، تاركة المجال للدول المتقدمة للتخصص فى الأنشطة التى تتمتع بمرونات طلب دخلية عالية. فإذا كان هيكل الطلب العالمى يعوق حصولها على نصيب مقبول من الطلب على منتجات تسعى إلى التخصص فيها من هذا النوع، فإن التكامل الإقليمى يفتح أمامها سوقا أوسع. وبناء عليه فإن الدور الذى تلعبه التجارة يختلف بشكل جذرى بين مجموعتى الدول. فالفرض الضمنى الذى تنطوى عليه نظرية التجارة الدولية هو أن الدول التى تسعى إلى تكامل تبدأ من وضع أقرب إلى الاكتفاء الذاتى، وهو ما يجعلها على استعداد للتخلى عن بعض الأنشطة الأقل كفاءة مقابل الحصول على نصيب أكبر من الأنشطة التى تتمتع فيها بكفاءة أعلى. أى أن المشكلة التى تواجهها الدول المتقدمة هى إعادة تقسيم العمل فيما بينها.أما الدول الأقل تقدما فهى بحاجة إلى الدخول فى أنشطة جديدة،

٢٤

حتى ولو كانت قد سعت إلى الإحلال محل واردات من منتجات نهائية، إذ أن التوسع الإنتاجى يجد مجالا أرحب فى مستلزمات الإنتاج المتطورة خدمية كانت أم صناعية. ومن هنا تأتي أهمية التركيز على الإنتاج، لأن مؤشرات التبادل التجاري التي تعبر عنها قوى السوق هي التى فرضت التخصص الذي يراد تغييره. بعبارة أخرى،فإنه بينما تكون اقتصادات الدول المتقدمة متكاملة فى الأساس، فإن اقتصادات الدول النامية متوازية parallel، ولا يعقل أن تتنازل عن بعض تخصصاتها من أجل إعادة تقسيم العمل فيما بينها، لأن التخصص موجه إلى السوق العالمية، وهو يمثل غالبية إنتاجها، ولا ينتظر للطلب الإقليمى أن يوجد بديلا للطلب العالمى.

التنمية التكاملية والتكامل الإتمائى

يتضح مما تقدم أن الخطأ الذى وقعت فيه الدول النامية، والعربية منها، هو محاكاتها للنموذج الذى طبقته الدول الرأسمالية المتقدمة دون توفر متطلباته. وبالتالى فإن البدء بالتكامل الإنتاجى هو الطريق إلى تهيئة الأساس الذى تقوم عليه التجارة، وهو ما يعنى البدء بتنمية تكاملية أي تنمية مطلوبة من أجل توفير متطلبات الانتقال إلى مراحل أكثر تقدما من التكامل،ليتولى التكامل بعد ذلك تعزيز جهودها التنموية[١٨]. ولقد أدركت المجموعة الاشتراكية هذه الحقيقة، فبدأت تجمعها بتنظيم لما يسمى المعونة المتبادلة mutual assistance ولم تنتقل إلى التكامل بمعنى "تقسيم العمل الاشتراكى" إلا فى الستينات. غير أن الخطأ الذى وقعت فيه تلك المجموعة هو أن المعونات، بحكم تقديمها من الدول الأعضاء السابقة إلى التقدم (أساسا الاتحاد السوفيتى، وإلى حد ما ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا) أدت إلى إعادة استنساخ أنماط النمو الاقتصادى فى هذه الدول بغض النظر عن مدى ملاءمتها لأوضاع الدول المتلقية للمعونة، بينما ذهب بعض الدول الأخيرة إلى رفض فكرة تقسيم العمل والعمل على بناء درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى. ومن ثم فإن مرحلة التنمية التكاملية تحتاج إلى تصور أكثر عمقا لتطوير الهياكل الاقتصادية القطرية على نحو يحقق تواصل تنميتها فى إطار تكاملى[١٩].

حرية انتقال عناصر الإنتاج

وسواء كان البدء بتحرير التجارة أو بتطوير الإنتاج من أجل إنشاء قاعدة للتبادل التجارى، فإن تحرير انتقال عناصر الإنتاج، وبخاصة التحرير الكامل لانتقال العمال، والبشر عموما، يؤجل إلى

ما بعد استقرار إعادة تقسيم العمل، إذ أن حيازات الدول من العناصر هى التى تلعب الدور الرئيسي فى تحديد المزايا النسبية التى يتم بموجبها ذلك التقسيم. وكما هو معلوم، فإن نظريات التبادل الدولى منذ وضع أولين صياغته لها فى ١٩٢٤ بما يعرف بنظرية هكشير-أولين، سعت إلى إثبات أن هذا يؤدى إلى تقارب معدلات العائد للعناصر لجميع الاقتصادات دون حاجة لانتقالها عمليا. وبالتالى فإن هدف انتقال عناصر الإنتاج بعد أن تستقر أوضاع الاتحاد الجمركى وما يؤدى إليه من إعادة تقسيم العمل هو معالجة التقلبات الدورية والعارضة التى تتعرض لها الاقتصادات الأعضاء، بما يضمن مستويات أعلى من التوظيف وتفادى أن تحول معوقات انتقال العناصر دون الاستفادة من الفرص التى تتهيأ نتيجة تطور بعض الأنشطة فى مناطق لا تتوفر فيها كل العناصر بالنسب الكافية، أو تمنع العناصر التى يصيبها التعطل بسبب تعرض أنشطة معينة إلى الانكماش، من الاستفادة من فرص قائمة. ومعنى هذا أن انتقال العناصر يستهدف معالجة اختلالات توزيعها النسبى نتيجة تغير اقتصاديات بعض الأنشطة، وليس لتعويض الاختلافات المطلقة التى تؤدى إلى إبقاء بعض العناصر معطلا مهما كانت دوال الإنتاج المعروفة فى مجال السلع الاتجارية tradable goods، أخذا فى الاعتبار مقتضيات توازن كل من الاقتصادات الأعضاء ومتطلبات استيفاء احتياجاتها من السلع والخدمات غير التجارية.

ولهذا الاعتبار أهميته بالنسبة للمنطقة العربية التي كثيرا ما يشار إلى تفاوت هبات أقطارها من الموارد على أنه من دواعى التكامل، إن لم يكن هو المبرر الأساسي له. فمن ناحية أمكن لبعض الدول العربية أن تُراكم أموالا تفوق قدراتها الاستيعابية الآنية، وهو ما تُرجم بأن الوطن العربي يتميز عن غيره من أقاليم العالم الثالث بأن لديه إمكانات استثمارية يمكن أن توجه إلى المناطق الفقيرة فى رأس المال. ومن ناحية أخرى فإن النقص الملموس فى القوى العاملة لدى بعض الدول يقابله زيادة لدى دول أخرى، مما ترتب عليه حركة لا مثيل لها فى أى منطقة أخرى للقوى العاملة، مصحوبة بعزوف من جانب الدول المستقبلة للعمالة عن تنظيم الحركة من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف. ومع ذلك تتكرر ملاحظة أن الواردات البينية (وهى المقياس التقليدي لدرجة التكامل) تراوح مكانها على مدى عدة عقود، وهو ما يعنى أن حركة عناصر الإنتاج لم تحقق التكامل المنشود. ويلاحظ فى هذا الصدد ما يلى:

أن ما يتوفر للدول العربية الغنية هو تكاثر مالى وليس تراكم رأسمالى[٢٠]. وقد يفيد هذا فى

تمويل الاستثمارات، ولكن هذا يعنى إنفاقا على واردات سلع رأسمالية من الدول المنتجة لها، وهى تقع خارج الوطن العربى. وبالنسبة للدول المستضيفة يستوى الأمر طالما أن التمويل يأتى من خارجها، اللهم إلا إذا كان المقصود ألا يغالى رأس المال العربى فى ربحيته، وهذا أمر يخرج عن نطاق الاعتبارات الاقتصادية. فإذا أمكن للدول المصدرة لرأس المال أن تحصل على عائد خارجى يفوق ما تستطيع الدول المستضيفة دفعه لرأس المال المستثمر كان العائد الكلى أكبر.

إن حركة اليد العاملة لم توظف فى بناء قدر أكبر من التكامل العربى، بل اتجهت إلى سد نقص فى المعروض المحلى لدى الدول المستضيفة بالمقارنة بطلب تحدد فى إطار تنمية قطرية. ولذلك نجد أن استكمال هذا النقص تم عن طريق استجلاب عمال ليس فقط من داخل الوطن العربى، بل ومن خارجه، وبزوال الحاجة يجرى الاستغناء عن هذه العمالة. بل إن العمالة غير العربية، لا سيما الآسيوية، تبدو أكثر تفضيلا لدى القطاع الخاص، خاصة بعد استكمال البنية الاجتماعية التى كان للعرب دور مهم فى بنائها، وفى ضوء الضغوط الاجتماعية التى تجلت أثناء أحداث الخليج الأخيرة. ومن ثم فهى هجرة استكمالية وليست متتامة supplementary not complementary[٢١].

وعندما تنتقل عناصر الإنتاج بهذه المقادير الضخمة فإن الدول المستضيفة قد تستفيد منها فى إقامة أنشطة تتعذر بدونها، وفى المقابل تتولد تدفقات تتباين فى أنواعها. فمقابل انتقال رأس المال ينتقل نوعان من التدفقات: أولهما عائدات رأس المال، ومثله كمثل تحويلات العاملين المغتربين هو انتقال لأموال للطرف المرسل يتركز أثرها المباشر فى تزويده بعملات أجنبية تتوقف جدواها على أسلوب التصرف فيها. وهذا يختلف بصورة جوهرية عن التدفق السلعى فى شكل صادرات، والذى يقترن تأثيره النقدى بتأثير آخر إنتاجى عن طريق ما يعرف بمضاعف التصدير. ولذلك نجد أن غالبية الدول المصدرة لعناصر الإنتاج لم تتمكن من الاستفادة بصورة بناءة من هذا الانتقال. فالدول المصدرة لرأس المال (ولا نتحدث هنا عن نزوح رأس المال وتأثيراته السلبية على الدول ذات العجز) قامت بتصديره فى المقام الأول بسبب عدم وجود فرص استثمارية محلية لها أفضلية على الفرص الخارجية ذات الجاذبية الأقوى. أما الدول المصدرة للعمالة، فإن سيطرة العاملين على التحويلات يجعلها توجه إلى استخدامات يغلب عليها الطابع البذخى فى الاستهلاك أو الطابع الهامشى فى الاستثمار. ولعل تصاعد المديونية المصرية فى نفس الفترة التى تصاعدت فيها حصيلة تحويلات المغتربين خير شاهد على هذه الحقيقة. أما النوع الثانى من التدفقات،

والذي قلما يشار إليه، فهو تيار القرارات الإنتاجية التى يمتلكها أصحاب رأس المال الأجنبى. وسوف يتضح مغزاه عند الحديث عن الصيغ الحديثة للتكامل الإقليمى. ويندرج فى هذا المشروعات المشتركة التى تتخذ شكل شركات ذات تمويل مشترك والتى انتقدتها بحق وثيقة استراتيجية العمل المشترك.

والخلاصة أن حركة عناصر الإنتاج لا تصنع تكاملا، خاصة إذا كانت موجهة لتصحيح خلل هيكلى فى الدول المعنية، لأن معنى هذا الخلل هو عدم تكامل الاقتصاد المحلى لكل منها داخليا، وهذا أمر يختلف عن بناء تكامل اقتصادات دول مع بعضها البعض.أما الحركة التى تعقب إعادة تقسيم العمل فيما بين هذه الدول فإنها تعمل على استمرار التكامل القائم بين اقتصاداتها والاستفادة من الفرص التي يتيحها. وتكون العبرة فى ذلك هى بإنجاز المرحلتين المبدئيتين وهما استكمال الأجهزة الإنتاجية لكل دولة (وهو ما يكون متحققا أصلا بالنسبة للدول المتقدمة) والتوسع فى التبادل وفق إعادة تقسيم عمل بين هذه الأجهزة. وبالتالى، فإن تفاوت الموارد بالصورة الحادة السائدة فى مستويات النمو المتدنية كتلك التى تعيشها الدول العربية، لا يدفع باتجاه التكامل البينى، بل الاستكمال المحلى. وتظهر أهمية التنمية التكاملية فى أنها تعطى الاستكمال المحلي صبغة تمهد لإقامة تكامل بينى.

حركة المعونات المالية

ولا تقتصر الحالة العربية على انتقال الأموال لأغراض التبادل الاقتصادى، بل لعل أهم ما يميزها هو ارتفاع حركة المعونات فيما بينها أخذا وعطاء. فالدول ذات الفائض سعت إلى المساهمة في مساندة التوازن الاقتصادى العالمى من ناحيتين. الأولى هى تجاوز إنتاجها المحلى حاجاتها الآنية، وهو ما فرضه تركز الموارد البترولية داخل أراضيها، مما يجعلها تنتج وفق حالة الطلب العالمى وليس حاجتها المحلية، مستنفدة بذلك ثروة قابلة للنضوب، وبالتالى فعليها أن تقوم بتوجيه الحصيلة إلى نوع بديل من الأصول وليس للإنفاق الجارى. الناحية الثانية هى معالجة ما يترتب على تركز الفوائض الجارية لديها، وهو ما يواجهه عجز لدى دول أخرى، يكون وقعه شديدا على الدول النامية، خاصة إذا كان السبب فى الفائض ارتفاع فى أسعار البترول بسبب إفراط الدول الصناعية فى استهلاكه. ولذلك نجد أن الدول البترولية العربية أسهمت مساهمة بارزة فى تعويض الدول النامية

التى تضررت بشدة من ارتفاع أسعار البترول خلال السبعينات بوجه خاص. يضاف إلى ذلك اعتبارات التضامن والتكافل التي تسود بين دول العالم الثالث، لا سيما الدول الإسلامية والعربية .على الجانب الآخر فإن الظروف التي عاشها الوطن العربى بسبب احتلال فلسطين، وما ترتب عليه من إعادة تشكيل البنية الأساسية للمشرق العربى، والحروب التى تحملتها دول المواجهة، أنشأت نوعا من تقسيم العمل بين الدول العربية، ساندت بموجبه الدول الغنية شقيقاتها المتضررة من أعباء الحروب. وترتب على هذا كله أن اتجه قدر كبير من المعونات من الأولى إلى الثانية، الأمر الذى جعل المنطقة العربية أكثر اعتمادا على المعونات الخارجية عن باقى مناطق العالم الثالث[٢٢].

وقد نشأ عن كل ما تقدم تشابك كبير فى المصالح بين الدول العربية، دون أن ينشأ عن ذلك تكامل حقيقى. وأبرز مثال على ذلك الأردن الذى يعتبر من أكثر الدول اعتمادا على المعونات التى كانت تأتيه من الدول العربية حتى حوالى عقد مضى، والتى عززتها استثمارات مولتها تحويلات المغتربين وأموال المهاجرين لأسباب سياسية، وفى مقدمتهم اللبنانيين، فضلا عن المساعدات الإنمائية .

جدول رقم (١)

نصيب الأردن من المعونات الإنمائية العربية

(متوسطات سنوية بمليون دولار)

المعونات	١٩٧٨-٧٤	١٩٨٣-٧٩	١٩٨٨-٨٤	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
للأردن	٢٧١,٤	٩١٨,٦	٤٣٢,٧	١٢٥,٢	٤٢٥,٤	٤,٣
الجملة	٢٦٩٥,٢	٣٦٥٩,٤	١٦٥٧,٣	٣٩٥,٧	٤٧٣١,٤	١٤٦٦,٢
النسبة	١٠,٣	٢٥,١	٣٠,٤	٣١,٦	٩,٠	٠,٣

المصدر:

صندوق النقد العربى وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد. أعداد متفرقة.

وعندما تراجعت الموارد العربية فى منتصف عقد الثمانينات بدأت أوضاع الأردن فى التراجع، وهو ما يزال يعانى من هذا التراجع خاصة بعد أن تدخلت عوامل سياسية بسبب عواقب حرب الخليج. والأردن من الحالات القليلة التى طبقت مراحل السوق العربية المشتركة، وأتاحت حرية الانتقال بما أنشأ لديه هجرة في الاتجاهين .يضاف إلى ذلك أن تجارته الخارجية تعتمد بشكل واضح على التعامل مع الدول العربية، كما يتضح من الجدول(٢):

جدول رقم (٢)

نصيب الدول العربية من التجارة الخارجية للأردن

(مليون دولار)

التجارة	١٩٧٤-٧٤	١٩٧٩-٨٣	١٩٨٤-٨٨	١٩٨٩-٩٣	١٩٩٤
الصادرات					
العربية	٨٢,٨	٢٦٦,٥	٣٣٠,٩	٣٥٥,٩	٢٥٧,٦
الكلية	٢١١,٥	٥٤٧,٨	٨١٠,٣	١٠٣٥,٧	١٠٣٧,٢
النسبة ٪	٣٨,٢	٤٨,٩	٤١,٥	٣٤,٧	٢٤,٨
الواردات					
العربية	١٨٠,٢	٢٦٥,٥	٦٧٤,٢	٦٢٩,٧	٣٠٥,٩
الكلية	١٠٢٤,٥	٢٧٢٩,٣	٢٦٩٥,١	٢٨٤١,١	٣٢٣٦,٤
النسبة ٪	١٧,٦	٢٣,٨	٢٥,٠	٢٢,٦	٩,٥

المصدر:

صندوق النقد العربى: التجارة الخارجية للدول العربية. أعداد متفرقة.

وبعبارة أخرى، فإن كبر اعتماد الأردن على العلاقات البينية العربية فى ظل اعتماد المنطقة العربية كلها على العالم الخارجى، جعله ضحية التقلبات التى تعرضت لها هذه الأخيرة بسبب عوامل خارجية، كما عرضه للضغوط السياسية التى تبذلها بعض الدول العربية بحكم واقع علاقاته معها. ويبدو أن هذا هو ما جعله يعيد حساباته، فهو يتفاوض حاليا مع الاتحاد الأوروبى على اتفاقية مشاركة، بالإضافة إلى سرعة اندفاعه نحو تعزيز علاقاته مع إسرائيل. بالمثل نجد أن اليمن بدأ يتجه إلى تجمع المحيط الهندى، بعد أن تعرض لضغوط بسبب موقفه من أزمة الخليج، فضلا عن خصوصية علاقاته مع المملكة السعودية. وقد أوضحت الاضطرابات التى أعقبت حرب الخليج الثانية مدى تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، دون أن يقوم تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق بينها. بل إن تضرر دول آسيوية، مثل تركيا من عواقب تلك الحرب، يشير إلى ما ترتب على حركة العمالة وما صاحبها من تدفقات مالية من روابط بين دول الخليج البترولية ودول غير عربية، ولم يقل أحد إن هذه الروابط كانت نتيجة عمل مشترك. ومن ثم فإن ما جرى على المستوى العربى لا يختلف فى جوهره عما حدث على نطاق أوسع، كان مرجعه أوضاع الدول البترولية ذات الاقتصادات الهشة. وبناء عليه يتأثر الاقتصاد العربى بما تعانيه هذه الاقتصادات من مشاكل بسبب الاضطرابات السياسية، وبسبب اهتزاز أسواق البترول، وبسبب ضغوط أطراف أجنبية لتوجيه مزيد من الموارد المالية العربية إلى التسليح فى وقت يقال إن المنطقة تتجه فيه إلى السلام، والعمل على استنفاد الأرصدة المالية العربية فى الخارج حتى تصبح الدول التى كانت تستخدم قوتها المالية الخارجية فى تعزيز مواقفها الدولية، شديدة الاعتماد على مواردها الجارية، مما يضعف تحكمها فى مواردها البترولية[٢٣]. فضلا عن ذلك فإن التطورات الداخلية فى هياكل الدول البترولية الخليجية، بعد استكمال بنياتها الأساسية واتجاهها إلى تنويع اقتصاداتها، وتعرضها إلى ضائقات اقتصادية ومشاكل اجتماعية وسياسية، حملتها على تغيير سياساتها تجاه العمالة الوافدة، خاصة بعد نمو قاعدتها السكانية وتطور مستوياتها التعليمية.ويؤدى هذا كله إلى تقليص استيراد العمالة من جهة، والقدرة على، والرغبة فى، تقديم المعونات المالية.

تنسيق السياسات

أدى الاستناد إلى نظرية التجارة الخارجية إلى جعل التحليل النظري للتكامل الاقتصادى يتوقف عند حدود الاتحاد الجمركى، أما ما يلى ذلك فهو من قبيل تطبيق للسياسات الاقتصادية

٣١

التى تتعلق بإدارة شؤون الاقتصاد الوطنى مع الامتداد بها إلى مجموعة من الدول. ويجرى التمييز بين مرحلتين تسبقان الاندماج الكامل، وهما مرحلة السوق المشتركة التى يتم فيها تحرير انتقال عناصر الإنتاج،أو ما يطلق عليه تكامل عناصر الإنتاج factor integration، ومرحلة الاتحاد الاقتصادى economic union التى تسعى فيها الدول الأعضاء مجتمعة إلى اتباع سياسات اقتصادية تهدف لتحقق التنمية والاستقرار الاقتصاديين لها جميعا. ولذا يطلق على هذه المرحلة اسم تكامل السياسات policy integration، وهو ما يقتضى تجاوز عمليات التنسيق التى تلزم لتحقيق الحريات التى تطلق فى المراحل السابقة إلى رسم سياسات مشتركة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، وهو ما يعنى قيام سلطة فوق وطنية بمسئولية رسم السياسات، وينتقل التكامل بذلك مما أسماه تنبرجن التكامل السلبى إلى التكامل الإيجابى[٢٤] .ونظرا لأن متطلبات تكامل الأجهزة الإنتاجية تكون قد تحققت فى المراحل الأولى، فإن التنسيق ينصب خلال مرحلة الاتحاد على السياسات النقدية فى المقام الأول، وعلى السياسات الأخرى التى تستخدم فى إدارة الشؤون الاقتصادية، وهو ما يقتضى تغليب المنظور الجماعى على المنظور القطرى.

غير أن الكتاب المعنيين باقتصادات الدول النامية يرفضون هذه المرحلية التى تحكمها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، ويحبذون التبكير بعمليات تنسيق السياسات منذ البداية. ولذلك يعرف بيندر "التكامل الاقتصادى بأنه يضم، إلى جانب إزالة عوامل التفرقة بين الفاعلين الاقتصاديين التابعين للدول الأعضاء، صياغة وتنفيذ سياسات منسقة ومشتركة بالقدر الذى يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية وأهداف الرفاهة لهذه الدول[٢٥]" وبعبارة أخرى فإن المهم ليس هو مجرد بيان الأدوات التى يمكن استخدامها من أجل تحقيق التكامل، بل يجب أيضا توظيف التكامل نفسه من أجل تعظيم القدرة على الأهداف القطرية، وهو ما يتجاوز عمليات استكمال مقومات الحرية الاقتصادية على المستوى الإقليمى. غير أن هذا يفتح الباب على مصراعيه أمام مختلف السياسات دون تحديد. لذلك يفضل الكاتب المجرى فاجدا التوجه فى مرحلة مبكرة إلى التكامل الإنتاجي التنموي وهو ما يعنى "الارتقاء بمستوى الفروع الصناعية التى لا تستطيع بلوغ الحجم الأمثل داخل الحدود القطرية ..إلى المستوى الدولى، وبرمجة نشاطها على نطاق الإقليم"[٢٦]. وفى رأيه أن هذا التمييز بين التكامل التجارى عن طريق إزالة عوائق التجارة والتكامل التجارى عن طريق برمجة الصناعة ينطبق على الاقتصادات المتقدمة التى تعمل وفق حرية السوق، كما ينطبق على الدول

الاشتراكية والنامية. وتصبح القضية هي مدى الاعتماد على كل من الأسلوبين. وتشير تجارب الدول النامية إلى وجود ثلاثة مناهج[٢٧]:

١- الالتزام قدر الإمكان بقوى السوق مع إعطاء توجيه عام للتخصص الصناعى وترك التنفيذ للمنشآت الإنتاجية (عادة من القطاع الخاص) وقيام الجهاز الإقليمى بتحرير التبادل التجارى للفروع التي يتم التفاهم بشأنها (وهو ما حاولته رابطة التجارة لأمريكا اللاتينية، غير أن محاولتها تعثرت نظرا لأن المنتجين فى الدول كبيرة الحجم فضلوا الاكتفاء بالأسواق المحلية).

٢- الجمع بين تحرير التجارة ونوع من التخطيط الصناعى،يتم بموجبه الاتفاق على توزيع صناعات تكاملية على الدول الأعضاء، وهو ما حاولته معظم التجمعات التكاملية ولكن أغلبها لم ينجح.

٣- إعطاء التخطيط موقعا متميزا من خلال برامج مشتركة في فروع تحقق تقدما صناعيا عما يتحقق قطريا وتعزز التكامل بين الدول المعنية، مع إخضاع تحرير التجارة لمتطلبات هذه البرامج. وهذا هو ما سعت إليه الجماعة الأندية، إلا أن تقدمها فيه عاقه تدخل قوى أجنبية وعابرات القوميات.

وهكذا فإن اتباع سياسات منسقة أو مشتركة لا يمثل بالضرورة مرحلة قائمة بذاتها، ولكن مضمون هذه السياسات يتحدد وفق طبيعة المشاكل التى يواجهها التجمع الإقليمى ونوع الأدوات التى يوظفها فى تحقيق تكامله. وهكذا نجد الاتحاد الأوروبى مثلا يبادر منذ اللحظة الأولى إلى اتباع سياسات مشتركة فى الزراعة، وفى النقل وفيما يسمى بسياسة المنافسة التى تمثل الصيغة الخاصة التى جرى بها تطبيق المنهج الأول من المناهج سالفة الذكر. ومع الإحساس بأن مجرد تحقيق الحريات لا يكفى لبلوغ الأهداف المنشودة، بدأت السياسة التكنولوجية تؤدى دورا مهما، ويجرى بضمنها تبني برامج مشتركة أقرب فى طبيعتها إلى المنهج الثالث، وهو ما يؤكد دعوى فاجدا بأن المناهج الثلاثة تصلح للنظم المختلفة.

المناهج الحديثة للتكامل

من المعلوم أنه فى ظل التطورات الأخيرة فى النظام الاقتصادى العالمى بدأت الدعوة تقوى

إلى التحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمى، وهو ما يدفع البعض إلى التشكيك فى جدوى التكامل الإقليمى الذى يقصر التحرير على الدول الأعضاء فى التنظيمات التكاملية[٢٨]. بل إن بعض الداعين إلى التكامل الإقليمى وفق المدخل التجارى وإلى منهج التكامل من خلال السوق، يرون فيه ثانى أفضل بديل second best للتحرير الشامل، شريطة ألا يصبح التكامل الإقليمى بديلا للحمائية القطرية[٢٩]. ومن المعلوم أن قيام منظمة التجارة العالمية يُنهى العمل بالنظم التفضيلية التي تسمح بعدم تبادل التفضيلات،والتى اتخذت منذ بداية السبعينات شكل نظام عام للأفضليات GSP، كان يجيز للدول النامية أن تتمتع بإعفاءات أو تخفيضات جمركية من جانب الدول المتقدمة دون مطالبتها بالمثل. وفى ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة تقدم تفضيلات إلى ١١٩ دولة منها إسرائيل واثنتا عشرة دولة عربية هى الأردن، البحرين،تونس، جيبوتى، سوريا ، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن[٣٠] . كذلك قامت الجماعة الأوروبية بمنح معاملة تفضيلية إلى سبع دول عربية متوسطية هى الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، مصر، المغرب، إضافة إلى إسرائيل. كما تلقى الدول الأقل نموا معاملة خاصة من خلال اتفاقية عامة هى اتفاقية لومى.

من جهة أخرى فإن جميع الدول، المتقدمة والنامية، تعطى أولوية لانتهاج منهج التصدير، وهو ما يعطى الأولوية للسوق العالمية ليس فقط على الأسواق المحلية، بل وأيضا الأسواق الإقليمية. وبالتالى فإن الدول النامية، سواء منفردة أو مجتمعة، تسعى إلى إيجاد منافذ لها إلى الأسواق العالمية .وبدلا من أن يركز التجمع الإقليمى على التبادل البينى كأسلوب لدفع عجلة التنمية لدى أعضائه، ظهر اتجاه إلى توثيق علاقاته بدول أكثر تقدما تعمل كرائد له فى اقتحام تلك الأسواق واكتساب القدرات اللازمة لذلك، وهو ما يجمع بين الإقليمية والعالمية. ويعتبر تجمع النافتا رائدا فى هذا الاتجاه الجديد الذى لم يستند قيامه إلى نظرية بديلة للتكامل، بقدر ما اتبع أسلوبا براجماتيا ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة أهداف تبنتها الولايات المتحدة، التى سبق لها أن ضغطت من أجل إقامة تنظيم ثنائى من خلال اتفاقية تجارية عقدتها فى ١٩٨٨ مع كندا[٣١]. وكان فى مقدمة تلك الأهداف إيقاف ضغوط الهجرة المتزايدة من المكسيك، وتصوير الأمر على أنه أسلوب أفضل للتعاون من أجل التنمية مع دولة أو دول متخلفة[٣٢] ويوضح جدول(٣) خصائص هذا المنهج البديل للتكامل مقارنة بالمنهج التقليدى[٣٣] :

جدول رقم (٣)

مقارنة بين خصائص المنهجين التقليدى والبديل للتكامل

الخصائص	المنهج التقليدى للتكامل	المنهج البديل للتكامل
النطاق الجغرافى	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورون
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين وتولى عضو متقدم القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائى	السماح بالخصوصيات،وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسى وتحجيم الأصولية.
التوجه الاقتصادى	داخلى لتفادى ضغوط الانفتاح على العالم	خارجى بحثا عن اندماج مأمون فى العالم.
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءا من منطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركى	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التى تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم المعاملة بالمثل	مسموح به، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مسموح، مع تعويض الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمى.	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير.
العناصر: رأس المال	تحرير تدريجى مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدى	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
العناصر: العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطنى الأعضاء الأقل تقدما.
تنسيق السياسات	تدريجى مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوى	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية، على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
النظام الاقتصادى	تخصيص حر أو مخطط للموارد، وقيود على حركة الاستثمار الأجنبى المباشر	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبى المباشر.
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	رجال الأعمال وعابرات القوميات

إن مقارنة الخصائص الواردة فى الجدول السابق تظهر أننا أمام حالة تختلف بشكل جوهرى عما جرى العرف على اعتباره تكاملا إقليميا يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية، تتطلب وجود تجانس اجتماعى بين أعضائها، وتشترط عادة البدء من وضع تقاربٍ فى المستويات الاقتصادية والنظم السياسية والنواحى الاجتماعية والثقافية .وبوجه خاص فإنه على الرغم من أن وجود دولة مركز أو قائدة core state فى إقليم يعتبر من العوامل المحفزة للتكامل،فإن هذه الدولة يشترط فيها ألا تكون من الدول الكبرى حتى لا تطغى التزاماتها الدولية على قواعد عمل الإقليم، فضلا عن أن التوجه التكاملى كان يستهدف التخلص من العلاقات غير المتكافئة التى تترتب على اختلال التوازن فى القوى بين الدول الكبرى والدول النامية الصغيرة التى كانت تسعى من تكاملها إلى تحقيق تنمية لا تتيسر لها من الاندماج فى النظام العالمى. على العكس من ذلك نجد أن الصيغة الحديثة للتجمع الإقليمى تبدأ بسعى إلى تحقيق ارتباط بين دول نامية وأخرى متقدمة قد تكون من القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى، مع إرهاصات حول اليابان فى الشرق الأقصى. ويقترن بذلك إقامة حواجز تؤكد التباين الثقافى والاجتماعى، فى مقدمتها منع حركة اليد العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وإذا كانت الدول النامية تسعى إلى التنمية، فإن الأهداف التى تعلُن للتنظيم الذى يضمها إلى دولة أو دول كبرى هى التعاون على تحقيق هذه التنمية، ومن ثم فإن الهدف الذى تنشده الدول المتقدمة المشاركة هو تحقيق الاستقرار والأمن، منعا لتدفقات الهجرة التى تؤدى إلى احتمالات نفاذ فئات ذات توجهات أصولية تحدث ثغرات فى النسيج الاجتماعى الداخلى، وتتسبب فى اضطرابات سياسية، يغذيها اختلال توازن فى سوق العمل، يزيد من مشاكل البطالة التى أصبحت من المعالم شبه الثابتة للدول الكبرى عبر ربع القرن الأخير. ومن ثم لا ينتظر أن يمضى التجمع نحو مراحل متقدمة من التكامل، فضلا عن أنه لا يتوقع له أن يتضمن إنشاء سلطة فوق وطنية تتخذ قرارات تسرى على جميع الدول الأعضاء .وإذا كانت المراحل الأولية تتضمن حركة رأس المال وحق ممارسة النشاط الاقتصادى لمنشآت الدول المتقدمة فى الدول الأقل نموا بحجة تنمية اقتصاداتها وتوفير فرص عمل تغنى عن الهجرة إلى الدول المتقدمة، فإن هذا يعنى سيطرة هذه المنشآت على قدرات التصدير فى ظل التوجه نحو التصدير الذى تساق جميع الدول إليه.ويتطلب هذا تنسيقا للسياسات يتجاوز ما يحدث فى المراحل الأولى للتكامل التقليدى، إلا أن هذا التنسيق يعكس مطالب للشركات عابرة القوميات والدول المتقدمة يتعين على الدول الأقل تقدما

أن تلبيها، بينما لا يتطرق التجمع بالضرورة إلى تنسيق عام يتخذ شكل اتحاد جمركى أو الاقتراب من وحدة نقدية وفق الصيغة التى يسعى إليها الاتحاد الأوروبى الآن، والتى تتضمن التزام جميع الأعضاء بتنسيق جاد للسياسات الاقتصادية الكلية.

وباختصار فإن التكامل الإقليمى أصبح الآن أداة للاندماج فى الاقتصاد العالمى وليس وقاية من مغبة هذا الاندماج. ولا يعنى هذا أن التكامل التقليدى كان يعنى انسلاخا من النظام العالمى، بل لعل من أهم الدواعى إليه هو النهوض بأوضاع أعضائه إلى مستوى أكثر قدرة على التعامل المتكافئ مع باقى العالم. غير أن رضوخ دول نامية لاختيار وسيط يقودها إلى الاندماج مباشرة فى العالم يعكس إلى حد كبير شعورا بعدم قدرة التجمعات المقتصرة على دول نامية على إنجاز هذه المهمة منفردة بسبب الإحباطات التى تعرضت إليها تجاربها السابقة.من جهة أخرى فإن من المبررات التى تساق للترويج للصيغة البديلة للتكامل هو قيام الدول المتقدمة بالعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدما policy reform anchor[٣٤]. ويساق هنا مثال تدخل الولايات المتحدة لحماية الاقتصاد المكسيكى من الانهيار إبان أزمته فى العام الماضى. من جهة أخرى فإن الحوار الدائر الآن حول مستقبل حركة الاتحاد الأوروبى بدأ يشير إلى إمكانية حدوث تحول فى مدى ضرورة تقيد الاتحاد بقبول خطواته من أجل الانتقال من الاتحاد إلى الوحدة، وبدأت بعض الآراء تنادى بإمكان الأخذ بما يسمى التكامل المرن flexible integration الذى ينشئ نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسى للتكامل أى تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة، والتوسع الأفقى بشمول عدد أكبر من الدول،أو المحافظة على كامل العضوية فيه رغم عدم تقبل بعض الدول الانتقال إلى مراحل متقدمة[٣٥]. ويقترب هذا المفهوم من الوضع السائد فى الوطن العربى، حيث تختلف عضوية السوق العربية المشتركة عن عضوية مجلس الوحدة (ناهيك عن المجلس الاقتصادى). ويحذر البعض من أن يتحول الأمر إلى ما يسمى "أوروبا حسب الطلب"Europe à la carte ، ولذلك نجد أن المستشار الألمانى هيلموت كول يصر على تحقيق التقدم نحو الوحدتين النقدية والسياسية معا دون إرجاء الثانية كما تحاول بريطانيا.

الخلاصة

ينطلق المنهج التقليدى للتكامل من مفهوم الاندماج بتحول وحدات التجمع الإقليمى إلى كيان واحد وهو ما يتطلب شروطا تجعل هذا الاندماج ممكنا فى النهاية، بما قد يصل إلى وحدة سياسية. ومن ثم فإن مساره يتحدد وفق تصور يجعل منجزات كل مرحلة دافعة إلى الانتقال إلى مرحلة أكثر تقييدا، وقد تنطوى على نقل مساحات من السيادة الوطنية إلى سيادة إقليمية .وباعتبار أن التجارة هى التعبير الأساسى للتبادل بين الأقطار، فإن البدء بها يعتبر دافعا قويا إذا انعكس ذلك على فتح آفاق للتنمية تفوق ما يتم فى إطار قطرى. فإذا استقر تقسيم جديد للعمل أمكن فتح الباب لحركة عناصر الإنتاج، خاصة تلك التى تنطوى على انتقال للبشر. غير أن هذا المنهج رغم نجاحه فى حالة الدول المتقدمة،أسفر عن قصوره عن تلبية طموحات الدول النامية التى تسعى إلى النمو بعيدا عن الضغوط التى تنجم عن هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات الدولية، وتحقيق تقسيم أفضل للعمل يساعدها فى مرحلة لاحقة على تعامل دولي أكثر تكافؤا. غير أن البدء بتحرير التجارة يتطلب أن تكون الأجهزة الإنتاجية وصلت لوضع يجعل التوسع فى الإنتاج مرهونا بالتوسع فى الطلب. ومشكلة الدول النامية أن اقتصاداتها متوازية لا تتسم بالتكامل، فضلا عن أن ما بينها من تنافس محصور فى قطاعات محدودة يغلب عليْها الطابع الاستهلاكى. من جهة أخرى فإن انتقال عناصر الإنتاج تحركه عوامل خلل هيكلية، فهى تتخذ شكل حركة استكمالية لا تكاملية، تتراجع بزوال دواعى الاستكمال. ومن ثم تنشأ حاجة إلى مرحلة أولية هى التنمية التكاملية التى يجرى فيها إعادة الهيكلة على نحو يساعد على تحقيق منافع التكامل وتحمل أعبائه، ليبدأ بذلك تكامل إنمائى يساعدها على مواصلة النمو فى إطار قدرة على التعامل العالمى المتكافئ. وفى هذا الإطار يتحول مفهوم التعاون من أسلوب للعمل إلى تكوين مؤسسى. وهنا نجد الدول المتقدمة تستغل عدم قيام الدول النامية بصياغة تكاملها بهذا النحو فتعرض عليها تنظيما إقليميا يحقق أهدافا خاصة لها تحت ستار التعاون من أجل التنمية وهو ما يتطلب تقييم فاعليته.

الهوامش

(١) أنظر ص ص ٨٤٧-٨٥٠ من، محمد محمود الإمام:"دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة". ص ص ٨٢٥-٨٧٦ من، نادر فرجانى(محرر) **التنمية المستقلة فى الوطن العربى**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،كانون الثانى/يناير ١٩٨٧، أنظر أيضا لنفس الكاتب:" منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة فى إطار استراتيجية العمل العربى المشترك". ص ص ١٥٧-٢٠١، وتعقيب برهان الدجانى ص ص ٢٠٢-٢٠٥ من، المعهد العربى للتخطيط بالكويت: ندوة منهجية التخطيط القومى وإعداد المشروعات العربية المشتركة. الكويت ٥-١٩٨٣/٣/٧.

(٢) ص ١٢ من،"العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية".**المستقبل العربى**، العدد ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، صفحات ١٢-٣٤، معاد نشره فى، إسماعيل صبرى عبد الله: **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، صفحات ١٠٥-١٣٧.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك - منطلقاتها ..أهدافها ..أولوياتها .. برامجها .. آلياتها**. وثائق اقتصادية رقم ١،تونس ١٩٨٢.

(٤) عبد العال الصكبان: **نحو نظام اقتصادى عربى جديد**.أوراق عربية، رقم٩، مركز الدراسات العربية، لندن، نوفمبر١٩٨١، صفحة٦٨.

(٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **ميثاق العمل الاقتصادى القومى**. نوفمبر ١٩٨٠.

(٦) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية**. وثائق اقتصادية رقم٣، تونس١٩٨٢.

(٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية**. وثائق اقتصادية رقم٢، تونس ١٩٨٢.

(٨) أنظر، محمد محمود الإمام: ورقة العمل الرئيسية فى ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل

المتغيرات الإقليمية والدولية - القاهرة ٧-٨ إبريل/نيسان ١٩٩٦، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرون. صفحات ٢٥-٣٨.

(٩) وكان وراء الدكتور عبد العال الصكبان، استكمالا للنزاع الذي قام بينه وبين الدكتور زلزلة أثناء توليه أمور مجلس الوحدة فى الفترة ٧٣-١٩٧٧، أنظر **مجلة الاقتصاد والأعمال**،كانون الثانى/ يناير١٩٨١، ص ٢٢.

(١٠) أنظر، محمد محمود الإمام: **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك**. المعهد العربى للتخطيط، الكويت مايو١٩٩٣، صفحات ٢٠٤-٢١٤.

(١١) أنظر مثلا صفحة ١٨ وما بعدها من، جميل مطر و د.علي الدين هلال: **النظام الإقليمى العربى، دراسة فى العلاقات السياسية العربية**.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، شباط/فبراير،١٩٨٣. بشأن تحديد الاتجاهات حول معايير تعريف النظام الإقليمى، والعناصر المميزة لذلك النظام، وتوصيف النظام الإقليمى العربى.

(١٢) أنظر مثلا، سعيد النجار:"الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربى". صفحات ١٥-٤٨ من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادى والواقع العربى - مقاربات نظرية**.(أعمال المؤتمر العلمى الأول للجمعية، القاهرة ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٨٩). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٠، أنظر أيضا المناقشات، صفحات ١١٣-٢١٩.

(١٣) أنظر، **Andras Inotai: Regional Integrations in the New World Environment**.. Akadamiai Kiado, Budapest, 1986.. أنظر أيضا للكاتب، "Co-operation among Developing Countries", فى Alfonse Aziz (ed): The New **International Economic Order and UNCTAD IV**; Papers and Proceedings.
معهد التخطيط القومى،مذكرة رقم١١٢٩، ص ص ١٢٣-١٨٤.

(١٤) محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**. الجزء الأول، ص ٢٤٧ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/مايو ١٩٨٦) ينصح المؤلف العرب بالآتى "والدرس هنا واضح بالنسبة للمنطقة العربية: اجذبوا أكبر عدد ممكن من الأعضاء المحتمل

٤٠

انضمامهم فى مرحلة مبكرة قدر الإمكان".

(١٥) أنظر Bela Balassa: **The Theory of Economic Integration.** Irwin Series in Economics, Homewood, Richard Irwin, 1961, pp. 1-2. أنظر له أيضا، "Towards a Theory of Economic Integration" Kyklos, No. 1, 1961, pp.1-17.

أنظر أيضا محمد لبيب شقير ، **مرجع سابق**، ص ص ٥٠-٥١

(١٦) أنظر محمد لبيب شقير ، **مرجع سابق**، ص ص ٥٠ و٨٣-٨٤.

(١٧) Jacob Viner: **International Trade and Economic Development.** Lectures Delivered at the National University of Brazil. Oxford, Clarendon Press, 1953.

(١٨) يؤكد محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية،**مرجع سابق**، الجزء الأول، ص ص ٥-١٧٦ "أنه لا يمكن فصل موضوع التكامل عن موضوع التنمية الحقيقية للأقطار المتخلفة. ولذلك فإنه يمكن الحديث عن "الإنماء التكاملى" أو "التكامل الإنمائى". وهما مصطلحان يعبران عن هذا الارتباط، ويشيران بصفة عامة إلى متطلباته". أى أنه يستخدمهما كمترادفين، بينما يشير التحليل فى المتن إلى أنهما يمثلان مرحلتين مختلفتين من العملية التكاملية، حيث يعتبر أولهما ضرورة سابقة على الدخول فى التكامل الذى يستهدف - فى حالة الدول النامية تحقيق التنمية، ومن ثم يعتبر تكاملا إنمائيا.

(١٩) أكد إسماعيل صبرى عبد الله هذا المعنى فى "العرب بين التنمية القطرية والتنموية القومية" منذ عشرين عاما. وقد أعاد مؤخرا صياغته تحت عنوان "التنمية التكاملية"،ص ص ٧١-٨٦ من وحدة الأمة العربية، **مرجع سابق**، وبخاصة ص ص ٧٣-٧٦.

(٢٠) على حد قول إسماعيل صبرى عبد الله فى تعقيبه على تقرير اللجنة الثلاثية لإستراتيجية العمل المشترك، صفحة ١٤٣ من اتحاد الاقتصاديين العرب: المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، بغداد ٦-١٢، مايو١٩٧٨، ص ص ١٣٩-١٤٦، معاد نشره فى صفحات ٤٢-٤٦ من **المستقبل العربى**، العدد ٦ آذار/مارس١٩٧٩، وكذلك فى صفحات ٦٧-٧٢ من إسماعيل صبرى عبد الله: **التنمية العربية**، دار المستقبل العربى ١٩٨٣.

(٢١) أنظر ص ٢٢٠ من، محمد محمود الامام. مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، مرجع سابق.

(٢٢) أنظر صفحة ٨٦٥ من، محمد محمود الامام، " دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة"، مرجع سابق. ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد١٩٩٥، الصادر عن الصندوق العربى وآخرين (ص ٣٢٠) إلى أن نصيب الدول العربية من إجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٣ بلغت ٢,٥و٠,٥ و١١,٥ و١٠,٨ و٨,٣ و٦,٩ بليون دولار، بنسب تبلغ ١٢ و١١ و٢٠ و١٨ و١٣ و١٢ ٪من المساعدات للدول النامية.

(٢٣) وقد سبق لنا التنبيه إلى المخاطر التى يتعرض لها الوطن العربى نتيجة هذه التطورات منذ أكثر من ١٠ سنوات.أنظر M. M. El-Imam: "Decline in Arab Oil Revenues". in, Abdel Majid Farid & Hussein Sirriyeh: **The Decline in Arab Oil Revenues.** Croom Helm, 1986, pp 1-35

(٢٤) J. Tinbergen: **International Economic Integration.** Elsevier, Amsterdam, 2nd. ed., 1954.

(٢٥) أنظر ص ١٢٦ من John Pinder: "Positive Integration and Negative Integration; Some problems of Economic Union in the EEC". in Michael Hodges: **European Integration: Selected Readings.** Penguin Books,1972.pp 124-145.

(٢٦) أنظر Imre Vajda: "Integration, Economic Union and the National State ", I. Vajda and M. Simai (eds.): **Foreign Trade in a Planned Economy.** Cambridge University Press, 1971.pp. 28-44.

(٢٧) أنظر ص ص ٣٩٧-٣٨٠ من، محمد محمود الإمام: "التنسيق والتكامل الاقتصادى"، الجزء الأول: تجارب مقارنة. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية، تونس ٢٠-٢٥/١٠/١٩٨٩.

(٢٨) من أشد الاقتصاديين تمسكا بهذا الرأى الاقتصادى باجواتى. أنظر مثلا

٤٢

Bhagwati, J. and Anne O. Kreuger: **The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements.** Washington DC, American Enterprise Institute.

(٢٩) وفقا للتعبير الذى استخدمه، Lipsey, R. G. and K. Lancaster: "The General Theory of the Second Best". pp. 11-32, **Review of Economic Studies**, 24, 1956.

(٣٠) أنظر صفحتى ٢٣١ و٢٣٠ من: Dennis R. Appleyard and Alfred J. Field Jr.: **International Economics.** 2nd edition, Irwin 1995.

(٣١) ويعرف باسم CUSTA. أنظر مثلا، ص ٩٦ من محمد محمود الامام: مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، مرجع سابق.

(٣٢) شكلت الولايات المتحدة لجنة لهذا الغرض أوصت فى تقريرها باتباع المنهج الذى صيغت بموجبه اتفاقية النافتا. United States Commission for the Study of International Migration and Cooperative Economic Development: **Unauthorized Migration: An Economic Development Response.** Washington DC, July 1990.

(٣٣) أنظر M. M. El-Imam:" New Strategies for Development Co-operation", Mediterranean Conference on Population, Migration and Development الذى عقده المجلس الأوروبى فى بالما دى مايوركا ١٥-١٧/١٠/١٩٩٦.

(٣٤) أنظر مثلا Francois, J. F.: "Anchoring Policy Reform: External Bindings and the Credibility of Reform". مؤتمر المركز المصرى للدراسات الاقتصادية حول How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU. القاهرة ٢٦-٢٧/٦/١٩٩٦.

(٣٥) **Dewatripont, Mathis et al: Flexible Integration: Towards a More Effective and Democratic Europe; Monitoring European Integration : Centre for Economic Policy Research (CEPR), November 1995.**

٤٣

العمل الاقتصادى العربى المشترك *: تقييمه ومستقبله

محمد محمود الامام**

المبحث الثالث - معايير اختيار وتقييم فاعلية اساليب العمل المشترك

معايير المفاضلة بين صيغ العمل المشترك

إذا استبعدنا عملية التكامل المفضية إلى اندماج تام، فإن العمل المشترك يمكن أن يتناول صيغة أو أكثر من الصيغ التى تندرج تحت عنوان التكامل أو التعاون.وعند المفاضلة بين مناهج التكامل فى الإقليم العربى، اقترح أحد الخبراء بناء على تكليف من الإكوا الاستناد إلى عدد من الخصائص[1] على نحو ما هو مبين فى جدول (٤). الخاصية الأولى (العمود الثانى)هى المستوى الذي تصدر عنه المبادرة باستخدام الصيغة أو الأداة المبينة فى العمود الأول.والخاصية الثانية هى المستوى الذى يتأثر بهذه الأداة. فصيغة منطقة التجارة الحرة المتضمنة حرية تبادل المنتجات الوطنية تنشأ بمبادرة من المستوى الأعلى (الحكومى) ويتحدد مدى تدخل المستويات الأدنى (المنشآت الإنتاجية) بطبيعة التنظيم الذى يجرى به المستوى الأعلى إشراكها فى التفاوض حول هذه المناطق أو استشارتها عند إنشائها.وواضح أن تأثيرها ينصب على هذه الوحدات الأدنى التى يهيأ لها جو التنافس فى أسواق الدول أعضاء المنطقة. ونظرا لأن قرارات النشاط الفعلى تترك لهذه الوحدات،فإن التأثير لا يتم بصورة صريحة،وهو ما يعنى أن الأداة المعنية سلبية أو مستترة

* تضمن العدد السابق للمجلة المبحثين الأولين حول المفهوم وتطوره، ويشمل هذا العدد المبحثين الثالث والرابع حول تقييم العمل الاقتصادى العربى ومستقبله.

** أ.د. محمد محمود الأمام وزير التخطيط الأسبق.

passive.أما الخاصية الأخيرة فتنصب على حدود الوظائف أو القطاعات التى تشملها الأداة. ويلاحظ أن منطقة التجارة الحرة تصنف على أنها ذات درجة شمول مختلفة، فقد تشمل جميع السلع المتبادلة،أو تقتصر على قوائم سلعية معينة،كأن تكون منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية،كما كان الحال فى منطقة الإفتا.هناك خاصية أخرى هى النطاق الجغرافى،وهى مختلفة فى جميع الأحوال، حيث قد تطبق الأدوات على كل دول الإقليم أو على بعض منها فقط، كما هو مشاهد فى الوطن العربى.ويلاحظ أن بعض اتفاقيات تحرير التجارة يقتصر على دولتين، كحالة خاصة من الصورة الأولى،فيتقرر من المستوى الأعلى ليؤثر فى الأدنى بطريق مستتر، ولكن قد تقوم به بعض المنشآت الإنتاجية فى الدولتين، سعيا إلى إيجاد منافذ لطاقاتها الإنتاجية غير المستغلة،أى أنه يتقرر على المستوى الأدنى ويؤثر فى هذه الوحدات بشكل صريح active،إذا ما تضمن أهدافا محددة للمبادلات المدرجة فيه،كما يؤثر على المستوى الأعلى (أوضاع الميزان التجارى) بشكل مستتر. وواضح أن الشمول قد يكون عاما فى الحالة الأولى (لجميع السلع)أو جزئيا فى الحالتين. وتتفق باقى أدوات التبادل التجارى مع المنطقة الحرة فى خصائصها، بما فى ذلك إقامة اتحاد جمركى تتم فيه حرية انتقال جميع السلع،وطنية وأجنبية.

من جهة أخرى،فإن التبادل التجارى يرتبط به انتقال للمدفوعات الجارية، التى يكون لها نفس الخصائص،ولكن من الممكن أن تدخل فى تمويل التجارة البينية وحدات على المستوى الأدنى (أجهزة مصرفية،كالبنك الإسلامى) ويكون المستفيد هو وحدات تقوم بالتجارة أو بتمويلها،ولذلك فإن التأثير على المتاجرين يكون إما صريحا أو مستترا، كما أن الشمول قد يكون عاما،أو قاصرا على بعض السلع،كأن تستبعد بعض أنواع السلع (كالنفط مثلا أو إعادة التصدير). والواقع أن اللجوء إلى تمويل التجارة البينية يشير إلى عجز الأثر المستتر لتحرير التبادل عن تنشيط حركة التكامل.

وفى مجال انتقال رؤوس الأموال يمكن أن تعقد اتفاقيات لانتقال رؤوس الأموال، تتأثر بها الوحدات القائمة بالاستثمار،بشكل مستتر، وهى عادة تنصب على الاستثمار بصفة عامة. كما قد تدعو أجهزة عامة إلى مؤتمرات للمستثمرين ورجال الأعمال،أو تتم هذه المؤتمرات بمبادرة من رجال الأعمال أنفسهم،وتساعد نتائجها فى فتح فرص أمامهم أو دعوة السلطات العامة لاتخاذ إجراءات أو سياسات يجرى الإيصاء بها، ويكون التأثير عادة مستترا،يتحول إلى صريح باستجابة الأطراف

جدول(٤)* تصنيف أهم أدوات العمل الاقتصادى المشترك

أدوات العمل الاقتصادى المشترك	مستوى المصدر	مستوى التأثير	طبيعة التأثير	درجة الشمول
(أ) التبادل التجارى				
١ - حرية تبادل المنتجات الوطنية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٢ - الاتفاقيات التجارية الثنائية	على/أدنى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	مختلف
٣ - حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٤ - تنظيم التجارة العابرة واستخدام الموانئ	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٥- تنسيق/توحيد سياسات الاستيراد والتصدير	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٦ - توحيد التصنيف الجمركى	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٧ - توحيد التعريفة والتشريع الجمركى	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٨ - إزالة العوائق والقيود الكمية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٩ - توحيد أنظمة وسياسات النقل والترانزيت	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
(ب) انتقال الأموال				
١٠ - تيسير المدفوعات الجارية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
١١ - تمويل التجارة البينية	على/أدنى	أدنى	صريح/مستتر	مختلف
(جـ) انتقال رؤوس الأموال				
١٢ - اتفاقيات وترتيبات انتقال رؤوس الأموال	أعلى	أدنى	مستتر	عام
١٣ - مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال	على/أدنى	أدنى/أعلى	مستتر	مختلف
١٤ - تحقيق ترابط أسواق رأس المال	على/أدنى	أعلى	مستتر	مختلف
(د)انتقال العمال				
١٥ - حرية العمل والاستخدام	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
١٦- توحيد تشريعات العمل والضمان الاجتماعى	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
(هـ) الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادى				
١٧ - حرية الإقامة والتملك والإيصاء والإرث	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف

* الجداول ١ ، ٢ ، ٣ بالجزء الأول من الدراسة فى العدد السابق.

تابع جدول (٤)

أدوات العمل الاقتصادى المشترك	مستوى المصدر	مستوى التأثير	طبيعة التأثير	درجة الشمول
١٨- حرية ممارسة النشاط الاقتصادى	أعلى	أدنى	مستتر	عام
١٩ - حرية ممارسة المهن	أعلى/أدنى	أدنى	مستتر/صريح	عام/جزئى
٢٠ - توحيد تشريعات الضرائب والرسوم	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٢١ - تلافى الازدواج الضريبى	أعلى	أدنى	مستتر	عام
(و) تنسيق السياسات والتشريعات				
٢١ - تنسيق السياسات الاقتصادية (الأخرى)	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	محدد
٢٢ - تنسيق/توحيد التشريعات الاقتصادية	أعلى	أدنى	صريح	محدد
٢٣ - تنسيق سياسات المنافسة	أعلى	أدنى	مستتر	عام
٢٤ - تنسيق السياسات البحثية والتكنولوجية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
(ز) التكامل النقدى				
٢٥ - إنشاء اتحاد مدفوعات إقليمى	أعلى	أدنى	مستتر	عام
٢٦ - تكامل العملات (تجميع الاحتياطيات - دعم ميزان المدفوعات - تحقيق قابلية التحويل)	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر/صريح	عام
٢٧ - تنسيق أسعار الصرف	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
٢٨ - تنسيق السياسات النقدية	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
٢٩ - تطوير"الدينار العربى" الحسابى	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
٣٠- توحيد النقد - إنشاء بنك مركزى إقليمى	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
(ح) التمويل الإقليمى				
٣١ - المعونات المالية (بما فى ذلك التكافل)	أعلى	أعلى	صريح/مستتر	محدد
٣٢ - صناديق تعويضية واجتماعية (هيكلية)	أعلى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	مختلف
٣٣ - إنشاء صندوق تنمية (للتمويل الميسر)	أعلى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد

٨

تابع جدول (٤)

أدوات العمل الاقتصادى المشترك	مستوى المصدر	مستوى التأثير	طبيعة التأثير	درجة الشمول
٣٤ - إنشاء بنك تنمية إقليمى (للتمويل التجارى)	أعلى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد
٣٥ - ضمان الائتمان والاستثمارات الإقليمية	أعلى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد
٣٦ - إنشاء شركات مشتركة التمويل أو قابضة	أعلى/أدنى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد
(ط) العلاقات الخارجية				
٣٧ - عقد الاتفاقيات بصورة مشتركة	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	محدد
٣٨ - تنسيق السياسات تجاه رأس المال الأجنبى	أعلى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	مختلف
٣٩ - تنسيق المواقف فى المحافل الدولية	أعلى	أعلى	مستتر	محدد
(ى) التكامل الإنتاجى				
٤٠ - تنسيق شبكات البنية الأساسية	أعلى	أدنى	صريح	جزئى
٤١ - المشروعات المشتركة متعددة الجنسيات	أدنى(بتدخل من أعلى)	أعلى/أدنى	صريح	جزئى
٤٢ - برامج للصناعات المتنامة	أعلى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	محدد/جزئى
٤٣ - التخطيط الإقليمى (المشترك بين الأقطار)	أعلى	أدنى/أعلى	صريح(عدا التأشيرى)	عام
(ك) الترتيبات المؤسسية				
٤٤- توحيد النظم والمصطلحات الإحصائية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٤٥ - اتحادات المنتجين أو المصدرين	أدنى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	محدد/جزئى
٤٦ - اتحادات عناصر الإنتاج (بما فيها المهنيين)	أدنى	مختلف	صريح/مستتر	مختلف
٤٧ - وكالات التسويق أو الشراء المشترك	أعلى(عادة)	مختلف	صريح	جزئى عادة
٤٨ - اتحادات المستهلكين	أدنى	أعلى	صريح/مستتر	شامل عادة
٤٩ - مؤسسات مشتركة للبحث والتدريب	أدنى	أدنى	صريح/مستتر	جزئى
٥٠ - منظمات قطاعية متخصصة	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	جزئى

٩

المهتمة إلى بعض التوصيات.وتتشابه أدوات كل من تحرير حركة انتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى فى الخصائص، ولكن قد تقوم بعض الاتحادات المهنية بتنظيم قواعد ممارسة المهن المعنية إقليميا، وهو ما يقصر التنسيق على النطاق الجزئى. ويلاحظ أن أداة تنسيق السياسات تشمل فى الواقع مجالات عديدة،منها ما يرتبط بأدوات أخرى، ومنها ما يمثل ترتيبا قائما بذاته،وهو يؤثر على المستوى الأعلى الذى يتخذ قرارات بالسياسات، كما يؤثر على سلوك الوحدات الأدنى، وإن تم ذلك بصورة مستترة. وينصب كل نوع من السياسات على مجال محدد، بينما تؤثر سياسة المنافسة على المستويات الأدنى بشكل عام.أما تنسيق التشريعات أو توحيدها فينصب تأثيره على المستويات الأدنى بصورة صريحة وفى مجالات محددة.

وتتعدد أدوات التكامل النقدى، وتنشأ كلها على المستوى الأعلى، وتؤثر على المستوى الأعلى إلى جانب المستويات الأدنى التى قد تتأثر بصورة غير مباشرة، ولذلك فإن التأثير يكون مستترا، إلا إذا انصبت الأدوات على إجراءات محددة، كما فى عمليات دعم موازين المدفوعات. وتصيب هذه الإجراءات النشاط الاقتصادى العام. وتنشأ أدوات التمويل الإقليمى على المستوى الأعلى، وإن جاز قيام المستويات الأدنى بإقامة مشروعات أو شركات قابضة مشتركة. و توجه أدوات التمويل عادة إلى المستوى الأدنى، وإن أثرت أيضا على المستوى الأعلى.أما المعونات المالية (الإقليمية) فتوجه إلى المستويات الأعلى، ولكنها يمكن أن تؤثر على المستويات الأدنى بصورة غير مباشرة .ويكون التأثير صريحا بالنسبة للوحدات المستفيدة من تلقى التمويل،وهناك تأثير مستتر للوحدات الأخرى التى تستفيد من توفر موارد تمويلية إضافية.وينطبق نفس الأمر على الصناديق التعويضية، التى تقدم إلى الدول الأعضاء المتضررة من عمليات التكامل ما يعوضها عن عدم مشاركتها فى المنافع التى تتحقق للأعضاء الآخرين. وقد توجه الصناديق الإقليمية إلى أغراض اجتماعية، كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى، وتساعد على النهوض بالمناطق أو الأنشطة التى تتعرض إلى التراجع، والعمال الذين قد يصابون بالتعطل ويحتاجون إلى إعادة تأهيل. من جهة أخرى فإن العلاقات الخارجية للإقليم وأعضائه يمكن أن تخضع لتنسيق من خلال عقد الاتفاقيات مع دول خارج الإقليم أو مع جماعات أخرى بصورة مشتركة، وهو ما قد يؤثر بصورة مستترة على المستويات الأدنى. وقد يتناول العمل المشترك تنسيقا للسياسات تجاه رأس المال الأجنبيى، وهو ما يؤثر على قرارات كل من المستويات العليا والدنيا،كما أنه يؤثر بصورة صريحة على المتعاملين معه، وقد

١٠

يكون التأثير مقصورا على قطاعات معينة أو عاما، بينما تنصب الأدوات الأخرى على مجالات محددة.

وتتناول عمليات التكامل الإنتاجى عملا مشتركا على مستوى المنشأة أو القطاع أو الاقتصاد كله. ومن المجالات التى تلقى اهتماما، الربط بين شبكات البنية الأساسية للطرق والاتصالات والطاقة.من جهة أخرى،يمكن أن يجرى إنشاء مشروعات متعددة الجنسية، إما بالدمج أو الاستحواذ على مشاريع عبر الحدود،أو الاتفاق على إنشاء مشروعات مشتركة، تتجاوز المشاريع ذات التمويل المشترك أو القابضة(أداة رقم ٣٦)،وهو ما يتم عادة بين وحدات على المستوى الأدنى، وإن كان المستوى الأعلى يمكن أن يشارك فى إقامتها أو إدارتها. ويتجاوز تأثير هذه المشروعات المستويات الأدنى،أى المشروعات الأخرى التى تتأثر بنشاطها،إلى المستوى الأعلى الذي يطالب بتوفير تسهيلات لها، سواء من حيث تحرير التجارة فى منتجاتها ومستلزماتها،أو انتقال عناصر الإنتاج المستخدمة، ومتطلبات التمويل.وكما هو معلوم، فإن عددا من التجمعات الإقليمية لدول نامية اهتم بوضع برامج قطاعية مشتركة، لا سيما للصناعات المتتامة complementary، بغرض تحقيق الترابط بين اقتصادات الدول الأعضاء وإيجاد القاعدة الإنتاجية التي تعزز التبادل التجاري مستفيدة من السوق الإقليمية.وهى تحدد أهدافا للسلطات العليا والمنشآت الإنتاجية بصورة صريحة،فى قطاعات معينة، ومن ثم فمجالها جزئى.كذلك تعمد بعض التجمعات الإقليمية إلى إقامة نوع من التخطيط فوق الوطنى،قد يكون نطاقه محدودا بمجالات معينة (كما هو الحال بالنسبة لما أقرته استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك)أو قد يكون تأشيريا فى شكل إسقاطات عامة تسترشد بها الوحدات الإنتاجية وأجهزة التخطيط فى الدول الأعضاء،وذلك على المستوى العام للاقتصاد الوطنى.

وتضم المجموعة الأخيرة عددا من الترتيبات المؤسسية، بعضها يتولاه المستوى الأعلى، ولكن عددا منها تبادر به الوحدات الأدنى، لأنه يمثل اتحادات لتنظيمات محلية.وقد تكون المنظمات القطاعية المتخصصة استشارية،كما أنها قد تكون نوعا من الاتحادات التى ترسم سياسات مشتركة (كمنظمة الأوابك).ويتراوح التأثير بين صريح يتعلق بالوحدات المشاركة، ومستتر يؤثر على مستويات أدنى داخل التنظيمات القطرية وفى مجالات أخرى.

ويتضح من التصنيف السابق تعدد أدوات العمل المشترك، وتفاوت مستويات تأثيرها وطبيعة هذا التأثير.والواقع أن التصنيف الفعلى يتوقف على الظروف الخاصة بالتجمع الإقليمى المعنى.ومن الواضح أن الصيغ التكاملية الشائعة تتبع المنهج التجارى (أ)وبعضها يعزز بالمنهج الإنتاجى(ب) ومن ثم فإن الطابع الغالب هو الأدوات التى تنشأ فى المستوى الأعلى لتؤثر في الأدنى، والتى تتصف بالعمل على نحو مستتر، وهو ما يجعل فاعليتها تتوقف على مدى توفيرها عناصر الاستجابة لهذه الصيغ المستترة،فضلا عن أن كيفية الاستجابة تعكس القوى النسبية للوحدات القائمة، وهو ما قد يفتح باب الاستقطاب polarization الذى عانت منه تجمعات دول نامية.ولذلك نجد أن الاتجاه فى كثير من التجمعات الحالية هو إشراك وحدات المستوى الأدنى، سواء فى صياغة عمليات التكامل أو فى متابعة تنفيذها.ودعا هذا البعض لتفضيل أسلوب المشروعات المشتركة حيث تتولاها المستويات الأدنى ويكون تأثيرها صريحا منذ البداية،وهو ما يعفى السلطات العليا من التزامات تمس السيادة الوطنية[٢] .

المناهج المتبعة فى تفعيل أدوات العمل المشترك

تشير التجارب التطبيقية، بما فيها التجربة العربية، إلى تفاوت المناهج المتبعة من ثلاث نواحى:

الأولى الأسلوب الذى تنفذ به العمليات المختلفة.

الثانية التوالى الزمنى لكل من هذه العمليات،أو تعاقبها فى أثر بعضها البعض.

الثالثة درجة التفصيل التى تعطى لها أو لمراحلها خلال المسار الزمنى.

وإلى حد كبير يغلب على أدوات العمل المشترك أو التكامل التعاقب الزمنى على نحو يؤدى إلى دفع العمل إلى الأمام،بمعنى أن تساعد إنجازات مرحلة معينة إلى تالياتها، وهو ما ينطوى أيضا على كون الدخول فى التفاصيل يؤجل إلى مراحل متقدمة حتى لا يؤدى الاختلاف على التفاصيل غير ذات الأهمية المبكرة إلى تعثر العمل من بدايته.ويعتبر هذا من المبادئ التى اعتمدتها كل من المدرسة الوظيفية والوظيفية المحدثة neo-functionalist، والمدرسة التعاملية transactionalist، والتى تميزها عن المدرسة الاتحادية التى تقفز مباشرة إلى المرحلة النهائية وهى الوحدة، لتعالج مكوناتها فيما بعد.

١٢

ومن أهم الأساليب المتبعة عقد اتفاقيات بين الدول أعضاء التجمع التكاملى، وهو الأسلوب الذى لجأ إليه المجتمع العربى منذ البداية.وقد كشفت التجربة ميلا إلى تجنب التفاصيل، خاصة فيما يخص الأمور الخلافية أو التى تتعلق بمراحل مستقبلية، وهو ما يجعل الاتفاقيات تتخذ شكل اتفاقيات الحد الأدنى.ويؤدى هذا إلى تعثر تطوير العمل المشترك،حيث يتيح لبعض الدول المشاركة فرصة التنصل من الاتفاقيات عند توسيع نطاقها (كما فعلت بعض الدول العربية بالنسبة لتعديلات اتفاقية تسهيل التبادل التجارى،وكما فعلت النرويج بالنسبة لاتفاقية ماستريخت). ويترتب على هذا اختلال توزيع المنافع والأعباء وتعثر مسار التكامل .وللتغلب على هذه الصعوبة، يجرى عادة تضمين الاتفاقية الأصلية نصا يتيح تعديلها ببروتوكولات، تجنبا لشرط تصديق الأجهزة التشريعية على التعديل، وما يتيحه من فتح الباب أمام فئات الضغط لتعارض ما سبق رفضه سابقا.

الأسلوب الثانى هو عقد مؤتمرات،بعضها يكون على مستوى فنى عالى، والبعض الآخر على مستوى تنفيذى،قد يصل إلى مستوى الوزراء، أو ربما مستوى القمة. وعلى الرغم من أن القمة تبدو معبرة عن الإرادة السياسية العليا ،فإن التنفيذ يظل بيد الأجهزة التنفيذية(الوزراء، الذين عبر بعضهم عن أن قرارات القمة لا تلزمه[٣])كما أنه يظل مقيدا بموافقات الأجهزة التشريعية. غير أن المشكلة التى واجهت العمل العربى المشترك هى أن الوزراء المعنيين (المسئولين عن الشؤون القطاعية أو العامة) لا يستطيعون فرض ما يجرى الاتفاق عليه، إذ أن وزراء المالية يشكلون قيدا على الحركة،منفردين ومجتمعين .بل إن الوزراء أعضاء المستويات الإشرافية لأجهزة العمل المشترك لا يلتزمون بما قد يتخذونه من قرارات، خاصة فى ظل الظاهرة السائدة، وهى عدم إلزامية القرارات المشتركة. ومن الأمثلة على ذلك أن مجلس محافظى صندوق النقد العربى، حينما عقد اجتماعا استثنائيا للنظر فيما تضمنته استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من زيادة فى رأسمال الصندوق، أجبر على التسليم بوجهة نظر بعض الوزراء الذين أحالوا الأمر إلى القمة، رغم موافقتهم على عقد اجتماع لهذا الغرض وحضوره وهم فى طريقهم إلى الاجتماع السنوى للبنك والصندوق الدوليين. على الجانب الآخر فإن مؤتمرات الفنيين قد تشهد فى البداية مستويات مقبولة من الأداء يدعو إلى تكرارها ،فإذا المستوى يتراجع بسرعة، كما حدث فى مؤتمرات البترول،مما دفع إلى إصدار قرارات تنص على ضرورة إحسان الإعداد لها.

ومن الأساليب المماثلة عقد لجان متخصصة، بعضها ينشأ فى ظل ترتيبات تكاملية، أجهزة

كانت أم اتفاقيات. غير أن الآمال التى تعقد على هذه اللجان سرعان ما تتبخر،إذ يتراجع التمثيل فيها، وقد يسند إلى بعض أعضاء السفارات فى الدولة مقر الاجتماع،أو قد يغيب كلية. ومن الأمثلة البارزة فى هذا الشأن التمثيل فى الحوار العربى الأوروبى. وفى كثير من الأحوال يتخذ الوزراء قرارا بتشكيل لجان خبراء أو فرق عمل لدراسة موضوعات محددة، أى أنها لجان غير دائمة، ومع ذلك يمتنعون عن تسمية الخبراء المطلوبين عندما يعودون إلى مواقع عملهم القطرية،مما يعرقل تنفيذ الأغراض التى تقررت بشأنها اللجان، وقد ينتهى الأمر إلى تقليص عدد الأعضاء،والاعتماد على عدد محدود،لا تتوفر له الإمكانات اللازمة. ومن الأمثلة المبكرة على ذلك اللجنة التى كلفت بمراجعة قرار السوق المشتركة فى نهاية مرحلتها الأولى.وهنا أيضا نجد أن وزراء المالية يتدخلون بتقييد التخصيصات فى الميزانية لهذه الأغراض، بينما يغدقون على المشاركات فى أنشطة دولية، بغض النظر عن الربط بين التكلفة والعائد. وقد كان من الأمور التى عرقلت العمل العربى المشترك عدم استقرار عضوية اللجان الدائمة، حيث تتغير مواقف ممثلى الدول فيها بتغير العضوية. والواقع أن هذا لم يكن ليحدث لو أن الدول خصصت أجهزة قطرية لدراسة قضايا العمل المشترك وتزويد ممثليها بتوجيهات كافية.

الأسلوب الذى استخدمه العرب بكثافة هو إقامة أطر مؤسسية، فى شكل مؤسسات أو منظمات متخصصة، بحيث حاكى التنظيم المؤسسى العربى التنظيمات التكاملية وتنظيمات الأمم المتحدة مجتمعين، دون أن يكون لأى منها سلطة فوق وطنية تتطلبها وظائف بعضها، خاصة فيما يتعلق بمجلس الوحدة الذى يفترض فيه أن يكون مناظرا للجماعة الاقتصادية الأوروبية. وإذا كان هناك تعدد مؤسسى فى بعض التجمعات، كما هو الحال فى المجتمع الأوروبى حيث يوجد مجلس أوروبي وعدة مؤسسات سياسية ودفاعية بجانب الاتحاد الأوروبى، تتفاوت فى عضوياتها وصلاحياتها، فإن المشاهد أن هذا يتم فى ظل تقسيم واضح للعمل بينها. وقد ثار جدل حول التداخل بين أعمال المجلسين الاقتصادى والوحدة، وانتقاد الأخير لأنه لا يضم جميع الدول العربية، دون توقف عند ظاهرة اقتصار الجماعة الاقتصادية الأوروبية على ستة أعضاء فى البداية وتطورها مع الزمن، وعدم تدخل الأجهزة الأوروبية الأخرى فيما يدخل فى نطاق اختصاصاتها. بل إن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ظلت قائمة وتجاوزت النطاق الأوروبى، واقتصرت أعمالها على الدراسات.وحينما أولت شؤون التعليم والقوى العاملة مثلا اهتمامها، حرصت على أن تركز على

العلاقة بين الجانبين، حتى لا تكرر أعمال وكالات الأمم المتحدة المعنية (منظمة العمل الدولية واليونسكو). بالمقابل، نجد أن المنظمات العربية المتخصصة لم تضع مناهج خاصة بها ،بل سعت إلى محاكاة قاصرة لأساليب عمل المنظمات الدولية المناظرة. حتى صندوق النقد العربى تحول إلى صورة مشوهة لصندوق النقد الدولى،ثم انحرف عن مساره الداعى إلى إنشائه لينشغل بعمل ذى طبيعة سوقية (على أهميته)، هو تمويل التجارة البينية.

وقد دعا هذا إلى معالجات تعسفية، تمثلت فى اتخاذ قرار بعدم إنشاء مؤسسات جديدة، بغض النظر عن مدى الحاجة إليها (وهو ما أوقف فكرة إنشاء مؤسسة عربية للتكنولوجيا)، بل والانسحاب من بعض المنظمات،كان أخطره الانسحاب من مجلس الوحدة، وعدم الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها ،وهو ما أدى لحرمان بعض العاملين من رواتبهم.على أن من أهم العوامل التى حدت من فاعلية معظم المؤسسات العربية نقل عدد من الصراعات العربية إليها ،وافتقارها إلى الخبرات اللازمة، بما فى ذلك المستويات القيادية، التى تسعى إلى استرضاء السلطات القطرية لضمان استمرارها فى مناصبها، وهو ما جعل الكثير من التعيينات يغلب عليه الطابع السياسى لا الفنى. وسمح هذا باستهانة بعض ممثلى الدول فى التنظيمات العليا لهذه المؤسسات بما يقدم لها من دراسات،بحيث تحولت إلى أجهزة دون الحكومية بدلا من أن تكون بين حكومية inter-governmental، ناهيك عن أن تكون فوق وطنية. وبدعوى رفع كفاءة التنظيم المؤسسى،أعيد تشكيله على نحو راعى الاقتصاد فى النفقات واسترضاء بعض الدول بإعطائها نصيبا من المؤسسات المجمعة، على حساب الكفاءة فى الأداء[٤].ولم يمنع هذا من إضافة مؤسسات شبه إقليمية، لعلها شجعت على التخلى عن المؤسسات القومية،أو الرضوخ لمحاولات إشراكها في مؤسسات ترتبط بأطراف أجنبية، وهو ما يهدد العمل المشترك حاليا.

ولا يعنى هذا أن الصيغ السابقة كلها بديلة لبعضها البعض. فإنشاء المؤسسات يقوم بناء على عقد اتفاقيات. ولعل أهم ما شاب التنظيم العربى أن المجلس الاقتصادى العربى بدأ هزيلا بموجب مادتين (فقط السابعة والثامنة) من مواد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، ثم اكتسب كيانا ذاتيا وتطور إلى مجلس اقتصادى واجتماعى، ليبسط سلطانه على النسق العربى،ويتدخل فى الشؤون التى أفردت لها أجهزة متخصصة. وقد كان وجود هذا المجلس بهذه الصورة الهلامية، التى تعطى بديلا غير إلزامى لمسيرة الوحدة الاقتصادية العربية، عاملا على إضعاف الحافز على

الانضمام إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى كان حظه أفضل، إذ أقيم بناء على اتفاقية أعدت بعد مناقشات مطولة على مستوى الخبراء والمستوى السياسى[٥] وقد وجه إلى هذه الاتفاقية اتهام بأنها طموحة[٦]، من حيث إنها حاولت إقامة وحدة اقتصادية فيما يقل عن عشر سنوات.غير أن مشكلة هذه الاتفاقية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك أنها تقتصر على عموميات دون الدخول فى تفاصيل تعتبر ضرورية من أجل تزويد الأطراف العاملة بها (الدول المشاركة وأجهزتها والعاملين فى المؤسسات المنشأة بموجبها) بقواعد للعمل يمكن الاحتكام إليها. قارن اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثلا بمعاهدة روما المنشئة للجماعة الأوروبية،واستمرار العمل بهذه المعاهدة إلى أن عدلت بموجب اللائحة الأوروبية الموحدة Single European Act التى صيغت بموجبها معاهدة ماستريخيت. قارنها أيضا بمعاهدة منتفديو المنشئة للجماعة الأندية. يضاف إلى ذلك خلو الإطار المؤسسى من السلطة فوق الوطنية، وما يرتبط به من وجود جهاز نيابى وآخر قضائى،لغلبة غياب التمثيل الشعبى قطريا.

معايير التقييم فى ظل المنهج التقليدى

رأينا أن المنهج التقليدى يعطى موقعا متميزا لخطوات تحرير التجارة وبناء اتحاد جمركى، أخذا فى الاعتبار أن يكون ذلك على نحو يؤدى إلى "خلق التجارة" بقدر يفوق "تحويل التجارة"، وهو ما يجعل فاعلية التكامل أو العمل المشترك عامة متوقفة على الظروف الخاصة للتجمع المعنى.وقد اقترح بيلا بالاسا،الذى صاغ نظرية للمنهج التقليدى فى ضوء التجربة الأوروبية، أدوات تقييم تستند إليها.وكانت الأداة التى اقترحها هى المرونة الدخلية للطلب على الواردات، أى نسبة التغير النسبى فى الواردات إلى التغير النسبى المناظر فى الناتج القومى الإجمالى.فارتفاع المرونة للواردات البينية عما قبل التكامل يمثل خلقا إجماليا للتجارة، وانخفاض المرونة للواردات من خارج الإقليم تحويلا للتجارة، بينما يمثل ارتفاع مرونة للطلب الكلى على الواردات أثرا صافيا لخلق التجارة[٧]. وواضح أن هذا التصنيف يفترض أن الأثر الأخير يعود إلى التكامل، ومن ثم فهو يفترض عدم تعرض المرونة الكلية للتغير فى غيبته. وهو قد يظهر تزايد الاستيراد بسبب تناقص نمو الناتج القومى كما لو كان أثرا مرغوبا.يضاف إلى ذلك أن القياس يتم عادة وفقا لمجموعات سلعية وليس على أساس سلع متماثلة وكاملة التنافس. غير أن الشائع هو الاعتماد على مؤشرات تدفق التجارة[٨] والاقتصار على مقارنة نسب التجارة البينية إلى التجارة الكلية، وهو ما يتعارض مع

المنطق الذى اعتمده بالاسا، حيث إن ارتفاع نسبة التجارة البينية قد يكون مرجعه تحويل التجارة، أو قد يصحبه تراجع فى نمو الواردات الكلية، دون تبين ما إذا كان ذلك مرجعه زيادة الاعتماد على النفس أو تراجع فى مستوى النشاط الاقتصادى ومن ثم فى الطلب المشتق (وليس البديل) على الواردات. وأخيرا فإن هذا القياس البعدى ex post للتكامل قد يختلط به ترتيبات مع دول أو مناطق أخرى من العالم. فمنذ بداية السبعينات مثلا أفسح نظام الأفضليات العام GSP مجالا للتصدير المعفى من الرسوم (كليا أو جزئيا) إلى الدول الصناعية، وهو ما استقطب جانبا من الصادرات إلى خارج الدول النامية والوطن العربى، مما حد من نمو الواردات البينية. بل إن ارتباط عدد من الدول العربية على مدى العقدين الأخيرين باتفاقيات مشاركة مع الجماعة الأوروبية، أو من ميثاق لومى، أدى لتوثيق علاقاته معها ،خاصة وأن تزايد احتياجات التنمية من السلع الصناعية غير المتوفرة إقليميا زاد من الاعتماد على التبادل مع الدول الصناعية. ويشير هذا إلى أن مناهج التكامل ظلت مستندة، فكريا وعمليا ،إلى نظرية التجارة الخارجية، وعجزت محاولة إسناد التكامل إلى نظرية التنمية عن توفير أساس نظرى وعملى للتكامل.

فإذا نظرنا إلى العمل المشترك بصفة عامة وجدنا أن تعدد أدواته وتباين الأهداف التي تحدد لكل منها، يجعل من الصعب أن نوجد معايير عامة لقياس مدى فاعليته، اللهم إلا إذا اتخذنا إسهامه فى تحقيق التنمية كمؤشر عام .وهنا أيضا تتداخل عوامل أخرى مع الأدوات، كما أن صياغة التكامل على نحو يرتبط بالتنمية تبقى أقرب إلى التقدير التوجهى normative أكثر من البناء النظري الوضعى positive. وبالتالى فإن الأمر يتحول إلى تقييم لما تمتلكه الأدوات المستخدمة من صفات مرغوبة[٩]، تمكنها من تحقيق أهدافها الخاصة، كما تجعلها دافعة نحو مزيد من التعاون أو التكامل:

الإمكان feasibility، وهو ما يعطى دورا مهما في البداية للأدوات التى تندرج ضمن أدوات التكامل السلبى، وهى التى تتصف عادة بأنها من أعلى إلى أسفل وفق تصنيف جدول (٤) وذات تأثير مستتر. ومعلوم أن هذه الصفة هى التى أدت إلى صياغة نظرية التكامل من خلال السوق على النحو المعروف، وهو ما يعنى أنه مع تقدم السير فى العمل المشترك يصبح الانتقال إلى أدوات أكثر إلزاما وتقييدا أكثر إمكانا، ويزيد الاعتماد على الأدوات ذات التأثير الصريح، وهو ما يتطلب توفير أطر تهيئ مشاركة الوحدات المتأثرة بالأدوات حتى لا تعرقل مسارها.

الكفاءة efficiency، أى قدرة الأداة على تحقيق الأهداف المرجوة، ولهذا الأمر أهميته عندما تتنافس عدة أدوات على تحقيق نفس الهدف، وهو أمر يرتبط كذلك بالترتيب الزمنى للأدوات .فمن الأمور التى يجرى تجاهلها أن إنشاء اتحاد مدفوعات أوروبى فى الفترة السابقة على الدخول فى اتحاد جمركى كان له أهمية كبيرة لنجاح هذا الأخير.كذلك يتوقف الأمر على حسن صياغة الأدوات المختارة، خاصة إذا كان تأثيرها مستترا يعتمد على حسن استجابة الوحدات المعنية، وفقا لما هو معروف عن أدوات السياسة الاقتصادية عامة.

الفاعلية effectiveness، ويقصد بها قدرة الأدوات المختارة على تحقيق العمل المشترك، سواء فى الاتجاه الأفقى من خلال آثار انتشارية spread effects، يكون وقعها طيبا على مختلف وحدات المجتمع، أو فى الاتجاه الزمنى بحفز التحرك نحو مراحل أكثر تقدما. و تتوقف هذه الصفة على حسن صياغة الأدوات وعلى تطوير هذه الصياغة بما يتمشى مع المراحل التى يبلغها ذلك العمل. وسواء بالنسبة للأدوات الصريحة أو المستترة فإن العبرة بالآثار الكلية وليس فقط بالآثار المباشرة، بما فى ذلك الآثار التي تدرج عادة ضمن إطار رفاهية المستهلكين. وقد تؤدى بعض الآثار السلبية غير المباشرة على وحدات عدا المقصودة بالتأثير المباشر إلى توليد ضغوط مضادة من قبل بعض فئات المجتمع،مما يحد من الدرجة المبدئية للفاعلية.وتعتبر آثار تحويل التجارة المنتقصة من آثار خلق التجارة من هذا القبيل.

العدالة equity، ويقصد بها عدالة توزيع المنافع، سواء بين الدول المشاركة،أو داخل كل دولة بين فئات المصالح المختلفة. وقد كان افتقاد العدالة من أهم أسباب تعثر معظم التجمعات التكاملية للدول النامية، بل وتحولها إلى حلبات للصراع .ولم يحل دون ذلك اللجوء إلى أساليب تعويضية (الأداة رقم ٣٢)إذ أن الهدف من التكامل هو تعزيز التنمية وليس التعويض عن افتقادها ماليا .من ناحية أخرى فإن تفاوت تقديرات الدول للمنافع المحتملة يدفع بعضها إلى رفض المشاركة فى بعض الأدوات، وبالتالى لا تنشأ دواعى للصراع، وهذا من خصائص التجمع العربى، بالمقارنة بتجمعات أخرى مثل شرق أفريقيا. وقد يدفع هذا باتجاه عقد اتفاقيات ثنائية أو إقليمية كبديل يعتقد بأنه أقدر على عدالة توزيع المنافع مما يضعف العمل القومى، وهو ما ساد فى الوطن العربى.

المرونة flexibility، وهنا نفرق بين نوعين من المرونة:الأول يتعلق بأسلوب صياغة أداة

معينة،حيث يقدر أن التشدد منذ البداية فى فرض صيغة شاملة ومعقدة تتطلبها الأهداف النهائية المراد تحقيقها يثير صعوبات تنفر بعض الأطراف من قبول المشاركة فيها ،وهو ما يدفع للنصح باستخدام صياغة تسمح بتحقيق قبول عام، بأمل أن يؤدى ذلك إلى رفع درجة تقبل الانتقال إلى مراحل أعلى فيما بعد.أما الثانى،فهو المرونة من حيث الامتداد الجغرافى، بمعنى التقدم نحو أدوات أكثر تقييدا لعدد محدود من الدول يقبلها ويعطى مثلا للآخرين يشجعهم على الانضمام في المستقبل،وفى نفس الوقت إفساح مجال لأعضاء جدد يطبقون عددا من الأدوات التى تنتمى إلى مراحل أولية،دون إلزام مسبق بالانتقال إلى مراحل أكثر تقدما. وقد بدأ هذا النوع يراود الفكر الأوروبى مع الاقتراب من الوحدة التى تتزايد مقاومة بعض الأطراف لها، ولجأت الجماعة إلى ما يسمى المجال الأوروبى European Space الذى تحرر فيه التجارة وتطبق بعض أدوات العمل المشترك الأخرى مع عدد أكبر من الدول الأوروبية، بل ويتجه جنوبا نحو شمال أفريقيا وغرب آسيا. هذه المرونة تظل ملتزمة بالفلسفة المرحلية للتكامل وفق النظرية التقليدية،أدى تطبيق هذا المنطق فى السبعينات إلى تحول الأمر إلى عملية انتقائية ينتقى بها كل ما يشتهيه بدعوى فتح باب أوسع لانضمام جميع الدول العربية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية[١٠].

الاتساق consistency، حيث قد تتضارب بعض الأدوات المستخدمة مع بعضها البعض، سواء بسبب افتقاد منهج شامل للعمل المشترك أو التكامل،أو غموض الصيغ التى تحدد بموجبها بعض الأدوات،أو تصور أن بعض الصيغ المعدلة قد يلقى قبولا تفتقده بعض الصيغ السائدة. وقد عانى العمل العربى المشترك من فقدان الاتساق، وكان أخطر ما أصابه استمرار المجلس الاقتصادى والاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية فى تقديم بدائل محدودة عن السير نحو الوحدة الاقتصادية.كذلك أدى الإفراط المؤسسى إلى تضارب وازدواجية فى العمل، سعت استراتيجية العمل المشترك إلى تلافيه، ولكنها بدورها لم تحصل على القدر الكافى من الالتزام. من جهة أخرى فإن الالتجاء إلى بعض الأدوات قد ينشئ حاجة لمساندته بأدوات أخرى قد يكون نطاقها أوسع مدى مما يلزم للمساندة. فالتحمس للمشروعات المشتركة كبديل لأدوات تجارية ومالية بدعوى أنها أداة صريحة تنبثق عادة عن وحدات في المستوى الأدنى، سرعان ما يواجه بحاجة لدعمه بهذه الأدوات ذاتها.

الاستمرارية continuityأو التواصل sustainability، وهو ما يعنى خلق دافع إلى الاستمرار فى تطبيق الأدوات المنتقاة إلى مداها، بمراحلها حيثما يكون للمرحلية مغزى، وفى

التحرك نحو مزيد من الأدوات التى تعمق العمل المشترك وتقترب بالتكامل من مرحلة الاندماج. وإذا كانت مشاركة وحدات المستوى الأدنى تعتبر من أدوات تدعيم استمرارية العمل المشترك، فإن هذا لا يغنى عن دور أساسى للمستوى الأعلى، خاصة أن الآثار الانحسارية backwash effects تكون واضحة فى البداية، وتسبق الآثار الإيجابية. ويربط بعض الكتاب بين الاستمرارية والمرونة، إذ أن افتقاد المرونة لا يترك أمام الأطراف المخالفة فى الرأى سوى الانسحاب من التجمع الإقليمى. ولا يعني هذا ما يذهب إليه البعض[١١] أن يجرى تجنب الصيغ الشاملة فى البداية وتركها لمراحل يزداد فيها الاقتناع بجدوى العمل المشترك. فقد رأينا أن اتفاقيات الحد الأدنى لا تكون بالجدوى الكافية لتشجيع مواصلة الحركة، والعبرة ليست بتجنب التفاصيل، حيث كان غيابها سببا للخلاف عند الانتقال لمراحل جديدة، بل الأهم هو إعداد دراسات علمية تطبيقية قبل الإقدام على العمل.

معايير التقييم في ظل المنهج الحديث

رأينا أن المنهج الحديث يرتكز على عملية تحرير متبادل للتبادل التجارى بين دول متفاوتة النمو ومتباينة الأسس الاجتماعية، والسماح بانتقال رأس المال والنشاط الاقتصادى من الدول الأكثر تقدما، بهدف الحد من الهجرة من الجنوب إلى الشمال.كما أنه يعمد إلى التحول من المعونات التى تقدمها الدول المتقدمة من منطلق المساعدة فى تنميتها إلى قاعدة الأخذ مقابل العطاء، حيث توجه المعونات إلى تعزيز قدرة الدول النامية على استقبال الاستثمار الأجنبى وتبنى أنشطة تحد من الضغوط السكانية وما يتولد عنها من حركات هجرة، وتعالج التدهور فى البيئة الذى يؤثر سلبا على العالم بما فيه الدول المتقدمة المعنية. ويقترب هذا إلى حد كبير مما يحدث على الصعيد الدولى، خاصة مع دخول منظمة التجارة العالمية إلى الحلبة. وفى الحالتين، الإقليمية والعالمية، يجرى الاعتماد على نماذج التوازن العام على الحاسب الآلى CGE models، التى تقارن وضع دولة معينة مع تحرير التجارة مع مجموعة معينة من الدول بالوضع بدون تحرير. أى أن الأمر ينصب على أداة واحدة هى تحرير التجارة البينية.

ومن هذا القبيل النماذج التى استخدمت لقياس أثر تنفيذ جولة أوروجواى للجات على مناطق العالم المختلفة.وسبق ذلك جهد مماثل لدراسة أثر الاتفاق التجاري الأمريكى الكندى(السابق الإشارة إليه)[١٢]. وعندما اتجه التفكير الأمريكى إلى إقامة تجمع النافتا صيغت نماذج من هذا

النوع للترويج للفكرة[١٣]. كما طبق بعض الباحثين أسلوبا مماثلا لدراسة أثر منهج الشراكة الذى طرحته أوروبا والذى يجرى فيه تبادل تحرير التجارة مع دول عربية متوسطية، مع إفساح مهلة لهذه الأخيرة لإنجاز التحرير من جانبها أمام الواردات من المنتجات الأوروبية. ويشير التطبيق على الاتفاقية التى عقدت مع تونس فى يوليو ١٩٩٥ أن الأثر الاستاتيكى على تونس سلبى، وقد يتحول إلى إيجابى محدود إذا أدرجت فروض تسمح بإمكان انتقال رأس المال من القطاعات المضارة من التحرير إلى تلك المستفيدة منه [١٤]، وهى فروض تعسفية، لأن رأس المال المجمد فى أصول إنتاجية يفقد قيمته السوقية إذا تعرض النشاط الذى يعمل فيه إلى التراجع. وتشير الدراسات إلى أنه كلما قصرت مدة إنجاز التحرير الكامل،كلما زادت صعوبات التكيف بسبب المشاكل التي تواجه انتقال العمال فضلا عن رأس المال بين القطاعات. ورغم أن النماذج المذكورة لا تسمح بإدراج دخول رأس المال الأجنبى إلى تونس للاستفادة من فرص التصدير إلى أوروبا بصورة عضوية فيها ،فإن التحليل يشير إلى أن افتراض تحققه لن يحسن بصورة ملموسة من الرفاهة الاقتصادية للتونسيين. ولهذا الأمر أهميته لأن دراسات الاقتصاديين التونسيين تشير إلى أن المخرج الأساسى يتمثل فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر[١٥].وقد أوضحنا فى دراسة سابقة أن مثل هذا الأثر لم يتحقق رغم أن الاقتصادات العربية المتوسطية كانت تتمتع بحرية التصدير إلى الجماعة الأوروبية طيلة العقدين السابقين، وأنه إذا أصبح التحرير تبادليا ، فسوف يتخذ الاستثمار بغرض التصديرأوروبا موقعا له[١٦]. فضلا عن ذلك فإن الأثر على كل من التجارة والتنمية كان محدودا. والخلاصة أن المنهج الجديد يبدو أكثر سلبية من المنهج التقليدى فى جدواه.

المبحث الرابع – مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك

تطور الهدف الرئيسى للعمل العربى المشترك

لعل الجولة السابقة فى أبعاد العمل المشترك عامة، مع إشارات إلى الواقع العربى الذى لم يكد يترك منها بعدا أو أداة إلا حاول تطبيقها، وفى أساليب إجراء تقييم أدواته، قد أوضحت مدى افتقاد معظم الجهود العربية لتأصيل الاختيارات وبنائها على أساس علمى، تسليما فى معظم الأحيان بما تدعو إليه نظريات صيغت فى أطر اقتصادية واجتماعية بعيدة عن الواقع العربى، وبأن الوحدة مطلوبة بحد ذاتها ، فلا أقل من وحدة اقتصادية فى مواجهة التحديات التى تواجه المجتمع

العربى، أو من أجل تحقيق أهدافه العامة. وقد كان الهدف المحورى الذى ساد فى البداية هو الأمن القومى، الذى سيطر على الفكر العربى سنة ١٩٥٠ عند مناقشة معاهدة الدفاع المشترك،وبموجبه نشأ المجلس الاقتصادى وعقدت اتفاقيات تحرير حركة التدفقات الاقتصادية فى إطار مفهوم التعاون الاقتصادى،كما تأثرت القرارات بتطورات الصراع العربى الصهيونى.

وفى سنة ١٩٦٠ حدث تحول قطرى وقومى نحو التنمية بأبعادها الوطنية والقومية ومستوياتها الشاملة والقطاعية [١٧] ولكن ظل منهج التكامل من خلال السوق سائدا. وعندما عقد مجلس الوحدة فى ١٠-١٤/٦/١٩٧٠ على مستوى وزراء التخطيط استجابة لاقتراح من العراق ولاحظ ما يعانيه الوطن العربى من تفكك وتبعية وتخلف اقتصادى واجتماعى (أو ما أطلق عليه نادر فرجانى اسم "التاءات الثلاث"[١٨]) ربط بين التكامل والتنمية القومية، وأوضح أن ما بذل من جهود مخلصة فى نطاق التعاون الاقتصادى العربى لم تؤت كل الثمار التى استهدفتها بسبب غياب التنسيق الشامل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين البلاد العربية. ومن ثم طالب بتنسيق الخطط الاقتصادية للبلاد الأعضاء ضمن خطة قومية تكفل ضم وتعبئة موارد البلاد الأعضاء، وتضمن استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح الشعب العربى. والتقط اتحاد الاقتصاديين العرب الخيط فخصص مؤتمره الرابع الذى عقد فى الكويت ١٧-٢٠/٣/١٩٧٣، لموضوع "التخطيط للتنمية فى البلاد العربية"[١٩]. وهكذا ارتبط المنهج التخطيطى للتكامل بالهدف التنموى، كما أعطى هذا دفعة قوية للمطالبة بانسياب الأموال العربية، والدعوة إلى إقامة المشروعات المشتركة سعيا إلى توظيف المال العربى الذى تزايد مع الفورة النفطية الأولى.وقد تبلور هذا التحول فى وثيقتى الاستراتيجية والميثاق السابق الإشارة إليهما، كما تم الربط بين التنمية القومية (المخططة) والأمن.

غير أن التكاثر المالى الذى أعقب الفورة النفطية وما ترتب عليه من تفاوت كبير فى مستويات الدخل[٢٠] وتوجهات التنمية بين الدول العربية أدى إلى اختراق جدار التضامن العربى، وأوجد تقسيما إلى أقطار يسر وأقطار عسر، مكرسا ظاهرة التجزئة فى الوطن العربى. وترتب على هذا أمران يمثلان تراجعا من العام إلى الجزئى، الأول هو توارى منهج التخطيط الشامل أو القطاعى وراء المشروعات المشتركة التى أريد منها اصطياد الأموال العربية بدلا من تركها تتسرب إلى الخارج.الثانى هو التراجع من مفهوم الأمن القومى الذى دعا إلى الالتفاف حول متطلبات بناء القوة

الذاتية على المستوى القومى إلى أمن قطرى أو إقليمى على أحسن الفروض[٢١].وفى هذا المناخ غلب على الصيغة الأولية للاستراتيجية التى أعدها فريق عمل ثلاثى(ضم كلا من برهان الدجانى وأنطوان زحلان وسيد جاب الله)[٢٢]الفكر الليبرالى البراجماتى. فقد اعتمدت مفهوم القطاع المشترك الذى تعددت مفرداته بمضى الزمن، وطالبت بالعمل على تطويره وتعزيزه. وأضافت اعتبارا آخر إلى كل من هدفى الأمن والتنمية وهو الربحية، سعيا إلى تحقيق مشاركة أكثر فاعلية من جانب وحدات المستوى الأدنى، وإفساحا للمجال أمام القطاع الخاص. ويرى البعض أن تعثر الاستراتيجية بالصيغة التى جرى إقرارها بها مؤشر بجدوى العودة إلى المنهج الليبرالى، بدلا من المنهج التخطيطى " اليسارى" [٢٣].والواقع أن ما يعتبر منهجا ليبراليا كان أشد مركزية مما اعتبر يساريا حيث اقترح إنشاء"الهيئة العربية العليا للتنمية والتكامل الاقتصادى" تتولى الإشراف على برامج العمل المشترك،على أن يتم تمويل هذه البرامج عن طريق ضريبة تصدير على النفط بمعدل ١٠٪ تحول إلى "صندوق التنمية الاقتصادية العربية" تديره الدول النفطية التى تفرض الرسم[٢٤] ،ويقوم بتوجيهها إلى العمل المشترك من خلال قروض ميسرة إلى مختلف مؤسسات القطاع المشترك. وعلى أى حال فإن إفساح المجال لليبرالية لم يحقق نجاحا يؤكد جدواه، بينما بقى المنهج التخطيطى دون اختبار حقيقى.

التقاطعات الإقليمية فى الوطن العربى

يواجه العمل العربى المشترك ومحاولات إحياء التكامل العربى تحديا إضافيا ،هو محاولات إقامة تجمعات إقليمية على حساب التجمع القومى، يعتمد أغلبها الأهداف الثلاثة، وهى: الأمن ولكن من منظور إقليمى: والتنمية بمزيد من توثيق العلاقات بالعالم الخارجى: والربحية بغرض كسب تأييد القطاع الخاص عن طريق إفساح دور أكبر له، سواء للكسب المتعذر تحقيقه قطريا ،أو لتولى إدارة العمل المشترك، مثلما يخطط لتوليه إدارة الشؤون المحلية من خلال برامج الكيف الاقتصادى.وكانت أولى المحاولات الصريحة فى هذا الاتجاه،إنشاء "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"بناء على ما توصل إليه وزراء الدول الخليجية الست فى اجتماعهم فى الرياض فى٤/٢/١٩٨١،أى قبل مضى ثلاثة أشهر من إقرار الاستراتيجية والميثاق! وتنص اتفاقية المجلس على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وصولا إلى وحدتها، ودفع عجلة التقدم فى مختلف الميادين،كما تنص على تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه على إقامة مشروعات

مشتركة. غير أن الهدف الأمنى الإقليمى لمواجهة التطورات فى المنطقة، سواء قيام الثورة الإيرانية أو ضغط العراق من أجل إقامة سوق خليجية مشتركة على غير ما تريده الدول الست [٢٥]، كان دافعا لإقامة المجلس وقصره عليها. التجمع الآخر الذي كانت له جذوره السياسية الوحدوية، واعتباراته الأمنية التى هددها الصراع حول الصحراء الغربية هو"اتحاد المغرب العربى" الذى قام فى فبراير ١٩٨٩ بين دول شمال أفريقيا، والذى تسعى مصر للانضمام إليه، فى إطار توجه منظمة الوحدة الأفريقية إلى إقامة جماعة أفريقية، والعمل على بناء تجمع متوسطى فى إطار الشراكة الأوروبية. إلا أن عودة الخلاف أدى إلى تجميده وشل فاعليته.

والأخطر مما تقدم هو ما تسعى إليه قوى خارجية من فرض أطر إقليمية تعمق التجزئة العربية وتكرس التبعية، ولا تحقق بالضرورة كسر حلقات التخلف[٢٦]. فمن ناحية تسعى أوروبا إلى تطبيق المنهج البديل للتكامل الذي لخصنا ملامحه من قبل (جدول ٣) *منطلقة من أهدافها الخاصة فى تحقيق "الأمن والاستقرار" فى المنطقة المحيطة بها فى شرق وجنوب حوض المتوسط، بما فى ذلك إسرائيل وتركيا. والهواجس الأساسية التى تشغلها هى إيقاف الهجرة من هذه المنطقة والحد من التهريب خاصة للمخدرات من المغرب، ومن تهديد الحركات الأصولية وما تقوم به من عمليات إرهابية. ونلاحظ أن هذه التوجهات تضع الأمن من وجهة النظر الأوروبية محل الأمن القومى العربى، وتنظر إلى التنمية فى إطار حل ما تعانيه اوروبا من مشاكل البطالة وتوسيع نطاق الأسواق، بدعوى انتهاء العمل بنظام الأفضليات العامة. وهى فى الوقت نفسه تعطى وزنا خاصا لهدف الربحية ودعم الجهود المبذولة على درب الخصخصة وفتح الأسواق أمام المنتجات ورؤوس الأموال، وممارسة المنتجين الأوروبيين للنشاط الاقتصادى فى دول الجنوب. يكمل هذه التوجهات منتدى البحر المتوسط الذى دعا إليه الرئيس مبارك فى١٩٩٢، والذى ظهرت مؤخرا فى إطاره دعوة إلى إقامة "مؤسسة للأمن والتعاون لدول البحر المتوسط"، كما تتعدد أدوات التعاون،بما فى ذلك إنشاء مؤسسات تمويلية إقليمية[٢٧].

أما المحاولة الأخرى فتأتى تنفيذا لمشروع أمريكى ظهر فى أعقاب توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد تحت اسم "التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط" Regional Co-operation in the Middle East[٢٨]، وهى التسمية التى استخدمتها اتفاقية أوسلو، والتى بناء عليها تنظم

* فى الجزء الأول من المقال الذى نشر بالعدد السابق.

مؤتمرات سنوية كان أولها فى الدار البيضاء، ٣٠/ ١٠-١/ ١١/ ١٩٩٤ وقد تحدثت الفقرة الثالثة لإعلان الدار البيضاء عما يسمى "النفوذ الدولى الجديد" الذى اكتسبه القطاع الخاص، ودعا إلى قيام هذا القطاع باستغلاله من أجل دفع دبلوماسية السلام. وتحدثت الفقرة العاشرة من نفس الإعلان عن الترحيب بإقامة "مجموعة استراتيجية اقتصادية" للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من القطاع الخاص لدى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، تقوم "بالتوصية باستراتيجيات للتعاون الاقتصادى الإقليمى ووسائل التغلب على العوائق التى تواجه التجارة والاستثمار الخاص". وتقوم هذه اللجنة بتقديم توصياتها إلى "اللجنة التوجيهية" المكونة من ممثلين للحكومات، التى تتابع تنفيذ المؤتمرات الإقليمية، وتعمل بالتشاور مع القطاع الخاص. أى أن التخطيط العام لمسيرة التعاون الإقليمى، يتم خارج المنطقة، ويتحكم فيه رجال الأعمال الذين كان لهم نصيب كبير فى المؤسسات التى تضاف بشكل منتظم إلى الهيكل الإقليمى الجديد. ويشير جدول أعمال المؤتمر الثالث الذى تقرر عقده فى منتصف نوفمبر ١٩٩٦ فى القاهرة، إلى استمرار الخط الأساسى وهو إقامة مشروعات تغير من خريطة البنية الأساسية والاجتماعية للمنطقة، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبى المباشر لدعم قدرات القطاع الخاص المحلى على قيادة التنمية، والتلويح له بربحية تحققها عمليات تعاون إقليمية، من خلال تنظيم إقليمى لرجال الأعمال، ومن خلال الصلات المباشرة التى تعزز من أجلها الاتصالات، داخل المؤتمرات وخارجها. يساند ذلك اتفاقيات مراكش لمنظمة التجارة العالمية، وترتيبات منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى للدول المتوسطية. ويتم كل ذلك تحت راية تعزيز الأمن فى المنطقة، ومساندة عملية السلام.

وسعت دول الخليج إلى عقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى،إلا أن محاولاتها تعثرت[٢٩].وقد طرح وزير الخارجية البريطانى ملكولم ريفكند أثناء زيارته لأبو ظبى فى ١٩٩٦/١١/٤ إنشاء منظمة شرق أوسطية على غرار منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا[٣٠]، باسم"منتدى التعاون وفض المنازعات"،تكون إطارا للحوار حول المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية، وينتظر أن تضم إيران وتركيا ودولا أخرى من خارج المنطقة،وهو ما يمثل إعادة إخراج حلف بغداد.والمعلوم أنه لتصدى مصر لذلك الحلف، تحول مابقى منه فى ١٩٦٤ إلى منطقة " التعاون الإقليمى للتنمية RCD "،تضم إيران وباكستان وتركيا.وساد اعتقاد بعض الوقت أنها سوف تكون نموذجا واعدا لتطبيق المدخل الإنتاجى للتكامل بالتركيز على المشروعات المشتركة،إلا أنها لم

تحرز نجاحا يذكر.وبعبارة أخرى فإن ما يسمى بالمشروع الشرق أوسطى يسعى إلى بناء ما يمكن اعتباره قطاعا مشتركا يكثف تواجد إسرائيل فيه بعد أن ظلت مستبعدة بحكم المقاطعة، وهو يدعى الربط بين التعاون الاقتصادى والأمن الإقليمى(المنسلخ عن الأمن القومى)، والاعتماد على هدف الربحية، ولكن فى قالب يختلف عن منهج فريق العمل الثلاثى.

التحديات التى تواجه العمل العربى المشترك

يتضح مما تقدم أن التطورات الفكرية والعملية تضيف قيودا جديدة على العمل العربى المشترك، وتؤدى إلى تغير الأسس التى يقوم عليها.فبالإضافة إلى تقاطعات الأطر الإقليمية، وتدخل أطراف خارجية فيها كان الإطار القومى يسعى إلى تحقيق التكافؤ فى التعامل معها، فإن وزن العلاقات مع تلك الأطراف، سواء القائم فعلا (كما هو الحال مع أوروبا، أو مع العالم من خلال منظمة التجارة العالمية)أو الذى يراد فرضه (كما هو الحال مع إسرائيل من خلال الشرق أوسطية) يغير بلا شك من درجة مقبولية أو فاعلية العديد من أدوات العمل العربى المشترك. فضلا عن ذلك فإن زحف المفاهيم الجديدة للتكامل، والمبنية أساسا على تطوير المنهج التجارى القائم على تحكيم السوق وأدواتها والذى تعددت الانتقادات المبينة لعدم واقعيته بالنسبة للدول النامية عامة،يضيف قيودا على الاختيارات التى يمكن من خلالها تطوير العمل المشترك على نحو أفضل.فالتطبيق العربى للمنهج التقليدى للتكامل اتسم بالإفراط المؤسسى المعتمد على الحركة من أعلى، وهو ما جاءت حصيلته ضعيفة نظرا لما صحبه من تمسك بذريعة السيادة القومية. والمشاهد أن المنهج الجديد يدعو إلى إحلال الإطار الفردى محل الإطار الرسمى، وتمكين الوحدات الأدنى، وبخاصة من القطاع الخاص، من التحكم فى العمل المشترك، واختيار حدوده الإقليمية بما يتفق والدافع الربحى الآنى.وكلا المنهجين يتجاهل أن التطبيق السليم للمنهج التقليدى بنى على أساس الإطار المجتمعى المشكل وفق تنظيم اجتماعى يحقق توافقا بين رؤى الفئات المختلفة للصالح القومى، وهذا هو المغزى الحقيقى للديمقراطية.

كذلك أوضح التحليل السابق الأثر السلبى لتواجد صيغ للعمل المشترك محدودة من حيث النطاق أو الإلزام، وهى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، والمجلس الاقتصادى بصورته الهلامية.كما أشرنا إلى غياب مناهج تفصيلية لأى من الاتفاقيات المعقودة، بما فى ذلك استراتيجية العمل

الاقتصادى العربى المشترك،التى كان يرجى أن تصاغ بشأنها خطط خمسية، فتحولت الخطط بسبب التغيير فى مضمون الميثاق إلى خطط للمشروعات المشتركة، جرى رفض نعتها بالقومية، كما رفضت أولاها.وقد قسم الدكتور لبيب شقير فى دراسته الموسوعية حول التكامل العربى[٣١] العوامل التى أدت إلى فشل العمل الاقتصادى العربى المشترك، الذى يكاد يجمع عليه جميع الدارسين، إلى مجموعتين:

المجموعة الفنية،التى تشمل قصورا فى المناهج المتبعة.

المجموعة البنيوية،التى تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والفكرية والمؤسسية وتطوراتها.

من جهة أخرى فإن هناك اتفاقا على أن إنجازات التنمية لم ترق إلى الأهداف المعلنة أو إلى الآمال التى علقت على الإمكانات العربية. ولذلك فإنه إلى جانب مؤشر انخفاض نسب التجارة البينية، يمثل ضعف إنجازات التنمية وتزايد تباين مستوياتها دليلا آخر على ضعف حصيلة العمل المشترك. كذلك يرى البعض فى عفوية انتقال اليد العاملة، ورفض الدول المستقبلة للعمل الدخول فى اتفاقيات تنظم حركتها وتصون حقوقها مؤشرا إضافيا.من جهة أخرى يعتبر ضعف العمل الاقتصادى المشترك مسئولا عن تزايد الاندماج فى الاقتصاد العالمى وترسيخ ظاهرة التبعية،بما فى ذلك التبعية السياسية.ودون الدخول فى تفاصيل مظاهر الفشل التى وردت فى الأدبيات [٣٢]، يمكن تصنيف عوائق العمل الاقتصادي العربى المشترك على النحو التالى:

أولا - العوامل السياسية:

١- غياب الإرادة السياسية. ويعزو البعض هذا الأمر إلى نقص المعلومات عن الفوائد التى يمكن أن تعود من التكامل الإقليمى،وإلى تفشى النزعات القطرية والتمسك بذريعة السيادة الوطنية.

٢- عدم فاعلية المواثيق الرسمية، والتحلل من الالتزامات، خاصة فى غيبة حد أدنى من الإلزام على المستوى الإقليمى،مما يمكن من التوقيع عليها لمجرد تفادى الحرج السياسى دون نية للتنفيذ.

٣- اختلاف النظم السياسية،والتباين الإيديولوجى،وهو ما تردد خلال الستينات فى فترة أخذ بعض الدول العربية بالتوجه الاشتراكى، واقتران ما يسمى بالحرية الاقتصادية بنظم وصفت بالرجعية. ودفع ذلك إلى سيادة النزعات القطرية والإقليمية،خاصة مع اختلاف قواعد الموارد.وتبع ذلك تراجع عن مفهوم الأمن القومى إلى الأمن القطرى أو الإقليمى،والسعى إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة العربية.

٤- انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية.ولم يقتصر هذا على حالات تباين النظم، أو القضايا الجوهرية، وهو ما دعا إلى تضمين الميثاق القومى مبدأ تحييد العمل الاقتصادى.

٥- استخدام الاقتصاد أداة للضغط السياسى بدعوى أن البديل هو العمل العسكرى. ولذلك فإن جوهر المشكلة هو غياب آليات ترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل المشترك، وهو ما يدعو إلى السعى لإنشاء آليات فض النزاع أو محاكم عدل إقليمية.

٦- غياب المشاركة الشعبية الحقيقية على المستوى القطرى، ومن ثم عدم إمكان إدراج الاختيارات الشعبية فى المواقف القطرية،أو إيجاد مشاركة على المستوى القومى أو حتى الإقليمى.

٧- الضغوط من جانب الدول الكبرى، واتساع نفوذ عابرات القوميات، خاصة مع ازدياد أهمية النفط العربى. ويشير بعض الكتاب إلى تعدد الآثار السلبية التى ترتبت على ما يسمى الحقبة النفطية.

ثانيا - العوامل الاجتماعية والثقافية:

١- التفاوت فى التكوينات الاجتماعية والتناقضات الطبقية، ومحدودية الطبقة المتوسطة.

٢- شعور بعض الفئات الاجتماعية بتعارض الترتيبات التكاملية مع مصالحها. ومعلوم أن هذا من الأمور المألوفة نتيجة التغيرات التى يحدثها التكامل، ولكن يجب أن يعادلها آثار إيجابية غالبة.

٣- التفاوت فى المستويات التعليمية، داخل وبين الأقطار العربية. وحرص المهنيين على حماية أوضاعهم القطرية رغم رفعهم شعار الوحدة العربية.

٤- تفشى الأمية، وهو ما يجعل مناقشة قضايا التكامل والوحدة تفتقد التأصيل الواجب. يضاف إلى ذلك ما أطلقنا عيه "الأمية التكاملية" لدى المسئولين عن إعداد القرارات القطرية.

٥- تخلف الفكر القومى،وانقياد المثقفين لتبرير المواقف القطرية للسلطات السياسية.وتزايد هذه الظاهرة بعد١٩٦٧ ، وتكثيف الحملة المضادة للقومية والاشتراكية اللذين ارتبطا معا بعض الوقت.

٦- ارتباط العمل المشترك بالأجهزة الرسمية، وغياب حركة شعبية تناضل من أجل الوحدة العربية. وقد تشكل فى الفترة الأخيرة "منتدى الفكر العربى" فى عمان و"المؤتمر القومى العربى"[٣٣]، ولكن ظل عملهما محصورا فى النطاق الفكرى، ولم يحل دون احتدام الاختلاف بين المثقفين أنفسهم.

ثالثا - العوامل المؤسسية والفنية:

١- طموح الأهداف والقفز إلى أشكال مؤسسية وصور قانونية دون تمهيد.

٢- افتقار الرؤية الواضحة للعوامل المسببة للتخلف والتبعية.

٣- افتقار النظرة الشمولية إلى عملية التكامل، وغياب برامج زمنية وأهداف مرحلية، مرتبطة باتفاق حول الصورة النهائية للعملية التكاملية.

٤- اقتباس مناهج تكاملية غير ملائمة، وعدم صلاحية عدد من المداخل التكاملية المطبقة. وقد تردد كثيرا انتقاد ما يسمى المدخل التجارى للتكامل، ولكن ظلت صيغ المدخل الإنتاجى مبهمة.

٥- وترتب على ذلك تمسك بالتنمية القطرية من منظور قطرى على حساب التنمية المشتركة.

٦- الإفراط فى الحماية لعدد من الأنشطة المتشابهة،مع تزايد الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

٧- تنافس المشروعات القطرية،وتفضيلها على المشروعات المشتركة رغم ترديد تفضيلها كمدخل للتكامل،خاصة فى ظل التكاثر المالى.

٨- ازدياد التفاوت التنموى والدخلى، وهو ما عمقته الحقبة النفطية، التى نقلت مركز الثقل إلى الدول شديدة الاعتماد على النفط، ومن ثم على العلاقات الخارجية أكثر من العربية.

٩- سعى البيروقراطيات لتدعيم مواقعها القطرية، ورفضها التخلى عن سلطاتها لأجهزة إقليمية.

١٠- ضعف فاعلية أجهزة العمل العربى المشترك، وضعف قياداتها بسبب تدخل العوامل السياسية فى اختيارها، وهو ما جعل الأجهزة تصبح أدنى من الحكومية.

التعامل مع التطورات الفكرية والعملية وعوائق العمل المشترك

تعددت المقترحات والآراء التى تناولت "تفعيل" العمل العربى المشترك عامة، والاقتصادى خاصة، فى ظل الشعور بتزايد تردى الأوضاع العربية، خاصة بعد نشوب حرب الخليج الثانية التى فجرت قضايا لم تكن مطروحة من قبل،وفتحت ملفات كان يعتقد (أو يرجى) أنها قد أغلقت، ومهدت الطريق لإعلانات صريحة من جانب قوى عظمى عن وجود "مصالح لها" فى المنطقة يجب أن ترعاها.وفى هذا الإطار تطرح مشروعات إقليمية بديلة للمشروع العربى، يتراوح الموقف منها بين القول بأنها لا يجب أن تتعارض مع ما يسمى "البديل العربى"، وبين رفضها جملة وتفصيلا[٣٤]. وبوجه عام تتناول المقترحات عددا من القضايا على النحو التالى:

اعتبار أن العمل العربى المشترك (الذى قد يستهدف فى رأى البعض الوحدة فى النهاية) يجب أن يكون هو الأساس. ولا يمنع هذا من التعاون مع أطر أو حلقات إقليمية أو عالمية أخرى.

لا مانع من قيام تجمعات إقليمية عربية، شريطة ألا يكون ذلك على حساب التطلع إلى مزيد من توثيق العمل على المستوى القومى،وأن يكون الهدف هو تسريع الخطى بما يتجاوز هذا الأخير. بل إن البعض يدعو إلى تجمعات جزئية تستهدف حث العمل القومى، وهو ما يؤدى إلى تفضيل انتماء الأقطار الأعضاء فيها إلى مناطق متباعدة اعتقادا بأن هذا يساعد على سرعة الانتشار.

عدم تحبيذ تعديل الاتفاقيات القائمة حاليا،لا سيما اتفاقية الوحدة، والقول إنها تظل صالحة لأنها تحتوى على جميع العناصر المطلوبة. ولعل الدافع هو خشية أن يؤدى فتح باب التعديل إلى تراجع عن أهداف مرغوبة بدعوى أنها "طموحة"، وهو ما قد يستبعد هدف الوحدة من القاموس

العربى، الأمر الذى يعكس شعورا وتخوفا من أن هذا الهدف لا يلقى حاليا الإجماع المطلوب.

لا يجب أن يؤدى الانشغال بقضايا التثبيت والتكيف الهيكلى وعواقب قيام منظمة التجارة العالمية ونبذ سياسات الإحلال محل الواردات والعمل بدلا منها إلى الانفتاح على العالم بتعزيز التصدير(وهو ما يعنى فى نفس الوقت مزيدا من الاستيراد) بما يفرض الانخراط فى تقسيم العمل على المستوى العالمى،إلى التأثير على التوجهات التكاملية القومية، والذهاب إلى ما يدعيه البعض من أن قضية التكامل هى "دعوة مؤجلة"[٣٥].

وتبقى التنمية العربية الشاملة هى الدافع الأساسى، ويحبذ الداعون إليها منهج "الاعتماد الجماعى على النفس"[٣٦] ،تحقيقا لتنمية مستقلة. ويختلف هذا عما يفسره به البعض بأنه يعنى انطواء على النفس وانسلاخا تاما عن باقى العالم،بتوسيع نطاق الإحلال محل الواردات من المستوى القطرى إلى المستوى الإقليمى.

وكما أكدت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، فإن الإنسان العربى هو القاعدة التى يجب الانطلاق منها ، ومن ثم لا بد أن يأخذ العرب، بصورة جماعية، بالتنمية البشرية بكل أبعادها.وفى هذا السياق يبرز التأكيد على التعاون العربى الوثيق فى مجالات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى،ليس فقط لكونه ضرورة للتقدم، بل لكونه جزءا من "نهضة حضارية"[٣٧].

ويرتبط بالبعد البشرى الجوانب الثقافية والاجتماعية، حيث ثبت أن مسار التكامل الإقليمى فيما يتجاوز تحرير التجارة البينية أو إقامة اتحاد جمركى، رهن بتوافق الأسس الثقافية لشعوب منطقة التكامل،وأن حركة البشر تتطلب ما يطلق عليه الاتحاد الأوروبى "التجانس الاجتماعى" والشعور بروح الجماعة sense of community. ومن هذا المنطلق فإن الوطن العربى تتوفر له إمكانيات السير فى التكامل إلى مداه، بعكس المشاريع الإقليمية، التى تتضمن، كما هو الحال فى المشروع الأوروبى، تعاونا ثقافيا واجتماعيا قد يكون له عواقبه على الهوية العربية على المدى الطويل، أو المشروع الشرق أوسطى المتمحور حول إسرائيل التى يعتبر جوهر نشأتها التباين الثقافى مع جيرانها ،بل ومع العالم أجمع. ومن ثم فإن إقامة منطقة تجارة حرة أو تشابك اقتصادى لا يكفل تحقيق الشرط اللازم لسلامة العملية التكاملية لأنه لا يكفل توازنا فى توزيع المنافع بالضرورة.

ويميل أغلب المحبذين للعمل على المستوى القومى إلى التأكيد على أهمية التمسك بمفهوم

الأمن القومى، وخطورة تجزئة الأمن إلى أطر قطرية أو إقليمية متباعدة. وفى هذا السياق يتخذ مفهوم الأمن فى التعاون العربى الأوروبى مفهوما خاصا عند الأوروبيين، باعتباره أمنا أوروبيا من عدم استقرار يصيب دول الجنوب، فهو ليس أمنا إقليميا إلا إذا سلم العرب بالمفهوم الأوروبى وتبنوه لأنفسهم . من جهة أخرى فإن إسرائيل لا تعتبر التوصل إلى سلام مع العرب محققا لأمنها، إذ ترى أن التباين الثقافى يجعل أمنها دائما مهددا، ومن ثم فإن الترتيبات الشرق أوسطية لا تكفى بحد ذاتها،وليست بديلا للتوسع والتغلغل فى الأراضى العربية، سواء عن طريق المستوطنات، أو امتلاك قوى الردع والاحتفاظ بحق تعقب العناصر التى تقوم بتهديد أمنها، أو التى تدعى أنها تخطط لذلك. ومن ثم فهى تفقد المشروع المتوسطى أحد المقومات الأساسية للتنظيم الإقليمى. وهذا التمسك بالأمن يعكس اعتقادا بعدم واقعية ما يدعى من أن التعاون الإقليمى يصون السلام.

إن الاعتبارات السابقة تشير إلى أن مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك يتوقف على تحديد الموقف من عدد من العناصر هى: الأهداف بعيدة المدى - النطاق الجغرافى - الإطار المؤسسى - المشاركة - المنهج المتبع وأساسه العلمى - الجوانب العملية، السياسية والاجتماعية والثقافية - البرنامج الزمنى. وسنتناول هذه الأبعاد على التوالى:

١- الأهداف بعيدة المدى:

رأينا أن التجمعات الإقليمية تسعى إلى تحقيق قدرة أكبر لكل من أعضائها على التعامل المتكافئ مع العالم، عن طريق اعتماد جماعى على النفس،حرصا على تفادى الآثار الانحسارية التى تترتب على محاولة الاندماج فى بيئة اقتصادية تتباين فى مستوياتها الاقتصادية،سواء كان ذلك على مستوى عالمى أو مستوى إقليمى. وإذا كان التعاون،إقليميا كان أو عالميا، هو القاعدة التى يجب أن تسود العلاقات الدولية، فإن التكامل الذى يفضى إلى وحدة اقتصادية فى النهاية يكون هو ما تنشده دول تتوفر فيها مقومات التقارب بأبعاده المختلفة،وتشترك فى تطلعاتها المستقبلية.ومن ثم فإن الهدف النهائى للعمل العربى المشترك هو الوصول باقتصادات الدول العربية جميعا إلى درجة من التقارب ومستوى من التقدم يجعل إقامة وحدة اقتصادية بينها أمرا ممكنا ومرغوبا، فى مواجهة ظواهر الكوكبة والإقليمية التى تجتاح العالم. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الاقتصادات النامية (والعربية منها) اقتصادات متوازية، وأن تكاملها لن يعالج مباشرة روابطها الاقتصادية الخارجية

المتصفة بشدة اعتمادها على التصدير العالمى، وتركز هذا التصدير فى مواد أولية لا يستطيع الإقليم استيعابها ،فإن العمل المشترك يجب أن يسعى إلى أمرين فى البداية: الأول هو تعزيز القدرات التفاوضية كمجموعة مع الدول التى تظل تستورد تلك المواد ، والثانى هو تصويب هياكلها الاقتصادية من خلال تنمية تكاملية.ويتطلب هذا تعديل النظرية التقليدية، والتبكير بمرحلة تنسيق السياسات فى الحدود اللازمة لهذا الغرض، مشفوعة بالأدوات التجارية المناسبة.ويبقى الهدف النهائى للتكامل الوصول إلى إدارة مشتركة للاقتصادات الأعضاء على نحو يحقق تنمية مطردة، وهو ما يعنى الانتقال إلى تكامل إنمائى. والفارق بين المرحلتين هو فى وظيفة العمل المشترك، على النحو المألوف فى النظرية التقليدية من تمييز بين سوق مشتركة وسوق موحدة.

من جهة أخرى فإن اعتبارات الأمن لها وزن كبير فى عملية التكامل، ويجب أن يصاغ مفهوم الأمن من منطلق أوسع من النظرة الضيقة التى تربط الأمن بالتهديدات الآنية، وهو المفهوم الذى جعل العمل العربى المشترك يتسم برد الفعل للتحركات الصهيونية خلال فترة الصراع المفتوح، وتختل أبعاده بتوهم أن مجرد البدء فى التفاوض حول السلام، يعنى تحققه ويفقد هذا العمل الكثير من مبرراته، وفتح الباب أمام دعوات إلى إنشاء أطر جديدة للأمن والتعاون. فالأمر الأخطر هو ما يمكن أن يثيره اختلال مسارات التنمية القطرية من تناقضات تؤدى إلى مشاكل أمنية داخل الإقليم المعنى، وإلى تهديدات لأمن الإقليم من خارجه. ولذلك فإن الأمن القومى يعتبر ركيزة هامة، سواء فى بناء التجمع الإقليمى ذاته،أو فى تفاوضه على أدوات التعاون مع الأطراف والأقاليم الأخرى.

٢- النطاق الجغرافى:

رأينا أن مصطلح العمل المشترك يشمل ترتيبات مرنة غير مرتبطة بمسار تكاملى معين، تتراوح بين صيغ بسيطة للتعاون وأخرى متطورة للتكامل. ويدفع هذا بعض الكتاب إلى تحبيذ إقامة تجمعات إقليمية تسعى إلى تحقيق تكامل بين أعضائها كمقدمة لتحول العمل على المستوى القومى إلى تكامل يضم مجمل الدول العربية، وهو ما يؤدى أحيانا لتفضيل تباعد أعضائها جغرافيا.وفى اعتقادنا أن وجود الصيغ الضعيفة للعمل المشترك هو المسئول عن فتح الباب أمام الادعاء بخصوصية الأهداف الإقليمية، تنموية كانت أم أمنية، ويؤدى إلى إضعاف الحافز إلى التكامل العربى الشامل، وتزايد التباعد بين أهداف الدول العربية ومستويات نموها. فالتقارب

الجغرافى قائم فى المجلسين الخليجى والمغربى، والانتشار الجغرافى الذى يفضله البعض قائم فى السوق العربية المشتركة. ولم ينجح أي من هذه التنظيمات فى تعزيز التكامل داخل إقليمه، ناهيك عن دفع حركة التكامل على المستوى الإقليمى. بل إن المجلس الخليجى عجز عن أن يحقق الأمن لأعضائه،أو فض المنازعات بينهم،كما أن توقيع اتفاقية اقتصادية لم يفلح فى تمكين التجربة الخليجية من التخلص من المثالب التى شابت حركة التكامل العربى عامة، بل عانى من آثار انحسارية سببها تفاوت الحجوم ومستويات النمو واختلاف السياسات: كما أنه لم يتمكن من إعادة صياغة علاقاته بأوروبا على النحو الذى أراده من إدارتها منفردا[٣٨].أما المجلس المغربى فقد تعثر منذ نشأته،مضى عليه عام مؤخرا وهو مجمد، وخلال هذا العام تهافتت دوله على توثيق علاقاتها مع أوروبا، وسارعت بتوقيع اتفاقيات الشراكة، بما فى ذلك المغرب الذى تقدم فى ١٩٨٧ بطلب بأن يصبح عضوا فى الجماعة الأوروبية!

من جهة أخرى فإن الأطر الإقليمية الأخرى لا تنطلق من المفهوم الصحيح للتجمع الإقليمى، بل هى كما ذكرنا تفاهم بين تجمعات إقليمية.والمشكلة فى هذه التجمعات أنها تنتسب إلى المنهج الحديث للتكامل،الذى لا يرقى إلى اندماج رائده التكافؤ فى توزيع المنافع والأعباء،بل يسلم بأن الطريق إلى رفع القدرة على التعامل مع العالم، المتقدم فى المقام الأول، هو اختيار وسيط منه يربطه به،وهو ما يتناقض مع مفهوم الاعتماد الجماعى على النفس. فالتجمعات الإقليمية المطروحة من أطراف أجنبية تتناقض مع فلسفة التكامل الإقليمى،ويجب التعامل معها على أنها تعاون بين أقاليم،يجرى فيه قيام كل إقليم باختيار أهدافه،ولا ينطلق من قاعدة يفرضها الطرف الخارجى.والملاحظ أن العرب يساقون إلى تلك الترتيبات بضغط من قوى خارجية، دون أن يقوموا بتنظيم صفوفهم،ووضع تصوراتهم للصيغة المثلى للتعاون مع الأقاليم أو الأطراف الأخرى من منطلق تعظيم جدوى العمل العربى المشترك ودعم قدرته على تحقيق أهداف التكامل والأمن القومى بأبعاده المختلفة،والتنمية المستقلة بمفهومها الصحيح. بل إن الدعوة إلى التفاهم العربى أصبحت تنبع من الأطراف الأخرى،كالدعوة إلى إقامة منطقة تجارة متوسطية تمهيدا لإدخالها فى المجال الأوروبى، وهو ما يعنى تحديد الإقليم العربى من وجهة نظر أوروبية دون تصور لأن يتحول إلى تجمع إقليمى أبعد مدى فى الأجل المنظور[٣٩].

وبالتالى،فإن المطلوب هو الاتفاق على أن يتحول العمل القومى المشترك إلى منهج واضح

ومتفق عليه من جميع الأطراف للوصول إلى تكامل يخدم الأهداف العربية المشتركة فى الأمن والتنمية وفى الالتحام بالاقتصاد العالمى من موقع التكافؤ. ومن هنا يمكن أن يكون واحدا من عناصر العمل العربى المشترك تحديد الموقف العربى فى الأطر أو الدوائر المختلفة:الأفريقى والإسلامى والعالم الثالث عامة، ومناطق الجوار،فى أوروبا وأفريقيا وآسيا.وينطلق الموقف العربى إزا ها من رؤية لما يعزز المسار التكاملى العربى،والأهداف المبتغاة منه.

٣- الإطار المؤسسى:

يؤخذ على العمل العربى المشترك الإفراط المؤسسى الذى ينتسب إلى القطاع الرسمى،والذى قام إلى جانبه قطاع مشترك على المستوى شبه الحكومى والأهلى بشكل غير مخطط.وفى نفس الوقت تفتقد معظم المؤسسات القدرة على التأثير وتعانى من نقص الكفا ات بما فى ذلك المستوى القيادى، ومن تجاهل الدول لتلبية احتياجاتها العملية، سوا ء من حيث تزويدها بالمعلومات أو جدية المشاركة فى أعمال اللجان أو متابعة تنفيذ القرارات التى يتجاهلها وزرا ء قطريون شاركوا فى إصدارها، وهو ما عبرنا عنه بتحولها إلى مستوى دون الحكومى.وبينما تم دمج المؤسسات الرسمية والتنسيق بين برامجها فى لجنة تحت إشراف المجلس الاقتصادى الذى أصبح أيضا اجتماعيا ليغطى مختلف أوجه العمل المشترك،فإن هذا المجلس تخلى عما نصت عليه استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من تخطيط لهذا العمل.وفى حين يرفض العرب إقامة مؤسسات إضافية،نجدهم يستجيبون لما يقام ضمن التنظيمات الإقليمية البديلة.ويجرى نشر مؤسسات العمل المشترك بين الأقطار العربية سعيا إلى استرضائها، بغض النظر عن متطلبات النهوض بفاعليتها. ولأن الدول المضيفة لا تتولى مسئولية محددة فى نشاط المؤسسة التى تستضيفها، فإنها عادة لا تولي اهتماما لتزويدها بالبيئة اللازمة لإنجاحها (اكتفا ء بتدخل بعض المسئولين فى تعيينات عاملين فيها لا تتوفر فيهم الكفا ءة اللازمة!)،وبالتالى لا تتولى الدفاع عن نتائج عملها على المستوى القومى. ولعل نموذج المؤتمرات السنوية التى يروج من خلالها للمشروع المتوسطى يوضح إلى أى حد يؤدى إشراك الدول إلى التسابق على تقديم الدراسات التى تجند لها الأجهزة الحكومية والأهلية وتحشد لها الأنشطة البحثية، لأفراد ومراكز، وتتابعها أجهزة الإعلام لتولد رأيا عاما أقل ما يتصف به أنه لا يتجاهلها،كما يحدث للعمل العربى المشترك،بل يتابع ما يدور فيها ويناقش الأهداف، بين مؤيد ومعارض.

ولعل أخطر دعاوى التضارب المؤسسى هو ما يثار فى معرض المقارنة بين المجلس الاقتصادى ومجلس الوحدة،حيث يعاب على الأخير أنه يشكل ازدواجية فى العمل دون أن يضم كل الدول العربية، وتتخذ بعض الدول من هذا ذريعة للانسحاب منه (وهو ما فعلته الكويت التى كانت أول دولة تصادق على اتفاقية الوحدة).وتتذرع بعض الدول بعدم وفاء بعض الدول بالتزاماتها المالية لبعض المؤسسات ومنها مجلس الوحدة،أو زيادات رأس المال كما حدث لصندوق النقد العربى، لتهدد بعدم قيامها بسداد التزاماتها قبل أن تسدد تلك الدول التزاماتها.والنتيجة أن يتوقف دفع رواتب العاملين،واستنفاد صناديق التقاعد فيها ،وتوقف أنشطتها ،أو تلغى زيادات رأس المال،وتبدأ حلقة مفرغة من ضعف الأداء، فضعف العائد على الدول، فضعف القدرة أو الرغبة فى دعم الإطار المؤسسى.ولا يكفى الادعاء بأن الأفضل التخلى عن العمل الرسمى والاعتماد على أدوات تتولاها الوحدات الأدنى كالمشروعات المشتركة.يكفى أن نلقى نظرة على عدد العاملين فى المفوضية الأوروبية مثلا،وعلى نشراتها الأسبوعية وتقاريرها السنوية، لندرك شمول هذا الجهاز لمختلف أوجه الحياة،بما فى ذلك السياسة الاجتماعية باعتبار أن ما يقوم بين هذه الدول هو اتحاد لا يقتصر دوره على العمل الاقتصادى.وبحكم أهمية تنسيق السياسات فإن الإلزام يغطى مساحات متزايدة من العمل المشترك، وهو ما دعا إلى استكمال التنظيم بمحكمة عدل وجهاز نيابى، اتجه مؤخرا إلى الانتخاب المباشر بدلا من اختياره من المجالس النيابية.

إن هذه الاعتبارات تشير إلى ضرورة تقويم الإطار المؤسسى العربى على النحو التالى:

إعمال اتفاقية الوحدة الاقتصادية، واعتبار أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الأساس، وهو ما يتطلب انضمام كافة الدول العربية إليه، وإكساب قراراته قوة الإلزام على نحو متدرج.

وضع منهج محدد لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية على مراحل تفصل منذ البداية (أنظر بند٧).

إقامة تمثيل نيابى على المستوى العربى، وهو ما يتطلب الأخذ بمبدأ التمثيل النيابى قطريا.

إنشاء محكمة اقتصادية عربية، تفصل فى المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الوحدة[٤٠].

إشراف المجلس على تخطيط أعمال أجهزة العمل المشترك على نحو يزيل التضارب ويكفل

دعم تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية،مع التمييز بين الأجهزة التى تعمل فى أنشطة ذات طابع قومى، وتلك التى تعمل كبيوت خبرة لخدمة الدول الأعضاء.

تعزيز دور الصندوقين العربيين للنقد والإنماء،ودعم قدرتهما على التعامل فى الأسواق المالية.

إقامة مركز علمى تابع للمجلس، يقوم بتأصيل الفكر التكاملى وإجراء الدراسات العلمية لتقييم آثار الإجراءات المطبقة،واقتراح أساليب معالجة المشاكل التى تعترض المسيرة التكاملية. ويكون لهذا المركز درجة كافية من الاستقلال الفكرى، على غرار العمل فى مركز دراسات الوحدة العربية،الذى يمثل الجناح المناظر على المستوى الأهلى.ويتولى هذا المركز إصدار التقرير السنوي الموحد،متضمنا تعريفا بتطور العمل المشترك وتقييم نتائجه.

اقتصار المجلس الاقتصادى والاجتماعى،إذا تقرر إبقاؤه،على المجالات التى لا تتعارض مع عمل مجلس الوحدة والمؤسسات العاملة تحت إشرافه. ويقتضى هذا وضع أسس واضحة لعمله[٤١].

٤- المشاركة:

تتردد المطالبة بالمشاركة، دون أن تعطى أسس واضحة لتعدد أنواع العمل المشترك واختلاف أساليب المشاركة فى كل منها.فأحد شروط فاعلية العمل المشترك المشاركة الشعبية،سواء فى تحديد الأهداف أو اختيار الأدوات أو التنفيذ.ولا تعنى المشاركة فى التنفيذ أن يلغى الدور الرسمى المركزى،بما يقصر الأمر على الأدوات التى يجرى تنفيذها على المستوى الأدنى بالمفهوم الوارد فى (جدول ٤) والذى بموجبه يجرى تفضيل المشروعات المشتركة مثلا، لأنها لا تستدعى تدخلات تمس السيادة.فكما رأينا فإن هذه المشروعات لا تشكل بالضرورة شبكة من المصالح المشتركة التي تؤدي إلى الانتقال إلى مرحلة أعلى من التكامل،خاصة إذا لم تصحبها أدوات تكاملية أخرى تهيئ البيئة لإنجاحها.كما أن مفهوم السوق المشتركة يعنى بالضرورة تنسيقا للسياسات والإجراءات للأقطار المشاركة،والسوق الموحدة هو إدارتها بصورة موحدة،ولذلك فإن غياب السلطة فوق الوطنية هو الفيصل فى التمييز بين صيغ التعاون وصيغ التكامل. بل إن التكامل بصيغته الحديثة يعطى مزيدا من الاختصاصات للمستويات الأعلى والأدنى فى وقت واحد: بل الأخطر أنه يعطى سلطة أكبر للمستويات الأعلى للشركاء الأكثر تقدما بما تملكه من تنظيمات أكثر إحكاما sophisticated من

الوجهتين الفنية والنيابية.فاتفاقيات الشراكة الأوروبية تعطى المفوضية الأوروبية سلطات واسعة للإشراف على تنفيذها، وتخضعها لما تضمنته اتفاقية روما من نصوص بشأن سياسة المنافسة.وما يحدث فى الشرق أوسطية تديره أجهزة خارجية تمول بحوثا للترويج لها تحت راية تعزيز مسيرة السلام، وتخطط له مجموعة الاستراتيجية الاقتصادية المنشأة لدى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وتعقد مؤتمراته السنوية بدعوات رسمية ومشاركة من جانب وزراء الخارجية، وإن كان هذا بمثابة مظلة لتمكين القطاع الخاص الذى يساعد منتدى ديفوس على إشراكه، من اتخاذ قرارات وتقديم توصيات، تقوم اللجان التوجيهية الرسمية بالعمل على تنفيذها. بالمقابل فإن عقد مؤتمرات المستثمرين ورجال المال العرب بدعوات من أمانة الجامعة واتحاد الغرف العربية،يجعل توصياتها محدودة الفاعلية لعدم اهتمام الأجهزة المعنية بما يحدث على صعيد العمل الرسمى المشترك. وقد كان "مؤتمر التجارة العربية"(الرياض[٤٢]٧-١٩٧٨/٢/٨) فرصة لتنشيط التكامل التجارى،ومع ذلك انضمت قرارات المجلس الاقتصادى بشأنه إلى قائمة قراراته الأخرى.

إن المشاركة المطلوبة لا تقتصر إذا على تفضيل مستوى على آخر،بل تقسيم العمل بين كل من الأجهزة الرسمية والأهلية فى كل من التخطيط والتنفيذ والمتابعة، سواء على مستويات اتخاذ القرار أو إجراء الدراسات أو الدعوة للتكامل أو التعبئة الشعبية والقومية.وقد دفع هذا بعض الكتاب،يأسا من إمكان تغيير سلوكيات الأجهزة الرسمية فى ظل الأنظمة السائدة، إلى اقتراح تنظيمات شعبية كبديل يتولى توليد رأى عام عربى يضغط على طريق الوحدة[٤٣]. إلا أنه يجب التمييز بين مرحلتين :مرحلة إثارة الوعى وبلورة الرأى العام المواتى لبناء تكامل عربى، ومرحلة تسيير هذا التكامل ودفعه للأمام. ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن المرحلة الأولى تواجه حاليا فعلا مضادا بحشد القوى، بما فى ذلك مراكز البحث العلمى ووحدات المجتمع المدنى، عن طريق تمويل أنشطة تروج للتجمعات البديلة، إلى جانب استدراج رجال الأعمال لإيجاد تشابكات خارجية يصبح فضها مستقبلا مكلفا. ومن هنا يأتى أهمية قيام مراكز بحث علمى بتمويل مستقل لتقوم بمراجعة نظريات التكامل وتحليل أبعاد البدائل المطروحة.أما المرحلة الثانية فإنها تتطلب تحول الجهود إلى متابعة خطى التكامل وتوضيح منافعها.

٥- منهج التكامل:

إذا كانت محاولات السير فى ركاب النظرية التقليدية لم تحقق النجاح المرجو، وإذا كانت

النظرية البديلة تسعى إلى تمكين الدول المتقدمة من إنهاء حقبة المعونات للدول النامية التى أنهكتها المديونية، وبدء حقبة نفاذ الاستثمار المباشر الذى تحدد عابرات القوميات مجالاته ومواقعه،وتمكينها من النفاذ إلى أسواق الدول النامية دون أن تسمح بانتقال البشر من الجنوب إلى الشمال،وهو ما يعيد صياغة النظرية التقليدية وفق منهج جديد، فإن على الدول العربية، بحكم كونها دولا نامية، شديدة الاعتماد أصلا على مبادلاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة،أن تعود إلى المدخل التخطيطى الإنتاجى،بمنظور إقليمى متوجه نحو تصويب العلاقات الدولية[٤٤].ويعنى هذا أن يتم خلال المرحلة الأولى تحقيق ترابط إنتاجى أوثق داخل كل قطر وبين الأقطار العربية، بحيث يرتفع المضاعف القطرى والإقليمى،للتصدير بشقيه البينى والخارجى.ويصحب ذلك إزالة عوامل الخلل فى الأسواق المترتبة على القصور فى جهود التنمية السابقة، بما فى ذلك تقليص الاعتماد على ناتج رئيسى للتصدير (غير واعد بالتوسع،كالنفط أو الفوسفات أو بعض المنتجات الزراعية). وكما أشرنا من قبل، فإن هذا يتطلب تنسيقا للسياسات يحقق التنمية التكاملية المنشودة، يقترن بإجراءات تجارية لتحقيق حرية التبادل وتنسيق الرسوم والإجراءات الجمركية فى الحدود التى تتمشى مع التطور الإنتاجى.ولا بد من مراجعة التصور القائل بأن مجرد حركة عناصر الإنتاج فى غيبة الترابط الإنتاجى يؤدى إلى تكامل.

٦- استراتيجية التنمية:

إن المنهج السابق يقتضى الاتفاق على استراتيجية للتنمية العربية المشتركة. وتوضح المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية أن الضعف الأساسى الذى تعانى منه الدول العربية هو قصور مستويات التعليم عما تؤهله له إمكانياتها، وعما يلزم للمشاركة الفعالة فى التطوير التكنولوجى الذى جعل من المعرفة التكنولوجية عنصرا حيويا، يفوق فى أهميته التراكم بنوعيه الصلب (فى شكل آلات ومعدات رأسمالية متطورة، وما يتطلبه هذا من تمويل) والمعرفى المحصور فى محاولة حيازة ما سبق التوصل إليه من معرفة، خاصة ما يتحقق من خلال ما يسمى باستيراد التكنولوجيا، باستدعائها من خلال استثمارات أجنبية أو شرائها أو مقايضتها (بالنفط مثلا). فالعبرة فى الثورة التكنولوجية الحالية بالإضافة عن طريق الإبداع، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تنظيم مجتمعى سليم، يحسن توظيف المنظومة الثقافية الذاتية. ومن هنا فإن منهج التنمية،أو بالأحرى المدخل إليها، ليس بمجرد حرية السوق التى تعتبر الركيزة الأساسية لبرامج التكيف الهيكلى، بل بناء

القاعدة المعرفية المجتمعية من خلال عمل مشترك محوره بناء الإنسان العربى[٤٥]. ومثل هذا المدخل كفيل بذاته بتوليد إدراك بأهمية التكامل العربى والشعور بالإسهام فى بناء التنمية القطرية من خلاله.وتنطبق هنا القاعدة السابق ذكرها، وهى أن الخلل فى تركيبة الموارد لا يصلح أساسا للتكامل،خاصة إذا تجاوز تأثير انتقالها من الوجهة المجتمعية الحدود المعقولة. ويذكر فى هذا الصدد أن هناك تفاوتا فى قدرة العناصر على التحكم، فعنصر المعرفة أشدها،يليه رأس المال، وأقلها عنصر العمل.وأحدث هذا قدرا من عدم التكافؤ فى العلاقات العربية التى اعتمدت بينيا على انتقال العمل وخارجيا على جلب المعرفة.

٧- برنامج العمل:

نظرا لأن الاستراتيجية الحالية للعمل العربى المشترك قاربت نهايتها (عام ٢٠٠٠) فقد آن الأوان لرسم استراتيجية جديدة، تراعى الاعتبارات السابقة، وتتضمن ما تتوصل إليه استراتيجية تنمية عربية مشتركة.ويجب أن يتضمن إعداد هذه الاستراتيجية، خطة طويلة الأجل للعمل المشترك (وليس المشروعات المشتركة) تكون بمثابة برنامج تفصيلى لتحقيق الوحدة الاقتصادية على مراحل محددة الأهداف، وتوضع لها البرامج التنفيذية، فى شكل خطة خمسية أولى،تتضمن السياسات والإجراءات والأنشطة التى يتم القيام بها على المستويين القطرى والقومى، وأسلوبا للمتابعة والتعديل عند اللزوم. وكما حدث فى إعداد الاستراتيجية الحالية، يؤدى إشراك التشكيلات القطرية والقومية المنشغلة بقضايا العمل العربى المشترك فى إجراء الدراسات اللازمة لها، إلى بناء رأى عام قوى،خاصة وأن الحوار حول طبيعة التعاون الإقليمى ما زال محتدما. ومن المهم أن تبنى نماذج رياضية لقياس المنافع التى يمكن أن تترتب على المناهج البديلة، وموقع التنمية منها، قطريا وقوميا،واستنباط السياسات والأدوات المطلوبة لتأمين مسيرة التكامل، أخذا فى الاعتبار كل العوامل الدولية والإقليمية. ولعل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومركز دراسات الوحدة العربية،والمعهد العربى للتخطيط ومراكز البحث القطرية،وفى مقدمتها معهد التخطيط القومى، تنظم صفوفها لهذا الغرض.

الهوامش

(١) أنظر Jeffrey B. Nugent: **Towards a Feasible Path to Economic Co-operation and Integration in Western Asia**, UN-ECWA, Beirut, June, 1981 (mimeo).. ويمثل جدول (٤) تطويرا لما تضمنه البحث المذكور من صيغ، أخذا فى الاعتبار التجربة العربية بوجه خاص.

(٢) أنظر مثلا، عبد اللطيف الحمد:"الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادى العربى"، ص٤١ص ٥-٢٠ من، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرين:**ندوة المشروعات العربية المشتركة**، القاهرة ١٤-١٨/١٢/١٩٧٤(القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٦).

(٣) أنظر محضر اجتماع المجلس للاقتصادى والاجتماعى الذى ناقش مشروع الخطة القومية الأولى فى، رشيد حسن:"محاكمة اقتصادية للجامعة العربية". ص٤١ص ٢٠-٣٦ من **الاقتصاد والأعمال**، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ خاصة قول السيد عبد اللطيف الحمد وزير مالية الكويت "وليست القمة الحكم الفصل، وإلا فما معنى اجتماعنا".

(٤) انظر محمد محمود الإمام: **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشرك**: المعهد العربى للتخطيط، الكويت، مايو ١٩٩٣، صفحات ١٩١-١٩٦.

(٥) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:**الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية**، القاهرة،١٩٧٥.

(٦) انظر محمد محمود الإمام : **ورقة العمل الرئيسية فى ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، القاهرة ٧-٨ ابريل ١٩٩٦، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرون، صفحة١١.

(٧) Bela Balassa: "Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market: An Appraisal of the Evidence". **The Manchester School of Economic and Social Studies**, 42 No. 2, June 1974. أنظر الجدول ص٩٧، الذى يوضح اختلاف قيم المرونات للمجموعات السلعية المختلفة،كما يشير إلى أن المرونة الإجمالية ارتفعت من ٢,٤ قبل بدء التكامل (٥٣-١٩٥٩) إلى ٢,٧ بعده (٥٩-١٩٧٠) بينما ظلت مرونة الطلب الخارجية(تحويل التجارة) على حالها١,٦، وهو ما أتاح لمرونة الطلب البينى(صافى خلق التجارة) أن ترتفع من ١,٨ إلى٢,٠، لاحظ أن مرونة الأثرين الأخيرين أقل من قيمة المرونة الكلية فى الفترتين، وأن المرونات تفوق الوحدة ولا تقترب

منها إلا بالنسبة للمواد الخام.

(٨) أنظر مثلا، E. M. Truman : "The Effects of European Economic Integration on the Production and Trade in Manufactured Goods". pp. 3-40 in, B. Balassa (ed): **European Economic Integration, North Holland,** Amsterdam, 1975. أنظر أيضا عرض الأساليب المختلفة فى P. Robson: **The Economics of International Integration,** George Allen & Unwin, 1980.

(٩) أنظر مثلا ص ص ١٢٩-١٣٠ من Andras Inotai;"Co-operation among Developing countries", in: Alfonse Aziz (ed). **The New International Economic Order, and UNCTADV;** Papers and Proceedings.

(١٠) أنظر محمد محمود الإمام **"دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة"**، وبخاصة صفحتى ١-٨٤٢، وتعقيب د.عبد العال الصكبان(رحمه الله)ص ص ٨٧٧-٨٨٨، حول مسئوليته فى هذا الشأن.

(١١) أنظر مثلا، Jeffrey B.Nugent،مرجع سابق ، ص٨٠.

(١٢) أنظر مثلا، Drusilla K. Brown, & Robert M. Stern: "Computable General Equilibrium Estimates of the U.S.-Canadian Trade Liberalization" in David Greenaway, Thomas Hyclak & Robert Thornton (eds): **Economic Aspects of Regional Trading Arrangements,** London, Harvester Wheatsheaf, 1989.

(١٣) Drusilla K. Brown, Alan V. Deardorff & Robert M. Stern : "North American Economic Integration", **Economic Journal,** 102, pp, 1507-18, 1992.

(١٤) أنظر مثلا Drusilla K. Brown, Alan V. Deardorff & Robert M. Stern: Some Economic Effects of the Free Trade Agreement between Tunisia and the **European Union.** دراسة مقدمة إلى المؤتمر الذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية حول **How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?** القاهرة ٢٦-١٩٩٦/٨/٢٧

(١٥) أنظر مثلا دراستى عزام محجوب وحافظ زعفران المقدمتين إلى **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة.** بيروت١٤-١٩٩٥/١١/١٦.

(١٦) M.M.El-Imam: "New Strategies for Development Co-operation", **Mediterranean Conference On Population, Migration and Development.** Palma De Mayorca. October 1996.

(١٧) أنظر ص ٤٧ من، محمد محمود الإمام:"التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين". ص ص ٣٦-٥٩ من **المستقبل العربى**، العدد ١٣٨، أغسطس ١٩٩٠.

(١٨) نادر فرجانى: "غياب التنمية فى الوطن العربى"، **المستقبل العربى** العدد الثانى، ١٩٨٠. وكانت هذه التاءات هى التجزئة - التبعية - التخلف.

(١٩) أنظر فى تقييم أعمال هذا المؤتمر، ص ص ٧٥-٨١ من، محمود عبد الفضيل: **الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**،مركز دراسات الوحدة العربية. آب/أغسطس ١٩٨٢.

(٢٠) أنظر محمد محمود الإمام:"النمو الاقتصادى ومؤشراته فى العالم العربى"، ص ص ٢٥-٥٩ من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى الموسم الثقافى الأول خلال الفترة من يوليو إلى آخر أكتوبر١٩٧٧، الجزء الأول، مطبعة أطلس،يناير ١٩٧٨.

(٢١) وقد دفع هذا عبد الحسن زلزلة الى التنديد بهذا المفهوم الذى يقوم على " الدعوة إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية العربية، فضلا عن استبعاد البعدين التحررى والقومى للأمن العربى، ليخلفهما مفهوم مشبوه ، يجمع بين الأمن النفطى من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة، وأمن السلام والاستسلام مع الكيان الصهيونى من جهة أخرى، إلى جانب، عودة النظام الاقليمى الشرق أوسطى الذى تهيمن عليه دول التخوم غير العربية، والكيانات الأجنبية المحيطة به كبديل للنظام الاقليمى القومى العربى فى ظل انحسار المد القومى وتعرض الشرعية القومية الى التشكيك"، انظر ص ٢٦٠ من عبد الحسن زلزلة : "الدور الاقتصادى للجامعة العربية" ص ص ٢١١-٢٦٢ ،من : جامعة الدول العربية ، **الواقع والطموح ، ندوة عقدت فى تونس ، ٢٨/٤-٢/٥/١٩٨٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.

(٢٢) برهان الدجانى: ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء لجنة " **استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك**" ص ص ٥٧-١٣١ من،جامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب: **المؤتمر القومى لستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك** ،بغداد ،

٧-١١/٥/١٩٧٨،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. أنظر ملخصا لورقة العمل فى ص ص ١٧٢-١٨٠ من، يوسف عبد الله صايغ:"الاندماج الاقتصادى العربى وذريعة السيادة الوطنية"،ص ص ١٥٩-١٨٧ من :دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى،(سبق نشره فى ص ص ٦-٢١ فى، **المستقبل العربى**، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩).أنظر أيضا الحوار بين برهان الدجانى وبيننا فى **ندوة منهجية التخطيط القومى وإعداد المشروعات العربية المشتركة**،المعهد العربى للتخطيط، الكويت ٥-٧/٣/١٩٨٣،ص ص ٢٠٢-٢٠٥.

(٢٣) أنظر مثلا ص ص ٧٠-٧١ من، طه عبد العليم:"إشكاليات التكامل الاقتصادى العربى - تحليل الأدبيات، ص ص ١٣-٧١ من طه عبد العليم (محرر) : **آليات التكامل الاقتصادى العربى**،معهد الدراسات العربية١٩٩٣،مؤسسة دار الهلال، القاهرة.

(٢٤) أنظر ص ١٢٩ من "ورقة عمل اللجنة الثلاثية" ، مرجع سابق. وهذا تأكيد لسيطرة أصحاب المال على التنمية العربية.

(٢٥) أنظر ص ١٣٤ من، محمود عبد الفضيل: "النفط والتنمية والتكامل الاقتصادى فى منطقة الخليج " ، ص ٤٠ ص ١٣٢-١٣٦ من **المستقبل العربى**، العدد ٩، سبتمبر / أيلول ١٩٧٩.

(٢٦) أنظر العرض الذى أعددناه لأعمال المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية :"الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة" ،ص ص ٢١٣-٢٢٧ من **بحوث اقتصادية عربية**، العدد الخامس، ربيع ١٩٩٦.

(٢٧) أنظر **جريدة الأهرام** القاهرية ٦/١١/١٩٩٦، حول"نتائج وتوصيات ندوة عولمة الاقتصاد وبلدان المتوسط التى عقدت فى تونس ٤-٥/١١/١٩٩٦.

(٢٨) مشار إليه فى محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار/مايو١٩٨٦، صفحة٣١٩، بناء على وثيقة رسمية صادرة عن وكالة التنمية الدولية الأمريكية AID.

(٢٩) أنظر مثلا، بشارة خضر:**أوروبا وبلدان الخليج العربية،الشركاء الأباعد**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٥،(ترجمه عن الفرنسية، حسن عبد الكريم قبيسى).

(٣٠) يلاحظ أن التجربة الأوروبية فى الأمن والتعاون نشأت كمؤتمر حضرته جميع الدول الأوروبية (عدا ألبانيا) والولايات المتحدة وكندا فى هلسنكى فى١٩٧٣/٧/٣ فى ظل مرحلة الوفاق detente، وتم توقيع اتفاقيات هلسنكى فى ١٩٧٥/٨/١،وبموجبها جرى الاعتراف بتقسيم

ألمانيا والاتفاق على احترام حقوق الإنسان، وهو ما يردده الأوروبيون فى اتفاقيات الشراكة. وبعد تخلى دول أوروبا الشرقية عن نظمها لم ينته العمل بهذا المؤتمر، بل تحول فى نوفمبر ١٩٩٠، بموجب ميثاق باريس لأوروبا الجديدة، إلى تنظيم دائم، وأنشأ أجهزة له، بما فى ذلك إقامة مركز لفض النزاعات فى فيينا، وانضمت إليه الجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى الذى حلت محله روسيا، وارتفعت العضوية من ٣٤ إلى ٥٣ عضوا وخمس دول متوسطية مشاركة، هى تونس والجزائر والمغرب ومصر واسرائيل، وتغير اسم المؤتمر فى ١٩٩٤ إلى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا OSCE، التى تسعى إلى تجاوز مناقشة المشاكل إلى تنظيم البعثات والمساعدة فى فض أعمال العنف فى أوروبا. وبالتالى فإن التعاون المقصود لا يتناول مختلف جوانب العمل الاقتصادى المشترك، فضلا عن أن الأساس هو الرابطة الأوروبية التى تدعمها عوامل التقارب الثقافى وتداخل المصالح القطرية والإقليمية.

(٣١) محمد لبيب شقير،**مرجع سابق**، صفحات ٧٤٧-٧٥٠.

(٣٢) يمكن الرجوع إلى التفاصيل فى المرجع السابق. وكذلك فى، المعهد العربى للتخطيط: **العمل الاقتصادى العربى المشترك، معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية**، الحلقة النقاشية العاشرة،نوفمبر ١٩٨٦-إبريل١٩٨٧، مؤسسة الكُميل، الكويت - دار الشباب، قبرص،١٩٨٨،وبخاصة دراسة عبد الرازق حسن:"المعوقات الأساسية للعمل الاقتصادي العربى المشترك"،ص٤١ص ١٥-١١١، وأنظر أيضا، عادل حسين (محرر): **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٨٢، وبخاصة، عبد الحسن زلزلة:"التكامل الاقتصادى العربى أمام التحديات"، ص٤١ ص١٣٥-١٥٧، السابق نشره فى ص ٤١ ص ٦-٢١ من ، **المستقبل العربى**، العدد ٢١، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٠،وأنظر أيضا للكاتب:"التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين"، **مرجع سابق**،وكذلك:"دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة"، **مرجع سابق**.وأنظر أيضا:مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، **مرجع سابق**.

(٣٣)أنظر البيانات الصادرة عن هذا المؤتمر وعن نشاطه فى أعداد متفرقة من المستقبل العربى، وآخرها:"بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى، بيروت ٢٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦"، ص ٤١ ص ١٦١-١٦٧ من، **المستقبل العربى**، العدد ٢١٣، تشرين الثانى/ نوفبر١٩٩٦. وقد أقرت الندوة التى عقدتها جريدة الأهرام القاهرية١٢-١٤/ ١٠/١٩٩٦، حول "الاقتصاد .. من أجل مستقبل عربى"إنشاء "المنتدى الاقتصادى العربى".

(٣٤) أنظر إبراهيم سعد الدين عبد الله: البديل العربى، بحث مقدم إلى **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**.وأنظر أيضا ،التحديات"الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربى - **ندوة فكرية**، بيروت١٢-١٣/١١/١٩٩٣ ،مركز دراسات الوحدة العربية، آذار/مارس ١٩٩٤. ومحمد الأطرش:"المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى". ص ص ٤-٢٩ **المستقبل العربى**، العدد ٢١٠ آب/اغسطس ١٩٩٦، وأعمال الندوة التى عقدتها اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية فى القاهرة٢٢-٢٣/١٠/١٩٩٦ حول مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية.

(٣٥) وهو ما ذهب إليه د. سعيد النجار فى مداخلته تعقيبا على دراستنا حول مستقبل التنمية العربية، مرجع سابق.

(٣٦) وهو ما دعا إليه عدد من الكتاب. أنظر مثلا، إسماعيل صبرى عبد الله:"نحو جماعة اقتصادية عربية"،ص ص ١٦١-١٨٨ من مجموعة محاضرات الموسم الثقافى الأول للجامعة العربية. معاد نشره ص ص ١٣٩-١٥٩ من : **وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة**.كذلك يوسف صايغ: **التنمية العصية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،حزيران/يونيو ١٩٩١. وله أيضا :**التنمية العربية:من قصور الماضى إلى هاجس المستقبل**،منتدى الفكر العربى،عمان،٢٢/١٠/١٩٩٤.وأنظر أيضا إبراهيم سعد الدين عبد الله:البديل العربى،مرجع سابق.

(٣٧) وهو التعبير الذى استخدمه أنور عبد الملك:"تنمية أم نهضة حضارية"؟ص ص ٢٩-٣٧ من **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٣٨) أنظر مثلا، نايف على عبيد: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:من التعاون إلى التكامل**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٦ ،وبخاصة ص ص ٣٤٠-٣٤٤.

(٣٩) صدرت الدعوة على لسان المفوض الأوروبى جاك سانتير.ويذكر فى هذا الصدد أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت قد أجرت دراسة حول تحديد "إقليم المتوسط" تحديدا علميا ،فاتضح أنه يشمل غالبية الوطن العربى، باستثناء بعض أطرافه القصوى.وقد أشار إلى هذه الدراسة د.عبد الفتاح القصاص خلال ندوة الجامعة العربية حول "ما بعد برشلونة"،القاهرة ١-٢/٩/١٩٩٦.

(٤٠) تضمن مقترح د.إسماعيل صبرى عبد الله فى "نحو جماعة اقتصادية عربية" مرجع

سابق،تنظيما مشابها لهذه الأسس.

(٤١) كنت قد اقترحت "دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة" ،**مرجع سابق**،ص٨٧٥، تقسيم عمل بين أمانتى المجلسين، بحيث تتولى أمانة المجلس الاقتصادى وضع خطة تنمية عربية بعيدة المدى تحدد أبعاد العمل المشترك، وتتولى أمانة مجلس الوحدة الإشراف على السوق المشتركة.وحتى لا يفسر هذا بأنه تقليل من شأن مجلس الوحدة،فإن من الأفضل تفسير هذا الاقتراح بأنه إعطاء سلطات أوسع لأمانته العامة فى الجوانب التنفيذية، ليتركز عمله، كجهاز وزارى، فى عمليات اتخاذ القرارات وتخطيط العمل، بما فيه وضع خطة تنمية مشتركة.

(٤٢) أنظرص ص ٣٨-٤١ من ورقة العمل الرئيسية فى ندوة السوق العربية المشتركة،**مرجع سابق**.

(٤٣) فاقترح د.محمد لبيب شقير مثلا، تشكيل جبهة من القوى الوحدوية التى تجعل من القومية العربية أساسا للوحدة،أنظر ص ص ١١٨٨-١١٩٣ من الوحدة الاقتصادية العربية. وذهب يوسف صايغ فى:"نحو تنمية مستقلة فى الوطن العربى"،ص ص ٩٠٧-٩٣٠ من **التنمية المستقلة فى الوطن العربى**،**مرجع سابق**، خاصة ص ٩٢٧ إلى اعتماد آلية لتحقيق التنمية العربية المستقلة تتشكل من ثلاث قوى اجتماعية،أولها قيادات مواقع العمل المختلفة، وثانيها المفكرين المناضلين أو الإنتلجنسيا، وثالثها المواطنين المسيسين المعنيين بالهموم المجتمعية،:أنظر أيضا ص ص ٢٨١-٢٩١.

(٤٤) اهتم مجلس التعاون الخليجى والمعهد العربى للتخطيط بالأمر، فعقدا ندوة فى دبى ١٤-١٦-/٢/١٩٨٧ نشرت وقائعها فى: بحوث ندوة **التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون الخليجى**، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، ١٩٨٨. وأنظر فى ص ص ٥١-١٠٢ منه دراستنا حول:"التخطيط التكاملى على المستوى الشامل "تجربة مجلس التعاون ومتطلبات نجاحها"،معاد نشرها فى صفحات ١٥-٧٤ من: **التعاون**، السنة الثانية، العدد السابع، ذو القعدة ١٤٠٧ ،يوليو١٩٨٧.

(٤٥) أدرك الاتحاد الأوروبى هذه الحقيقة مؤخرا فأشار فى معرض صياغة سياسة اجتماعية أوروبية (ص ٢٦ من : CCE: **Livre Vert sur La Politique Sociale Europeenne; Options pour L'Union**. Luxembourg, 1993.) إلى أنه بينما كان الاعتقاد السائد فى بداية الثمانينات أن "الضعف الأوروبى"مرجعه عدم الاقتداء ببعض خصائص النموذج الأمريكى، مثل المرونة والحركية،إلا أن الرأى تحول فى بداية التسعينات إلى ضرورة إدخال تعديلات مؤسسية فى مجالات معينة كالتعليم والتدريب، والبحث والتطوير،وتحسين البنية الأساسية والسياسة الصناعية.

مراجعات الكتب والتقارير

الاقتصاد السياسي لإدارة الأزمات والإصلاح في مصر

مؤلفو الكتاب: أ. د. محمود محيي الدين وأ. حنان أمين سالم وأ. أميرة الشال وأ. إيمان مصطفى[1]

مُراجع الكتاب: أ. د. سهير أبو العينين[2]

1. مقدمة

يمثل هذا الكتاب خلاصة قراءات مستفيضة، في التاريخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وخلاصة تجارب في ممارسة العمل السياسي محليًّا في مجال صنع القرار الاقتصادي، والعمل في مؤسسات دولية مرموقة، واطلاع على أرض الواقع على تجارب دول مختلفة. هذا المزيج شديد الثراء تم صهره في خلاصة مركزة وتضمينها في هذا الكتاب الشيق وشديد الأهمية لكل من صانعي القرار والأكاديميين على حد سواء.

بدأ العمل في هذا الكتاب في عام 2019، وانتهى إعداده قبل الأحداث الأخيرة لا سيما حرب غزة ولبنان ثم أحداث سوريا، والتداعيات التي أحدثت تغييرات واسعة، وعمقت بشدة تداعيات الأزمات السابقة من كورونا وحرب أوكرانيا التي ما زالت قائمة.

موضوع الكتاب يتعلق بتحليل وتقييم سياسات إدارة الأزمات في مصر وآثارها على مسيرة التنمية، وتقييم مدى نجاح أو فشل السياسات المتبعة بعد الأزمات في تحقيق استدامة واحتوائية النمو في الأجل الطويل. ويتبع منهج الاقتصاد السياسي والتحليل المؤسسي. وفي هذا السياق يبدأ بنظرة تاريخية تحليلية لتطور أداء الاقتصاد المصري منذ الخمسينيات، وما قبلها أحيانًا، وما تضمنته من أزمات، ثم يركز على الأزمات المعاصرة في القرن الحالي بقدر أكبر من التحليل والتفصيل.

يتكون الكتاب من المقدمة في الفصل الأول، يليها أربعة فصول. الفصلان الثاني والثالث يتضمنان تحليلاً وتقييمًا لمسار تطور أداء الاقتصاد المصري والأزمات التي تعرض لها، وأسلوب إدارة الأزمات وإدارة الاقتصاد ما بعد الأزمات. وفي الفصل الرابع استعراض لتأثير هذا النمط في إدارة التنمية والتعامل مع الأزمات على مستوى التنمية المستدامة الذى حققته مصر مقارنة ببعض الدول المناظرة، والتي بدأت مسيرة التنمية في توقيت متماثل مع مصر. ويتضمن الفصل الخامس والأخير خلاصة التحليل والتقييم والمقارنات التي تضمنتها الأجزاء السابقة والدروس المستفادة، وانعكاس هذه الدروس في صياغة مسار وخارطة طريق

[1] Mahmoud Mohieldin, Hanan Amin-Salem, Amira El-Shal and Eman Moustafa, The Political Economy of Crisis Management and Reform in Egypt, Palgrave Macmillan, 2024, PDF copy, 177 pages.

[2] أستاذ الاقتصاد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تساعد الاقتصاد المصري على تصحيح المسار في الاتجاه الصحيح للتعامل مع الأزمات ولتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

2. القضايا التي تناولها الكتاب وما خلص إليه من استنتاجات وتوصيات

يتعرض الكتاب في المقدمة لتوصيف مسار التنمية الاقتصادية في الدول بصفة عامة، والنامية بصفة خاصة، ويصفه بأنه يتسم بالمنافسة وسباق لا يتوقف بين الدول، ويركز بشكل خاص على أهمية الأهداف الاستراتيجية للتنمية في الأجل الطويل، وجودة النمو. كما يؤكد على أهمية دور المؤسسات والقيادة، وضرورة تجنب "الأفكار السيئة" Bad Ideas من أجل التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق يتعرض للتحديات الاقتصادية والخطوات الخاطئة في مسار التاريخ الاقتصادي لمصر. كما يناقش الحاجة إلى اتباع منهج براجماتي في إدارة الاقتصاد، حيث يركز على تجنب الممارسات الضارة Harmful Practices وعلى تحفيز النمو الاحتوائي.

ويلاحظ أن "الأفكار السيئة " و"الممارسات الضارة" تمثل مصطلحات مفتاحية تكررت كثيرًا في الكتاب، وتم اقتباسها واستخدامها كتعبير وتفسير لحال الفشل في مسار التنمية في الدول التي لم تحقق نجاحًا في بلوغ الأهداف الاستراتيجية للتنمية، ومنها مصر. وقد أخذ المؤلفون هذه المصطلحات من تقرير لجنة النمو والتنمية[3]، ومن كتاب "لماذا تفشل الأمم"[4] الذي نال مؤلفوه جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2024. وفي أجزاء من الكتاب الأخير تناول لتجربة مصر كنموذج للفشل.

وتتلخص الأفكار السيئة والممارسات الضارة، وفقاً للكتاب والمصادر التي اعتمد عليها، في تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية وفي آليات السوق، والتضييق على القطاع الخاص، وسياسات الدعم بأشكاله المختلفة، وغياب المشاركة واتباع سياسات اقصائية ""extractive، وهو ما أدى إلى تشوهات السوق واختلالات هيكلية. وأدى استمرار هذه الممارسات الضارة إلى استمرار الاختلالات الهيكلية وتعمقها، ومن ثم هشاشة الاقتصاد في مواجهة الأزمات وعدم القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة.

يأخذ الفصل الثاني عنوان: "**نظرة إلى الوراء وتطور حال مصر إلى اليوم**"، ويستعرض التحولات الاقتصادية في مصر منذ عام 1952، حيث يقوم بتحليل تأثير العوامل السياسية الداخلية والخارجية على

[3] Commission on Growth and Development. The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. World Bank.2008.

أعد هذا التقرير برعاية البنك الدولي وعدد من المؤسسات في دول مختلفة وقام بإعداده مسئولون في مناصب قيادية في عدد كبير من الدول من بينهم د. محمود محيي الدين وكان يتولى وزارة الاستثمار في مصر.

[4] Daron Acemoglu, and James Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty. New York: Crown, 2012.

القرارات الاقتصادية، وعلى أسلوب مواجهة الأزمات التي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية، ومن ثم على أوضاع التنمية ومسارها. ويصف هذه الفترة من تاريخ مصر، والتي تبدأ من 1952 حتى الآن، بأنها تميزت بتحولات اقتصادية حادة، انعكست في عدم استمرارية معدلات عالية للنمو الاقتصادي ومن ثم تقلبات في مسيرة التنمية.

يتناول الكتاب بالتحليل هذه الفترة الزمنية الطويلة من خلال تقسيمها إلى عدد من الفترات. في الفترة من 1952 حتى 1960 يرى أن السلطة السياسية كانت تسعى لتعزيز شرعيتها، ولم يكن لها توجه أيديولوجي واضح أو فلسفة اقتصادية محددة، وإنما كان توجهًا براجماتيًا تجسد في تأميم قناة السويس لتمويل بناء السد العالي وحركة التمصير والإصلاح الزراعي. ويستعرض بعد ذلك التحول الذي حدث في الستينات إلى اقتصاد تقوده الدولة، والتركيز على المشروعات القومية الكبرى وتبني التخطيط المركزي وإقامة دولة الرعاية الاجتماعية، وتنفيذ حزمة تأميم واسعة شملت كل القطاعات تقريبًا. ويؤكد الكتاب أن عددًا غير قليل من المشروعات القومية الكبرى كانت أفكارها موجودة قبل الثورة ولكن لم تتحقق لها وسائل التنفيذ، وذلك مثل السد العالي وشركة الحديد والصلب. ويستعرض هذا الفصل مزايا المشروعات الكبرى وسلبياتها.

وعلى الرغم من عدم التعرض بالتفصيل للهيكل القطاعي للاقتصاد المصري في هذه الفترة، إلا أن الكتاب في هذا الفصل يؤكد على أهمية التصنيع، وأن نمو التصنيع كان ملموسًا في النصف الأول من الستينيات وساهم بدور كبير في دفع معدل النمو في هذه الفترة، إلا أن الضعف الذى اعترى تطوره يمثل واحدًا من أهم أسباب تخلف الاقتصاد المصري مقارنة بالتجارب الناجحة في دول أخرى. ويرجع الكتاب أسباب هذا الضعف إلى ما أسماه "مثلث الفشل" (triangle of failure)، ويتمثل في التوترات السياسية المتعاقبة، بما فيها الحروب (في 1956 و1967 و1973)، وأن الإطار المؤسسي القائم كان يفتقد المشاركة والاحتوائية، كما اتسم رأس المال البشري بالضعف. ويؤكد على أهمية الجوانب المؤسسية، وما أدت إليه من ضعف دور القطاع الخاص وضعف ثقته في المؤسسات القائمة وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد.

ويرصد هذا الفصل تحول النظام إلى سياسة الانفتاح في السبعينيات مع بعض التنويع في تطبيقها في الثمانينيات. وفي التسعينيات تم اتخاذ بعض الإجراءات في إطار برنامج "للإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي"، ثم بدأ تحول آخر في 2004 في اتجاه سياسات محفزة للنمو والاستثمار. وقد توقفت سياسات الإصلاح وبرامجها بسبب الأزمة المالية العالمية في 2008.

ويتعرض الكتاب إلى تقييم نتائج محاولات الإصلاح، مؤكداً أنه على الرغم من جهود الإصلاح المالي والخصخصة في التسعينات من القرن الماضي، وحدوث بعض التحسن في المؤشرات الاقتصادية، إلا أن

المشروعات العامة استمرت في السيطرة على الاقتصاد، كما أن ضعف التواصل بين الحكومة والشعب في تبرير برنامج الإصلاح، وخاصة ما يتعلق بتخفيض الدعم، وغياب الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المناسبة، والاعتماد على الإيرادات الريعية الخارجية، كل ذلك أدى إلى فشل برامج الإصلاح في إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة.

ويلاحظ في هذا السياق أن كثيرًا من المفكرين الاقتصاديين تعرضوا إلى تحليل وتقييم مسار التاريخ الاقتصادي لمصر في فترات مختلفة، وبصفة خاصة منذ ثورة 1952. وقد أشار مؤلفو الكتاب الحالي إلى أهم هذه الدراسات ورجعوا إليها ووثقوها في قائمة المراجع. إلا أنه الملاحظ في هذا المجال أن تفسير عوامل النجاح والفشل تختلف من مؤلف لآخر وفقاً لتوجهاته الإيديولوجية. وفي الكتاب الذى نحن بصدده، فإن عوامل الفشل ترجع أساسًا، كما ذكرنا، إلى الأفكار السيئة والممارسات الضارة، التي تتمثل أساسًا في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بأشكال مختلفة. في حين أن أصحاب الاتجاه اليساري يرون العكس تمامًا، وأن عوامل الفشل ترجع إلى سياسات الانفتاح وتبني توافق واشنطن الذي تجسد في برامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي.[5] ويختلف المفكرون أيضًا في تفسير ضعف أداء القطاع الخاص. فبالرغم من الاتفاق على تأثير ضعف مناخ الأعمال، إلا أن بعضهم يرى أن هناك مظاهر ضعف في خصائص القطاع الخاص في مصر تؤدي إلى صعوبة الاعتماد عليه في تحقيق التنمية المنشودة. ولا شك أن الاختلاف في تفسير عوامل النجاح والفشل ينعكس على التوصيات المقترحة لتصحيح مسار التنمية. ومع ذلك هناك قواسم مشتركة في تقييم بعض عوامل الفشل، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المؤسسية مثل ضعف الحوكمة وغياب المشاركة في اتخاذ القرار، وأيضًا غياب التراكم وضعف رأس المال البشري.

وفي الفصل الثالث المعنون بـ: "**التعامل مع العواصف**" يستعرض المؤلفون الاستراتيجيات التي اتبعتها مصر لإدارة الاقتصاد في مواجهة الصدمات العالمية، وذلك في العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين. وتمثلت في الصدمة العالمية ثلاثية الأبعاد، وهى: الأزمة المالية؛ وأزمة الغذاء؛ وأزمة الطاقة، ثم الأزمة السياسية في أعقاب أحداث يناير 2011. كما يتناول هذا الفصل الجهود المبذولة لتحقيق استقرار الاقتصاد بمساعدة برنامج صندوق النقد الدولي للفترة من 2016 حتى 2019، ثم يستعرض الآثار الاقتصادية للأزمات العالمية الأخرى وهي جائحة كورونا، ثم التهديدات الناتجة عن أزمة الحرب الروسية الأوكرانية.

[5] انظر على سبيل المثال: إبراهيم العيسوي. الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007.

وتوضح نتائج تحليل السياسات المتبعة في مواجهة الأزمات وتقييم آثارها على مسار التنمية المستدامة أن الأزمة المالية العالمية في 2008 أدت إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وتحويلات العاملين في الخارج، وإلى إحداث صدمة في سوق رأس المال، ومع ذلك كان أثرها محدودًا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وكان من الأخطاء في سياسات مواجهة هذه الأزمة التركيز فقط على الأدوات المالية والنقدية، وعدم التوجه لتنمية الصادرات والعمل على زيادة الانتاجية، وهو ما أدى إلى إشارات سلبية إلى مجتمع الأعمال. كما أن التعامل مع أزمات الغذاء والطاقة بتوسيع نظام الدعم كان مكلفًا وضعيف الكفاءة وغير عادل، وذلك على الرغم من المحاولات المتقطعة لإصلاح نظام الدعم، وهو ما يؤكد اتجاه سياسات الدولة في التعامل بطريقة رد الفعل لمواجهة الأزمات وليس بالتحوط وتدعيم القدرة على الصمود بمواجهة المشكلات من جذورها، ولا بالتعامل مع الأعراض. وكانت الاضطرابات السياسية بعد 2011 ذات تكلفة باهظة على كل من المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وأدت إلى فترة توقف رئيسية لمسار التنمية بعد الأزمة العالمية ثلاثية الأبعاد المشار إليها فيما تقدم.

وفي عام 2014 ومع الاستقرار السياسي حاولت الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية من خلال ضبط منظومة الدعم وإجراء إصلاحات ضريبية مع بعض المساعدات الخليجية، وإن كانت استمرت بعض المشكلات الأمنية نتيجة الإرهاب وارتفاع تكلفة مواجهته، مما انعكس على السياحة بشكل خاص، وارتفع العجز التجاري وعجز الموازنة واستمر الانخفاض في الاحتياطيات الدولية، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي واتباع برنامج للإصلاح الاقتصادي في 2016 استهدف تخفيض العجز المالي والتجاري وإلغاء دعم الطاقة تدريجيًا وتصحيح نظام الدعم ومرونة سعر الصرف، بالإضافة إلى حزمة إجراءات للحماية الاجتماعية.

وقد أدى تطبيق برنامج الإصلاح إلى حدوث بعض التحسن في الاستقرار الاقتصادي الكلى مدعومًا باكتشاف حقل ظهر للغاز الطبيعي، إلا أن هذه الإيجابيات كانت تخفي في طياتها استمرار الخلل الهيكلي والهشاشة، والتي سرعان ما انكشفت من خلال جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

وكانت مصر من الدول القليلة التي حافظت على معدل نمو إيجابي خلال أزمة كورونا وبعدها، وذلك على الرغم من الإغلاق الجزئي للاقتصاد. وقد طرحت الحكومة حزمة تحفيز لمساعدة القطاعات المتضررة، كما أطلقت برنامج تكافل وكرامة، وحصلت على قرض إضافي من صندوق النقد الدولي. وفي هذه الفترة ارتفعت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق الناشئة ومنها مصر، لكنها سرعان ما عادت إلى أسواق الدول المتقدمة عندما عدلت هذه الدول أسعار الفائدة، واستمرت مظاهر الهشاشة السابقة للأزمة.

ولم تكد تنتهي أزمة كورونا حتى بدأت أزمة عالمية أخرى كان لها تأثير سلبى كبير مباشر وغير مباشر، على مصر بصفة خاصة، وهى الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة حتى اليوم، وذلك كون مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، وتعد روسيا وأوكرانيا أهم مصدري القمح إلى مصر. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وضغط كبير على نظام الدعم والموازنة العامة، وذلك إضافة إلى خروج ضخم لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، مما ضاعف الأزمة والضغط على موارد النقد الأجنبي وسعر الصرف، ومن ثم معدل التضخم.

ولم تسفر برامج الإصلاح السابقة عن زيادة قدرة الاقتصاد على مواجهة هذه الضغوط، وذلك بسبب عدم مواجهة الأسباب الجذرية والتي تتمثل– في رأي مؤلفي الكتاب– في ضعف اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ونمط الهيكل القطاعي للنمو الذى يعتمد على الأنشطة الريعية والأنشطة غير القابلة للتجارة أكثر من الأنشطة الموجهة للتصدير، وذلك إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار المحلي بما لا يسمح بتوليد نمو مستدام.

الخلاصة أن جهود الإصلاح في مصر كانت دائمًا جزئية، مما أدى إلى فشلها في تحقيق تصحيح هيكلي للاقتصاد، يعتمد على توسيع الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، وتنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية تؤدي إلى تحسين أداء القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى إضعاف القدرة على بناء صمود الاقتصاد في مواجهة الأزمات.

ويستعرض الكتاب في نهاية هذا الفصل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية على نحو مقارن بين مجموعة من الدول التي بدأت مسيرة التنمية في نفس التوقيت مع مصر، ولكنها حققت نجاحات متفاوتة، وذلك للتدليل على فشل سياسات التنمية المستدامة في مصر، ولاستخلاص دروس عن أسباب نجاح الدول الأخرى، وخاصة ما يتعلق منها بالجوانب المؤسسية والهيكلية والحوكمة والتي أسهمت في نجاح تجارب هذه الدول عكس الحال في مصر.

وتوضح المؤشرات أنه في فترة الخمسينيات والستينيات لجأت الدول النامية إلى سياسات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بسبب الشكوك في نظام السوق. واتبعت هذه الدول، خاصة في أوقات الأزمات، أفكارًا خاطئة أهمها القيود على الأسعار والأجور والحظر المؤقت للتصدير. وهذه الإجراءات المفترض أن تكون مؤقتة استمرت في بعض الدول ومنها مصر، في حين أن دولًا أخرى استطاعت التخلص من هذه الأفكار السيئة وبدأت في تنفيذ سياسات أفضل. ويبرر استمرار تنفيذ الأفكار السيئة في مصر بغياب حوار مفتوح حول هذه الأفكار والسياسات وتقييمها، وأيضًا غياب تدفق المعلومات حولها وغياب الشفافية.

وعلى الرغم من أن نجاح تجارب الدول الآسيوية لا يستتبع بالضرورة أن تتبع مصر نفس هذا النمط، إلا أن المقارنات توضح بعض العناصر الحاكمة في النجاح، مثل الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الصحة والتعليم ما ساهم في دعم التنمية وتراكم الثروة، وقد كان الأداء في مصر في هذه المجالات أقل بكثير من المعدلات العالمية في هذه المجالات.

ويخلص الكتاب في هذا الفصل إلى أن الفترة من عام 1950 حتى اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية شهدت خمس أزمات أو توقفات كبرى، ويلاحظ أنه في الفترة الزمنية الأخيرة هناك زيادة في تكرارية حدوث الأزمات، كما يلاحظ أن فترات الإصلاح أصبحت أقصر وأن فترات الاضطرابات التي تسببها الأزمات أصبحت أطول وأكثر حدة. ولعل ما تشاهده منطقة الشرق الأوسط حاليًا من أزمات وتداعياتها على مصر خير دليل على ذلك. ومما يزيد المخاوف والصعوبات أن التحديات التي ستواجه مصر في الفترة القادمة ستكون أصعب بسبب التغيرات المناخية والتحولات في مجال الطاقة والتحالفات الجيوسياسية والتجارية التي تتزايد. وها هنا يطرح الكتاب سؤالًا رئيسيًا، وهو: كيف يمكن لمصر أن تحقق الاستدامة وتخلق مؤسسات قوية تواجه بها التحديات القادمة؟

ويمكن التعليق على هذا الجزء بأن المقارنة مع الدول التي تضمنها ركزت على مقارنة المؤشرات وتماثل توقيت بدايات التجربة التنموية. ومع ذلك فإن هناك اختلافات لا يستهان بها فيما يتعلق بالظروف الجيوسياسية لمصر (وموقعها في الشرق الأوسط) ودول المقارنة، وما تمثله من ضغوط سياسية واجتماعية تؤثر على القرار الاقتصادي وعلى الأولويات التي تتبناها الدولة، وعلى كيفية التوفيق بين تعارض سياسات التنمية في الأجل الطويل مع الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي في الأجل القصير.

ويستعرض الكتاب في الفصل الرابع الذي بعنوان: "تحقيق النمو المستدام والاحتوائي" مسار الاقتصاد المصري في مجال تحقيق النمو المستدام والاحتوائي، مع التركيز على دور الإصلاحات المؤسسية وعلى مسألة الحوكمة. ويبدأ الفصل بإلقاء الضوء على كيفية تصنيف الدول المختلفة وفقًا لمدى ما تحققه من تقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتوضح المؤشرات أن أداء الاقتصاد المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الاحتوائي لم يكن مرضيًا، مقارنة بالدول الآسيوية التي حققت نجاحًا، على الرغم من أنه في بدايات الفترة كان المستوى متقارب بين مصر وهذه الدول. وترجع الأسباب إلى طبيعة المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وأن إصلاح المؤسسات السياسية يجب أن يسبق الإصلاح الاقتصادي، لأن الأداء الاقتصادي لأي دولة ما هو إلا انعكاس لكفاءة السياسات المتبعة.

وفي سياق تحليل العلاقة المتبادلة بين النمو والفقر واللامساواة في مصر يوضح الفصل الرابع أنه لا يوجد اتساق في هذه العلاقة، وأن ذلك يرجع إلى السياسات الاقتصادية التي تم اتباعها في الفترة منذ التسعينات. حيث إن نمط النمو في الاقتصاد المصري متقطع، وأنه لم يحقق منذ الستينات فترات طويلة من النمو القوي (أكثر من 7%) والمتواصل (لأكثر من 10 سنوات) وهو الشرط اللازم (وإن كان غير كاف) لتخفيض الفقر وتحسين عدالة توزيع الدخل، كما هو الحال في الدول الآسيوية الناجحة.

وينتقل هذا الفصل من التحليل إلى تقييم فجوات الحوكمة في مصر، موضحًا كيف أن ضعف الحوكمة كان له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، مع التركيز على الآثار السلبية على الفقر والبطالة والتعليم. ويخلص إلى تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية جنبًا إلى جنب مع حوكمة جيدة، وذلك باعتبارها الوسائل الرئيسية لكسر الحلقة الخبيثة ((vicious circleلجمود الإصلاح الذي تواجهه مصر بشكل متكرر في تاريخها الاقتصادي في مجال التنمية.

وتوضح مقارنة مؤشرات النمو مع مؤشرات الحوكمة للفترة من 1996 حتى 2019 أن مؤشرات الحوكمة تراجعت في مصر في 2019 مقارنة بعام 1996، وهى أقل من دول المقارنة في شرق آسيا وأقل من المعدلات العالمية.[6] ويدل ذلك على أن النمو في مصر لم يكن احتوائيًا ولا في صالح الفقراء، وكانت مؤشرات الحوكمة ضعيفة في الفترات التي ارتفع فيها معدل نمو الناتج، وإن كانت المؤشرات لا توضح العلاقة السببية بين الحوكمة بعناصرها المختلفة واحتوائية النمو واستدامته. يخلص من ذلك إلى أن ضعف مؤشرات الحوكمة وتراجعها مع الزمن يوضح إن الإصلاح الاقتصادي وحده لا يستطيع تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية المستدامة. كما يوضح الكتاب بعض شروط تحقيق حوكمة جيدة، وتتمثل في الإصلاح السياسي وحرية الإعلام وتحقيق سيادة القانون وحماية الملكية والعقود، ويؤكد على أهمية التدفق المستمر لمعلومات ذات مصداقية وشفافية.

من خلال التحليل السابق يخلص الكتاب إلى توضيح كيف يمكن لمصر أن تتعافي من الاختلالات الحالية لتنخرط في خارطة طريق تمكنها من التحرك إلى ما هو أبعد من مجرد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد الأزمات، أي إلى اتباع رؤية جديدة تسمح بتعميق الإصلاحات الهيكلية. وهو ما يتطلب اتباع سياسة اقتصادية شاملة، وإطار للحوكمة يحفز النمو المنتج المستدام بزيادة مشاركة القطاع الخاص والتوجه

[6] مؤشرات الحوكمة المستخدمة هي المؤشرات التي طورها البنك الدولي، وهي تشمل:
الصوت والمحاسبية – الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب – كفاءة الحكومة – سيادة القانون – السيطرة على الفساد – جودة الإطار التنظيمي. ينظر:
World Governance Indicators, World Bank data, 2022.

للصادرات، وتنويع الاقتصاد وعدم التركيز على القطاعات الهشة، وتقوية نظم الحماية الاجتماعية، واستخدام الديون لتمويل أهداف تنموية حقيقية مع تجنب التحميل المتزايد على الدولة بأعباء الديون.

بعد تحليل وتقييم أداء الاقتصاد المصري في تطوره في السبعين سنة الماضية، وبناءً على تحليل مواطن الضعف في السياسات المتبعة، يخلص الكتاب، في الفصل الأخير "الطريق للأمام (أو خارطة الطريق)"، إلى وضع ملامح خارطة طريق تتلافى "الأفكار السيئة" والممارسات الضارة وتنطلق في مسار تنموي لإصلاح الاختلالات القائمة.

ويعرض هذا الفصل في البداية خلاصة تحليل مسار استراتيجية التنمية في مصر، وفي هذا السياق يوازن بين أهمية دور كل من القيادة والمؤسسات، حيث يعتبر أن القيادة تلعب الدور الأهم في المراحل الأولى للتنمية، في حين أن وجود مؤسسات قوية وفعالة يعد أمرًا حتميًا لتحقيق الاستدامة.

وينتقل بعد ذلك إلى توضيح التحديات التي تواجه مصر في ظل الأزمات العالمية المتواترة في الفترة الأخيرة ويطلق عليها مصطلح الأزمة الدائمة (permacrisis) بإدماج كلمتي "أزمة" و"دائمة". ويؤيد الكتاب اتباع منهج براجماتي في السياسة الاقتصادية يعطي الأولوية لتجنب السياسات الضارة، ويتبني سياسات تحقق النمو الاحتوائي. وفي هذا السياق يتطرق في هذا الفصل إلى مجالات محددة واتجاهات إصلاحها، حيث تمثل أهم مظاهر الخلل والمشكلات المتجذرة في الاقتصاد والتي تعوق مسار التنمية المستدامة، كما أنها تزداد عمقًا وضررًا إذا استمرت على نفس الحال دون إصلاح جذري. وفي هذا السياق ركز هذا الفصل على قضايا الادخار وتكوين رأس المال، وتمويل التنمية وإدارة الدين ومعالجة التضخم وسياسات إدارة التجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بالنمو وتكوين رأس المال يؤكد الكتاب أن هناك اتفاقًا بين الاقتصاديين على أن مصر تحتاج إلى تحقيق معدل نمو 7% بشكل متواصل حتى يمكن إحداث تحسن حقيقي في مستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان. ولكن ذلك لم يتحقق لسببين رئيسيين: انخفاض الإنتاجية وانخفاض الادخار المحلي، وهو ما أدى إلى الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الخارجية. وبالتالي تحتاج مصر إلى تحقيق طفرة في تكوين رأس المال لغرض استدامة النمو، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. وأن فجوات تمويل التنمية تتطلب اللجوء بكفاءة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بدلاً من الاستدانة.

وفي مجال تمويل التنمية يرى أن الأولوية يجب أن تكون لصياغة استراتيجية للاستثمار تركز على تحقيق عوامل النجاح التي تضمنها تقرير لجنة النمو والتنمية، والتي تتمثل في التركيز على ثلاث مجالات: الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير التعليم والصحة، الاستثمار في البنية التحتية مع التركيز

على الرقمنة، والاستثمار في تحقيق الصمود عند وقوع الصدمات الخارجية ومنها ما يتعلق بالتغيرات المناخية. ويتطلب ذلك أن تركز ميزانية الدولة على كيفية تحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية بدلاً من استبعادها. كما يجب الحرص على التقييم المستمر لأداء المؤسسات المختلفة. ويؤكد أهمية اتباع منهج استراتيجي احتوائي لسياسات التنمية، حيث يتخلى عن فكرة تساقط ثمار النمو، وقد كانت سائدة في بدايات القرن الحالي، وأنه يجب صياغة استراتيجية التنمية بما يناسب ظروف كل دولة.

ويسترجع الكتاب نتائج تقرير "تمويل التنمية المستدامة في مصر" ورسائله.[7] إذ يؤكد هذا التقرير على أهمية توافر قواعد بيانات موثوقة، ويقترح إطارًا لتمويل التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر 2030، ويشدد على الإدارة الحذرة للدين العام، وأن القطاع الخاص شريك أساسي وأن الاعتماد الأساسي في التمويل يجب أن يكون على أشكال خلاف الاستدانة. ويقترح استخدام الإطار المقترح للتمويل، والذي أطلقوا عليه برنامج "الإطار الوطني المتكامل للتمويل" (Integrated National Financing Framework (INFF)).

وفيما يتلق بسياسة إدارة الديون يؤكد مرة أخرى على ضرورة التركيز على المصادر المحلية، ومن أهمها المدخرات الخاصة. وفي هذا السياق يؤكد ما توصلت إليه بعض الدراسات القياسية عن تأثير سعر الفائدة على الادخار، وذلك إضافة إلى التضخم وتحركات سعر الصرف ومدى نمو القطاع المالي. ويشير إلى مشكلة تفضيل البنوك إقراض الحكومة وليس القطاع الخاص بسبب العجز المستمر في الموازنة العامة. ويوصى الكتاب بأهمية العمل على اتباع سياسات قوية تستهدف السلوك الادخاري ومراجعة نظم الحماية الاجتماعية إلى جانب الشمول المالي.

كما يؤكد على أهمية اتباع الإطار المقترح المتكامل للتمويل، والسياسة الرشيدة في إدارة الدين في المدى القصير والمتوسط. ويقترح في هذا السياق مراجعة المشروعات الاستثمارية التي تحتاج تمويل خارجي، وكفاءة استخدام التمويل الخارجي بتوجيهه إلى القطاعات القابلة للتجارة أكثر من القطاعات غير القابلة للتجارة.

وفيما يتعلق بالتضخم يؤكد على أهمية اتباع سياسة استهداف التضخم من قبل البنك المركزي وما تتطلبه من استقلالية البنك المركزي والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية واتباع مبادئ مرونة سعر الصرف، وذلك من منطلق أن استهداف التضخم والعمل في الوقت نفسه على اتباع إجراءات تركز على استقرار سعر الصرف يؤدي إلى الفشل.

[7] Mohieldin, M. (Ed.). (2022). Financing Sustainable Development in Egypt. Arab League and the Ministry of Planning and Economic Development.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية يحذر الكتاب من التركيز فقط على مشكلة تزايد الواردات، وما يتبعها من سياسات لتقييد الواردات، واعتبار أن زيادة الواردات هي السبب في عجز الميزان التجاري، ذلك أن نسبة الواردات للناتج المحلي في مصر هى من أقل النسب في العالم، وأن المشكلة تكمن في الصادرات من حيث الحجم وهيكل الصادرات، وأن تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة يتطلب إصلاحات هيكلية تستهدف التوسع في التصدير وتحفيز زيادة الإنتاجية والاستثمار في مجالات تزيد تنافسية الصادرات.

ويتعرض الكتاب أيضًا للجدل حول دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمركزية مقابل اللامركزية. وهنا يؤكد على ضرورة التمييز بين المزايا النسبية لكل من الفاعلين الاقتصاديين، وأن المنهج الأفضل هو التكامل بين هذه الأدوار وليس استبعاد أي منها. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى ضعف الأداء الملاحظ في القطاع العام، فإنه يجب العمل على أن يكون أداؤه وفق القوانين الاقتصادية، سواء من حيث التعامل الضريبي أو غيره وفقًا لمتطلبات المنافسة وليس السيطرة، وذلك بغرض تسوية أو توحيد مجال التنافس بين الأطراف المتعاملة في الاقتصاد. ويتطلب ذلك تطبيق إصلاحات تستهدف المنافسة العادلة وتخفيف القيود على دخول السوق وإتاحة فرص متساوية لكل الفاعلين الاقتصاديين. وفي هذا السياق فإن تطوير القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه يمثل ضرورة قصوى، ويكون ذلك بتخفيف تدخلات الحكومة وزيادة قدرة القطاع الخاص على الحصول على الائتمان والتمويل وتحسين الشفافية فيما يتعلق بالأطر التنظيمية والتشريعية.

كما يؤكد المؤلفون على أهمية العدالة في إتاحة الفرص أيضًا على المستوى الجغرافي من خلال توطين أهداف التنمية المستدامة، وإتاحة فرص متساوية للجميع في التعليم والصحة وفرص العمل اللائقة. كما أن استخدام التحول الرقمي يمكن أن يساهم في هذا السياق، وكذلك ضرورة اتباع منهج متوازن من الحوكمة والمركزية واللامركزية. ويتطلب ذلك مشاركة أصحاب المصلحة على المستوى المحلي في عملية اتخاذ القرار على المستويات المختلفة.

وخلاصة الأمر فيما يتعلق بعناصر خارطة الطريق المقترحة أنه ثمة تأكيد على أهمية التنسيق المستمر بين السياسات المالية والسياسات النقدية، واستخدام بيانات موثوقة بشكل مستمر للتقييم والسيطرة على التضخم، وإعادة هيكلة الاقتصاد واستهداف فعال لإعادة التوزيع، والتطبيق الفعال على المستوى المحلى.

ويرى المؤلفون أن مصر تحتاج إلى سرعة تبني هذه الأفكار حتى يمكن التحرك إلى الأمام، والتخلي عن سياسة رد الفعل في مواجهة الأزمات إلى تحقيق الصمود طويل الأجل. ويؤكدون على أهمية تركيز الاستثمارات في المجالات الثلاثة الأساسية، وهى: التعليم والصحة رأس المال البشري؛ والبنية الأساسية

والتحول الرقمي؛ والاستثمار في تحقيق الصمود، وهذا بالإضافة إلى الحرص على استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير والأجل المتوسط.

3. ملاحظات ختامية

- المدخل المؤسسي في تقييم التجربة التنموية في مصر وفي آليات إدارة الأزمات له أهمية كبرى، لأنه لا يوجد خلاف على أن هناك مظاهر خلل في الإطار المؤسسي للتنمية في مصر، وأن الإصلاح المؤسسي والحوكمة الجيدة تمثل أحد أهم المفاتيح الحاكمة لإصلاح مسار التنمية في مصر والمساهمة في حل التعارض بين سياسات الأجل القصير والأجل الطويل.
- على الرغم من أن تحليل التاريخ الاقتصادي لمصر تم تناوله في كثير من الأعمال، فإن الكتاب الحالى يتسم بالشمول والتناول السلس لتداخل العوامل السياسة الداخلية مع العوامل الاقتصادية. ومع ذلك فإن الكتاب مركز جدًا وحجمه معقول بما يجعل من اليسير قراءته بالكامل. وربما يفسر ذلك بتمركز الكتاب حول محور رئيسي، وهو التأكيد والتدليل على السياسات الضارة المتبعة والمتمثلة في تدخل الدولة وضعف المؤسسات، ومن ثم طرح مقترحات للتطوير تتوافق مع توصيات المنظمات الدولية والاتجاه الليبرالي، وإن كان هناك تأكيد في أكثر من موضع على أهمية البراجماتية ومراعاة خصوصيات الدولة. والسؤال الذى يمكن طرحه هنا يتمثل في تحديد ماهية خصوصية الاقتصاد المصري التي يتعين أخذها في الاعتبار وفقاً لهذا المنهج.
- في المقارنات مع الدول التي حققت نجاحًا في تحقيق التنمية المستدامة، لا يوجد في الكتاب تعليق على بعض الاستثناءات، مثل تجربة الصين في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع غياب الديموقراطية ومع التدخل الكبير للدولة قبل الانفتاح مؤخرًا.
- ويرتبط بالملاحظة السابقة أن هناك قضية مهمة لم تنل ما تستحق من الاهتمام في مجال اقتراح سياسات للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري، وهي تتمثل في الترتيب والتسلسل الزمنى لهذه الإصلاحات في ضوء التعارض الذي غالبًا ما ينشأ بين آثار هذه السياسات المطلوبة لتحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل، ومتطلبات الأجل القصير (خاصة في أوقات الأزمات التي أصبحت متكررة وممتدة)، وذلك فيما يتعلق تحديدًا بالاحتياجات التمويلية مع تفادي زيادة الاستدانة، وأيضًا بما لا يضر الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويهدد باحتمال حدوث انتكاسات وأزمات داخلية تعرقل مسار التنمية. ذلك أنه على الرغم من أن مجالات هذه السياسات متشابكة، إلا إن كلًا منها قد تتفاوت في الفترة الزمنية لظهور نتائجها، ومن ثم أهمية الترتيب الزمني للسياسات المقترحة.

- من الملاحظات الأخرى الجديرة بالذكر أنه وفقًا للمنهج المتبع وقناعة الكتاب بأن التضييق على القطاع الخاص كان من أهم الأفكار الخاطئة والممارسات الضارة في التاريخ الاقتصادي لمصر، وبالرغم من تفسير الكتاب لضعف أداء القطاع الخاص في فترات الانفتاح باستمرار سيطرة القطاع العام وضعف المؤسسات وضعف الحوكمة، إلا أنه لم يتناول تلك الفترات التي سيطر فيها رجال الأعمال من القطاع الخاص على كثير من المناصب الوزارية الاقتصادية، ومن ثم على القرارات الاقتصادية. وهذه الظاهرة تحتاج إلى المزيد من التحليل والتوضيح، وأيضًا تقديم اقتراحات حول الآليات التي تضمن أن يكون سلوك القطاع الخاص وأداؤه مواكبًا لمتطلبات الإصلاح المؤسسي والحوكمة وتنويع هيكل الاقتصاد، وغير ذلك من المتطلبات المقترحة في مسار تحقيق التنمية المستدامة.
- في سياق اقتراح التكامل بين أدوار الدولة والقطاع الخاص وكافة المتعاملين في الاقتصاد، هناك مجال لمزيد من التفصيل حول شكل التكامل وحدود أدوار كل من الفاعلين، وتقييم وثيقة سياسة ملكية الدولة فيما يتعلق بكيفية تحديد هذه الأدوار بشكل واضح وقابل للتطبيق.
- فيما يتعلق بالمقترحات المطروحة في مجال السياسة النقدية وإدارة التجارة الخارجية، يتبنى الكتاب وجهة النظر الخاصة بأن يكون هدف السياسة النقدية الذي له الأولوية هو استهداف التضخم ومرونة سعر الصرف، حيث إن الجمع بين استهداف التضخم واستقرار سعر الصرف يؤدي إلى الفشل. وهذه قضية جدلية، لأن سعر الصرف يعد أحد أهم قنوات التأثير على التضخم، وذلك بسبب حجم وهيكل الواردات في مصر.[8] وهو ما نشاهده ويؤكد أن تحركات سعر الصرف تمثل أهم محركات معدل التضخم. وهنا يبرز تساؤل حول التوقيت المناسب لتطبيق مرونة سعر الصرف، أو تحديدًا عند أي مستوى للتضخم يمكن تطبيق هذه السياسة. ويرتبط بهذه الملاحظة ما يتعلق بالتأكيد على ضرورة التركيز على التوجه للصادرات وليس الواردات. ومع الإقرار بحتمية التوجه لتحقيق طفرة في التصدير، إلا أنه في نفس الوقت يجب التعامل مع قضية الواردات والبحث في إمكانية إحلال بعض هذه الواردات، خاصة الاستراتيجية، والتي تظهر خطورة نقصها في أوقات الأزمات. ومن ثم فإن قضية تحقيق التوازن المطلوب في إدارة التجارة الخارجية ما بين التوجه للتصدير وإحلال بعض الواردات الاستراتيجية كانت تتطلب المزيد من الاهتمام.

[8] Rania Al-Mashat and Andreas Billmeier, The Monetary Transmission Mechanism in Egypt. IMF Working Paper WP/07/285. 2007.

وعمومًا فإن هذا الكتاب يمثل إضافة ونقطة انطلاق مهمة لمزيد من المناقشات والدراسات التفصيلية، للتوصل لأفضل السبل وأسرعها للتعامل مع التحديات المتعددة التي تواجه الاقتصاد المصري وتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاقتصادية.

أساسيات بناء النماذج الرياضية وتطبيقاتها فى مجالات السكان والاقتصاد والبيئة[1]

مؤلف الكتاب: أ.د. عبد الحميد سامي القصاص [2]

مراجع الكتاب: أ.د. معتز خورشيد [3]

تشهد أساليب وأدوات وطرق "النمذجة الرياضية " والنماذج الكمية بشكل عام تطورًا غير مسبوق في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. ويعود ذلك من ناحية إلى تنامي درجة تعقيد الأنظمة والأنساق والتشابكات فيما بينها وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة، بما يتطلب صياغة العلاقات الرياضية والحسابية المفسرة لسلوكها وتطورها عبر الزمن ومدى تأثرها بالتغيرات العلمية والتكنولوچية والتنموية الحديثة، وضرورة اتخاذ القرار بشأن المشكلات التي تجابهها والسياسات الرامية إلى تطوير أدائها، والمقارنة بين السيناريوهات البديلة في ظل تعاظم مستويات عدم اليقين والأهداف المتباينة والمتضاربة في الكثير من الأحيان. ويرجع هذا النمو المتزايد في مجال "النمذجة الرياضية"– من ناحية أخرى– إلى تطور مماثل في الأساليب والطرق الفنية المستخدمة في صياغتها وضمان تمثيلها للواقع واستخدامها لاختبار البدائل والإسقاطات المستقبلية والبحث عن الحل الأمثل. وتتحدد هذه التطورات في مجال النمذجة في أربعة اتجاهات بحثية هي؛ تطور علوم الجبر والحساب والرياضيات بوجه عام، والتقدم الكبير في البحث عن الحلول المُثلى وحل المشكلات من خلال ما أُصطلح على تسميته "الخوارزميات" وهندسة النظم، والقفزات العلمية في مجال تكنولوچيا الحاسبات والبرمجيات والتحول الرقمي، وما صاحبها من تطور في معالجة البيانات وبناء قواعد المعلومات وقياس المؤشرات والمعلمات، وأخيرًا وليس آخرًا، التقدم العلمي فى مفهوم ومناهج وأساليب النمذجة الكمية ونظم الحاسب في دعم القرار والدراسات المُستقبلية.

ويقع كتاب أ. د. عبد الحميد القصاص المرجعي فى بؤرة هذه التطورات في محاولة منه لوضع رؤية شاملة لدور النماذج كأداة تجريبية افتراضية لاختبار البدائل والسياسات، والبحث عن الحلول المُثلى، وصياغة الرؤى المستقبلية باعتماد تقنيات الحاسبات والمعلومات مع التركيز على التطبيقات الكمية على صعيد ديناميكية السكان والتنمية الاقتصادية وقضايا البيئة وتغيرات المُناخ. ومن ثم فإن تقييم الكتاب ومدى فائدتة لمجتمع الدارسين والباحثين والمهتمين بقضايا التنمية والعاملين في مجالات النمذجة والأساليب الكمية لا بد أن يأخذ في اعتبارة النقاط السابقة. وبعد مراجعة فصول الكتاب وأقسامه المختلفة على مستوى المنهجية أو التطبيق بحد سواء، فإن الكتاب يمثل بوجه

[1] أصدر هذا الكتاب معهد التخطيط القومي ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة في سنة 2024.

[2] أستاذ متفرغ بمركز الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومي، والرئيس الأسبق للمعهد.

[3] أستاذ متفرغ بكلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي بجامعة القاهرة، ووزير أسبق للتعليم العالي ووزير دولة للبحث العلمي في مصر.

عام مرجعية مفيدة تتسم بدرجة عالية من الشمول للدارسين في مجال بناء النماذج واستخدامها في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة.

وقد حرصت في مراجعتي لكتاب د. القصاص على التعمق في الجزء المفاهيمي لتطوير واستخدام النماذج الرياضية. ويعود ذلك في واقع الأمر إلى القصور في المراجع الممكن الاستعانة بها من الدارسين في تعلم الأساسيات أو التخصص في بناء وتطوير النماذج الرياضية بأنواعها المُتعددة، وهو ما حاول المؤلف التركيز عليه في الجزء الأول من الكتاب المتضمن لفصوله السبعة الأولى، بل التوسع في شرحه من ناحية، ولضرورة تأكيد هذه المفاهيم والتعرف على خصائص عملية النمذجة بشكل أساسى قبل التوجة لمجموعة التطبيقات التي اختارها المؤلف في مجالات السكان والتنمية الاقتصادية والبيئية، من ناحية أخرى. وهي تطبيقات تعكس تفضيل مؤلف الكتاب للعلوم الإنسانية والاجتماعية بحكم انتماءة لمعهد التخطيط القومي، الذي يمثل صرح مصر الرئيس في مجال التخطيط الإنمائي. ومن هنا، فإن الجزء الأول من الكتاب يخاطب شريحة أوسع من الدارسين والراغبين في تعلم عملية بناء النماذج بوجه عام، واستخدامها في كافة المجالات والتطبيقات. أما الجزء الثاني من الكتاب فيخاطب شريحة أصغر من المهتمين بالنمذجة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه خاص. وفي اعتقادي أن هذه الرؤية كانت في ذهن وعقل د. القصاص عند صياغته لهذا الكتاب المرجعي.

ومن الضروري في هذا المجال الثناء على اختيارات أ.د. عبد الحميد القصاص في جهوده لتطبيق مناهج وأساليب النمذجة الرياضية على نظم وأنساق تنتمي الى مجالات "العلوم الاجتماعية والبيئية"، التي تتسم بتباين النظريات والرؤى وأحيانًا تضاربها وشيوع عدم اليقين في علاقاتها السلوكية وسياساتها المُثلى. وهو أمر يؤدي بلا شك إلى صعوبة بناء النماذج من ناحية، ودقة نتائجها ومدى تمثيلها للواقع، من ناحية أخرى. بيد أن هذه النقطة تُمثل أحد نقاط ضعف الكتاب التي قد تقلل من جدواة وأهميتة كمرجع علمي للنمذجة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. إذ إن تناول النماذج الكمية في مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتعين أن تأخذ في اعتبارها بشكل أو آخر درجة العشوائية وعدم اليقين المرتبطة بمتغيرات النموذج، والتي يُمكن تمثيلها بالتوزيعات الاحتمالية (probability distributions) النظرية أو التجريبية (empirical) بحد سواء، والتي تُمثل أحد تخصصات الإحصاء الرياضي، وتُعد في الوقت نفسه من أهم مدخلات نماذج المحاكاة (simulation models) بوجه خاص، والنماذج العشوائية (stochastic models) بوجه عام. وكان على مؤلف الكتاب أن يناقش هذا القصور وتأثيرة على النماذج في مجالات الاقتصاد والبيئة، بالرغم من تأكيده في مقدمة الكتاب على التركيز فقط على النماذج الحتمية (deterministic models) وعدم التوسع في تحليل النماذج والأساليب العشوائية أو الاحتمالية.

وينقسم الكتاب إلى عشرة فصول بالإضافة إلى الخلاصة، والتوصيات، وقائمة المراجع، والمرفقات. يختص الفصل الأول بالمفاهيم الرئيسة لبناء النماذج الرياضية من خلال توضيح المصطلحات والتعريفات من ناحية، وطرح لنوعيات النماذج الرياضية ومعايير تصنيفها من ناحية أخرى. كما يعرض في نهاية الفصل لخطوات بناء النموذج الرياضى الرئيس. ويستكمل الفصل الثانى الجزء التعريفي والتمثيلي للنماذج الرياضية من خلال توصيف عام للنموذج المفاهيمي (Conceptual Model) أو ما يطلق عليه أحيانًا بالتمثيل التخطيطي (Schematic Representation) لعلاقات النموذج، أو التمثيل الرمزي له. والنموذج المفاهيمي في حقيقة الأمر، يعد نوعًا من التبسيط لمكونات أو كيانات النظام (System Entities) محل الدراسة والمتغيرات المرتبطة به (Variables) وصفاتها أو خصائصها (Attributes) وعلاقاته التشابكية وتأثيرها أو تأثرها بالبيئة المحيطة التي تأخذ في غالب الأحيان شكل أسهم موجهة (Relationships). ويتحدد دور معظم النماذج المفاهيمية في اتجاهين. يتحدد الأول بسهولة توصيف أهداف النموذج ومكوناته وعلاقاته الرياضية ومخرجاته لغير المتخصصين في مجال النمذجة والأساليب الكمية وعلوم الحاسب، ويختص الاتجاه الثاني في كونه أحد الخطوات التمهيدية لصياغة نموذج رياضي متكامل واختباره من أجل استخدامة كأداة تجريبية لمقارنة السياسات البديلة أو إعداد الإسقاطات المستقبلية لمتغيرات النسق محل الدراسة أو البحث عن الحل الأمثل لمشكلة ما.

من ناحية أُخرى، يُقدم الفصلان الثالث والرابع وصفًا تحليليًّا للمداخل الرئيسية لمجموعة النماذج التي يتناولها الكتاب بالتوصيف والتحليل والاستخدام. إذْ يقدم الفصل الثالث أساليب بناء نماذج البحث عن الحل الأمثل (أو نماذج الأمثلية) ونماذج المحاكاة. ويُقدم الفصل الثالث أيضًا الأنواع المختلفة للبرمجة الرياضية (Mathematical Programming) التي تتكون أساسًا من دالة هدف وعدد من القيود الرياضية، فضلاً عن عرض مشكلة تعدد الأهداف في هذه النوعية من نماذج الحل الأمثل، وتأثير طبيعة متغيرات النموذج على عملية وخطوات البحث عن الحل الأمثل للنموذج. كما يُفرد الفصل جزءًا يختص بنماذج المحاكاة بالرغم من تأكيد المؤلف في بداية الكتاب عن عدم تناول الكتاب للنماذج العشوائية، مع أنها تُمثل أحد أهم الخصائص الرئيسية لنماذج المحاكاة. وسأعود الى هذه النقطة لاحقًا.

أما الفصل الرابع، فيختص بنوعين من النماذج المتباينة على مستوى المنهجية والحداثة بحد سواء. يختص النوع الأول بنماذج الاقتصاد القياسي. وهي نماذج اقتصادية تعتمد على أساليب الإحصاء الرياضي المُتمثلة في نماذج الانحدار (Regression Analysis) والسلاسل الزمنية (Time Series Analysis) إلى جانب حل المعادلات الخطية وغير الخطية (System of Equations). ولا أعرف سببًا مقنعًا لتسميته هذه النوعيات الثلاثة من النماذج

بالاقتصاد القياسي وهو بالطبع أحد تطبيقاتها المتعددة والمتنوعة. لكن المؤلف قد يكون تأثر بالخلفية الاقتصادية أو انتمائه إلى معهد التخطيط القومي. ومن الممكن فقط الإشارة إلى وجود تطبيقات أخرى لهذة النوعية من نماذج الإحصاء الرياضي بخلاف مجال الاقتصاد.

ويناقش الفصل الرابع في الوقت نفسه نوعية من النماذج الحديثة وغير دارجة الاستخدام إلا لبعض المتخصصين في بحوث العمليات والنمذجة وعلوم الحاسب، وهي منهجية النمذجة باستخدام الشبكات العصيبة. وقد أورد الباحث في نهاية الفصل مثالًا لتطبيق الشبكات العصبية في مجال النمذجةالاقتصادية. وكنت أُفضل إضافة هذا التطبيق الى الفصل الثامن المُختص بالنماذج الرياضية في مجال الاقتصاد تحقيقًا لمبدأ المقارنة بين البدائل التطبيقية، فضلاً عن مناقشة مدى مناسبة هذه النماذج للتحليل الاقتصادي.

وفي نهاية الجزء الأول من الكتاب أضاف المؤلف الفصلين الخامس والسادس من أجل تناول طرق تقدير المعلمات ومعايرة النماذج من ناحية، والطرق العددية والتحليلية لحل معادلات النماذج الرياضية من ناحية أخرى. وهي تُعد قضايا مهمة سواءً لتقدير معلمات النماذج بالاعتماد على أساليب القياس الإحصائي أو معايرة النموذج، كما يحدث في عدد من نماذج الاقتصادية كمدخلات رئيسية قبل تطبيق أسلوب وخطوات نظام الحل (Solver) أو الخوارزمي (Algorithm)، أو الطرق العددية (Numerical solvers) أو التحليلية. وبذلك يكون الكاتب قد أنهى الخلفية المنهجية والعلمية لبناء النماذج الرياضية وحلها والمفاضلة فيما بينها وفق الهدف التحليلي للمفاضلة بين النماذج ومجالات تطبيقها. وهو الجزء الذي يُقدم القارئ أو الدارس العلمي أو الطالب الذي يسعى الي التخصص في بناء النماذج الرياضية إلى هذا المجال، وسأعود إلى بعض النقاط الخاصة بهذا الجزء في نهاية هذه المراجعة.

بناءً على ما سبق وبالأخذ في الاعتبار الفصول الستة الأولى المُكونة للخلفية العلمية لبناء النماذج وتطوير مكوناتها واختبار صلاحيتها وتمثيلها للنظام محل الدراسة وأهداف استخدامها، ناقش المؤلف تطبيقات النماذج الرياضية في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة في الفصول السابع والثامن والتاسع. كما أفرد فصلاً خاصًاعن النماذج متعددة الأبعاد أو التطبيقات التي تتكون من نماذج فرعية لكل من الاقتصاد والبيئة والسكان والتشابكات بين متغيراتها والنتائج الناجمة عن تكاملها. وينهي د. القصاص كتابه بالخلاصة والرؤية المستقبلية لهذه النوعية من النماذج كأدوات تجريبية تسمح باختبار البدائل والسياسات وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة والبحث عن الحل الأمثل.

وقبل الدخول في بعض النقاط التفصيلية والملاحظات الفنية عن محتوى الكتاب ومدى فائدته للدارسين والمُهتمين ببناء واستخدام النماذج لصياغة الإستراتيجيات ورسم السياسات واختبار انعكاساتها المُباشرة وغير المُباشرة، ودرجة الثقة في نتائجها والاختيارات المُثلى لبنائها. يتعين أن نُؤكد بأن إعداد كتاب مرجعي للنمذجة الرياضية واستخداماتها

في مجال العلوم الاجتماعية يُمثل جهدًا مضاعفًا ويتطلب درجات مرتفعة من الدقة والعمق التحليلي، وهو ما يتعين تهنئة أ.د. عبد الحميد القصاص عليه. كما لابد أن نشكر اجتهاد د. القصاص في إيجاد المراجع العلمية والأوراق البحثية من أجل انتقائه لرسوم تخطيطية (Block Diagram) ومخططات انسياب أو تدفق المعلومات (Flow Charts) وتمثيل تخطيطي مبسط لمفاهيم النمذجة (Schematic Representation) لتبسيط تعقيدات عملية بناء النماذج الرياضية واستخدامها. بعد ذلك أود مناقشة عدد من النقاط التي أعتقد أنها تساعد في زيادة الفائدة من الكتاب وعلاج بعض أسباب قصوره.

ولنبدأ بالفصل الأول، وبالرغم من أهميته كمقدمة ضرورية لمنهجية النمذجة فهناك بعض الملاحظات على محتواه. **أولاً:** كنت أتوقع أن يتضمن الجدول (1-1) المتعلق بمصطلحات مفهوم الأنساق، النسق الإستاتيكي مقابل الديناميكي (Static versus Dynamic System) استكمالاً لمفهوم الأنساق المغلقة مقابل الأنساق المفتوحة. وبالرغم من أن المؤلف تدارك هذا الموضوع في شكل (1-11)، غير أنى كنت أُفضل إضافتها إلى جدول تعريفات مفهوم الأنساق.

ثانيًا: لي بعض الملاحظات الأُخرى على الأسلوب الذي اختارة المؤلف لتصنيف النماذج. فإذا تغاضينا عن التقسيم الأولي بين النماذج المادية والرمزية والذهنية والتي قد تتطلب مناقشة للنماذج المادية من حيث عدم اقتصارها على النماذج الميكانيكية فقط، إذ إني أرى أن ذلك لا يُمثل مجال اهتمام الكتاب، فإنني أحسب أن "النماذج المفاهيمية" تُعد في الأساس خطوة تسبق الشكل النهائي والعلاقات المُمثلة لأداء النموذج الرياضي، ومن ثم فإنها لا تُمثل بالضرورة نوعية أُخرى من النماذج على نفس مستوى النماذج الرياضية كما يُظهرها الشكل. هذا من ناحية ومن ناحية أُخرى، يُظهر الرسم التخطيطى(1-1) أن النماذج الرياضية لا بد أن تمر على نوعية أخرى من النماذج يُطلق عليها "نماذج حاسوبية". وبالطبع فهو يقصد ضرورة تنفيذ أو تطبيق النموذج الرياضي على الحاسوب بالارتكاز على نظم برمجيات (Software Systems or programs) أو بشكل أكثر دقة، باستخدام أحد لغات النمذجة التخصصية (Model Building Language). وبالرغم من صحة هذا التسلسل فإنه لا يعني أن لدينا نموذجًا حاسوبيًا، بل فقط تنفيذ النموذج أو تطبيقه على الحاسوب (Model Implementation and execution on computers). ومن هنا أعتقد أنه يُفضل استبعاد هذه النوعية المُقترحة من الرسم التخطيطي والاكتفاء بذكر أن النماذج الرياضية تحتاج إلى إدخال بياناتها واختبارها من خلال أحد نظم أو لغات الحاسب قبل استخدامها لاختبار السياسات أو إعداد الإسقاطات المستقبلية ومقارنة البدائل.

ثالثًا: أعتقد أنه لا داعي لوضع أمثلة لأنواع النماذج في المستوى الأخير للرسم التخطيطي، ويكفي ذكر هذه الأمثلة التطبيقية المُختارة من المؤلف، كما أدرجها في الفقرةالثالثة من الصفحة رقم (16)، إذ إن الشكل يتحدث عن منهجيات النمذجة وليس بدائل تطبيقها.

رابعًا: لا أتفق مع المؤلف في تصنيف نماذج المُدخلات والمُخرجات المشهورة في علوم الاقتصاد والتنمية بأنها نماذج محاسبية (Accounting models). فهي في واقع الأمر ممكن تصنيفها كنماذج حسابية أو ذات دوال وعلاقات خطية (Computable Models) بالرغم من اعتمادها على جداول المدخلات والمخرجات بنظم الحسابات القومية. بالإضافة إلى أن معظم النماذج الاقتصادية تتضمن بوجه عام علاقات محاسبية لضمان اتساق المخرجات أو نتائج النموذج. لكن يمكن القول، بأن هناك عددًا من النماذج الاقتصادية المستخدمة في تخطيط التنمية تركز على تشابكات أجزاء وقطاعات الاقتصاد الوطني، تبدأ بإطار محاسبي متسق على المستويين الكلي والجزئي، ثم تعتمد على هذا الإطار المحاسبي في صياغة علاقات النموذج السلوكية وفي تحديد العلاقات المحاسبية. وينتمي إلى هذه النوعية نماذج المدخلات والمخرجات (Input–output models) ونماذج التوازن العام الحسابية (Computable General Equilibrium Models). وهناك لغات حاسب متخصصة في هذه النوعية من النماذج تبدأ بإطار محاسبي متسق وشامل للاقتصاد الوطني ثم تستخدم هذا الإطار في صياغة النموذج وتقدير معلماته.

فى الجزء (1–1–3) من الفصل الأول صفحات (16 و17)، يحتاج الأمر إلى تدقيق ومراجعة بعض المفاهيم الرئيسية التي توصف النظام وتحدد علاقته بالنسق (أو ببساطة النظام) والواقع. فمن ناحية تتضارب المفاهيم من حيث تمثيل العالم الواقعي بنسق أو نظام تمثيلي وفق مشكلة الدراسة وترجمته إلى نموذج مفاهيمي ثم نموذج رياضي محدد (Specific Model) وهي الكلمة الأفضل من نموذج رسمي كترجمة لكلمة (Formal). والنموذج المحدد من أجل تشغيله يخضع بعد ذلك إلى عملية تنفيذ أو تطبيق على الحاسب باستخدام أحد نظم البرمجة المصممة لتنفيذ النموذج أو تشغيله (Computer implementation) أو استخدام أحد لغات بناء النماذج (Computer modeling Language). أي أن النموذج الحاسوبي هو في واقع الأمر أسلوب لتشغيل النموذج على الحاسب، كما ذكرت سابقًا. وبالرغم من وضوح هذه العلاقات بين العالم الواقعي والنسق والنموذج في شكل (1–5)، فإن الشكل (1–6) في الصفحة نفسها يضع القارئ في حيرة، حيث يجعل النموذج في منطقة وسيطة بين الظاهرة الواقعية من ناحية، والنسق (System) من ناحية أخرى، بحيث يتم تغذية النموذج من الواقع من جهة ومن النسق من جهة أخرى. وأعتقد أن استبعاد أو إعادة صياغة الشكل (1–6) يكون أفضل في هذه الحالة. وبالرغم من

الاستعانة ببعض المراجع العلمية لتمثيل أو تعريف النسق ومكوناته. فإن التفسير الأكثر قبولاً من وجهة نظر صائغ أو مطور النموذج، يُقسم النسق إلى مجموعة من الكيانات أو المكونات (Entities) ترتبط ببعضها بعلاقات تشابكية (Relationships). ويلاحظ أن كيانات النسق يمكن توصيفها بمجموعة المتغيرات أو الخصائص أو السمات (Attributes) . كما يُمكن أن تتضمن هذه العلاقات بدورها مجموعة أخرى من المتغيرات أو السمات التي تمثلها. وقد اختصر المؤلف السمات أو المتغيرات المرتبطة بالكيانات والعلاقات التشاركية في توصيف مكونات الأنساق بشكل يتطلب إعادة صياغة.

وحيث إن الكتاب مصمم بالأساس لخدمة مجتمع الدارسين والباحثين في مجال النمذجة، فقد قدم د. القصاص الجزء الخاص بتصنيف النماذج ومكوناتها من متغيرات ومعلمات بصورة شاملة، وعلى وجه الخصوص تصنيفه لأنواع المتغيرات ومسمياتها في التطبيقات المُختلفة مثل تحليل الإنحدار ونماذج المحاكاة والبحث عن الحل الأمثل، كما ظهرت في شكل (1−9) بالصفحة (21). كما تضمن شكل (1−15) في الفصل الخاص بتصنيف النماذج توصيفًا لخطوات بناء النماذج مع التأكيد على عدم استخدام النموذج لاختبار السياسات أو عمل الإسقاطات المستقبلية قبل التأكد من كونه سليمًا حسابيًّا (Verified) ويمثل الواقع بشكل أو بتقريب مقبول (Validated). وهي أشكال قام بتصميمها المؤلف بوجه خاص لتأكيد المفاهيم وشمول العرض. ولو أننى كنت أُفضل أن يخصص د. القصاص مساحة أكبر لمناقشة عملية تمثيل النموذج للنسق محل الدراسة (Validation)، نظرًا لأهميتها في قبول النماذج كأداة تجريبية لاختبار الأنساق. وفي إطار هذا الجزء من الدراسة، تعرض الكاتب للمفاهيم الخاصة بالنماذج العشوائية ومكوناتها واستخدامها. ومن ثم كنت أود أن يعدل ما كتبه في مقدمة الكتاب عن تناوله أساسًا للنماذج الحتمية، بإضافة "أن الكتاب تعرض بالتحليل للمفاهيم الأساسية للنماذج العشوائية دون التعرض بشكل تفصيلى لتطبيقاتها المتنوعة".

وانطلاقًا من الاهتمام بعملية النمذجة، فإن البدائل المُختلفة للتصنيف والمقارنة بين النماذج الرياضية التي قدمها الكتاب، وعلى وجه الخصوص تقسيم النماذج وفق الهدف من تطويرها، وبالرغم من اتسامها بالشمول والتعدد، فإنها تتطلب بعض المناقشة والمراجعة والتقييم. فمن ناحية، أتفق تمامًا مع المؤلف على دور توافر المعلومات والمعارف عن هيكل النسق وعلاقاته السلوكية والتشابكية ومتغيراته البيئية وآليات اتخاذ القرار به كأحد معايير التقسيم، وعلى مدى تأثر هيكل النموذج واستخدامه ودرجة الثقة في نتائجه بتوافر البيانات ودقتها والمعلمات المقيسة عن النسق الذي يمثله النموذج. كما أرى أن تصنيف النماذج وفق طبيعة متغيراته وفق الشكل (1−11) تعد على درجة من الوضوح من وجهة نظر صائغ أو مطور النموذج. أما التقسيم وفق الغرض من الاستخدام أو الوظائف

فيتعين مراجعته ومناقشة بعض جوانبه، إذ إن هناك بعض التداخل بين المفاهيم. فمن ناحية عرف الكاتب النماذج الوصفية أو الاستكشافية بنفس المسمى الأجنبي (Descriptive)، بالرغم من وجود بعض الخلاف بين النماذج الوصفية والنماذج الاستكشافية (Explorative). فالنماذج الاستكشافية من الممكن تضمنها البحث في البدائل الممكنة والتوجهات المختلفة في حين تختص النماذج الوصفية بالتعرف على مكونات وسلوك الأنساق وتوصيفها. ومن هذا المنطلق، تعد نماذج المحاكاة استكشافية أكثر منها وصفية. ولو أن نماذج المحاكاة يمكن استخدامها أيضًا من أجل البحث عن الحل الأمثل بأسلوب الأمثلية التجريبية (Experimental Optimization). وهناك العديد من الدراسات والرسائل العلمية الموجهة لهذا الغرض كان من الممكن أن يشير المؤلف إليها. ومن المؤكد أيضًا أن نماذج المحاكاة تستخدم لاختبار البدائل والسياسات وقياس انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة، ومن هذا المنطلق، أعتقد أنه يمكن تصنيفها ضمن النماذج التوجيهية (Prescriptive model) بوجه عام. ومن هنا فإن النماذج التوجيهية (Prescriptive) ممكن أن تتضمن نماذج أخرى بجانب نماذج البحث عن الحل الأمثل (Optimization models) ولا تقتصر فقط عليها كما يُظهر الجدول رقم (3–2). في الوقت نفسه، من المُتفق عليه وفق ما تفرزه التجارب العملية وبدائل التطبيق في مجال التنبؤ أو الإسقاطات المستقبلية (Forecasting /Predictive)، أنه يمكن تصنيف النماذج بوجه عام إلى نماذج السلاسل الزمنية (Time Series Forecasting Models) التي– كما ذكر الكتاب– تفترض امتداد النمط السائد سابقًا فى المستقبل، وتعتمد على القياس الإحصائي لمعلمات النموذج باستخدام بيانات سلسلة زمنية. أما النوع الآخر من نماذج التنبؤ فيطلق عليه نماذج التنبؤ المشروط (Conditional Forecasting) والذي يحكم إسقاطاته المستقبلية شروطًا أو سيناريوهات بديلة. ولا تعتمد هذه النوعية من الإسقاطات المشروطة بالضرورة على القياس الإحصائي للمعلمات باستخدام سلاسل زمنية، بل تركز على توصيف البدائل المتاحة أو السيناريوهات البديلة الحاكمة لعملية التنبؤ. وهنا تُستخدم نماذج المحاكاة أو نماذج أخرى رياضية يتم استخدامها في إطار من المحاكاة في ظل بدائل مختلفة. وفي اعتقادي أن شيوع هذه النوعية من النماذج في مجال التخطيط الإنمائي والرؤى الاستشرافية للمستقبل، كان يتطلب من المؤلف مناقشتها بشكل أو آخر قبل الانتقال إلى مجالات التطبيق، وعلى وجه الخصوص الفصل الخاص بالاقتصاد وإعداد خططه التنموية.

وعلى مستوى وظائف واستخدامات النماذج كما ذكرت في الصفحات (33–31)، فإن بها بعض القصور أو النقص في التوصيف يتعين مناقشته. إذ من الأهمية بمكان، أن يتعرف القارئ بوضوح على البدائل المتاحة لاستخدام النماذج الرياضية كأداة تجريبية تسمح بإجراء اختبارات متعددة تسمح بترشيد ودعم اتخاذ القرار. ومن هنا فإن ما ذكره الكاتب عن الاستخدامات كان يتطلب مراجعة من حيث التوصيف ومستوى الشمول بحد سواء. ولنبدأ أولاً بغياب أحد الاستخدامات المهمة والدارجة للنماذج والتي يمكن توصيفها باختبار مدى مرونة وحساسية النسق المختبر

بالتغيرات الخارجية أو البيئية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر في مجال الاقتصاد، تأثير تغير أسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الدول المستوردة لهذة النوعية من الطاقة. أو انعكاسات تغير أسعار الفائدة العالمية على أداء أسواق النقد المحلية. أو التراجع الكبير في الأونة الأخيرة في حركة التجارة العالمية مقيسًا بالإيرادات المنخفضة لقناة السويس وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي بوجه عام والتوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، واحتياطيات النقد الأجنبي بوجه خاص. وقد تزايدت الحاجة لهذه النوعية من النماذج في ظل ما نشهده من أزمات عالمية مثل جائحة كورونا وتأثيراتها الصحية والتعليمية والاقتصادية، والحرب الأوكرانية الروسية وتأثيرها على سلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الواردات، وأخيراً تأثير حرب غزة الأخيرة وتوابعها والتطورات السياسية السورية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. وبالطبع فإن هذه النوعية من استخدامات أو تطبيقات النماذج الرياضية تحتاج لهياكل وصياغة رياضية مغايرة. ومن المؤكد، أن هذه النوعية من التطبيقات تختلف عن "تحليل حساسية النموذج الرياضي" التي ناقشها د. القصاص في إطار عرضه لنماذج الحل الأمثل، والتي تركز أساسًا على مدى قوة الحل الأمثل للنموذج (Robustness) وتأثرت بالتغيرات في معلمات دالة الهدف أو قيود النموذج (objective function and constraints). أعتقد ثانيًا أن استخدام النماذج في دعم اتخاذ القرار لم يتم عرضه بالشكل والمساحة المطلوبة لهذه التطبيقات المهمة في استخدام النماذج، فوفق أساسيات نظم دعم القرار باعتماد الحاسب (Computer–aided Decision Support Systems or Simply DSS) تُعد النماذج الرياضية من أهم الأدوات التحليلية لدعم اتخاذ القرار بجانب البيانات التحليلية والنظم الخبيرة المعتمدة على تكنولوچيا الذكاء الاصطناعي. ويدخل في نطاق اتخاذ القرار هنا بمفهومة الواسع حل المشكلات، واختبار السياسات ومقارنة السيناريوهات البديلة إلى جانب البحث عن حل أمثل يدعم اتخاذ القرار المناسب وترشيده، وفي بعض الحالات يعد التخطيط الاقتصادي أو الاجتماعي والدراسات الإستراتيچية المستقبلية بمثابة اتخاذ قرار مستقبلي. كما أن أحد استخدامات النماذج التي ذكرها المؤلف وهي كونها وسيلة للاتصال (Communication)، أعتقد أنه كان يقصد بها استخدام النماذج كأداة للتعلم والتدريب. وهي أحد البدائل المهمة لاستخدام النماذج في تطوير أساليب التدريس والتعلم (Teaching and Learning) كان من المُرغوب التعرض لها بشكل أكثر تفصيلاً. حيث بدأت هذه النوعية من التطبيقات تحت مسمى ألعاب المحاكاة (Simulation Games) ثم أصبحت فيما بعد من أحد أهم تطبيقات الحاسب في مجال التعليم. وهو أمر كان يتطلب توضيحًا من الكاتب نظرًا لأهمية هذا الاستخدام للنماذج في مجال التدريس والتعلم (Teaching and Learning) في العصر المعرفي الراهن.

من ناحية أخرى، يناقش الفصل الثالث (صفحة 69) نماذج الأمثلية والمحاكاة وهي تُمثل أهم النماذج الرياضية استخدامًا وارتباطًا بأساليب بحوث العمليات. وقد بدأ الفصل باقتراح تصنيف للنماذج (شكل (3–1)) بوجه عام بين

نماذج الأمثلية والنماذج الرياضية الأخرى. وبالرغم من دقة تصنيف نماذج البحث عن الحل الأمثل من حيث تقسيمها وفق طبيعة المتغيرات ودوال الهدف وخصائص المحددات أو المعادلات، فلم تتضمن النماذج الأخرى منطقًا حاكمًا لأنواعها. فقد تضمن تقسيمًا وفق الطبيعة الفنية للنموذج (محاكاة مقابل أمثلية) على سبيل المثال، وتقسيمًا وفق فئات التطبيق (مثل نماذج المخزون أو شبكات الأعمال). وهنا تكمن مشكلة أن نماذج المخزون ممكن حلها إما كنموذج برمجة رياضية أو كنموذج محاكاة، وبالمثل نماذج شبكات الأعمال من الممكن التعامل معها كنماذج محاكاة وبرمجة رياضية بحد سواء. وحتى يكون التصنيف المُقترح ذا جدوى مفاهيمية من ناحية، ويأخذ في اعتباره مسمى الفصل وتوجهه تجاه نماذج الأمثلية ونماذج المحاكاة، كان من الأفضل تصنيف النماذج إلى ثلاثة أنواع: نماذج الأمثلية ونماذج المحاكاة ثم النماذج الأخرى. وبذلك نعطي وزنًا متوازنًا لكل من المحاكاة والأمثلية كطرفين رئيسين في مجال أساليب بحوث العمليات. وفي الوقت نفسه يمكن طرح التقسيمات الخاصة بنماذج المُحاكاة إلى نماذج ذات فترات أو أحداث متقطعة (Discrete Event Simulation) ونماذج ذات متغيرات متصلة (Continuous Simulation) . وبذلك يُمثل الشكل محتوى الفصل بصورة أكثر وضوحًا وصراحة للقارئ، أو الساعي للتعرف على نماذج بحوث العمليات وأنواعها المُختلفة.

في إطار مشابه، ناقش الفصل الخاص بنماذج البحث عن الحل الأمثل وأساليب المحاكاة، بشكل تفصيلى، نماذج البرمجة الرياضية (Mathematical Programming) ودورها في الوصول إلى الحل الأمثل متضمنًا البرمجة الخطية وغير الخطية والصحيحة، مع شرح مُفصل بشكل ما للخوارزميات (Algorithms) المُستخدمة في عملية البحث. كما تعرض بالتحليل للبرمجيات أو بالأصح "للغات النمذجة أو لغات بناء النماذج على الحاسب " (Model Building Computer Languages) في هذا المجال. وهو التعريف الفني الأدق من كلمة "حزمة البرامج الرياضية" أو "نظام نمذجة" كما يستخدمه مؤلف الكتاب. وقد كان على د. القصاص، بالرغم من درجة التفصيل الذي أورده في جدول (3−1) بنفس الفصل، أن يفرق بين لغات الحاسب الموجهة لبناء النماذج، ونظم البرمجيات (Software Systems) المُستخدمة لتطبيق الخوارزميات أو خطوات حل النماذج الرياضية الموجهة لإيجاد حل أمثل للنموذج.. فهذه النوعية من تطبيقات الحاسب الموجهة لمعالجة نماذج الحل الأمثل تنقسم إلى نوعين من البرمجيات أو نظم الحاسب. النوع الأول هو لغات النمذجة الموجهة بالدرجة الأولى لصياغة النموذج الرياضي مثل لغات (GAMS, AMPL and AIMMS). أما النوع الثاني فيختص بخوارزميات لحل (Solvers or Algorithms) أو البحث عن الحل الأمثل ويقوم بعملها خبراء بحوث العمليات أو النمذجة الرياضية. ومن هذا المنطلق يطلق على لغات النمذجة مثل GAMS و AMPL اللغات التعريفية (Declarative Modeling Languages) وتخصص فقط لبناء النماذج، في حين تختص النوعية الثانية بالبحث عن الحل الأمثل مثل نظم

برمجة CONOPT أو Minus في حالة البرمجة الرياضية للنماذج غير الخطية (Non–linear programming). ومن ثم يستخدم المُنمذج أحد لغات النمذجة لصياغة النموذج حتى الجملة (Instruction) التي يطلب من خلالها اختيار أسلوب الحل. ومعظم أساليب حل مشكلات البرمجة الرياضية أصبحت الآن مبرمجة للتفاعل مع لغات النمذجة. وهو أمر يجب تداركه، من مؤلف الكتاب من أجل ضمان دقة المفاهيم العلمية وجودتها من ناحية ولسلامة توجيه الدارس نحو الاستخدام الأمثل لنماذج الأمثلية.

وبالرغم من درجة تفصيل الكتاب فيما يخص نماذج الأمثلية أو نماذج البحث عن الحل الأمثل والأمثلة المصاحبة لهذة النوعية من النماذج، وتركيز المؤلف فقط على نماذج "البرمجة الرياضية" (Mathematical Programming Models) التي تظهر بها دالة (أو دوال) الهدف في شكل معادلة رياضية وعدد من القيود الخطية أو غير الخطية والصحيحة ،حيث لم يتعرض لنوعيات أخرى مثل الأمثلية التجريبية والبحث عن الأمثلية باستخدام نماذج المحاكاة فقد جاء الجزء الثاني من الفصل الثالث عن نماذج المحاكاة مختصرًا وينقصه بعض المفاهيم اللازمة لاستكمال منهجية هذه النوعية من النماذج. ويظهر ذلك بشكل أوضح في أساليب المحاكاة ذات الأحداث أو الفترات المتقطعة. فمن حيث المبدأ، كان من المستحب في البداية التفرقة بين نماذج المحاكاة المتناظرة (Analog Simulation) ونماذج المحاكاة الرقمية (Digital Simulation) التي تدخل في نطاق النماذج الرياضية في مجموعة الأمثلة التي استعان بها الكاتب في مقدمة الفصل الفرعي لنماذج المحاكاة. كما أعتقد أنه كان مطلوبًا أن يوضح الكاتب الفرق بين " نهج المحاكاة" أو استخدام نموذج يتكون من نظام من المعادلات الرياضية غير الخطية على سبيل المثال، في إطار أو تجارب محاكاة من خلال تغير بعض المعلمات أو المُتغيرات الخارجية (Exogenous variables)، أو متغيرات قواعد عمل النسق أو سياسات تشغيلة (Policy variables) عبر الزمن، وبين بناء نموذج أمثلية أو نموذج محاكاة ديناميكي يتضمن متغيرات عشوائية تخضع لتوزيعات احتمالية (نموذج احتمالي أو عشوائي). من ناحية أُخرى، أرى أن الأمر كان يتطلب التأكيد على أن الميزة النسبية (Comparative Advantages) لنماذج المحاكاة تتمثل أساسًا في كونها ذات طبيعة ديناميكية عشوائية تسمح بالتمثيل المتعمق لآليات عمل الأنساق ودرجة تفصيلها، ومن ثم إجراء اختبارات أكثر واقعية للمقارنة بين البدائل والسياسات، وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة.

وأعتقد أيضًا، أنه في إطار الطبيعة المرجعية للكتاب، كان من المتوقع أن يناقش الكاتب بشكل أكثر تفصيلاً بدائل المحاكاة ذات الفترات أو الأحداث المتقطعة (Discrete event Simulation). فعلى سبيل المثال ذكر د. القصاص في إطار مقارنة نماذج الأمثلية بنماذج المحاكاة، أن نموذج الحل الأمثل يتم حله لمرة واحدة في حين يتطلب الأمر تنفيذ أو تشغيل النموذج لعدد من المرات في حالة نماذج المحاكاة. وكان من المفروض أن يفرق

المؤلف بين نماذج الحل الأمثل الحتمية ونماذج المحاكاة المُتضمنة متغيرات عشوائية تعتمد على توزيعات احتمالية، وهو ما يتطلب توليد عينة عشوائية تتطلب تكرار تجربة المحاكاة. كما أنه يفضل عند مناقشة نماذج المحاكاة التعرض إلى توليد المتغيرات الاحتمالية باستخدام أسلوب مونت كارلو (Monte Carlo Sampling) كأحد خصائص هذه النوعية من النماذج. يضاف إلى ما سبق، أن نماذج المحاكاة ذات الفترات المُتقطعة الأكثر استخدامًا تتبنى منهجية جدولة الحدث (Event–scheduling) أو تفاعل أو تداخل العمليات (Process–Interaction)، وهو ما كان يتعين مناقشته أو عرضه في هذا المجال. ومن ثم، فإن قاموس المصطلحات والتعريفات التي ذكرها الكاتب عن مكونات نماذج المحاكاة في الصفحة رقم (97) أو الجدول (3–3) ينقصها على سبيل المثال مصطلحات مثل (Permanent and temporary entities) و (Timing Routines). كما أن هناك في أدبيات المحاكاة نوعية من نماذج المحاكاة ذات المتغيرات المُتصلة (Continuous simulation models) ذات تطبيقات متعددة في مجالي الهندسة وإدارة الإنتاج لم يشر إليها د. القصاص في مجال عرضة لنماذج المحاكاة (وهى بطبيعة الحال تختلف عن نماذج ديناميكا النظم التي تعرض لها الكتاب بالتحليل). بيد أنه يُحسب للمؤلف مناقشته بشكل مختصر للتوجهات الحديثة للمحاكاة مثل نماذج المحاكاة المُعتمدة على الفاعل (Agent–based Simulation)، ونماذج ديناميكا النظم التي ارتبطت بالعديد من التطبيقات في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن استخدامها في صياغة وتنفيذ النماذج ذات البُعد العالمي.

وقبل الانتقال إلى جزء التطبيقات التي قدمها د. القصاص في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة، يتعين التأكيد على ضخامة الجهد الذي بذله الكاتب في إعداد هذا الكتاب المرجعي الذي يقترب عدد صفحاته من (500) صفحة، حيث يغطي موضوعات فنية وعلمية تعتمد على خلفية رياضية وحاسوبية لا تتوافر سوى لدى عدد غير قليل من الدارسين والباحثين. ومن وجهة نظري الشخصية كان من المُمكن تقسيم الكتاب إلى كتابين مكملين لبعضهما، بحيث يختص الكتاب الأول بالمنهجية التي يتضمن (206) صفحة، في حين تُجمع التطبيقات في كتاب ثانٍ مع مقدمة مُختصرة عن منهجيات النمذجة. وقد يتضمن الكتاب الأول أيضًا وجود بعض الأمثلة التطبيقية وتضبيط بعض المفاهيم والصياغات. وبالطبع أتفهم وجهة نظر د. القصاص لربط المنهجية بالتطبيق فى وثيقة واحدة بالرغم من ضخامة حجمها.

بالعودة إلى التطبيق الذي يعكس تفضيل صاحب الكتاب، فإنه يركز على موضوعات ذات تأثير مهم على جهود تخطيط التنمية بمفهومها الشامل، وهي السكان والاقتصاد والبيئة. وتمثل تطبيقات النمذجة الاقتصادية فصلاً مهمًا في الكتاب بشموله لنحو (47) صفحة. وقد بدأ وفق أسلوب تناول الموضوعات المختلفة بالكتاب بالتصنيفات

المُختلفة للنماذج الرياضية في مجال الاقتصاد. وبناءً على التصنيف المُفضل لدية بمناقشة الأنواع المختلفة للنماذج والهدف من بنائها وطبيعة السياسات أو القضايا التي تتناولها بالتحليل. وبالرغم من وضوح تقسيم النماذج وفق مجالات التطبيق وحسب القضايا التنموية التي اعتمد فيه على مراجع علمية، فإن لى بعض الملاحظات على التقسيمات أو التصنيفات التي تبناها الكاتب في تقديم النماذج الاقتصادية. فالتقسيم حسب منهجيات النمذجة يشوبه نوع من التداخل أو الاشتباك يتعين مناقشته. ففي الحقيقة أن الأمر لا يرتبط بمنهجيات النمذجة فقط، والدليل على ذلك أن بعض نماذج التوازن العام الحسابية أو القابلة للحساب يمكن بناؤها كنماذج محاكاة، يطلق عليها أحيانًا في مجال تخصص أساليب المحاكاة بنماذج المحاكاة الكلية (Macrosimulation)، وتتكون من نظام للمعادلات غير الخطية، أو كنماذج ديناميكية للبرمجة الرياضية للبحث عن حل أمثل، بالرغم من أن الغالبية العظمى من نماذج التوازن العام الحسابية تصنف وتستخدم كنماذج محاكاة استاتيكية (static CGE) أو ديناميكية مقارنة (Comparative Static Simulation). ومن ثم ودون الدخول في التفاصيل، يمكن تقسيم قائمة النماذج إلى أربع فئات متناغمة أو متقاربة السمات هي؛ أولاً: نماذج الاقتصاد القياسي (Econometric Models) التي تتشابه في اعتمادها على أساليب الإحصاء القياسي والمعايرة، فضلاً عن تناول القضايا الاقتصادية الكلية. ثانيًا: نماذج المدخلات والمخرجات ونماذج التوازن الحسابي بشقية الإستاتيكى أو الديناميكى. وهي نماذج تعتمد بالأساس على إطار محاسبى قومى متسق على المستويين الكلي والجزئي مثل جداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية، وهي لا تعتمد في غالب الأحيان على القياس الإحصائي للمعلمات. أما المجموعة الثالثة: فتضم نماذج التوازن الجزئي، أي التوازن على مستوى القطاع الاقتصادي (Sector Specific models). والعديد من هذه النوعية يستخدم أسلوب البرمجة الرياضية. وأخيرًا المجموعة الرابعة: تمثل فئة النماذج المعتمدة على منهجيات ديناميكا النظم، ونماذج الأمثلية، والنماذج القائمة على الفاعل. وبالطبع، على الرغم من هذا التصنيف المنطقي، يظل هناك بعض التشابكات بين هذه الفئات. فمن الممكن استخدام جداول المدخلات والمخرجات في إطار بعض نماذج التوازن الجزئي.

كما أن هناك نوعيات أخرى من النماذج الاقتصادية التي تربط بين قطاع اقتصادي ونموذج للتوازن العام مثل نماذج تشابك السكان مع الاقتصاد (Population– Economy interaction model) أو نماذج تشابك المالية العامة والاقتصاد (Public Finance– Economy Interaction). وبالرغم من جهود صاحب الكتاب في سرد العديد من المراجع العلمية المهمة في مجال النمذجة وتطبيقاتها. فقد غاب عن قائمة المراجع والعرض في الجانب الاقتصادي ومجال إعداد الخطط التنموية عدد غير قليل من النماذج الاقتصادية الكلية والجزئية عن الاقتصاد المصري، أُستخدم بعضها في إعداد الخطط الإنمائية، وبعضها في إطار مشروعات قومية بالجهاز المركزى للتعبئة

والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء، ومعهد التخطيط القومي، وبعضها الآخر بدعم من البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، فضلاً عن عدد من النماذج الأخرى تم استخدامها في مجال التخطيط الإنمائي بالدول العربية، ومنها نماذج تربط بين نماذج التوازن العام الديناميكي والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) طبقت على مصر. ويُمكن توفير هذه المجموعة للدكتور القصاص حين رغبته لاستكمال قائمة المراجع الشاملة للكتاب.

نخلص مما سبق، وبعد القراءة المتأنية للكتاب الموسوعي للدكتور القصاص الذي اقتربت عدد صفحاتة من (500) صفحة، وبالرغم من ملاحظاتى الفنية والتنظيمية على بعض فصوله والتي أعتقد أنها من الممكن أن تضيف إلى جودة الكتاب كمرجعية للنمذجة، ويمكن أن تساهم أيضًا في علاج بعض أوجه القصور التي يمكن أخذها في الاعتبار في الإصدارات القادمة للكتاب، فإني أعتقد أن إعداد كتاب بهذا الشمول باللغة العربية في موضوع معقد مثل النمذجة الرياضية واستخدامها في العلوم الاجتماعية يُعد أمرًا غايةً في الصعوبة ويتطلب جهدًا متواصلًا لفترة طويلة من الزمن لإخراجه بهذا الشكل. وهو أمر يجب تهنئة د. القصاص عليه وتقدير إنجازه في هذا المجال. كما أن الكتاب سعى بوجه عام إلى تحقيق درجة عالية من الشمول في عرض منهجيات النمذجة وتطورها وبرمجيات الحاسب المُستخدمة في تشغيلها، كما قدم عددًا من استخداماتها في مجال اختبار التوجهات والسياسات السكانية والاقتصادية والبيئية.

من إصدارات معهد التخطيط القومي

من إصـدارات معـهد التخطيـط القومـي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

1. حركة الأفروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار

العدد رقم **(353) – أبريل 2024**

ظهرت حركة الأفروسنتريك (المركزية الأفريقية) كحركة فكرية بين الأمريكيين من أصول أفريقية في سياق السعي للتمركز حول الهوية الأفريقية، وإعادة وضعها في الحضارة الإنسانية بعد تهميشها من قبل الغرب خلال الحقبة الاستعمارية .وقد ادعت هذه الحركة أن الحضارة الفرعونية ليست إلا حضارة أفريقية، نافيةً أصول الشعب المصري وارتباطه بالحضارة الفرعونية، ومطالبةً بحقوق زائفة ضد الدولة المصرية . وسرعان ما بدأت هذه الحركة الفكرية في الترويج لمقولاتها على أرض الواقع عبر سلسلة من المؤسسات، والمؤتمرات، وكراسي الأستاذية، والكليات التي تحمل اسمها. وبدأت محاولاتها لتغيير الرأي العام العالمي ضد مصر بإنتاج أفلام وثائقية ودُمى فرعونية زنجية تزييفًا للتاريخ. .وتدعيمًا لمطالبها وادعاءاتها راحت توظف علم الآثار الجينية Genomic Archeology والجغرافيا وإعادة ترسيم الحدود السياسية– الأمر الذي تتصدى له الدولة بين الحين والآخر، ولكن مع تنامي قوة حركة الأفروسنتريك كفاعل دولي عابر للحدود، وفي ضوء ازدياد الدعم الدولي لها، صار من المهم الوقوف على ماهية هذه الحركة ومقولاتها وأدواتها وانتشارها الشبكي، ووزنها كفاعل صاعد على الساحة الدولية، وكذلك التعرف على السيناريوهات المتوقعة لتنامي الحركة ضد الدولة المصرية، واشتقاق سياسات لدعم صانع القرار المصري في مجابهة هذا الخطر. وهذا ما استهدفته الدراسة الحالية.

وقد بينت الدراسة فساد المقولات الأيديولوجية لحركة الأفروسنتريك وزيف ادعاءاتها تجاه الحضارة الفرعونية وأصول الشعب المصري، وتوصلت لأربعة سيناريوهات مستقبلية للحركة وتأثيراتها المستقبلية على مصر، وصاغت عددًا من السياسات الداعمة لصانع القرار المصري عبر توظيف أسلوب كتابة السيناريوهات وأسلوب التنبؤ العكسي.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: د. هبه جمال الدين (الباحث الرئيسي)، و أ.د. بسمة الحداد، و أ.د. علاء شاهين، واللواء أ.د. طارق طه، و أ.د. دينا علي شكري محمد شكري، و أ.د. سالي فريد، وأ.د.م. حسن ربيع، و أ.د.م. محمود رشوان، و أ. سماح عبد اللطيف، و أ. سعد عبد الحميد، و أ. رباح أسعاد.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5480

2. إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر

العدد رقم (354) – أبريل 2024

في إطار تفعيل تنفيذ آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعربت مصر عن اهتمامها بالتعاون الطوعي في أسواق الكربون الدولية الناشئة التي نظمتها المادة 6 من اتفاقية باريس لعام 2015، والتي تتطلب ضرورة قيام جميع دول العالم بخفض انبعاثاتها لغازات الاحتباس الحراري بنسبة 50 في المائة من المستويات الحالية بحلول عام 2030، بل وخفضها إلى المستوى الصافي صفر بحلول عام 2050. وتقوم فكرة سوق الكربون على أساس خفض الانبعاثات من القطاعات المختلفة، إما عن طريق خفض حجم مصدر الانبعاثات أو عن طريق سحب الكربون واحتجازه. وتفاعلًا مع هذا المطلب صدر قرار رئيس الوزراء رقم 4664 لسنة 2022 الخاص بإنشاء سوق مصرية طوعية لتداول "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية" بالبورصة المصرية. وتعد هذه السوق أول سوق أفريقي منظم بالقارة الأفريقية يتم تدشينه لهذا الغرض. وفي هذا السياق برزت أهمية وجود دراسة متعمقة تبين لمتخذ القرار المصري كيفية تفعيل تلك السوق الوليدة، وتحدد آليات العمل المقترحة لها في ظل التغيرات المتلاحقة، وذلك في ضوء ما تم استخلاصه من دروس من واقع الخبرات والممارسات الحالية بأسواق الدول المتقدمة والنامية إقليميًّا ودوليًّا. وتقدم الدراسة تحليلًا لمقومات الوضع الراهن في الحالة المصرية بمراجعة شاملة لأهم الاستراتيجيات والخطط واستطلاع آراء الخبراء ودراسة الحالة لأحد النماذج المحلية الرائدة في إصدار أول معيار مصري لشهادات خفض الكربون. وقد اشتملت الدراسة على دراسة جدوى أولية لحجم السوق المتوقع بالاعتماد على عددٍ من أدوات النمذجة، وبخاصة التحليل الشبكي. كما أجرى فريق الدراسة عددًا من الزيارات الميدانية والمقابلات المقننة.

واقترحت الدراسة إطارًا ديناميكيًا لتشغيل السوق يتضمن الأطراف الرئيسية الفاعلة وكيفية التكامل فيما بينها، وذلك بما يعزز استمرارية السوق والإفادة منه كأداة تمويل خضراء مبتكرة للحكومة وأصحاب المشروعات. وتوصلت الدراسة إلى تقدير أولي لحجم السوق المحلي المتوقع من حيث العرض والطلب، مع إلقاء الضوء على أهم الفرص والتحديات والأثر على عدد من السياسات اللازمة لتحقيق أقصى إفادة ممكنة. وأوصت الدراسة بسرعة تفعيل السوق في ظل وجود فرصة جيدة للاستثمار وتحقيق أهداف تنموية متعددة بجانب نقل التكنولوجيا ورفع القدرات بما يعزز فعالية السوق وتطوره.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: د. منى سامي طلعت (الباحث الرئيسي)، و أ.د. أماني حلمي الريس، و د. يحيى حسين، و د. حسن محمد ربيع، و د. داليا أحمد إبراهيم، و د. ولاء حسين عبد الله، و د. ليلى إسماعيل قرطام، و د. أحمد محمد سالمان، و أ. أسماء حمدي، و أ. إيمان محمد عصام، و م. أيمن إبراهيم رفاعي، و أ. أحمد محمد سالمان.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5481

3. اللاجئون في مصر: التأثيرات والتوصيات السياسية

العدد رقم (355) – أبريل 2024

- **تم إعداد هذه الدراسة باللغة الإنجليزية بعنوان:**

Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations

استهدفت هذه الدراسة استكشاف التأثيرات المترتبة على استضافة اللاجئين في مصر، بما في ذلك التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .واستهدفت أيضًا صياغة توصيات لمساعدة صانعي السياسات في تعزيز الممارسات الحالية لدمج اللاجئين في مصر. وقد استخدمت الدراسة منهجًا مختلطًا. وبالإضافة إلى البيانات الثانوية، جمعت بيانات أولية من خلال استبيان للمواطنين المصريين، وعقدت مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة.

وقامت الدراسة بتحليل العلاقة الديناميكية بين تدفق اللاجئين الرئيسيين وبين عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو، والتضخم، ومعدل البطالة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهVAR . وأظهرت النتائج وجود تأثيرات إيجابية وسلبية لاستضافة اللاجئين في مصر من الناحية الاقتصادية. فوفقا لرأي المبحوثين، أدى تدفق اللاجئين إلى ارتفاع الأسعار خاصة في قطاع الإسكان، كما أدى إلى تعريض العمالة المحلية للمنافسة خاصة في الوظائف منخفضة المهارات .ولكنه ساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال اندماج اللاجئين واستثماراتهم في مصر، وعلى الأخص اللاجئون السوريون. وفيما يتعلق بالبطالة أوضحت النتائج ان زيادة تدفق اللاجئين يؤدي إلى انخفاض البطالة في الفترة الأولى، يليه ارتفاع معدل البطالة في الفترات اللاحقة، وهو ما يشير إلى تأثير إحلالي بين العمالة المحلية والأجنبية، حيث تزيد مشاركة اللاجئين في سوق العمل. أما من الجانب الاجتماعي والثقافي، فقد رأي المبحوثون أن ثمة أثرًا سلبيًا لتدفق اللاجئين متمثلًا في زيادة الضغط على الخدمات العامة، كما أن هناك أثرًا إيجابيًا يتمثل في مساهمة اللاجئين في زيادة الشبكات الاجتماعية في المجتمع المصري. وبخصوص الأثر البيئي، يتسبب تدفق اللاجئين في الضغط على الموارد الطبيعية وزيادة انتشار الأمراض، بينما يمكن أن يساهم اللاجئون في جذب الاستثمارات والمساعدات الدولية لمشاريع بيئية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة توصيات لمساعدة صانعي السياسات في معالجة التأثيرات السلبية وتعزيز الاندماج الايجابي للاجئين في مصر.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. نجلاء حرب (الباحث الرئيسي)، وأ.د. فادية عبد السلام، أ.د. محمود عبد الحي، و أ.د. طارق عابدين، و د. سمر الباجوري، و د. نهال عبد العاطي الغواص، و أ. ميار يحيى، و أ. طارق سليم، و أ. إسراء هيكل.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5486

4. دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية

العدد رقم (356) – أبريل 2024

في إطار اهتمام معهد التخطيط القومي بالقضايا التنموية طويلة الأجل ضمن مشروع المعهد البحثي: مصر ما بعد 2015 ظهرت أهمية دراسة توظيف صناعة واقتصاد الفضاء لدعم التنمية المستدامة في مصر. ولا يأتي الاهتمام بصناعة واقتصاد الفضاء من فراغ حيث تشير التقارير العالمية الحديثة إلى أن قيمة الاقتصاد الفضائي العالمي عام 2023 قد تجاوزت 630 مليار دولار مقابل 469 مليار دولار عام 2021، وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 9% سنويًا، مع توقعات للمنتدى الاقتصادي العالمي بأن يصل حجم اقتصاد الفضاء عالميًا إلى أكثر من 1.8 تريليون دولار عام 2035 في ظل توافر أكثر من 70 وكالة فضاء وطنية وإقليمية ناشطة عبر العالم، ومن بينها وكالة الفضاء المصرية التي تأسست عام 2018. وتوجه الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا لتوظيف الفضاء في دعم التنمية المستدامة من خلال مكتب الأمم المتحدة للفضاء الخارجيUNOOS ، وخطة الفضاء 2030. ويمتد هذا الاهتمام الأممي إلى المستوى الإقليمي من خلال نشاطات فضائية أوروبية متصاعدة، وعلى نفس المنوال، نشاطات فضائية أفريقية وعربية متنامية.

وقد عرضت الدراسة نماذج لهذا الاهتمام المتصاعد بالفضاء على المستويات الأممية والإقليمية وعلى مستوى الدول الرائدة عالميًا مثل الولايات المتحدة والصين، وعلى مستوى الدول النامية كالهند وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا، مع عرض تجربتين على المستوى العربي للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية. واستعرضت الدراسة تطور الخبرة الفضائية المصرية عبر العقود الماضية حتى عام 2024، بما في ذلك جهود التخطيط الاستراتيجي في المجال الفضائي لدعم التنمية المستدامة، والأدوار الرئيسة الفاعلة خاصة أدوار مجلس بحوث الفضاء والاستشعار عن بُعد بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ووكالة الفضاء المصرية، والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء، والتطبيقات الفضائية المتعددة لدعم مجالات وأولويات التنمية المستدامة في مصر. وقد شارك في الفريق البحثي خبراء من وكالة الفضاء المصرية والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء. وبالإضافة إلى مراجعة الأدبيات المعنية، حرص الفريق البحثي على تنظيم لقاءات خبراء وورش عمل مع القيادات والمسئولين وأصحاب المصلحة والمستخدمين والمستفيدين من الأنشطة الفضائية المصرية. كما أجرى عددًا من الزيارات الميدانية لكل من وكالة الفضاء المصرية والهيئة القومية

للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء. وقد وظفت حصيلة هذه الأنشطة البحثية في تطوير توجهات استراتيجية وأولويات تنموية لصناعة واقتصاد الفضاء في مصر في المرحلة المقبلة.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. محمد ماجد خشبة (الباحث الرئيسي)، وأ.د. وليد مصطفى، و أ.د. السيد علي هرماس، ود. مها الشال، و د. عصام الجوهري، ود. أحمد رشاد، و د. مي مصطفى، و أ. أيمن الدسوقي، وأ. محاسن حسن.

يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5526

ثانيًا: سلسلة موجز سياسات

1- تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها
أكتوبر 2024

تحتل التجارة الداخلية مكانة مهمة في معظم الاقتصادات، نتيجة مساهمتها في تلبية احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات. وفي معظم البلدان يستحوذ قطاع التجارة الداخلية على المرتبة الثانية أو الثالثة من بين القطاعات المولدة للناتج. وبالنظر إلى توالي الأزمات العالمية والإقليمية وانعكاساتها الاقتصادية التي طالت الاقتصاد المصري، تتجلى أهمية التعرف على الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية في مصر والتحديات التي تواجهه، وخطة الدولة في التوسع في هذا القطاع، وسبل مواجهة التحديات التي تحد من قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي وبأسعار مناسبة، خاص ةً فيما يتعلق بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

وتواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر عددًا من التحديات، من أبرزها: الارتفاع القياسي في أسعار العديد من السلع وعدم توفر البعض منها في السوق المحلي في السنوات الأخيرة، ومعاناة أسواق التجارة الداخلية من الممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتضارب التشريعات وتقادمها، وافتقار إحصاءات التجارة الداخلية إلى الدقة، وندرة الدراسات الميدانية بشأن هياكل التجارة الداخلية، والنقص الشديد في الرقابة على الأسواق، وارتفاع نسبة الفاقد في أثناء نقل بعض السلع وتداولها وتخزينها. ومن السياسات المُقترحة للتغلب على هذه التحديات ما يتصل بتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتعزيز الرقابة والتفتيش،

وتطوير آليات التوزيع، وتعديل الإطار التشريعي والتنظيمي، ودعم وتطوير الكوادر البشرية، وتطبيق نظام معلوماتي متكامل، ووضع منظومة لحوكمة عمل أجهزة التجارة الداخلية.

مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الأول للعام الأكاديمي 2024–2025 الذي عقده معهد التخطيط القومي لدراسة تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها.

يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5717

2- مستقبل الإدارة المحلية في مصر في إطار اللامركزية ونظم المعلومات المكانية نوفمبر 2024

يعد تطوير نظم عمل الإدارة المحلية من خلال اللامركزية وفي إطار من الحوكمة المحلية وباستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة وفي مقدمتها نظم المعلومات المكانية، وبشكل يتسق مع المرتكزات الأساسية للدولة المصرية (الدستور، والقوانين القائمة، ورؤية مصر 2030 وبرنامج عمل الحكومة، ووثيقة ملكية الدولة، ...) هي الغاية الأساسية للتنمية المحلية في مصر. فاللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين أهدافها بجميع دول العالم. ومع مرور ما يقارب 45 عامًا منذ بدء العمل بقانون نظام الإدارة المحلية 43 لسنة 1979، ورغم التعديلات التي طرأت عليه عدة مرات، فقد تغيرت طبيعة السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة المصرية وكذلك محيطها الإقليمي والعالمي، مما أظهر الحاجة الماسة لمواكبة التغييرات التشريعية المتمثلة في النصوص الدستورية وقانون التخطيط العام وقانون المالية العامة الموحد وقانون تنظيم إدارة المخلفات وقانون الاستثمار ومقترح تعديل قانون البناء الموحد وغيرها من القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على عمل الإدارة المحلية، بالإضافة إلى تبني رؤية محدثة لمصر 2030، وبرامج عمل الحكومة المتتالية.

وتمثل نظم المعلومات المكانية إحدى الأدوات الهامة في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث تساعد في فهم وتحليل واجراء تخطيط فاعل وشامل للموارد والاحتياجات بشكل أفضل، ومن ثم اتخاذ القرارات المبنية على معلومات موثوقة وتنفيذها ومتابعة نتائج هذه القرارات بطريقة جادة وفعالة. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية

وطنية لنظم المعلومات المكانية ذات رؤية واضحة وأهداف قابلة للتحقيق من خلال تضمين مكون لا مركزي لنموذج متجدد ومستدام للتخطيط للتنمية، يعزز الديمقراطية المحلية والمشاركة والشمول الشفافية.

ومن أبرز التحديات التي تحول دون التطبيق الفعال للامركزية في مصر: ضعف الإرادة السياسية لتطبيق اللامركزية، والتخوف من أن يؤدي تطبيق اللامركزية إلى إضعاف الدولة والحكومة المركزية، ونقص التمكين المالي والاقتصادي للمستوى المحلي، وضعف ملاءمة الإطار التشريعي الراهن والتقسيمات الإدارية الحالية لتطبيق اللامركزية، وعدم كفاية الموارد البشرية.

ومن أهم السياسات والإجراءات المُقترحة للتغلب على هذه التحديات: التوافق حول رؤية وطنية موحدة لتطبيق اللامركزية، ومراجعة القوانين التي تخص الموارد المحلية ودعم استقلالية الميزانيات المحلية، وتشكيل لجنة خبراء وطنية لوضع رؤية وإدارة برنامج متكامل لإعادة النظر في التقسيمات الإدارية والجغرافية للوحدات المحلية، ومعالجة قضية إدارة الأراضي من قبل جهات ولاية متعددة، وتعزيز دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني في إعداد المخططات الاستراتيجية، وتأمين التكامل والتنسيق بين وحدات البنية المعلوماتية في المحافظات والهيئات المركزية.

مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الثاني للعام الأكاديمي 2024–2025 الذي عقده معهد التخطيط القومي لدراسة مستقبل الإدارة المحلية في مصر في إطار اللامركزية ونظم المعلومات المكانية.

- يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/5718

3- إشكالية دعم الغذاء في مصر بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية ديسمبر 2024

تستهدف برامج دعم الغذاء معالجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها، وتحقيق نواتج صحية أفضل عبر دعم التغذية خاصة للفئات الأكثر احتياجًا. وتعد برامج دعم الغذاء من أقدم برامج الحماية الاجتماعية في مصر، حيث تعود للأربعينيات من القرن الماضي. وقد شهدت هذه البرامج تطورات عديدة منذ ذلك الوقت. فقد تم تبنيها خلال عقد الستينيات كجزء من العقد الاجتماعي الذي ساد في تلك الفترة. وبالفعل تم ادخال البطاقات

التموينية في منتصف الستينيات لمجموعة من السلع الأساسية للتغلب على ارتفاع الأسعار، ثم تم التوسع في برامج دعم الغذاء في الستينيات والسبعينيات حتى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من برامج الرعاية الاجتماعية.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث سيناريوهات مطروحة للنقاش العام في الوقت الحالي لإصلاح منظومة دعم الغذاء، وبالتحديد بطاقات التموين والخبز، وهي: استمرار الدعم العيني مع تقليل أعداد المستفيدين عبر منهجية استهداف تمكن من الوصول للفئات الفقيرة فعلًا، والتحول إلى الدعم النقدي غير المشروط الذي يستلزم تطبيقه ضرورة تنقية قاعدة بيانات المستفيدين، والتحول إلى الدعم النقدي المشروط مثلًا بانتظام الأبناء بالتعليم أو تلقي الرعاية الصحية.

ومن أبرز مقترحات تطوير منظومة دعم الغذاء في مصر: ألا يتم التعامل مع مشكلة الدعم بمعزل عن ثلاث قضايا رئيسية، وهي الأجور والأسعار وتوزيع الدخل، ومراعاة أن الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي لأنه يتيح استهلاك كم محدد سلفًا من السعرات الحرارية، ومن ثم فإنه يحقق قيمة غذائية مهمة، بينما ليس هناك ضمان لتحقيق هذا الهدف في حالة التحول إلى الدعم النقدي. ومن الضروري التريث عند اتخاذ قرار بالتحول إلى الدعم النقدي مع مراعاة أن تكلفة هذا التحول غير مقصورة على التكلفة المالية، بل إنها قد تشتمل على تكلفة سياسية واجتماعية أيضًا. وعند التحول إلى الدعم النقدي فإن هذا الإجراء يجب يتم بالتدريج حتى لا تتعرض المنظومة للفشل، مع الحرص على إيجاد آلية فعالة (تشتمل مثلًا على نظام الكتروني) لضمان وصول الدعم النقدي للمستحقين، بما في ذلك تحديد آلية دقيقة للاستهداف على أن تكون قابلة للتحقق والمراجعة لتحديد الفقراء المستحقين لدعم الغذاء، مع الحذر من التوسع في الاستبعاد، وأن تكون الأولوية لعدم حرمان مستحق على عدم وصول الدعم لغير مستحق.

مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الثالث للعام الأكاديمي 2024–2025 الذي عقده معهد التخطيط القومي حول إشكالية دعم الغذاء في مصر بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

- يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/6019

ثالثًا: التقارير العلمية

تقرير التنمية العربية: دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية

أصدر المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع معهد التخطيط القومي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الإصدار الثامن من تقرير التنمية العربية بعنوان دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية .ويُعالج هذا الإصدار قضية البيانات من خلال دراسة العلاقة ما بين التنمية المستدامة ومتطلبات البيانات التنموية. إذ تستدعي هذه المتطلبات بناء منظومة إحصائية مهمتها توفير البيانات بشكل دقيق لسد احتياجات مستعمليها .ونظرًا لصعوبة هذه المهمة كان لزامًا قياس وتحليل واقع المنظومة وقياس قدرتها على تحقيق مهامها بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات التي طورت خصيصًا لقياس القدرة الإحصائية الوطنية وإظهار التحديات التي تواجهها وكذلك دراسة السياسات الضرورية لسد وتجسير فجوة البيانات.

وعمومًا تعتبر الإحصاءات والبيانات من أهم المتطلبات الأساسية لوضع الاستراتيجيات والخطط ودعم اتخاذ القرارات لكل الفاعلين الاقتصاديين، وذلك لما لها من دور حيوي في تشخيص الواقع، وفي المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات المناسبة لدعم عملية التنمية المستدامة. ومع تنامي ثورة المعلومات والمعرفة أصبحت البيانات تمثل عنصرًا أساسيًا في توطيد العلاقة بين البيانات والتنمية لدرجة أنه صار ينظر إليها كعنصر إنتاج جديد. لهذا أصبح تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بناء منظومة وطنية للإحصاء قادرة على تلبية الطلب على البيانات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبعد استعراض وضع البيانات والمعلومات في الدول العربية المختلفة، تبين أن معظمها يعاني أوجه قصور متعددة في توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لدعم جهود التنمية المستدامة. وتؤثر محدودية الموارد بشكل كبير على جمع البيانات وتحليلها في البلدان العربية، كما تؤثر على مدى اتساع المعلومات المتاحة وعمقها وموثوقيتها. وتواجه الأنظمة الإحصائية الوطنية العربية تحديات توحيد المفاهيم والتعريفات، بالإضافة إلى اختلاف المنهجيات في جمع البيانات وتوقيتات نشرها. وتتعرض بعض الدول العربية لصعوبات في توفير القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها. وما من شك في أن ما تواجهه الدول العربية من عراقيل في شأن البيانات لا تعيق تطوير السياسات والبرامج التنموية السياسات وتنفيذها فحسب، بل إنها يمكن أن تعيق أيضًا التقدم الشامل نحو التحول الرقمي والحوكمة القائمة على الأدلة.

يمكن الاطلاع على التقرير كاملًا من خلال الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5526

البـــحـــوث

البحوث باللغة الإنجليزية: تنازليًا من ص 297 إلى ص 273

- Vladimirova, K. and Le Blanc, D. (2016). "Exploring links between education and sustainable development goals through the lens of the UN flagship report",. *Sustainable Development, 24*(4), 254-271.

Appendix A:

#	Report Name	#	Report Name
1	Climate Change 2022 Impacts, Adaptation and Vulnerability	40	State of World Population 2022
2	**Climate Change 2022 Mitigation of Climate Change**	41	**State of World Population 2023**
3	Digital economy report 2019	42	State of World Population 2024
4	**Digital Progress and Trends Report 2023**	43	**The state of food and agriculture 2021**
5	Education Finance Watch 2022	44	The state of food and agriculture 2022
6	**Education Finance Watch 2023**	45	**The state of food and agriculture 2023**
7	Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2022	46	The State Of Food Security And Nutrition In The World 2021
8	**Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2023**	47	**The State of Food Security and Nutrition in the World 2022**
9	Global Biodiversity Outlook 5 2020	48	The State of Food Security and Nutrition in the World 2023
10	**Global education monitoring 2019**	49	**The State of the World's Children 2021**
11	Global education monitoring 2020	50	The State of the World's Children 2023
12	**Global education monitoring 2021**	51	**The Sustainable Development Goals Report 2021**
13	Global education monitoring 2022	52	The Sustainable Development Goals Report 2022
14	**Global education monitoring 2023**	53	**The Sustainable Development Goals Report 2023**
15	Global Environment Outlook - GEO 6 2019	54	Trade and Development Report 2021
16	**Global Resource Outlook 2024**	55	**Trade and Development Report 2023**
17	Global Wage Report 2020 2021	56	World Development Report 2021
18	**Global Wage Report 2022 2023**	57	**World Development Report 2022**
19	global waste management outlook 2024	58	World Development Report 2023
20	**Human development report 2019**	59	**World employment and social outlook trends 2021**
21	Human development report 2020	60	World employment and social outlook trends 2022
22	**Human development report 2021**	61	**World employment and social outlook trends 2023**
23	Human development report 2023	62	World Energy Outlook 2021
24	**Human Settlement Programme 2021**	63	**World Energy Outlook 2022**
25	Human Settlement Programme 2022	64	World Energy Outlook 2023
26	**IFC Annual Report 2022**	65	**world health statistics 2021**
27	IFC Annual Report 2023	66	world health statistics 2022
28	**In action for gender equality 2020-2021**	67	**world health statistics 2023**
29	In action for gender equality 2022-2023	68	World Investment Report 2021
30	**Industrial Development Report 2022**	69	**World Investment Report 2022**
31	Plant Production and Protection 2021	70	World Investment Report 2023
32	**Plant Production and Protection 2022**	71	**World report on the health of refugees and migrants 2022**
33	PROBLUE Annual Report 2022	72	World Social Protection Report 2020-22
34	**PROBLUE Annual Report 2023**	73	**World Trade Report 2021**
35	PROGREEN Annual Report 2023	74	World Trade Report 2022
36	**Progress of the World's Women 2019 2020**	75	**World Trade Report 2023**
37	Results in Education for All Children 2020	76	World Water Development Report 2022
38	**Science Report 2021**	77	**World Water Development Report 2023**
39	SIXTH ASSESSMENT REPORT 2022	78	World Water Development Report 2024

References:

- Aada, K. (2024). Perspective Chapter: Empowering Sustainable Development through Education–A Perspective on the Educational Landscape and Its Impact on Sustainability.
- Agusdinata, D. B. (2022). "The role of universities in SDGs solution co-creation and implementation: a human-centered design and shared-action learning process", *Sustainability Science, 17*(4), 1589-1604.
- Alcamo, J. (2019). "Water quality and its interlinkages with the Sustainable Development Goals", *Current opinion in environmental sustainability, 36*, 126-140.
- Asadullah et al. (2024)." SDG 4 mid-point challenge: Fixing the broken interlinkages between education and gender equality", *International Journal of Educational Development, 106*, 103015.
- Ayo, R. A., and Daet, P. A. G. (2024). "Integrating SDG in the Developed Sample Teaching Guides", in NGEC. *Authorea Preprints*.
- Bie, Q., et al. (2023)." Progress toward Sustainable Development Goals and interlinkages between them in Arctic countries", *Heliyon, 9*(2).
- Cling, J.-P., and Delecourt, C. (2022). "Interlinkages between the sustainable development goals", *World Development Perspectives, 25*, 100398.
- Coenen, J., et al. (2022). "Two degrees and the SDGs: a network analysis of the interlinkages between transnational climate actions and the Sustainable Development Goals", *Sustainability Science, 17*(4), 1489-1510.
- Laumann, F., et al. (2022). "Complex interlinkages, key objectives, and nexuses among the Sustainable Development Goals and climate change: a network analysis", *The Lancet Planetary Health, 6*(5), e422-e430.
- Le Blanc, D., F., et al. (2017). Mapping the linkages between Oceans and other Sustainable Development Goals: A Preliminary Exploration, DESA Working Paper No. 149, ST/ESA/2017/DWP/149). New York.
- Mantlana, K. B., and Maoela, M. A. (2020). Mapping the interlinkages between sustainable development goa 9 and other sustainable development goals: A preliminary exploration. *Business Strategy & Development, 3*(3), 344-355.
- Rabie, H. (2022). "Sustainable Development Goals (SDGs) interlinkages analysis based on text mining", *Egyptian Review of Development and Planning, 30 (1)*, 103–118.
- Rabie, H. (2023). "Bibliometric and Text Mining Analysis of SDGs Governance Research", *Egyptian Review of Development and Planning, 31*(4), 87-110.
- Sciarra, C., et al. (2021). "A network approach to rank countries chasing sustainable development", *Scientific Reports, 11*(1), 15441.
- Smith, T. B., et al. (2023). "Discovering new pathways toward integration between health and sustainable development goals with natural language processing and network science", *Globalization and Health, 19*(1), 44.
- Song, J. and Jang, C. H. (2023). "Unpacking the sustainable development goals (SDGs) interlinkages: A semantic network analysis of the SDGs targets", Sustainable *Development, 31*(4), 2784-2796.

Key findings include the strong connections between education and goals related to economic growth, gender equality, and innovation. The centrality of SDG 8 (Decent Work and Economic Growth) in the SDG-SDG network highlights the critical role of economic factors in achieving sustainable development. The identification of goal clusters, such as social goals (1, 3, 4, 5) and economic and production goals (8, 9, 12), highlights the interconnected nature of the SDGs and the need for holistic approaches.

Topic modeling results further clarify the specific focus areas within each SDG, ranging from poverty reduction and gender empowerment to climate action and environmental conservation. These insights demonstrate the diverse ways in which education can contribute to and enhance progress across multiple SDGs.

The study's findings have significant implications for policymaking and program development. They emphasize the need for integrated, cross-sectoral approaches that recognize and leverage the synergies between education and other development goals. Policymakers and stakeholders should consider these interlinkages when designing interventions, ensuring that educational strategies are embedded within broader sustainable development efforts.

Future research could build on this work by exploring the temporal dynamics of these interlinkages, analyzing how they evolve over time, and investigating the practical implementation of integrated strategies in various contexts. Additionally, expanding the analysis to include a broader range of documents and data sources could further enrich the understanding of the role of education in sustainable development.

In conclusion, this research provides a robust foundation for understanding the pivotal role of education in achieving the SDGs. By highlighting the complex web of relationships between education and other sustainable development goals, it highlights the importance of holistic, integrated approaches to addressing global challenges and advancing sustainable development for all.

Table 3: Key Themes and Focus Areas Identified Through Topic Modeling for Each SDG

Goal	Topic	Keywords	Focus Area
G1	Topic 1	poorest, lower, asia, development, children, secondary, income, countries	Poverty and Education
	Topic 2	poorer, lowincome, social, spending, total, poor, health, poverty, countries	Social and Economic Inequalities
	Topic 3	republic, poverty, food, access, protection, human, health, development, social, sdg	Health and Social Protection
G2	Topic 1	services, climate, access, management, energy, health, water, food, sdg	Climate and Resource Management
	Topic 2	protection, environmental, , nutrition, international, health, development, global, food	Environmental and Nutritional Health
	Topic 3	institute, technology, science, development, agriculture, international, research, university	Agriculture and Technology
G3	Topic 1	human, reproductive, aged, development, married, ages, republic, sdg, health, women	Reproductive Health and Development
	Topic 2	international, primary, income, , human, global, social, countries, development, health	Global Health and Development
	Topic 3	development, energy, percent, food, access, water, social, services, sdg, health	Energy and Water Access
G5	Topic 1	index, countries, net, women, lower, republic, enrolment, rate, secondary	Education and Gender Equality
	Topic 2	social, unesco, health, womens, countries, access, equality, girls, women, gender	Health and Gender Equality
	Topic 3	income, sustainable, percent, women, human, report, global, gender, development, sdg	Global Gender Development
G6	Topic 1	food, sustainable, climate, energy, sanitation, access, management, health, water, sdg	Water and Sanitation
	Topic 2	student, asia, sporadic, development, students, low, basic, schools, medium, high	Education Quality and Access
	Topic 3	, health, percent, countries, water, nations, global, development, international, united	International Development and Health
G7	Topic 1	global, renewable, water, sustainable, total, development, health, international, energy	Renewable Energy and Health
	Topic 2	development, management, access, sustainable, climate, food, countries, water, energy, sdg	Sustainable Resource Management
	Topic 3	basic, schools, trends, development, medium, high	Education and Development
G8	Topic 1	human, water, work, sustainable, access, social, economic, development, health, sdg	Economic Development and Health
	Topic 2	global, human, , medium, republic, sdg, secondary, primary, development, high	Education and Development
	Topic 3	share, public, skills, employment, research, higher, policy, training, countries	Skills and Employment
G9	Topic 1	energy, information, water, learning, countries, global, infrastructure, technology, sdg	Infrastructure and Technology
	Topic 2	asia, , basic, international, low, sdg, schools, development, medium, high	Education and Development
	Topic 3	, higher, policy, ministry, development, science, research, innovation, technology	Research and Innovation
G10	Topic 1	low, hdi, republic, value, countries, sdg, income, inequality, human, development	Income and Inequality
	Topic 2	index, high, countries, nations, development, human, international, , inequality	Global Development and Inequality
	Topic 3	development, health, equity, rights, social, countries, access, global, equality, gender	Health and Social Equity
G11	Topic 1	areas, disaster, development, digital, women, access, urban, countries,	Urban Development and Health
	Topic 2	training, development, percent, global, countries, primary, secondary, level	Global Education Levels
	Topic 3	areas, energy, housing, management, food, climate, water, urban, health, sdg	Climate and Urban Health
G12	Topic 1	production, management, health, climate, energy, water, consumption, food, sustainable, sdg	Sustainable Consumption and Health
	Topic 2	national, products, countries, health, social, technology, international, global, development	Global Technology and Development
	Topic 3	net, percent, sdg, republic, aged, rate, sexual, reproductive, women, health	Health and Reproduction
G13	Topic 1	water, asia, youth, secondary, africa, development, , adults, global, international	Climate and Education
	Topic 2	risk, development, health, management, water, access, adaptation, change, climate	Climate Risk Management
	Topic 3	food, action, areas, investment, water, climate, development, energy, sustainable, sdg	Climate Action and Sustainability
G14	Topic 1	change, food, marine, climate, energy, management, sustainable, land, water, sdg	Marine and Climate Sustainability
	Topic 2	middle, africa, lower, income, primary, northern, america, secondary, asia	Education and Income Levels
	Topic 3	america, expenditure, low, total, new, gdp, region, high, medium	Economic Expenditure and Regions
G15	Topic 1	country, upper, republic, tertiary, rate, lower, islands, primary, secondary, yes	Education Levels and Rates
	Topic 2	low, states, sdg, human, countries, , development, republic, medium, high	Global Development and Equality
	Topic 3	sustainable, food, development, energy, management, climate, land, water, sdg	Sustainable Land Management
G16	Topic 1	rights, laws, national, human, gender, , global, development, countries	Rights and Development
	Topic 2	africa, women, asia, south, health, guinea, development, countries	Health and Regional Development
	Topic 3	law, chapter, public, justice, change, sustainable, water, climate, governance, sdg	Law and Governance

Summary and Conclusion for Future Work

Studying the interlinkage between education and other SDGs is crucial for achieving holistic progress and is essential for sustainable development planning. This study's comprehensive analysis of the interlinkages reveals the complex and multifaceted nature of sustainable development. By using advanced text mining techniques and network analysis, the study provides deeper insights into how education intersects with and influences various aspects of sustainable development.

Work and Economic Growth) points to the need for skills development, employment policies, and economic inclusion to foster sustainable economic growth. SDG 9 (Industry, Innovation, and Infrastructure) focuses on technological advancement, innovation, and infrastructure development, underscoring the role of education in promoting industrialization and innovation. SDG 10 (Reduced Inequality) addresses issues of income inequality, social equity, and human development, advocating for policies that promote inclusivity and fairness.

SDG 11 (Sustainable Cities and Communities) and SDG 12 (Responsible Consumption and Production) emphasize urban development, disaster management, and sustainable consumption practices, highlighting the interconnectedness of urbanization and sustainability. SDG 13 (Climate Action) underscores the urgent need for climate adaptation, risk management, and sustainable development practices to mitigate the impacts of climate change. SDG 14 (Life Below Water) and SDG 15 (Life on Land) focus on the conservation of marine and terrestrial ecosystems, sustainable management of natural resources, and climate resilience, indicating the critical importance of environmental sustainability. Lastly, SDG 16 (Peace, Justice, and Strong Institutions) highlights issues of governance, justice, human rights, and sustainable development, stressing the need for strong institutions and effective governance frameworks.

This section uses topic modeling to analyze SDG-related text data. Topic modeling uncovers hidden thematic structures within large document collections, identifying relevant topics for each SDG and highlighting key focus areas. As an unsupervised machine learning technique, it clusters frequently co-occurring words into topics, representing underlying themes. Latent Dirichlet Allocation (LDA) is a common method, assuming documents are mixtures of topics and topics are mixtures of words. LDA helps extract dominant topics and associated keywords, providing a clearer understanding of the main themes (Rabie, 2023).

Table 3 identifies the top three topics for each SDG, highlighting significant keywords. The analysis reveals distinct thematic areas, emphasizing the interconnected nature of sustainable development and education's critical role. These insights guide policymakers and stakeholders in developing targeted strategies to leverage education for advancing sustainable development across various dimensions, promoting a more equitable, inclusive, and sustainable future.

For SDG 1 (No Poverty), the primary themes revolve around economic development, social protection, and health, highlighting the need for inclusive policies that support the poorest and most vulnerable populations. SDG 2 (Zero Hunger) emphasizes the importance of sustainable agricultural practices, climate resilience, and access to nutritious food, indicating a comprehensive approach to ending hunger and malnutrition.

SDG 3 (Good Health and Well-being) focuses on reproductive health, global health policies, and access to healthcare services, underlining the necessity of robust health systems and international cooperation. SDG 5 (Gender Equality) highlights issues of women's empowerment, gender equality, and access to education, emphasizing the critical role of gender-responsive policies in achieving sustainable development.

SDG 6 (Clean Water and Sanitation) and SDG 7 (Affordable and Clean Energy) both stress the importance of sustainable resource management, access to clean water and energy, and the integration of climate action into development strategies. SDG 8 (Decent

- Economic and production goals (8, 9, 12) form another tight cluster.
- Environmental goals (13, 14, 15) show moderate interconnections.

The analysis of the heatmap reveals the complex web of relationships between the SDGs, highlighting the importance of integrated, holistic approaches to development over isolated efforts on single goals. The central role of economic factors (Goal 8) indicates that sustainable economic development could be a powerful lever for progress across multiple dimensions of sustainable development. The network suggests that the SDGs are highly interconnected, with some goals playing central roles in the overall framework. It underscores the necessity of considering these relationships when working towards achieving the SDGs, as progress in one area is likely to impact others.

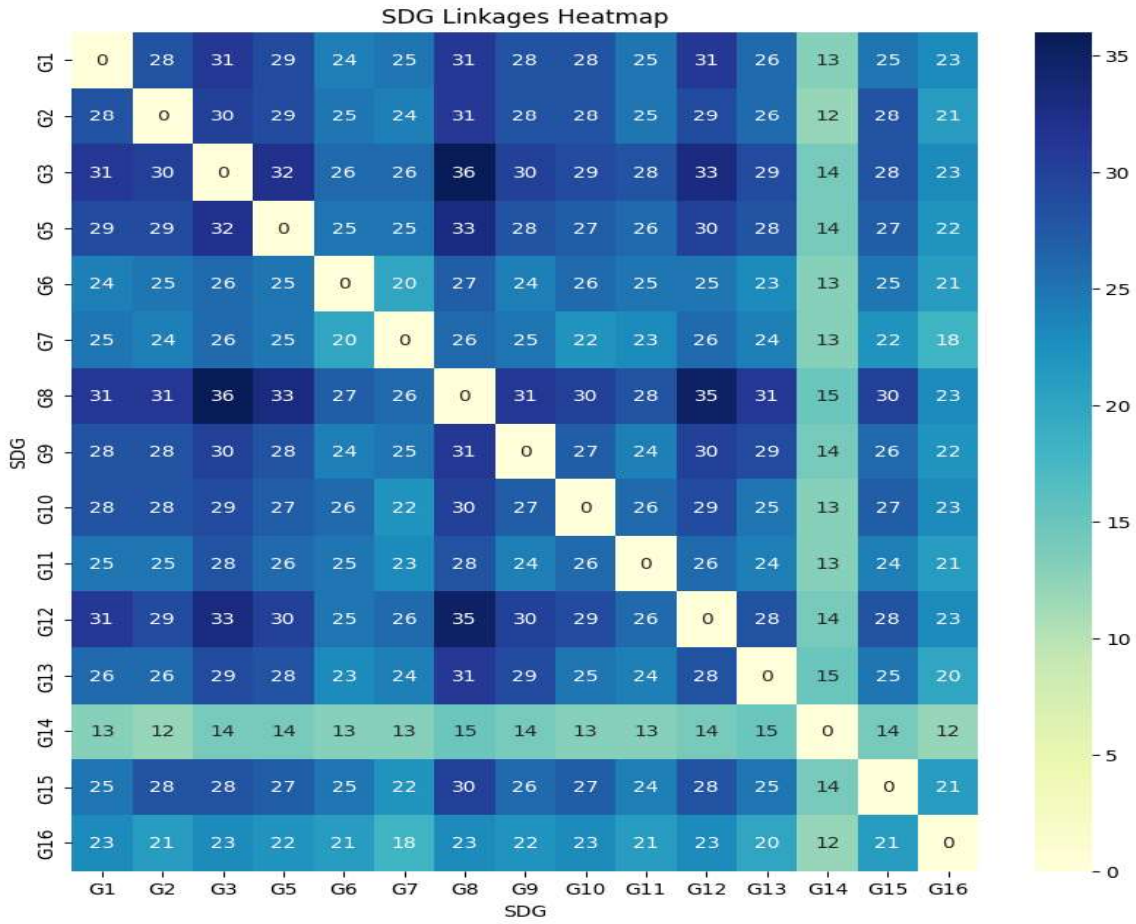


Figure (3): SDG linkages Heat map

4-3 Topic Modeling for SDGs: Analyzing Key Themes and Insights

To facilitate a clearer interpretation of the network in Figure 2, a heat map (Figure 3) has been generated. This heat map illustrates the linkages between different SDGs along with their respective weights. The intensity of the color and the numerical values in each cell represent the strength of the linkage between two SDGs. Figure 3 shows the following:

1- Strongest linkages:

- Goal 3 (Good Health and Well-being) and Goal 8 (Decent Work and Economic Growth) - 36
- Goal 8 (Decent Work and Economic Growth) and Goal 12 (Responsible Consumption and Production) - 35
- Goal 3 (Good Health and Well-being) and Goal 12 (Responsible Consumption and Production) - 33
- Goal 5 (Gender Equality) and Goal 8 (Decent Work and Economic Growth) - 33
- These strong linkages suggest that improvements in economic conditions and work environments (Goal 8) are closely tied to health outcomes (Goal 3), sustainable resource use (Goal 12), and gender equality (Goal 5).

2- Goal 8 (Decent Work and Economic Growth) appears to be a central node, having strong connections with many other goals. This underscores the importance of economic factors in achieving other sustainable development objectives.

3- Goal 14 (Life Below Water) has the weakest overall connections. This might indicate that marine conservation efforts are somewhat isolated from other development goals, potentially requiring more integrated approaches.

4- Goals with strong overall connections: Goal 1 (No Poverty), Goal 3 (Good Health and Well-being), Goal 5 (Gender Equality), Goal 8 (Decent Work and Economic Growth) and Goal 12 (Responsible Consumption and Production), these goals seem to be key drivers or beneficiaries of progress across multiple SDGs.

5- Goal Clusters:

- Social goals (1, 3, 4, 5) are closely interlinked.

- Report-Report Network: Nodes represent reports (R-nodes), and edges are weighted by the number of SDGs that both reports reference.

2- Calculating Edge Weights:

The weight of a link in each projected network represents the strength of the relationship between two nodes. In the SDG-SDG network, it indicates how many reports reference both SDGs. In the Report-Report network, it shows how many SDGs two reports have in common.

3- Analyzing the SDG-SDG Network

Figure 2 shows the SDG-SDG network graph illustrates the interconnections between different SDGs based on the analysis of education-related references within flagship reports. Each node represents a specific SDG, and the edges indicate the presence of overlapping references to education, showcasing how various goals are interconnected through their educational components.

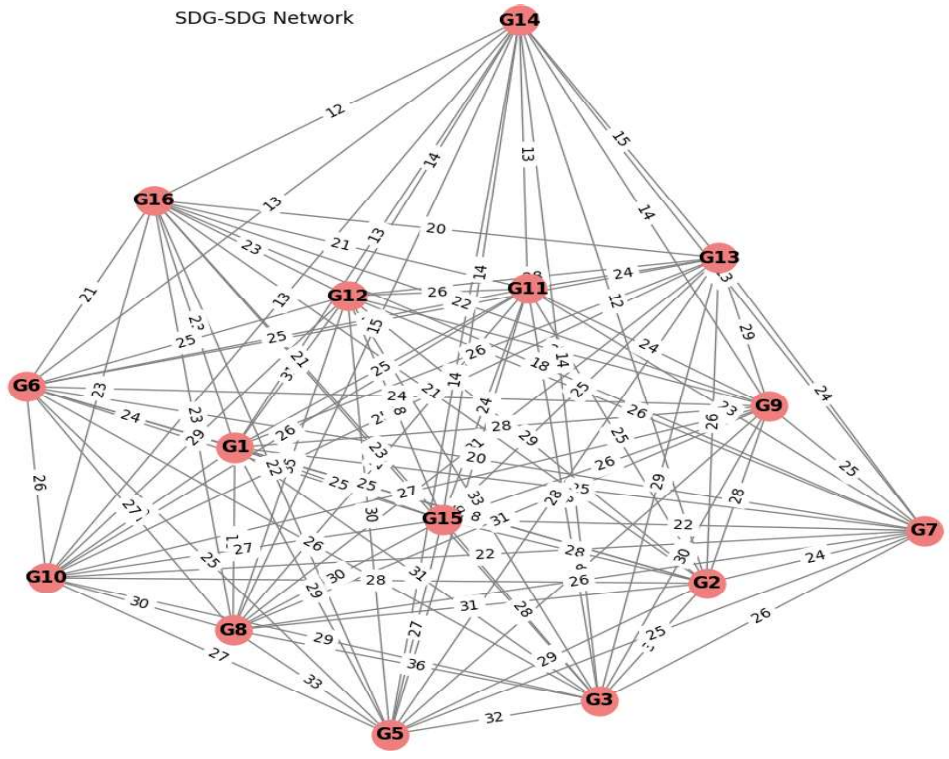


Figure (2): SDG-SDG Network

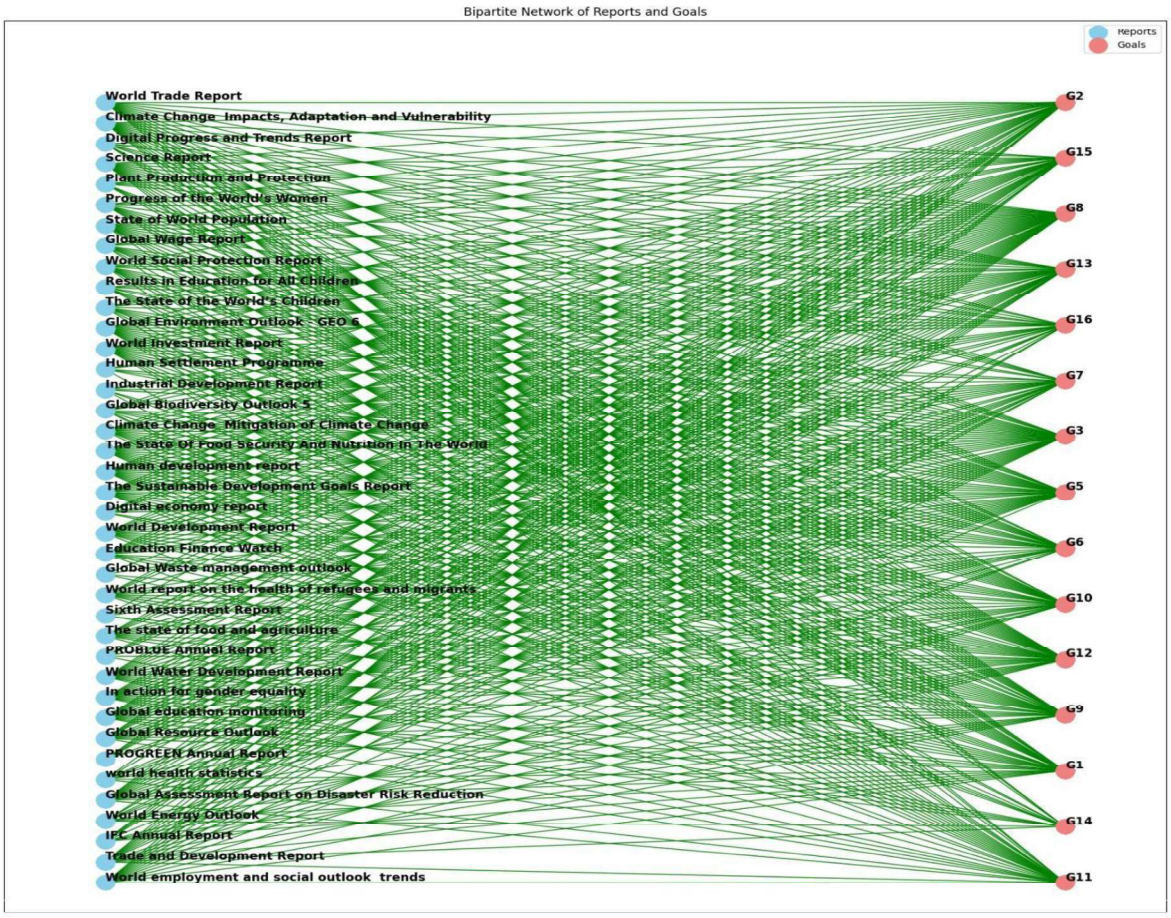


Figure (1): Bipartite network of flagship reports and SDGs

Converting the Bipartite Network to Two Projected Networks

To gain deeper insights into the relationships from the bipartite network in Figure 1, the network can be projected into two distinct one-mode networks: one representing the relationships among reports based on shared SDGs, and the other representing the relationships among SDGs based on the reports that reference them. This approach helps to analyze the structure and significance of these connections in detail.

Steps to Analyze the Bipartite Projected Networks:

1- Projecting the Bipartite Graph:

By projecting the bipartite graph, two new graphs are created:

- SDG-SDG Network: Nodes represent SDGs (G-nodes), and edges are weighted by the number of reports that reference both SDGs.

the context of specific SDGs. This structure allows for a straightforward visual representation of which reports emphasize which SDGs, making it easier to discern patterns and connections that might be less apparent in tabular or textual formats.

As a social network analysis tool, Bipartite graphs can provide a clear and intuitive visualization of the relationships between flagship reports and SDGs, highlighting key patterns and connections that are essential for stakeholders and policymakers. The ability to represent complex relationships, highlight key connections, and derive actionable insights makes bipartite graphs an invaluable tool in the analysis and visualization of educational references in the context of sustainable development. By leveraging this approach, stakeholders can better understand the pivotal role of education in fostering sustainable development across multiple dimensions and effectively integrate educational strategies into their initiatives.

To create a bipartite network for these relationships, "R-nodes" are used to represent the reports as one set of nodes and the "G-Nodes" to represent SDGs, as the other set of nodes. The connections between them would represent which R-nodes "reports" covers which G-Nodes "SDGs". The components of the bipartite network:

1- Node sets: As shown in Figure 1

- Set 1: R-Nodes (e.g., "Global education monitoring", "Human development report", etc.).
- Set 2: G-Nodes (G1, G2, G3, G5, G6, …, G16).

2- Links: Create a link between R-node and G-Node, if the report covers that SDG.

Figure 1 shows the bipartite network which visualizes the relationship between flagship reports and the SDGs they cover.

independent goal and a crucial enabler for broader developmental outcomes. This table provides a valuable resource for stakeholders aiming to integrate educational strategies into their sustainable development initiatives, and highlights the important role of education in fostering sustainable development across multiple dimensions.

Table (2): Frequency of References to SDGs in Global Flagship Reports

Report	G1	G2	G3	G5	G6	G7	G8	G9	G10	G11	G12	G13	G14	G15	G16	Total
Global education monitoring	386	64	213	872	154	151	1,530	1,137	978	182	158	229	107	457	543	7,161
Human development report	**117**	**25**	**298**	**240**	**55**	**28**	**270**	**93**	**344**	**31**	**45**	**61**	**3**	**84**	**45**	**1,739**
Climate Change Impacts, Adaptation and Vulnerability	91	110	102	58	103	30	116	74	55	85	33	237	46	79	52	1,271
Science Report	**12**	**95**	**129**	**52**	**37**	**73**	**293**	**352**	**19**	**29**	**31**	**34**	**10**	**38**	**33**	**1,237**
In action for gender equality	12		28	485	6	2	84	55	131	16	17	10	10	18	32	906
State of World Population	**18**	**5**	**210**	**274**	**4**	**3**	**81**	**3**	**52**	**7**	**95**	**6**		**28**	**45**	**831**
Global Environment Outlook - GEO 6	37	47	67	44	69	36	74	41	29	32	43	84	24	45	21	693
Climate Change Mitigation of Climate Change	**20**	**22**	**43**	**14**	**11**	**52**	**60**	**41**	**15**	**15**	**29**	**53**		**7**	**10**	**392**
The State Of Food Security And Nutrition In The World	34	112	35	27	13	2	33	10	21	32	28	3	4	8	3	365
World Development Report	**22**	**8**	**60**	**26**	**2**	**2**	**138**	**20**	**32**	**10**	**15**	**1**		**6**	**9**	**351**
The State of the World's Children	40	20	71	41	11		73		10	2	1			28	16	313
World Investment Report	**1**	**57**	**44**	**6**	**40**	**49**	**17**	**45**	**4**	**3**	**10**	**10**	**2**	**9**	**3**	**300**
World Water Development Report	1	12	18	21	68	9	29	25	7	9	5	12	1	12	18	247
Progress of the World's Women	**8**	**7**	**34**	**83**	**1**		**54**	**5**	**21**		**10**			**3**	**8**	**234**
Education Finance Watch	45	2	7	2		2	115	2	22	3	16	1		7	8	232
The Sustainable Development Goals Report	**28**	**8**	**19**	**17**	**11**	**9**	**47**	**16**	**12**	**3**	**8**	**11**	**8**	**6**	**9**	**212**
World report on the health of refugees and migrants	16	5	58	27	10		33	2	10	11	3			7	6	188
World employment and social outlook trends	**10**	**3**	**13**	**7**	**2**	**3**	**94**	**11**	**6**	**1**	**21**	**1**		**1**	**1**	**174**
The state of food and agriculture	16	29	5	20	7	1	38	11	5	8	10	5		5		160
World Social Protection Report	**18**	**14**	**17**	**10**	**5**		**36**	**1**	**10**	**4**	**5**	**3**			**3**	**126**
World Trade Report	11	3	15	7	4	7	29	15	9	8	5	8	2	2	1	126
Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction	**7**	**8**	**14**	**9**	**8**	**4**	**14**	**8**	**4**	**5**	**5**	**10**		**4**	**4**	**104**
Global Resource Outlook	1	8	6	1	12	13	7	1	20	1	2	9		12		93
Global Wage Report	**3**	**11**	**13**	**9**	**1**	**3**	**25**		**12**	**9**	**3**			**3**		**92**
world health statistics	7	3	16	5		1	24		18	8	1					83
Results in Education for All Children	**10**		**5**	**1**			**26**	**10**	**3**		**17**	**4**			**5**	**81**
Digital Progress and Trends Report	4	4	24	7		1	6	10			1	1				58
Trade and Development Report	**3**	**7**	**14**		**2**	**3**	**11**	**3**	**1**	**2**	**4**	**5**	**1**	**1**	**1**	**58**
IFC Annual Report	1	2	8				7	18	4		5	2		7		54
Global Biodiversity Outlook 5		**10**	**2**	**3**	**6**		**5**	**4**	**1**	**1**		**4**	**6**	**9**		**51**
Plant Production and Protection		10			3		2	5	2		2	1		5		30
World Energy Outlook	**1**		**2**	**1**		**6**	**11**	**3**			**2**	**2**	**1**			**29**
Industrial Development Report			2			1	4	8		2	2	2				21
Digital economy report		**1**	**4**	**1**		**2**	**7**	**3**			**1**			**1**		**20**
PROBLUE Annual Report				5			7				2	1	3	1		19
Human Settlement Programme			**2**	**1**	**1**		**2**			**4**		**1**				**11**
Sixth Assessment Report	3	2		2		1		1				1				10
PROGREEN Annual Report		**1**	**1**	**1**			**2**					**1**		**1**		**7**
global waste management outlook	1		2				1				2					6
Total	**984**	**715**	**1,601**	**2,379**	**646**	**494**	**3,405**	**2,033**	**1,857**	**523**	**637**	**813**	**228**	**894**	**876**	**18,085**

4-2 Analysis of the Bipartite Network of the interlinkages of Education in Flagship Reports

In analyzing the presence and distribution of education-related references across various flagship reports and their relevance to the SDGs, bipartite network graphs emerge as a powerful and effective visualization tool. This analysis encompasses a dataset of 18,085 statements and paragraphs from different reports. Bipartite networks are very useful in representing the complex relationships between two distinct sets of entities—in this study, the flagship reports and the SDGs. Each report and SDG is represented as a node, with edges denoting the presence of references to education within

4. Results of Applying the Methodology using Flagship Reports

4-1 Links Between Education and SDGs Based on Flagship Reports

After extracting and identifying the statements and paragraphs linking education to various SDGs, we compiled a data file containing 18,085 statements and paragraphs. Table 2 presents the flagship report titles alongside the number of statements and paragraphs that reference each SDG category. Table 2 shows the following:

1- Most Referenced Reports:

- Global Education Monitoring Report: This report demonstrates the highest frequency of education-related references.
- Human Development Report: The second most referenced document indicates the significant emphasis on the role of education in human development.
- Climate Change Impacts, Adaptation, and Vulnerability Report: highlights the integral role of education in climate change discourse.

2- Most SDGs Referenced:

- SDG 8 (Decent Work and Economic Growth): This goal exhibits the highest number of references, reflecting the strong correlation between education and economic development.
- SDG 5 (Gender Equality): in the second rank, this SDG shows the significant integration of education in the context of gender equality.
- SDG 9 (Industry, Innovation, and Infrastructure): Ranking third, this goal highlights the critical importance of education in driving industry, innovation and infrastructural advancements.

The analysis highlights the interlinkages between education and other SDGs, particularly those related to economic growth, innovation, and gender equality. This insight can guide policymakers in identifying critical intersections where education can drive sustainable development, aiding in the prioritization of education-focused interventions in areas such as economic growth, health, and gender equality. By mapping the frequency of references to SDGs, it is evident that education serves as both an

bipartite network analysis was conducted to visually represent and analyze the connections between education-related statements and SDGs. In this network:

- One set of nodes represents the statements, while the other represents the SDGs.
- Edges between nodes indicated a link between a statement and an SDG, reflecting the thematic interconnection.
- This analysis provided insights into the strength and frequency of connections, revealing which SDGs were most frequently linked with education-related themes.

6- Text Mining and Topic Modeling: Text mining techniques are pivotal for extracting actionable insights from extensive volumes of unstructured text data. The process involves transforming raw text into structured formats that can be analyzed. Text mining helps uncover hidden patterns, trends, and relationships within the data. Text mining enables the identification of key topics, and the discovery of unrecognized connections between concepts (Rabie, 2023).

Among the various text mining techniques, topic modeling stands out as an effective method for identifying and summarizing latent themes (Rabie, 2023). Topic modeling works by analyzing the co-occurrence of words in a text corpus to uncover clusters of words that frequently appear together. These clusters are interpreted as topics that represent broader themes or concepts present in the documents. Unlike traditional keyword-based analysis, which focuses on specific words or phrases, topic modeling provides a more comprehensive view of the data by grouping related words into coherent topics. This approach is especially valuable when dealing with large datasets, where manual review and categorization would be too time-consuming. By using topic modeling, more insights can be gained about the topics within the text. For each SDG, Latent Dirichlet Allocation (LDA) was applied to identify the top three topics within the grouped statements. LDA is a probabilistic model that assumes documents (in this case, statements) are mixtures of topics, and topics are mixtures of words.

several stages of text preprocessing, including tokenization, removal of stop words, and elimination of numbers and irrelevant terms (Rabie, 2023).

3- Keyword Association: Each extracted statement was associated with one or more SDGs using a list of SDG-related keywords, from Table 1. This step facilitated the identification of relevant links between education and the goals (Rabie, 2022).

Table (1): SDG related keywords

Goal	Keywords
G1	basic needs, social safety nets, social protection, lowincome, vulnerability, vulnerable, poverty, poor
G2	Irrigation, nutrition, farmer, malnutrition, agriculture, food, hunger, agricultural, nutritious, crop
G3	deaths, births, vaccine, mortality, medicine, health, diseases, medical, infected, antenatal care
G5	empowerment, gender, women, girl, violence
G6	rivers, lakes, drinking, hygiene, sanitation, water, desalination, drought, flood, Irrigation
G7	electricity, renewable, energy, wind, solar, fuel, emission
G8	jobs, work, employment, GDP, labour, labor, economic, pay, economy, trade, tourism, unemployment
G9	internet, infrastructure, research and development, technolog, industr, innovation
G10	migration, discrimination, inequal, wage, equity, equality, human rights
G11	urban, cities, settlement, disaster, housing
G12	recycling, waste, Consum, produc, recycle
G13	desertification, forests, adaptation, mitigation, climate, greenhouse, temperature, pollution, cop, co2, carbon
G14	coastal, fish, ocean, marine
G15	biodiversity, ecosystem, forest, land, desertification
G16	weapon, judiciary, illegal, law, conflicts, terrorism, abuse, accountability, accountable, crime, governance, peace, justice, corruption

4- Data Preparation and Analysis: approximately 18,000 statements and paragraphs were extracted to study the interlinkages between education and other SDGs. It is important to note that a single statement can link education to multiple goals. For example, Next statement was counted five times because it connects education to five different SDGs: SDG 2 (Zero Hunger), SDG 3 (Good Health), SDG 8 (Decent Work and Economic Growth), SDG 9 (Industry, Innovation, and Infrastructure), and SDG 11 (Sustainable Cities and Communities).

"linkages between urbanization and access to affordable healthy diets are not unequivocal observations depend highly on local or national context specific dynamics including investments in agrifood systems as well as in rural and urban infrastructure training and education and economic policies" The State of Food Security and Nutrition in the World 2023.

5- Bipartite Network Analysis: The bipartite network structure enabled the identification of clusters and patterns within the data, enhancing the understanding of the links between education and sustainable development (Sciarra et al., 2021). A

making it less suitable for analyzing a larger set of reports. To address these limitations, this study recommends employing social network analysis and text mining techniques.

Text mining can significantly enhance the efficiency and accuracy of analyzing a larger number of reports, potentially up to 78.

The proposed approach involves using automated text mining techniques based on Python programming to extract useful information from large unstructured text datasets. By employing these modern techniques, the analysis becomes more scalable and efficient, allowing for the examination of a larger number of reports with greater accuracy. This approach not only saves time but also enhances the reliability and comprehensiveness of the analysis, providing deeper insights into the interlinkages between education and other SDGs.

The methodology employed in this study involved a systematic and structured approach to data analysis, text mining, and bipartite network analysis. This comprehensive process aimed to uncover and categorize the prominent themes linking education to various SDGs. This methodological approach provided a comprehensive and detailed understanding of how education intersects with various SDGs, revealing distinct thematic focus areas and facilitating a deeper analysis of these interlinkages. The integration of bipartite network analysis with topic modeling enhanced the ability to visualize and interpret the complex relationships between education and SDGs. The findings from this analysis can inform policy making and the development of targeted educational interventions to support SD. The following steps outline the detailed methodology used:

1- Data Collection: The latest versions of 78 selected flagship reports were downloaded. These reports comprised approximately 1.6 GB of data, spanning 23,000 pages and containing about 12.8 million words.

2- Text Mining: A Python script was developed to extract statements and paragraphs containing the word "education" from these reports. This process involved

perspectives, reflecting the varied mandates and priorities of their respective organizations, and they provide a comprehensive overview of global challenges and opportunities, helping to inform and guide international policy and development efforts.

Analyzing these flagship reports ensures this study leverages high-quality information representative of the current global discourse on sustainable development. Additionally, these reports cover a broad spectrum of thematic areas, capturing the multifaceted links between education and the SDGs. This selection provides a robust foundation for analysis, enabling the drawing of meaningful insights and the formulation of informed recommendations.

To ensure comprehensive coverage, 78 flagship reports were selected from various UN agencies, including the World Bank, encompassing a broad range of related sustainable development topics. Appendix A provides a list of the reports. The focus is on global reports, excluding region-specific ones. Additionally, reports from non-UN entities (e.g., OECD) were not included. The selection offers a well-balanced mix of perspectives, featuring reports from UN agencies that emphasize social issues (such as UNESCO, UNDP, UNICEF, WHO, FAO, ILO, UNFPA, UN Women, UN-Habitat), those with a more economic focus (like the World Bank, UNIDO, WTO, UNCTAD), and others that highlight environmental concerns (including UNEP, CBD).

Vladimirova and Le Blanc (2016) analyzed a set of flagship reports to study the links between education and other SDGs. However, their methodology was mainly to search for the word "education" within each report using both traditional and manual methods, then, a small set of statements and paragraphs was extracted, forming the basic source file for further analysis. Each extracted statement and paragraph were manually linked to one or several of the thematic areas of the SDGs. For instance, statements like "education helps eradicate poverty" were linked to SDG 1 on poverty eradication. Some statements and paragraphs were linked to multiple SDGs, depending on their context.

The methodology of (Vladimirova and Le Blanc, 2016), while thorough, has several limitations, including being time-consuming and potentially subject to human error,

improved, particularly for SDG 3 (Health and Well-being), SDG 4 (Quality Education), and SDG 10 (Reducing Inequality).

Asadullah et al. (2024) highlighted the need to address the hidden quality gaps that can help repair broken interlinkages between SDGs. The authors illustrated the disconnections between SDGs 4 and 5, they examined the issue of "education without employment" in South Asia. They suggested that a hidden form of gender inequality- namely, gender stereotypes in educational materials- may weaken the links between SDG targets in the region. If this gender inequality in education quality is ignored, merely increasing girls' enrollment will not restore the connection between SDGs 4 (Quality Education) and 5 (Gender Equality). Therefore, addressing these hidden gaps in the quality of public services should be a top priority in the second half of the SDG campaign.

The literature review reveals a significant gap in comprehensive research on the interlinkages between education (SDG 4) and other SDGs using advanced methodologies like social network analysis and text mining. While many studies have explored the connections between specific SDGs, these analyses have often been limited to a relatively small number of reports or documents. Significant progress has been made in mapping SDG interlinkages, yet there remains a clear need for research that specifically examines the role of education in achieving a broader spectrum of SDGs through modern analytical methods. Previous studies have frequently relied on traditional analytical approaches, lacking detailed analysis of large amounts of unstructured data.

3. The Proposed Methodology for Analyzing Education and SDG Interlinkages

To study the interlinkages between education and other SDGs, a set of flagship reports has been chosen. Produced by various UN organizations, these reports offer comprehensive and systematic coverage of key topics related to sustainable development. Recognized for their credibility, they are regularly updated to reflect the latest data and policy developments. These reports provide a rich and diverse set of

Bank, covering 400 indicators from 2000 to 2019, and annual temperature data, the study examines how the 17 SDGs and climate change are interconnected. A key finding of the research is the central role of SDG 17 (Partnerships for the Goals) across many country groupings, highlighting its importance in promoting global collaboration and economic growth (SDG 8). The study also identifies a recurring nexus in developing countries, particularly between SDG 1 (Poverty Reduction), SDG 4 (Education), and SDG 8 (Economic Growth), with occasional links to SDG 5 (Gender Equality) and SDG 16 (Peace and Justice).

Song and Jang (2023) conducted a network analysis to explore the interlinkages between the SDGs using text-mining methods. Their study highlights that targets from different SDG goals often form interconnected communities, suggesting the need for inter-sectoral strategies rather than relying solely on the 17-goal framework. They found that most interlinkages between targets exhibit moderate strength, with stronger associations occurring within the same goal. The research emphasizes the importance for national and local governments to understand these interrelationships to develop effective policies.

Smith et al. (2023) explored the integration of health and sustainable SDGs using text mining and network science techniques. Analyzing 20 years of global research, they identified thematic interconnections between SDG 3 ("Good health and well-being") and other SDGs. The study revealed an increasing trend in integrating health with other SDGs, particularly with SDG 2 (Zero hunger), SDG 4 (Quality education), and SDG 11 (Sustainable cities and communities). The research underscores the potential of advanced analytical methods to enhance understanding and policymaking in sustainability science.

Bie et al. (2023) investigates the advancement of Arctic nations towards achieving SDGs. The study uses 69 indicators tailored to the unique challenges of Arctic countries, applying a composite index approach to assess their sustainability performance from 2000 to 2020. The analysis shows that overall progress in sustainable development has

prevalent interlinkages, especially between SDG 9 and the other SDGs considered. SDG 2 exhibited the highest number of neutral interlinkages with SDG 9, while trade-offs were primarily observed with SDGs 6, 13, and 15. The study highlights the importance of understanding these interlinkages to inform and stimulate policy dialogues, emphasizing their significance in the implementation, monitoring, and reporting of SDG 9 targets.

Cling and Delecourt (2022) conducted a comprehensive review of scientific publications and relevant reports to evaluate the interlinkages between the SDGs, focusing on the correlations between various SDG indicators to identify synergies and trade-offs. Their key findings reveal that human development and economic development are strongly interconnected, with human development significantly contributing to the variance in global SDG indicators. Intermediate and poor countries show similar patterns in SDGs related to human development, with SDGs 1-4 (poverty, hunger, health, and education) being critical contributors. The study concludes that differences in SDG indicator performances among countries are mainly due to economic development levels, reinforcing the relevance of holistic development policies that consider the interconnected nature of sustainable development goals.

Coenen et al. (2022) explores the interactions between climate actions and SDGs through a network analysis approach. The study focuses on transnational climate initiatives (TCIs) registered in the Non-State Actor Zone for Climate Action (NAZCA) platform, analyzing the extent to which these initiatives contribute to achieving the SDGs. The research reveals that out of 72 initiatives examined, 71 contribute to 16 SDGs, with a strong focus on SDG 13 (Climate Action), SDG 9 (Industry, Innovation, and Infrastructure), SDG 7 (Affordable and Clean Energy), and SDG 12 (Responsible Consumption and Production). However, SDGs related to gender equality (SDG 5), health (SDG 3), and education (SDG 4) are scarcely addressed by these initiatives.

Laumann et al. (2022) investigates the intricate relationships between SDGs and climate change using a network analysis approach. By employing data from the World

efforts. Furthermore, the research highlights the importance of understanding these interlinkages to inform and stimulate policy-making processes, thereby promoting a more integrated approach to achieving the SDGs.

Le Blanc et al. (2017) conducted an exploratory study to map the interlinkages among the targets of SDG 14, which focuses on oceans, and other SDGs. By reviewing numerous UN reports and scientific publications, they identified that many targets within SDG 14 are synergistic, meaning progress in one target can support progress in others. Their analysis revealed significant linkages between SDG 14 and other SDGs, particularly with those related to environmental sustainability, economic development, and social inclusion. For instance, they found connections between ocean health and SDGs 1 (No Poverty), 2 (Zero Hunger), 8 (Decent Work and Economic Growth), and 13 (Climate Action). The study provided a framework for understanding these complex interrelationships, which is crucial for policy discussions aimed at advancing SDG 14. It highlighted that achieving sustainable ocean management requires integrated strategies that consider the interdependencies with other SDGs.

Alcamo (2019) reviewed the explicit and inferred interlinkages between water quality and various SDG targets, demonstrating how improvements in water quality can contribute to broader sustainable development objectives. The paper identifies key interlinkages, particularly within the context of SDG 6 (Clean Water and Sanitation) and illustrates these through multiple case studies. The author emphasizes the need for new indicators to effectively monitor these interlinkages and suggests that collaborative efforts between the water quality sector and other areas can lead to mutual benefits in achieving SDG targets.

Mantlana and Maoela (2020) conducted a comprehensive review of scientific publications and relevant reports to evaluate the interlinkages between SDG 9, which focuses on industrial innovation and infrastructure, and other SDGs related to social inclusion (SDGs 2 and 11), environmental sustainability (SDGs 6, 13, and 15), and economic development (SDG 7). The results indicated that co-benefits were the most

as a foundation for progress in poverty reduction, economic growth, gender equality, and environmental sustainability, this research reveals how education influences these areas (Aada, 2024).

The research problem stems from the limited understanding of how education (SDG 4) connects with other SDGs, despite its acknowledged significance. Existing studies tend to be fragmented, focusing on individual goals rather than offering a holistic approach. To address this gap, this research applies advanced techniques to uncover hidden patterns and relationships between SDG 4 and the broader SDG framework. The research aims to offer a comprehensive view of education's influence on sustainable development. Since education's connections with other goals are often implicit, computational methods are essential for revealing indirect relationships, such as the link between SDG 4 and SDG 1 (No Poverty).

The primary objective is to generate valuable insights that inform more effective, data-driven strategies, enabling policymakers and stakeholders to develop holistic approaches that enhance synergies and reduce trade-offs across multiple SDGs, leveraging education's potential to drive progress on a broader scale.

This research is structured as follows: Section 2 provides the Literature Review, Section 3 outlines the Methodology, Section 4 presents the results of the methodology, and Section 5 concludes with the Conclusion and Recommendations.

2. Literature Review

Vladimirova and Le Blanc (2016) analyzed 37 UN flagship reports to examine the interlinkages between education (SDG 4) and other SDGs. The research found that education is linked with almost all SDGs, except for SDG 14 (oceans), highlighting the critical role education plays across various dimensions of sustainable development. They observed that while certain goal areas, such as social inclusion and economic development, received more attention, many links, particularly with environmental goals, were not thoroughly explored. The research emphasizes the need for a comprehensive assessment of these links to ensure the integration of education in SD

linkages between education and various dimensions of sustainable development (Le Blanc et al., 2017; Vladimirova and Le Blanc, 2016).

Examining these reports provides evidence-based data that underscores the important role of education in achieving the SDGs. Education, when integrated with other SDGs, can enhance the effectiveness of interventions aimed at achieving the SDGs (Ayo and Daet, 2024). For example, integrating education with SDGs such as Quality Education, Gender Equality, and Climate Change enhances the effectiveness of achieving the SDGs by 2030. Similarly, incorporating environmental education into school curricula can foster a generation of environmentally conscious citizens who are better equipped to address climate change and environmental degradation.

The flagship reports from the World Bank and UNDP highlight the critical role of education in achieving sustainable development. They advocate for integrated approaches that leverage the synergies between education and other SDG areas, ensuring a holistic and effective strategy to overcome the multifaceted challenges of sustainable development (Vladimirova and Le Blanc, 2016).

Exploring the synergies between education and other SDGs are essential for maximizing the impact of educational interventions and advancing progress towards SDGs (Agusdinata, 2022). By integrating education into broader development strategies and fostering interdisciplinary collaboration, policymakers can unlock the transformative potential of education as a holistic and inclusive development.

The importance of this research lies in its contribution to sustainable development research through the application of advanced text mining and network analysis techniques. By investigating the interlinkages between education (SDG 4) and other SDGs, the research provides new insights into education's role in achieving broader sustainability goals. Utilizing a large dataset of 78 UN flagship reports -amounting to 1.6 GB of data and 12.8 million words- alongside methodologies such as bipartite network analysis and topic modeling, the research offers a detailed, data-driven exploration of SDG interlinkages. In the current global context, where education is seen

1. Introduction

The Sustainable Development Goals (SDGs), adopted by UN member states in 2015, represent a significant step in tackling global socio-economic and environmental challenges from 2015 to 2030. They build on the Millennium Development Goals (MDGs) and expand to include a broader range of issues such as poverty eradication, climate action, and economic growth. This comprehensive approach reflects the interlinkages of social, economic, and environmental dimensions. However, the MDGs, the SDGs are designed to be universal, applying to both developed and developing countries, thereby emphasizing the shared responsibility of all nations in addressing these common challenges and advancing sustainable development (Mantlana et al.,2016)

A holistic approach to sustainable development is essential for tackling systemic challenges and achieving lasting progress. Integrating the interlinkages among the SDGs into policies can lead to more effective responses by aligning national priorities with global goals. Given the complexity of sustainable development, it is crucial to incorporate the SDGs into policy design and implementation. This approach maximizes synergies, minimizes trade-offs, and fosters progress across various dimensions. For example, poverty reduction efforts must consider education, healthcare, economic growth, environmental sustainability, and social equity.

Education is widely recognized for its enabling role in many sustainable development areas within the SDGs, including economic growth, poverty reduction, gender equality, and health (Vladimirova and Le Blanc, 2016). SDG 4, dedicated to education as a standalone goal within SDGs, highlights its enduring importance in the global development agenda.

The interlinkages between education and other SDGs can be extracted and analyzed from global flagship reports, as these reports are well-documented by prestigious institutions such as the World Bank and the United Nations Development Programme (UNDP). These comprehensive reports underscore the complex and multifaceted

Exploring the Interlinkages Between Education and Sustainable Development Goals: An Advanced Text Mining and Network Analysis Approach

Dr. Hassan Rabie*

Abstract

This research addresses the critical gap in understanding how education (SDG 4) interlinks with other SDGs. While education is widely recognized as a key driver of sustainable development, current research lacks a comprehensive analysis of its broader connections across the SDG framework. To tackle this issue, the research utilizes advanced methodologies, such as text mining and network analysis, to explore the interlinkages between SDG 4 and other SDGs. By analyzing 78 UN flagship reports containing approximately 1.6 GB of data and 12.8 million words, the research extracted and analyzed around 18,000 education-related statements. Using social network analysis, bipartite network visualization, and topic modeling, the research uncovered the hidden patterns and connections. Key results revealed strong linkages between education and goals related to economic growth, gender equality, and innovation. Additionally, an SDG-SDG network analysis highlighted the central role of SDG 8 (Decent Work and Economic Growth). Topic modeling further identified thematic areas for each SDG, ranging from poverty reduction and gender empowerment to climate action and environmental conservation. These findings provide valuable insights into the diverse ways education drives sustainable development, offering a data-driven foundation for policymakers and stakeholders. The research highlights the importance of implementing comprehensive policy strategies that fully harness the transformative potential of education to advance sustainable development.

Keywords: SDGs, Education, Text Mining, Topic Modelling, Network Analysis.

*Associate Professor at Planning Techniques Center- Institute of National Planning.

Vol. (33) No. (1) March 2025

Contents

Refereed Research Papers

The Relationship between Inflation, Exchange Rate, and Exports-An Econometric Analytical Study of the Egyptian Economy During the Period (1990-2023)	Dr. El Sayeda Kamal Kourtam	1
Exploring the Interlinkages Between Education and Sustainable Development Goals: An Advanced Text Mining and Network Analysis Approach	Dr. Hassan Rabie	297

Refereed Research Papers Republished on the Occasion of INP's 65th Anniversary

Environmental Challenges in Egypt and A Proposed Action Plan –Vol. (1), No.(1 & 2), December 1993	Prof. Ismail Sabri Abdalla	35
The Over-accumulation of International Reserves – Can Such Reserves Be Used to Resolve the Current Dilemma of the Egyptian Economy? – Vol. (2), No.(1), June 1994	Prof. Ramzi Zaki	46
Human Development in Egypt – Observations in Light of the 1994 Egyptian HDR– Vol. (3), No.(1), June 1995	Prof. Ibrahim El- Issawy	102
Pan-Arab Economic Action – The Concept and its Evolution – Vol. (4), No.(2), December 1995	Prof. Mohammed Mahmoud Al-Imam	153
Pan-Arab Economic Action – Evaluation and Future Prospects – Vol. (5), No.(1), June 1997	Prof. Mohammed Mahmoud Al-Imam	192

Reviews of Books and Reports

The Political Economy of Crisis Management and Reform in Egypt	Prof. Soheir Abouleinein	235
Fundamentals of Building Mathematical Models, with Demographic, Economic, and Environmental Applications	Prof. Motaz Korshid	294

INP Publications

First: Planning and Development Issues Series	263
Second: Policy Brief Series	268
Third: Scientific Reports	272

Egyptian Review of Development and Planning

INP President

Prof. Ashraf El-Araby

Editor- in- Chief

Prof. Ibrahim El-Issawy

Vice Editor-in-Chief

Prof. Mohamed Maged Khashaba

Board Members

Prof. Shereen ElShawarby
Prof. Alaa El-Din Zahran
Prof. Fadia M. Abdel Salam
Prof. Mahmoud Abul Eyoun
Prof. Hala Sultan Abou-Ali
Prof. Hoda Saleh Elnemr

Assistants of Editor-in-Chief

Dr. Aya Ebrahim Mohammed
Dr. Mohammed Hassanien

Advisory Board

Prof. Ahmed Abdullah Zayed
Prof. Ahmed Youssef Ahmed
Prof. Belkacem Al-Abbas
Prof. Gouda Abdel Khalek El-Sayed
Prof. Khaled Abu Ismail
Prof. Saad Zaki Nassar
Prof. Samir Mohamed Radwan
Prof. Saqr Ahmed Saqr
Prof. Atif Kubursi
Prof. Maged Ibrahim Osman
Prof. Moataz Mohamed Khorshid
Prof. Heba Handoussa

The Egyptian Review of Development and Planning (ERDP) has earned the highest evaluation (7/7) by the Supreme Council of Egyptian Universities since, 2021, and it does not charge any publishing fees. ERDP's Arab Scientific Journals Impact Factor (ARCIF) which is issued by "Marefa" Database is (1.2105) for the year 2024.

Correspondence

Salah Salem Street - Nasr City - Cairo
Tel: 22634040 - 22627372
Fax:(00202)22634747
E-mail: erdp@inp.edu.eg

All correspondence should be addressed to:
Editor -in- Chief, The Egyptian Review of Development and Planning
Institute of National Planning
Postal Code: 11765

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

Egyptian Review of Development and Planning

Vol. (33) No. (1) March 2025

Refereed Scientific Review

Contents

Refereed Research Papers

The Relationship between Inflation, Exchange Rate, and Exports- An Econometric Analytical Study of the Egyptian Economy During the Period (1990-2023)	Dr. El Sayeda Kamal Kourtam
Exploring the Interlinkages Between Education and Sustainable Development Goals: An Advanced Text Mining and Network Analysis Approach	Dr. Hassan Rabie

Refereed Research Papers Republished on the Occasion of INP's 65th Anniversary

Environmental Challenges in Egypt and A Proposed Action Plan Vol. (1), No.(1 & 2), December 1993	Prof. Ismail Sabri Abdalla
The Over-accumulation of International Reserves – Can Such Reserves Be Used to Resolve the Current Dilemma of the Egyptian Economy? – Vol. (2), No.(1), June 1994	Prof. Ramzi Zaki
Human Development in Egypt – Observations in Light of the 1994 Egyptian HDR – Vol. (3), No.(1), June 1995	Prof. Ibrahim El- Issawy
Pan-Arab Economic Action – The Concept and its Evolution Vol. (4), No.(2), December 1995	Prof. Mohammed Mahmoud Al-Imam
Pan-Arab Economic Action – Evaluation and Future Prospects Vol. (5), No.(1), June 1997	Prof .Mohammed Mahmoud Al-Imam

Reviews of Books and Reports

The Political Economy of Crisis Management and Reform in Egypt	Prof. Soheir Abouleinein
Fundamentals of Building Mathematical Models, with Demographic, Economic, and Environmental Applications	Prof. Motaz Korshid

INP Publications

First: Planning and Development Issues Series

Second: Policy Brief Series

Third: Scientific Reports